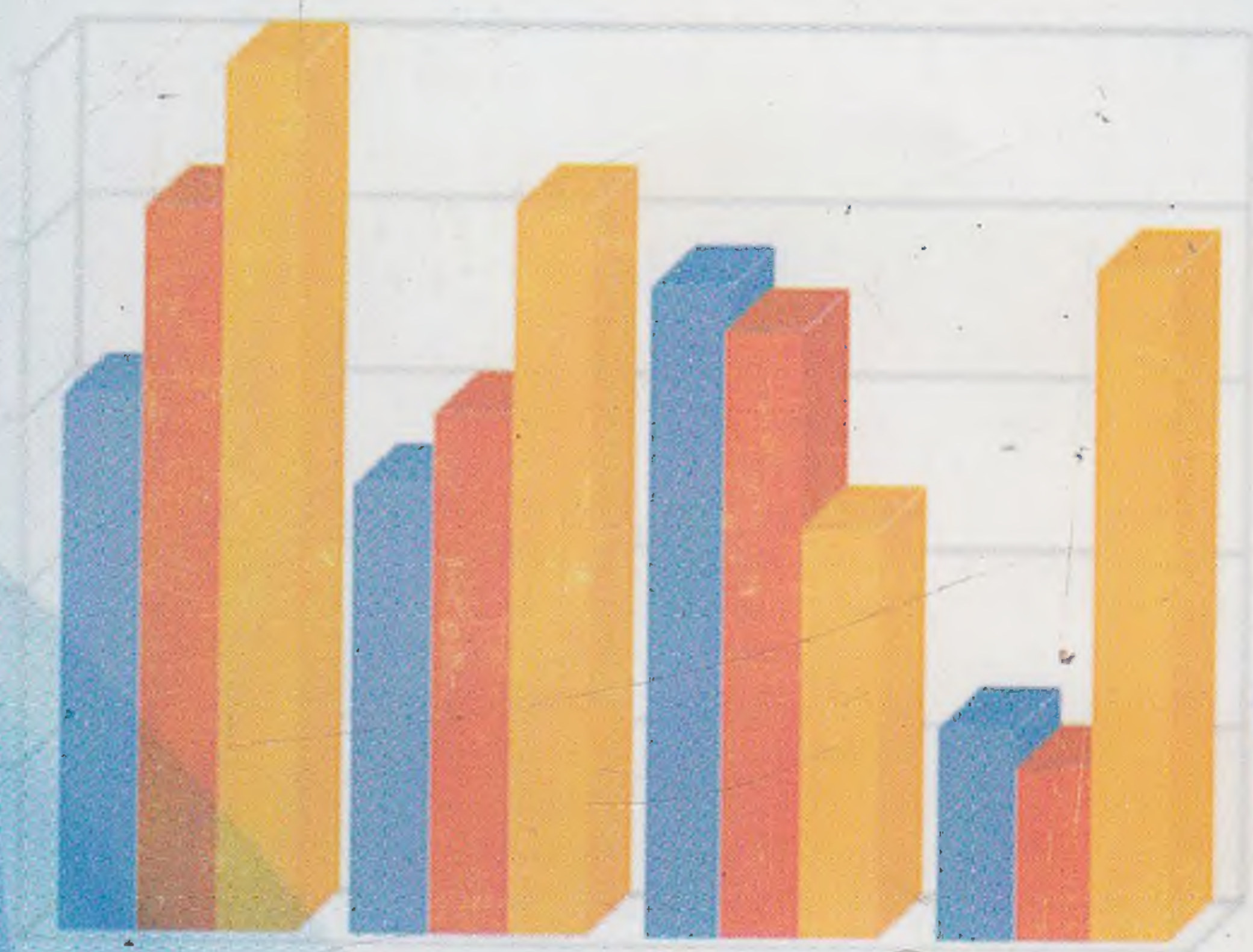


مبادئ الاقتصاد



الأستاذ الدكتور

١٩
استاذ الاقتصاد
جامعة الاسكندرية



012-751201 * 645 / 0202

مبادئ الاقتصاد

الأستاذ الدكتور
عون خير الله عون
أستاذ الاقتصاد
جامعة الاسكندرية



اسم الكتاب: مبادئ الاقتصاد
المؤلف: أ.د/ عون خير الله عون

٢٠١٥

رقم الايداع: ٢٠١٤ / ١٩٣١٤

الترقيم الدولي: ٣-١٧٩-٣٩٣-٩٧٧-٩٧٨

الفهرسة: مبادئ الاقتصاد ، عون، خير الله عون

مكتبة بستان المعرفة ٢٠١٥

٤٦٢ ص ١٧ * ٢٤

تدملك : ٣-١٧٩-٣٩٣-٩٧٧-٩٧٨

أ- العنوان-

الناشر

مكتبة بستان المعرفة

ج. م. ع. - كفر الدوار - الحدائق - امام أبراج الحلواني

☎ : ٠٤٥/٢٢٠٢٦٢٩ & ٠١٢١١٥١٢٣٧

E-mail: bostan_elma3rafa@yahoo.com

جميع حقوق النشر محفوظة للناشر

ولا يجوز طبع أو نشر أو تصوير أو إنتاج هذا المصنف أو
أي جزء منه بأية صورة من الصور

بدون تصريح كتابي مسبق ومن يخالف ذلك يتعرض
للمساءلة القانونية المنصوص عليها في القانون المصري

المحتويات

١	الباب الاول: علم الاقتصاد والمشكلة الاقتصادية
١	الفصل الاول : علم الاقتصاد
١٢	الفصل الثانى: المشكلة الاقتصادية والنظم الاقتصادية
٢٩	الباب الثانى: نظرية سلوك المستهلك
٢٩	الفصل الاول: نظرية الطلب
٤٩	الفصل الثانى : نظرية المنفعة التقليدية
٦٤	الفصل الثالث: نظرية منحنيات السواء
٧١	الباب الثالث: نظرية الانتاج
٧١	الفصل الاول : عناصر الانتاج
٨٤	الفصل الثانى : دالة الانتاج
٩٦	الفصل الثالث: منحنيات الناتج المتساوى
١٠٥	الفصل الرابع : اختيار توليفة الموارد
١١١	الباب الرابع: نظرية التكاليف
١١١	الفصل الاول : دالات التكاليف
١٢٨	الفصل الثانى : نظرية العرض
١٣٩	الباب الخامس : نظرية النقود والتضخم والدورات الاقتصادية
١٣٩	الفصل الاول : نظرية النقود
١٦٦	الفصل الثانى : التضخم
١٧٨	الفصل الثالث: الدورات الاقتصادية
١٨٦	الفصل الرابع الجهاز المصرفى
١٩٤	الباب السادس : البنيان الاقتصادى والدخل القومى
١٩٤	الفصل الاول : البنيان الاقتصادى
١٩٨	الفصل الثانى : الاطار الحسابى للناتج الكلى
٢١١	الفصل الثالث: الدخل القومى وطرق حسابه
٢١٨	الباب السابع : العلاقات الاقتصادية فى المقتصد القومى والسياسات المالية
٢١٨	الفصل الاول : العلاقات الاقتصادية فى المقتصد القومى
٢٤٢	الفصل الثانى : والسياسات المالية
٢٦١	المراجع

الباب الأول

علم الاقتصاد والمشكلة الاقتصادية

الفصل الأول

علم الاقتصاد

(ماهيته - علاقته بالعلوم الأخرى - فروع - أدواته)

ماهية علم الاقتصاد

ينتمى علم الاقتصاد إلى مجموعة العلوم الاجتماعية، أى تلك العلوم التى تعنى بدراسة السلوك الإنسانى مثل علم الاجتماع، وعلم النفس، وعلم السياسة... إلخ. حيث أنه يختص بذلك الجانب من السلوك الإنسانى الذى يتصل بإنتاج، وتبادل، وإستهلاك السلع والخدمات، وهذه المجالات ليست منفصلة تماماً عن بقية النواحي الأخرى للسلوك الإنسانى، ويجب على الاقتصادى فى دراسة أى مشكلة ألا يهتم فقط بالجوانب الاقتصادية للمشكلة، ولكن عليه أيضاً الإهتمام بالجوانب السياسية والاجتماعية والنفسية.

ولعلم الاقتصاد تعاريف كثيرة تتباين باختلاف الوسائل ومناهج البحث العلمى فيه وقد درج الاقتصاديون التقليديون الأوائل على أنه علم الثروة وكان رائدهم الاقتصادى الإنجليزى آدم سميث (Adam Smith) الذى كتب مرجعاً فى علم الاقتصاد وهو البحث فى طبيعة وأسباب ثروة الأمم، وإذا كان هؤلاء اتفقوا على وصف علم الاقتصاد بأنه علم الثروة إنما كانوا يركزون الضوء على سلوك الفرد من أجل تجسيم مصلحته الفردية بغض النظر عن أى من الاعتبارات الأخرى الأخلاقية أو الإنسانية لذا لم يكن غريباً أن ينتقد هذا التعريف على أساس أنه جعل من علم الاقتصاد علماً منحماً بالأنانية والقيم

الفردية البحتة إذ يجعل هدف الفرد في المجتمع تجميع أكبر قدر من الثروة دون النظر إلى الاعتبارات الأخرى - يضاف إلى ماسبق من نقد قصر نظرية على تلك الجزء المادي منها حيث لم يعتبر أصحاب هذا التعريف بأن الخدمات جزء من الثروة مما أدى بهم إلى تعريف الاقتصاد بأنه علم الرفاهية المادية والرائد في هذا التعريف هو الاقتصادي الإنجليزي ألفريد مارشال (Alfred Marshall) حيث عرفه بأنه العلم الذي يدرس نشاط الفرد في المجتمع من أجل الحصول على الأشياء المادية أو إستعمالها من أجل المعيشة الطيبة، ويعاب على هذا التعريف أنه أغفل الإشارة إلى الخدمات حيث لا يمكن قياس الرفاهية الإنسانية بقياسات مادية فالكثير من مسببات الرفاهية كالحب والعاطفة والهوى النفسى وحب المناظر الطبيعية الجميلة وحب الأسرة.. كلها أمور لا يمكن أن تدخل في دراسة الاقتصاد على الرغم من كونها من العناصر التي لاغنى عنها لإستكمال مفهوم رفاهية الفرد ومعيشته المعيدة الطيبة وكان يستزعم الناقدين لتعريف الرفاهية الاقتصادي الإنجليزي روبنز (Lord-Robbins) حيث عرفه بأنه علم الندرة أو الاختيار فيقول روبنز "أن علم الاقتصاد هو دراسة سلوك الأفراد لحل المشكلة الاقتصادية في شكل العلاقة بين الموارد النادرة أو المحددة ذات الإستعمالات البديلة بالنسبة للحاجات المتعددة عن طريق إجراء عملية المبادلة في الأسواق.

ويمكن تعريف علم الاقتصاد بأنه علم إجتماعى يجمع بين دفتيه جميع الحقائق والآراء والمذاهب، والقوانين والنظريات التي يجسرى عليها إنتاج السلع والخدمات الاقتصادية وتوزيعها وتداولها وإستهلاكها، نتيجة للمجهودات التي تبذل لإشباع الرغبات الإنسانية وقد وضعت تلك الآراء والبدائىء والقوانين والنظريات نتيجة للإستقصاء والمراقبة والبحث والدراسة.

ويمكن تعريفه أيضاً بأنه علم إجتماعى يستهدف دراسة تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع عن طريق تنظيم وتبويب موارد الثروة الإنسانية والطبيعية غير الكافية في المجتمع الإنسانى لإشباع الرغبات الإنسانية بالسلع والخدمات الاقتصادية المختلفة، وهى أنه السلع منها ما هو غير كاف لإشباع كل الرغبات لندركه أو لإعتماده على موارد غير كافية ولذا فدراسة وسائل إستغلال هذه الموارد وتنظيمها وإدارتها هى أساس دراسة علم الاقتصاد.

ولعلم الإقتصاد تعاريف أخرى كثيرة منها:

- علم الإقتصاد هو العلم الذى يبحث فى المشاكل الإقتصادية.
- علم الإقتصاد هو العلم الاجتماعى الذى تتناول مباحثه النشاط الإنسانى (الإنتاجى والإستهلاكى)
- علم الإقتصاد هو العلم الذى تتناول مباحثه الظواهر الاجتماعية الناتجة عن النشاط الإنسانى فيما يتعلق بالحصول على الثروة.
- علم الإقتصاد هو ذلك العلم الذى يتناول بالبحث مختلف الروابط والعلاقة الاجتماعية المتعلقة بتنظيم إستغلال توجيه الموارد الإقتصادية بهدف الوصول بالطلبات البشرية إلى أقصى حد ممكن من الإشباع.
- علم الإقتصاد هو ذلك العلم الذى يدرس الأنشطة المتعلقة بعمليات التبادل فيما بين الناس بعضهم البعض سواء بإستخدام أو عدم إستخدام النقود.
- علم الإقتصاد هو العلم الذى يدرس الكيفية التى يختار بها الأفراد والمجتمع الطريقة التى يستخدمون بها مواردهم النادرة (الأرض - العمل - السلع الرأسمالية كالآلات والمعدات والمعارف التكنولوجية) لإنتاج السلع المختلفة على مدى الزمن وكيفية توزيع السلع لغرض الإستهلاك على مختلف الأفراد والجماعات فى المجتمع.

وفى الوقت الحاضر إتفق الإقتصاديون على تعريف علم الإقتصاد تعريفاً شاملاً

كما يلى:

علم الإقتصاد علم اجتماعى يتضمن مجموعة من الآراء والأفكار والفروض والنظريات والقوانين التى يهتدى بها الإنسان فى إستخدام الموارد الإنتاجية النادرة لإنتاج السلع والخدمات المختلفة على مدى الزمن وكيفية توزيع هذه السلع والخدمات لغرض الإستهلاك سواء فى الوقت الحاضر أو المستقبل على مختلف أفراد المجتمع.

علاقة علم الإقتصاد بالعلوم الأخرى

نظراً لأن علم الإقتصاد كما سبق بيانه يهتم بالإنتاج والإستهلاك والتوزيع وإشباع الحاجات ونظراً لأن الذى يقوم بذلك هو الإنسان من خلال وسط اجتماعى محدد

فإن علم الاقتصاد مرتبط بغيره من العلوم الإنسانية الأخرى: ويمكن بيان هذا من خلال دراسة العلاقة بين علم الاقتصاد والعلوم الاجتماعية الأخرى.

علاقة علم الاقتصاد بعلم الاجتماع: يقوم علم الاجتماع على دراسة النظم والوقائع وظواهر الاجتماعية دراسة علمية منهجية بقصد الوصول إلى المبادئ العامة التي تخضع لها هذه الظواهر. والتي تجمعها سمة واحدة في أنها لا تقوم إلا في مجتمع وبالمجتمع. وبما أنها ناتجة عن الحياة الاجتماعية أو عن جسم اجتماعي واحد فإن كلاً منها تتأثر بالأخرى وتؤثر فيها. فهناك تأثير متبادل بين الظواهر الاقتصادية وغيرها من الظواهر الاجتماعية الأخرى.

أما علم الاقتصاد والتحليل الاقتصادي يشرح ويصف لنا سلوك الأفراد في الاستهلاك والإنتاج والآثار المترتبة على هذا السلوك.. إلخ. وفي ضوء ذلك يمكن القول بأن علم الاجتماع يقدم لنا تفسير للدوافع المختلفة التي دفعت الأفراد مثل هذا السلوك وبالتالي تظهر الأهمية التي تربط كل من دراسات علم الاجتماع والدراسات الاقتصادية عند رسم السياسات الاقتصادية المختلفة التي تهدف إلى تحقيق نتائج اقتصادية محددة في مجتمع محدد بعينه، وبمراعاة كافة المعطيات الاجتماعية السائدة.

علاقة علم الاقتصاد بعلم السياسة: ينصب موضوع السياسة كعلم على دراسة الحكم والسلطة، وتنظيم العلاقة بين أفراد المجتمع وبعضهم البعض، وبينهم وبين الحكومة، وبين المجتمع (أو الدولة) والمجتمعات (أو الدول) الأخرى. وبالتالي فهو يتناول دراسة أشكال وهياكل المؤسسات والتنظيمات العامة والخاصة ودور كل منها في منظومة الحكم داخل المجتمع بمستوياته المختلفة بدءاً من القواعد الشعبية ووصولاً إلى قمة السلطة.

فإذا ما اتينا من الطبيعة الاجتماعية للظواهر الاقتصادية من إنتاج وتوزيع واستهلاك وإنفاق وإستثمار إلى غير ذلك، لأدركنا مدى أهمية أن يساهم التنظيم على مستوى المجتمع بمختلف طبقاته وفئاته معبراً عن رغبة الغالبية من أفرادهم وقادراً على تحقيق مصالحهم.

من هنا لا يمكن للاقتصاد إلا أن يكون سياسياً. فكل القرارات الاقتصادية التي تؤثر على مصالح أفراد المجتمع في إنتاجهم واستهلاكهم وإنفاقهم وإشباع حاجاتهم

اليومية ونصيب كل منهم في توزيع الدخل القومي، إنما تصدر عن مؤسسات سياسية من المفروض أنها تابعة منهم وتعمل بكفاءة باسمهم ولصالحهم. فكل قرار إقتصادي إنما يصدر من مؤسسة سياسية، ويعكس رؤية محددة ومصالحة محددة لتلك المؤسسة التي يفترض أنها اتخذت قرارها 'بوعي بسداه وتأثيره'. وإن كان ذلك لا يمنع غياب العلم الكافي ومحدودية الكفاءة الإدارية من أن يؤدي إلى اتخاذ العديد من القرارات دون تحسب لأثارها العملية.

وإذا كان الوضع الإقتصادي في المجتمع يلعب الدور الأكبر في تركيبه الطبقي وتشكيل مؤسساته الحاكمة، فلا غرابة إذن أن تأتي قرارات تلك المؤسسة عاكسة لمدى تصور لها لمصالحها دون أن تؤدي بالضرورة إلى تحقيقها.

علاقة علم الاقتصاد بعلم القانون: يقوم علم القانون على مجموعة القواعد العامة المجردة المتمتعة بصفة الإلزام والتي تنظم العلاقات بين أفراد المجتمع، سواء بين الأفراد وبعضهم البعض، أو بينهم وبين السلطة العامة. ولا يقتصر دور التنظيم القانوني على العلاقات الداخلية، بل يمتد أيضاً إلى العلاقات الدولية.

وبما أن العلاقات الإقتصادية (علاقات الملكية والبيع والشراء والإيجار والعمالة.. إلخ) تمثل ركناً أساسياً في مجموع العلاقات بين أفراد المجتمع، فإن التنظيم القانوني يعد عنصراً من العناصر المكونة للنظام الإقتصادي. فإذا كان النظام الإقتصادي الرأسمالي يقوم على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، فمن الضروري وضع التنظيم القانوني الكفيل بحماية هذه الملكية واحترام الحرية الفردية والحرية التعاقدية.

ومن ثم فإن النظام الإقتصادي والتنظيم القانوني يؤثر كلاهما في الآخر بشكل بالغ. فتنفيذ أية سياسة إقتصادية في نظام إقتصادي محدد يحتاج إلى وضع تنظيم قانوني معين ييسر ويسهل إمكانية التنفيذ بعيداً عن المشاكل والعراقيل (فيما يعرف بالبيروقراطية والروتين). كذلك فإن طبيعة النظام القانوني السائد، من حيث مرونته ومسايرته للتطورات السريعة المتلاحقة في المجال الإقتصادي (وغيره)، تؤثر بشكل بالغ على مستوى أداء النظام الإقتصادي ككل وقدرته على تحقيق أهدافه.

لذلك لم يكن من الشريد أن يظهر فرع جديد باسم القانون الإقتصادي ينصب على دراسة كافة التنظيمات القانونية الخاصة بالنشاط الإقتصادي (المشروعات المدفوعة

خاصة). وأصبح محور اهتمام المتخصصين في هذا الفرع الجديد هو البحث عن أفضل صيغ التنظيم القانوني الأقدر على تحقيق الأهداف الاقتصادية المختلفة.

علاقة علم الاقتصاد بعلم الأخلاق: لايعنى العالم الإقتصادي بما إذا كانت دوافع السلوك الإقتصادي للفرد أو للجماعة تتماشى مع مبادئ الأخلاق أم لا. فالتمييز بين ما هو أخلاقي، وبين ما هو غير أخلاقي في أي سلوك إقتصادي لايدخل في دائرة إختصاص العالم الإقتصادي بل هو مجال دراسات إجتماعية أخرى. وبعبارة أخرى فالعالم الإقتصادي لايعنى إلا بالوسائل التي تشبع الرغبات الإنسانية، بغض النظر عن طبيعة هذه الرغبات أو دوافعها. فقد تكون الرغبة في شرب الخمر باعثة على الإحتلال الخلقى، وقد يكون الغش والخداع في عمليات المبادلة، أو الربا الفاحش في عمليات الإقراض أمراً يحافى مبادئ الأخلاق، ومع ذلك فكل هذه النواحي الأخلاقية لاتهم العالم الإقتصادي في كثير أو قليل. وليس معنى ذلك أن العالم الإقتصادي لايقيم وزناً لكل هذه الإعتبارات الأخلاقية في حد ذاته، بل أن كل مايعنيه هو أن هذه الإعتبارات جميعاً لاتدخل في دائرة إختصاصه أصلاً. فهو يترك مجال البحث فيها لغيره من الباحثين الإجتماعيين.

وبخلاصة القول أن مايمهم العالم الإقتصادي - بوصفه إقتصادياً - هو البحث في مختلف الطرق التي يمكن بواسطتها إستخدام الوسائل النادرة على أفضل صورة لتحقيق أهداف معينة طالما لما يتم إختيار هذه الأهداف بمعرفة أفراد الجماعة، ولكنه لا يهتم بما يجب إختياره من أهداف، وما لايجب فهو أخصائي في وسائل تحقيق الأهداف لا في إختيارها.

علاقة علم الاقتصاد بعلم النفس: لايعنى العالم الإقتصادي بعلم النفس كدراسة إجتماعية أخرى تدرس الأحاسيس للفرد وكأداة لتفسير سلوكه الخارجى العالم. فالعالم الإقتصادي يأخذ السلوك الخارجى للأفراد كما هو وعلى علاقته دون أن يبحث فيما يكمن وراء هذا السلوك من دوافع داخلية. فإذا إرتفع ثمن سلعة معينة في السوق مثلاً، فكل مايمكن أن يستخلصه العالم الإقتصادي من نتائج هو أن إستهلاك هذه السلعة سيهبط إلى حد معين مع كل إرتفاع معين في ثمنها. وهو يبنى هذه النتيجة على أساس الحقائق المشاهدة، والمعرفة

العامة يزد الفعل الذي يحدثه إرتفاع الثمن فى سلوك الأفراد كمستهلكين لهذه السلعة، أما حالاتهم النفسية عند إرتفاع الثمن فلا إعتبار لها فى نظر العالم الإقتصادى.

علاقة علم الإقتصاد بالتاريخ: أن تسجيل الأحداث الإقتصادية أمر فى غاية الأهمية للتحليل الإقتصادى. وكلمة "التاريخ" هنا لا يجب أن توحى خطأ للدارس أننا نهتم بأحداث قديمة أو بأحداث تاريخية بارزة فى النشاط الإقتصادى. أن المقصود فى المجال الحالى بالتاريخ الإقتصادى هو سجل الأحداث الإقتصادية فى أى فترة زمنية سابقة للفترة الزمنية التى تدور فيها عملية البحث والتحليل.

وترجع أهمية العلاقة بين علم الإقتصاد والتاريخ إلى الآتى:

- أن الأحداث الإقتصادية فى حد ذاتها أمور ذات طابع مميز تتوالى أمامنا فى تسلسل تاريخى. ولذلك فإن محاولة فهم ظاهرة إقتصادية معينة فى الحاضر أو فى الماضى لابد أن تعتمد على إمتلاك الحقائق التاريخية وفهم وإدراك لمنطق التاريخ أو التجربة التاريخية.

- أن التقرير التاريخى بطبيعته لايسجل لنا العوامل الإقتصادية بصفة مستقلة وإنما يربطهما بالعوامل الأخرى غير الإقتصادية التى تمتزج معها فى واقع الحياة. ولهذا فإن التقرير التاريخى يتيح لنا فرصة فريدة فى فهم كيفية إرتباط العوامل الإقتصادية وغير الإقتصادية معاً. وهكذا نستطيع أن نحدد وبدقة إرتباط الإقتصاد بالعلوم الإجتماعية الأخرى. نلاحظ أن هذه النقطة الأخيرة شديدة الأهمية فقط لمن يراعون أهمية الروابط بين الإقتصاد وبقية العلوم الإجتماعية الأخرى، ولكنها تعتبر ثانوية أو حتى عديمة الأهمية بالنسبة للذين يتصورون إمكانية عزل الظاهرة الإقتصادية عزلاً تاماً عن كل مايحيط بها.

- أن كثيراً من الأخطاء التى يرتكبها رجال الإقتصاد فى وقتنا الحاضر ترجع فى عديد من الحالات إلى عدم الإلمام بالتجربة التاريخية ودراساتهم لها.

فروع علم الاقتصاد

ينقسم علم الاقتصاد إلى قسمين رئيسيين هما:

- ١- النظرية الاقتصادية: وتنقسم النظرية الاقتصادية بدورها إلى فرعين رئيسيين هما:
 - أ- الاقتصاد التحليلي الجزئي: الاقتصاد الجزئي ينشغل بسلوك وحدة اقتصادية واحدة كالمستهلك الفرد أو رجل الأعمال أو إحدى الصناعات أو المنشآت أو أحد الأسواق .. الخ، حيث يهتم الاقتصاد الجزئي بدراسة كيفية إنفاق الفرد لدخله، والعوامل التي تتحكم في الكمية المطلوبة أو المعروضة من إحدى السلع، والعوامل التي تتحكم في قرار المنظم بالاستثمار وكيف يحدد ثمن السلعة، وكيفية تنظيم الأسواق والصناعات الفردية وكيف يجرى التفاضل بينها، وكيف يؤثر ذلك على الكفاءة والرفاهية الاقتصادية.

ب- الاقتصاد التحليلي الكلي:

ويعنى فرع الاقتصاد التحليلي الكلي بدراسة وتحليل النشاط الاقتصادي ككل حيث يهتم بالآتي:

- دراسة وتحليل المتغيرات الاقتصادية الكلية كالنتائج الكلية في المجتمع والدخل القومي والعمالة والمستوى العام للأسعار والمستوى العام للأجور كما يدرس العلاقة بين الدخل والإستهلاك والإنفاق والاستثمار.
- تحليل ودراسة المشكلات المتعلقة بالتضخم والبطالة ويحاول تقديم حلول لها، كما يدرس المشكلات المتعلقة بالنمو الاقتصادي وميزان المدفوعات.
- دراسة دور الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق السياسات النقدية (مثل زيادة أو تخفيض عرض النقود) والسياسات المالية (عن طريق الإنفاق والضرائب) وهي سياسات تتعلق بتحقيق الاستقرار الاقتصادي في المجتمع.
- يتناول الاقتصاد الكلي الطلب الكلي في المجتمع ويمثل الإنفاق الكلي خلال فترة معينة والعرض الكلي ويمثل جميع السلع والخدمات التي ينتجها المجتمع خلال فترة معينة.

٢ - الإقتصاد التطبيقي: وهو الذى يقوم باستخدام أسس ومبادئ علم الإقتصاد فى حل المشاكل التى تواجه مروع الإقتصاد القومى وينقسم الإقتصاد التطبيقي إلى العديد من الأقسام، منها على سبيل المثال:

- ١ - إقتصاديات الزراعة
- إقتصاديات الصناعة
- إقتصاديات النقل
- إقتصاديات السياحة
- إقتصاديات المناطق
- إقتصاديات المعلوماتية
- إقتصاديات البيئة والمحافظة عليها
- إقتصاديات الخدمات
- إقتصاديات الأمن ومحاربة الجرائم على المستوى المحلى والدولى
- إقتصاديات التأليف والإبداع الفكرى والإعلان والطباعة والنشر.
- إقتصاديات القضاء والأمار الصناعية.
- الإقتصاد الدولى (العلاقات الإقتصادية الدولية)
- الإقتصاد النقدى والمصرفى

أدوات التحليل فى علم الإقتصاد

لعلم الإقتصاد مجموعة من الأدوات التحليلية التى تستخدم فى البحث وأهم هذه

الأدوات مايلى:

١- النظرية الإقتصادية .

٢- الإحصاء.

٣- التاريخ الإقتصادى.

وتعد النظرية الإقتصادية من أشهر وأهم أدوات التحليل الإقتصادى، والنظرية

الإقتصادية كنظرية علمية لها أركان معينة نعرضها فيما يلى:

أ- التعريفات: أول شيء في بناء النظرية هو إرساء معاني محددة لكافة المصطلحات الجديدة التي سوف تستخدم في النظرية. وبدون تحديد تعريف للمصطلحات يثار الجدل حولها وتصبح النظرية مبهمّة أو غير محددة المعنى ومن ثم تقل فائدتها أو تنعدم من الناحية العلمية.

الفروض الأساسية: تحتوي كل نظرية على عدد من الفروض الأساسية أو البديهية عن السلوك الإنساني للمؤسسات التي تعمل في دائرة في دائرة النشاط الإقتصادي. هذه الفروض الأساسية عبارة عن تمثيل أو تصوير مبسط وعمام لواقع الحياة

ج- الفرض المفسر: تحتوي أي نظرية علمية على ما يسمى بالفرض المفسر وهو أداة النظرية في تفسير الظاهرة التي تتعرض لها. وصاحب النظرية يستنتج الفرض المفسر أو يستدل عليه إجتهاذاً وذلك باستخدام المناهج العلمية للبحث المنطقي (وهي الإستنباط أو الإستقراء). ويلاحظ أن صاحب النظرية لا بد وأن يتّمسك بالفروض الأساسية للنظرية خلال عملية الإستنباط أو الإستقراء التي يستخرج من خلالها فرضه المفسر.

أما بالنسبة للإحصاء والذي يعد ثلث أدوات التحليل التي تستخدم في علم الإقتصاد فقد تبين أن أهميتها كأداة من أدوات التحليل الإقتصادي، وتعتبر درجة نجاح استخدام الإحصاء كأداة للتحليل الإقتصادي على درجة الاعتماد على بيانات إحصائية صحيحة ودقيقة حيث تظهر خطورة كبرى متزايدة من جراء الاعتماد على بيانات إحصائية غير صحيحة أو غير دقيقة. كما أن هناك خطورة كبيرة أيضاً في محاولة استخدام أساليب غير علمية أو غير دقيقة في عرض البيانات الإحصائية أو في طرق استخدامها لإستنتاج الفروض أو لإختبار النظرية. ولأن قصد بهذا التقرير الأخير أن نقلل من أهمية الأسلوب الإحصائي في التحليل الإقتصادي بإثارة الشكوك حول قواعده الأساسية أو الطريقة استخدام، وإنما القصد هو التحذير من اعتماد الإقتصادي على هذا الأسلوب دون إلمام كاف بتفاصيله. بعبارة أخرى أن الإلمام بالطرق الإحصائية المستخدمة في عملية تجميع البيانات وكيفية استخدامها، والتدقيق في مصادر البيانات الإحصائية وتحديد درجة الثقة في هذه المصادر لمساائل كلها في غاية الأهمية لرجل الإقتصاد الذي يريد أن يعتمد على الأسلوب الإحصائي في البحث.

وحيث تعتمد الأعمال الإحصائية على الرياضيات فإن هذه الأخيرة قد أصبحت جزء لا يتجزأ من الأسلوب الإحصائي. ومن ثم فقد أصبحت المهارة الخاصة في استخدام الإحصاء والرياضة معاً مسألة في غاية الأهمية في عملية التحليل الإقتصادي.

أما بالنسبة لثالث الأدوات التحليلية لعلم الاقتصاد وهو التاريخ الإقتصادي حيث الوثائق والمستندات أهمية كبيرة في إثبات الأحداث الاقتصادية وبالتالي فإن التاريخ أداة في التحليل الإقتصادي دوراً كبيراً لا يقل أهميته في تفسير وتحليل الظواهر الاقتصادية عن أهمية النظرية الاقتصادية.

الفصل الثانى

المشكلة الاقتصادية والنظم الاقتصادية

المشكلة الاقتصادية وخصائصها

يعكس تاريخ الفكر الاقتصادى محاولات الإنسان المتعددة والمستمرة لعلاج ما إصطلح على تسميته بالمشكلة الاقتصادية والتي تتمثل ببساطة فى الندرة النسبية للموارد الاقتصادية المتاحة على اختلاف أنواعها ومهما بلغت أحجامها فهى محدودة إذا ما قورنت بالحاجات الإنسانية المتعددة والمتجددة باستمرار وبذلك تبقى المشكلة قائمة نظراً لمحدودية الموارد المتاحة.

والمشكلة الاقتصادية عدة خصائص من أهمها مايلى:

١ - الندرة:

تعتبر الندرة من أهم خصائص المشكلة الاقتصادية فلو توافرت الموارد الاقتصادية بكميات كبيرة وكافية لإشباع الرغبات البشرية المختلفة لما نشأت أصلاً أى مشكلة اقتصادية ، وعلى سبيل المثال فإن الهواء رغم أهميته الحيوية للإنسان لا يمثل الحصول عليه أى مشكلة اقتصادية على الإطلاق وذلك نظراً لكفايته لإحتياجات البشر.

والندرة فى لغة الاقتصاد تعنى الندرة النسبية أى العلاقة بين الرغبات الإنسانية وكمية الموارد الاقتصادية اللازمة لإشباعها. فقد توجد كميات كبيرة من مورد معين ولكنه يعتبر فى نفس الوقت مورداً نادراً نسبياً إذا ما قيس بالرغبات الإنسانية التى ينبغى أن يشبعها أى أنه نادراً بالنسبة للحاجة إليه.

ومشكلة الندرة تنطبق على الفرد وعلى المجتمع. فالفرد لا يستطيع أن يشبع كل رغباته بسبب موارد المحدودة وخاصة وأن هذه الرغبات تتعدد وتتجدد باستمرار وحتمى مع تزايد قدرة الفرد المادية فإنه لا يستطيع أن يفى أو يشبع كل رغباته. إذ باستمرار تنشأ رغبات جديدة مع تقدم العلوم وإستمرار الحياة. وتبقى دائماً الموارد محدودة بالنسبة للرغبات البشرية. وعلى ذلك يجب أن يرقب الإنسان رغباته تنازلياً حسب أهميتها بالنسبة

له بحيث يشبع أولاً الرغبات الملحة والأكثر أهمية ويلى ذلك الأقل أهمية بالآقل أهمية وهكذا، والمجتمع أيضاً يجب أن يرتب رغباته بنفس الطريقة لأن موارده أيضاً محدودة بالنسبة لهذه الرغبات المتعددة والمتجددة باستمرار.

وجدير بالذكر أن الأهمية بالنسبة للرغبات البشرية تختلف من مجتمع إلى آخر ومن فترة زمنية معينة إلى فترة أخرى في نفس المجتمع وذلك حسب درجة التطور الإقتصادي والاجتماعي.

٢ - الاختيار:

نظراً لأن الموارد الاقتصادية لل فرد والمجتمع محدودة والرغبات متعددة ومتجددة باستمرار ولاستطيع هذه الموارد الوفاء بإشباع كافة هذه الرغبات فإنه يتعين على الفرد وكذلك على المجتمع أن يختار بين أي من رغباته يقوم بإشباعها أولاً وأياً يضحى بها ويتخلى عن إشباعها ولو مؤقتاً فالمشكلة الاقتصادية والأمر كذلك تنشأ من الحاجة إلى الاختيار بين الاستعمالات البديلة للموارد المختلفة.

٣ - التوضيح:

أن من صفات وخصائص الموارد الاقتصادية أنها ذات إستعمالات بديلة مختلفة فلكل مورد من الموارد منافع عدة فالأرض مثلاً وهي من أهم الموارد منافع عدة فالأرض مثلاً وهي من أهم الموارد الاقتصادية يمكن زراعتها بمحاصيل مختلفة ومن الممكن إستخدامها في البناء للسكن أو إقامة المشروعات المختلفة وهكذا، فإذا إستخدمنا الأرض للبناء فسيكون ذلك على حساب المساحة المنزرعة بالمحاصيل المختلفة حتى ولو أرتفع زيادة المساحة المنزرعة قطعاً مثلاً فسيكون ذلك على حساب المساحات التي ستزرع بباقي المحاصيل وهكذا والحديد كمورد إقتصادي هل يستخدم في التشييد مثلاً أم في الصناعة وأي صناعة هل السيارات أم القاطرات أم الأسلحة وما إلى ذلك. أي أن توجيه أي مورد إقتصادي نادر لإستعمال معين يكون نتيجة للتوضيح بكل الإستعمالات الأخرى البديلة لهذا المورد. تخلص من ذلك إلى أن تخصيص الموارد النادرة لإشباع حاجة معينة إنما يتضمن في ذات الوقت التوضيح بإشباع أخرى.

وقد اتفقت الآراء على أن حل المشكلة الاقتصادية يمر بالخطوات الآتية:

- ١- ماذا ينتج المجتمع من السلع والخدمات؟
 - ٢- كيف ينتج المجتمع هذه السلع والخدمات؟
 - ٣- لمن تنتج هذه السلع والخدمات؟
- وهذه التساؤلات الثلاثة هي التي تواجه أى إقتصاد فى العالم، ماذا؟ وكيف؟ ولمن؟

ويعنى السؤال الأول: ماذا ينتج؟. إن على المجتمع أن يختار من بين قائمة طويلة جداً من السلع والخدمات تلك التى ينبغى عليه إنتاجها وبأية كمية. وتختلف بالطبع بالطبع هذه القائمة من مجتمع لآخر كما تختلف لداخل المجتمع نفسه من وقت لآخر وذلك على حسب كمية ونوعية عناصر الإنتاج المتوافرة بالمجتمع. كما تعتمد على أسلوب إدارة الإقتصاد نفسه والأولويات التى يضعها المجتمع بالنسبة لإنتاج هذه السلع والخدمات طبقاً لإحتياجاته.

أما السؤال الثانى. كيف تنتج؟ فعندما نتقرر الإجابة على السؤال الأول، يبدأ المجتمع فى إختيار الأسلوب أو الوسيلة التى يتم بها إنتاج هذه السلع والخدمات وهى الكيفية التى سيتم عن طريقها مزج وإستغلال عناصر الإنتاج المتوافرة بالمجتمع. ويعتمد ذلك على درجة التقدم التكني الذى وصل إليه المجتمع ومدى توافر كل عنصر من عناصر الإنتاج فالمجتمع الذى تتوافر لديه أعداد كبيرة من السكان سيعمل على إختيار أسلوب إنتاجى يعتمد على اليد العاملة، والمجتمع الذى يتوافر لديه رأس المال سيعمل على إختيار أسلوب إنتاجى يعتمد على رأس المال وهكذا.

أما السؤال الثالث. لمن ينتج؟ فيقصد به على من يتم توزيع السلع والخدمات التى تم إتخاذ القرار بإنتاجها؟، وتجيب على هذا السؤال نظرية التوزيع. وإذا تركت الإجابة لألية السوق أى لألية العرض والطلب، فهذا يعنى أن القدرة الشرائية لدى الأفراد الممثلة فى دخولهم هى التى تؤهلهم للحصول على هذه السلع والخدمات. ولكن فى كثير من الأحيان تجد الدولة أن هذا الأسلوب يحرم كثيراً من أفراد المجتمع من الحصول على بعض السلع والخدمات فتتدخل عن طريق سياساتها المختلفة لإعادة الدخل لصالح الطبقات الفقيرة.

هذه التساؤلات - كما أسلفنا - تواجه أى إقتصاد فى العالم ومن ثم تختلف الإجابة عليها تبعاً للنظام الإقتصادى المتبع لإختلاف الأساليب والسياسات التى يتخذها كل نظام للقيام بوظائفه نحو تحقيق الأهداف المحددة.

النظام الإقتصادى

النظام الإقتصادى: عبارة عن مجموعة من الأوضاع الخاصة بأغراض وفنون وتنظيم النشاط الإقتصادى التى تسود فى وقت ومكان معينين بالمجتمع. والنظام الإقتصادى ككل يتكون من مجموعة هياكل تتحرك إلى غرض معين فى إطار قانونى وسياسى يتفق مع هذا الغرض ووفق مستوى معين من الفن الإنتاجى ولكل نظام إقتصادى مذهب يقوم عليه مخطط له ويوجهه نحو هذا الغرض.

وقد اختلف الإقتصاديون فى تحديد المقصود بالنظام الإقتصادى واتخذوا أسساً كثيرة متباينة للفرقة بين النظم الإقتصادية، يمكن حصر أهمها فى خمسة أسس رئيسية هى: (١) طبيعة النشاط الإقتصادى، (٢) وسيلة التبادل الإقتصادى، (٣) نطاق مجال النشاط الإقتصادى، (٤) شكل الإنتاج وصور التوزيع، (٥) الإنتاج والاستهلاك والتوزيع والتبادل.

عناصر النظام الإقتصادى :

النظام الإقتصادى الذى يوجد فى مكان محدد ووقت معين تكون له ثلاثة عناصر أساسية تشكل وتهيمن على النشاط الإقتصادى الذى يسود فيه هى: (١) هدف، (٢) فن، (٣) تنظيم.

الهدف: يعتبر هدف النشاط الإقتصادى أحد عناصر النظام الإقتصادى إذ يتجلى هذا الهدف فى الدوافع والسيطرة على القائمين بالإنتاج، فقد يكون الدافع هى السعى المباشر لإشباع الحاجات الإنسانية بطريقة أفضل وقد يكون الدافع أيضاً هو البحث عن أكبر كسب نقدي ممكن.

الفن: يستعان بأسلوب معين في تحقيق الهدف ويطلق على هذا الأسلوب بالفن وهو مجموعة الطرق والأساليب الخاصة بالتحويل المادى للموارد الطبيعية والبشرية إلى سلع وخدمات، وتختلف هذه الطرق أى الفنون من نظام إقتصادى إلى آخر.

التنظيم: لكل نظام إقتصادى تنظيم سياسى واجتماعى يهيىء المناخ اللازم لتحقيق الهدف المتفصود بواسطة الفن الموجود. وهذه التنظيمات لها تأثير حيوى على شكل ملكية قوى الإنتاج ونوع التوزيع وحجم المبادلات ونوع العلاقات الموجودة بين الأفراد أو الهيئات أو المؤسسات على المستوى المحلى والقومى والعالمى.

النظام الرأسمالى

الرأسمالية: يمكن تعريف الرأسمالية بأنها تنظيم النشاط الإقتصادى فى المجتمع على أساس قيام فرد ، هو الرأسمالى، أو مجموعة من الأفراد مجتمعين ، هى الشركات الرأسمالية، بالتأليف بين رؤوس الأموال الإنتاجية المملوكة لهم والمواد الأولية التى يشترونها وقوة العمل المستأجرة فى شكل مشروع، هو المشروع الصناعى، يستخدم الآلية كأساس للفن الإنتاجى وذلك من أجل تحقيق مقدار متزايد دائماً من الثروة يمكنهم من الحصول على أرباح يحتفظون بها لأنفسهم ومن ثم زيادة تراكم رأس المال لديهم باستمرار.

وللنظام الرأسمالى عدة خصائص تميزه عن النظم الأخرى وهذه الخصائص

هى:

١- الملكية الفردية (الملكية الخاصة): حيث يعتبر الفرد فى النظام الرأسمالى هو مصدر النشاط الإقتصادى فهو الذى يقوم به، ويكفل النظام الرأسمالى للفرد حرية امتلاك سلع الإنتاج وبيع الاستهلاك دون حدود. وعلى ذلك فلا توجد حدود لملكية الفرد من الأراضى أو المباني أو المصانع أو الأوراق المالية أو الأموال النقدية وغيرها من سلع الإنتاج. وكذلك الأمر بالنسبة لبيع الاستهلاك سواء استخدم فى ذلك مخدراته أو حصل عليها عن طريق شرعى آخر كالميراث أو الهبة.

٢- **حافز الربح:** حيث يعتبر السعى وراء تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح الحافز الأول للنشاط الإقتصادي للفرد في النظام الرأسمالي. فصاحب رأس المال يتجه إلى استثماره في نوع النشاط الذي يحقق له أكبر ربح ممكن سواء كان ذلك النشاط صناعياً أو زراعياً أو تجارياً أو لإنتاج سلع أو خدمات كسالية أو ترفيهية. وهو يبذل كل جهد ممكن في مشروعه كي يزيد من الأرباح. كذلك الأمر بالنسبة للعامل حيث أنه يتجه نحو العمل الذي يدر عليه أكبر أجر ممكن.

٣- **الحرية الإقتصادية:** حيث يتمتع الفرد في النظام الرأسمالي بحرية اختيار نوع النشاط الإقتصادي الذي يرغب في ممارسته دون تدخل الحكومة، سواء كان ذلك انمشروع صناعياً أو زراعياً أو تجارياً مادام ذلك النشاط مشروعاً ولا يخالف القانون. كذلك للفرد أن يمارس أي مهنة يرغب في أدائها كأن يكون طبيباً أو مهندساً أو محامياً أو محاسباً. وكما أن الفرد يتمتع بحرية الإنتاج فإنه يتمتع بحرية الاستهلاك، فله الحرية في أن ينفق دخله على مختلف السلع والخدمات دون حدود أو قيود. وليس للحكومة حق التدخل لتحديد حرية الفرد الإقتصادية بأن توجه نشاطه نحو اتجاه معين أو أن تضع العراقيل أمام تصرفاته مادامت هذه التصرفات شرعية وقانونية.

٤- **المنافسة الحرة:** تعتبر المنافسة الحرة شرطاً أساسياً للتقدم الإقتصادي وارتفاع درجة الإشباع لأفراد المجتمع، فهي الطريق الذي يكفل تحقيق الرفاهية. ويرجع ذلك لأن المنافسة الحرة تجعل كل من المنتجين يعمل جاهداً على تخفيض تكاليف الإنتاج لكي يخفض من ثمن السلعة أو السلع التي يقوم بإنتاجها وبذلك يستطيع مواجهة منافسة الآخرين ويزيد من حجم مبيعاته وبالتالي من أرباحه، هذا علاوة على أن المنتج يحرص في ظل هذا النظام على تقديم السلع الجيدة التي ترضى المستهلك كي يجذب مزيداً من العملاء نحوه. وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف يستعين بوسائل التقدم العلمي ويستخدم أفضل طرق الإنتاج ويعمل على التجديد والابتكار. فالمنافسة الحرة إذا تكفل توفير الرفاهية كما أنها تكفل تحقيق التقدم الإقتصادي.

٥- **التدخل الحكومي في أضيق الحدود:** حيث تلتزم الحكومة تحت هذا النظام بأضيق الحدود في نشاطها حيث يقتصر وظيفتها على القيام بوظيفة الدفاع الخارجي والداخلي وتحقيق العدالة على وجه الخصوص، أما بالنسبة للنشاط الإقتصادي فيقتصر على المشروعات التي لا يقبل الأفراد على إقامتها لضالة مآثره من ربح أو لأنها لا تسدر

ربحاً أى المشروعات الخدمية. فالنظام الرأسمالى يؤمن : - أنه وبقى به، ويرى أنه قادر على حل المشكلة الاقتصادية. ولذلك يتركه يحلها بقية نفسه دون حاجة لتدخل الحكومات إلا فى أضيق الحدود.

٦- حل المشكلة الاقتصادية من خلال جهاز الثمن: حيث تتم كافة العمليات الاقتصادية من إنتاج وإستهلاك وتوزيع من خلال قوى السوق وجهاز الائتمان فى النظام الإقتصادى الرأسمالى. فلما كانت وسائل الإنتاج مملوكة ملكية خاصة، ويخضع توظيفها لسلطان الإدارة الحرة لمالكيها، أصبحنا بصدد كم هائل من القرارات الفردية التى تحتم وجود كيفية ما للتسيق بينها. وهذا مايقوم به جهاز الائتمان وقوى السوق وتفاعل قوى العرض والطلب فيه.

للمنتج يحدد ماينتجه ، والكمية التى سينتجها، وكمية عناصر الإنتاج التى سيستخدمها، والائتمان التى سيبيع بها، والأماكن التى سيبيع فيها وفقاً لمستويات الائتمان (أو المتوقعة) فى السوق والتفاعل بين قوى العرض والطلب.

وبالتالى فإن توزيع الموارد الإنتاجية للمجتمع بين الاستخدامات المختلفة سيحكمه التفاعل بين قوى عرضها وقوى الطلب عليها، ومستويات الائتمان التى ستحدد وفقاً لها. ومن جهة أخرى فإن توزيع العائد من العملية الإنتاجية على عناصر الإنتاج المختلفة سيتحدد أيضاً وفقاً لقوى العرض والطلب فى الأسواق الخاصة بها. وأخيراً فإن الإستهلاك من حيث حجمه وأنواعه إنما يتحدد أيضاً وفقاً لمستويات الائتمان، وحجم الدخول السابق توزيعها وتحديدتها وفقاً لقوى السوق على النحو السابق ذكره.

ولهذا النظام شعار هو:

'دعه يعمل دعه يمر'

غير أن النظام الرأسمالى به كثير من المساوئ أهمها مايلى:

١- عدم تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد: لو كانت تقلبات الائتمان تعبر دائماً عن الحاجات الجماعية لكان جهاز الثمن كفياً بتحقيق أفضل استخدام ممكن للموارد الاقتصادية. إلا أنه قد يشتد طلب الأغنياء على السلع الكسالية والترفيفية. فيرتفع ثمنها وتتجه الموارد نحو إنتاجها فى سبيل الحصول على أكبر ربح ممكن. وهكذا قد

يحدث أن تتجه الموارد الإنتاجية المحدودة والنادرة نحو إنتاج السلع الكمالية منصرفة عن إنتاج السلع الضرورية التي يستهلكها السواد الأعظم من المجتمع. ويعنى ذلك سوء توزيع الموارد على أوجه النشاط المختلفة ويتضمن إسرافاً فسي استخدامها. وبذلك قد لا يكفل جهاز الثمن استخدام الموارد أفضل استخدام ممكن لإشباع الحاجات الجماعية.

٢- **جهاز الثمن لا يكفل التوظيف الكامل للموارد الإنتاجية:** من البديهي أن تنقل عناصر الإنتاج من نوع معين من النشاط إلى نوع آخر ليس بالأمر الهين، فإن الآلات التي تستخدم في إنتاج سلعة ما آلات متخصصة أعدت خصيصاً لإنتاج هذه السلعة ولا يمكن توجيهها لإنتاج سلع أخرى بالصورة التلقائية والفورية التي يضعها أنصار النظام الرأسمالي، بل لابد من إدخال بعض التعديلات فيها لتصلح لإنتاج السلع الجديدة مما يحتاج لإنقضاء بعض الوقت لإنجاز هذه التعديلات. كذلك العمال الذين يقومون بإنتاج سلع معينة هم عمال متخصصون متوافرون فيهم شروط معينة من جهة التعليم والتدريب والخبرة على الأقل ولا يمكن أن نتصور أنهم يتحولون بسرعة لإنتاج سلعة أخرى قد تحتاج إلى تعليم وتدريب خاص. ومعنى ذلك ضرورة إنقضاء فترة من الزمن قد تطول أو تقصر لتدريبهم وتعليمهم للوصول إلى درجة الخبرة اللازمة ليستطيعوا إنتاج السلع الجديدة.

والنتيجة أن الموارد الإنتاجية لابد وأن تبقى عاطلة لفترة من الزمن كى تعد لإنتاج السلع الجديدة. أى أن الاعتماد على جهاز الثمن كأساس لتوجيه الموارد الإنتاجية نحو سد الحاجات قد يؤدي إلى تعطيل هذه الموارد وعدم تحقيق التوظيف الكامل لها.

٣- **القضاء على المنافسة الحرة وسيادة الاحتكار:** لكى تسود المنافسة الحرة لابد من توافر عدد كبير من البائعين والمشتريين بحيث لا يكون لأى منهم أية قدرة على التحكم فى السعر ويتنافس مجموع المنتجين بين بعضهم البعض فى تقديم أجود السلع بأرخص الأثمان. غير أنه قد يتاح لبعض المنتجين الأفراد بمعرفة الأسرار الصناعية أو السيطرة على مصدر المادة الخام اللازمة لإنتاج السلعة أو الإستهلاك بمعرفة إختراع معين، مما يضع هؤلاء المنتجين فى ظروف أفضل من المنتجين الآخرين. وقد يتوافر لدى البعض رأس مال نقدي أكثر من غيره وبذلك كل منهم

الإنتاج بوفورات الإنتاج الكبير من حيث استخدام أحدث الآلات وأفضل طرق الإنتاج والخبرات التنظيمية والإدارية العالية مما يمكن من إنتاج أكبر السلع بأقل التكاليف ومما لا يمكن المشروعات الصغيرة من مجاراة

وفي هذه الحالات تنتهي المنافسة الحرة ويسود الاحتكار حيث تتحكم فئة محدودة من المحتكرين في إنتاج السلعة أو أداء الخدمة وتسيطر على سريقتها وتقرض السعر المرتفع. كما يلجأ المحتكر إلى فرض الأجور المنخفضة على العمال الذين لا يجدون سبيلاً أمامهم سوى قبولها لإنفراد المحتكر بإنتاج السلعة، وكثيراً ما تبطل المشروعات الكبيرة المشروعات الصغيرة لعدم قدرتها على منافستها بسبب عجزها عن خفض تكاليف الإنتاج أو البيع بمر منخفضين. وعليه فإن المنافسة الحرة خلال الانتاج تبقى في النظام الرأسمالي بل أنها لا تثبت أن تروى ربحاً. كلها المشروعات الاحتكارية

٤- تعارض المصلحة الخاصة مع المصلحة الاجتماعية. التروى الشخصية تشتمل على تحقيق المصلحة الخاصة على مصلحة المجتمع كثيراً. تشفع الفرد نحو الحصول على ثروة شخصية سريعة بدلاً من تحقيق نفع كبير يعود على المجتمع مع زيادة الثروة الشخصية. ولذا قد تنجبه الاستثمارات في توليد المصلحة نحو المصانع ذات ذات العائد السريع وإن قل دون الاتجاه نحو المصانع ذات العائد البطيء وبذلك تستبعد وبعد أن تروى المنافسة الحرة ويسود الاحتكار فإن المشروعات الكبيرة تسيطر على الأسعار المرتفعة على المستهلكين والأجور المنخفضة على العمال، الأمر الذي ينعكس كل من الطائفتين. هذا علاوة على عدم عناية المحتكر بالتجديد والابتكار وإنتاج السلع الجيدة التي يرغب المستهلك فيها.

٥- التوزيع غير العادل للدخل: لقد استطاعت الطبقة الرأسمالية التي تمتلك وسائل الإنتاج من مضاعفة دخولها وثرواتها بينما بقيت النسبة الكبرى من المجتمع تعاني من الفقر والحرمان. ولقد ساعد على وضوح التفاوت في توزيع الثروة والدخل تسمي التخصيرات بحق الملكية وسيادة الاحتكار وحق الميراث والحرية الاقتصادية والسعي لتحقيق أكبر ربح ممكن. ولأنك أن وجود هذا التفاوت في توزيع الثروة والدخل يبين أضرار المجتمع لا يضمن لهم تحقيق أكبر قدر من الرفاهية الاقتصادية.

٦- الحرية الاقتصادية محدودة لفئات معينة: لا يتمتع بالحرية الاقتصادية في الواقع سوى الطبقة الرأسمالية فحرية انتقال رأس المال بين أوجه النشاط الاقتصادية لا يتمتع بها إلا

من يملكون رأس المال هذا. أما غيرهم ممن لا يملكون المال فلنجدوا أنفسهم بالحرية الاقتصادية وهم الذين يشكلون الجانب الأكبر من المجتمع الرأسمالي. كما أن حرية اختيار العمل قد نقف أمامها عقبات تقيد هذه الحرية وقد تقتضي عليها. وبذلك فإن ملكية المال هي الأساس في تمتع الفرد بالحرية الاقتصادية سواء بالنسبة لمرجع النشاط الاقتصادي الذي يربطه في ممارسته أو بالنسبة للمهنة التي يرد ممارستها.

٧- **الأزمات والبطالة:** من أهم مساوئ النظام الرأسمالي تعرض النشاط الاقتصادي لهزات عنيفة نتيجة لحدوث الأزمات الاقتصادية ويرجع ذلك إلى أن النشاط الاقتصادي يسير بطريقة تلقائية دون أن يخضع لتخطيط دقيق يكفل توازن الإنتاج مع الاستهلاك. وبذلك يخضع النشاط الاقتصادي في الدول الرأسمالية لفترات متعاقبة من الركود والكساد. فتارة يسود المنظّمون ورجال الأعمال موجة من التفاؤل فيندفعون نحو زيادة استثماراتهم فيزداد الإنتاج وترتفع الأثمان ويتحقق التوظيف الكامل وتزول البطالة وتتضاعف الأرباح. ولكن ذلك الإنفراج وراء زيادة الاستثمارات وزيادة الإنتاج كثيراً ما يعقبه إفراط في الإنتاج وتجاوز حاجة الاستهلاك فتحدث الأزمة والكساد والبطالة.

النظام الاشتراكي

الاشتراكية: يمكن تعريف الاشتراكية بأنها تنظيم اقتصادي يعني إشراك أفراد الشعب في إنتاج الثروة وتوزيعها توزيعاً عادلاً ولفظ الاشتراكية من الألفاظ التي يستخدمها السياسيون والاقتصاديون للتعبير عن كثير من المعاني المختلفة. فهو يطلق أحياناً على مجرد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بأية صورة من الصور فتكون الاشتراكية بذلك لقيضاً "السياسة الحرية الاقتصادية". كما يستعمل أحياناً للدلالة على تدخل الدولة لتحسين حالة العمال والطبقات الفقيرة، بمن تشريعات إجتماعية "اشتراكية" تخفف عنهم وتمنحهم بعض المزايا.

ولكن المعنى العلمي الدقيق لكلمة الاشتراكية هي أنها النظام الذي يتميز بتملك الدولة (أي الملكية الجماعية) للأموال، وخاصة أموال الإنتاج كالأراضي والآلات

والمصانع . فهي بذلك نظام يختلف كل الاختلاف عن الرأسمالية .
حرية تملك الأفراد لكافة أنواع الأموال .

وللنظام الاشتراكي عدة خصائص تميزه عن النظم الرأسمالية . وهي :-
الخصائص هي :

١- الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج : يقوم النظام الاشتراكي على مبدأ الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج وهي لا تحقق إلا في ظل الإنتاج الكبير الذي يتم في وحدات إنتاج ذات سعات إنتاجية كبيرة . وقد يقتضى ذلك ، تأمين وسائل الإنتاج وتأمين وحدات الإنتاج الكبيرة حيث يبرز الطابع الجماعي للإنتاج . وتتخذ الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج صورة الملكية العامة وهي ملكية الدولة وتظهر في شكل قطاع عام ، وصورة ملكية تعاونية وهي ملكية مشتركة بين الأعضاء المتعاونين .

٢- الإدارة الديمقراطية لوسائل الإنتاج : تتم الإدارة الديمقراطية عن طريق تنظيم الصناعات في شكل مؤسسات أو مشروعات حكومية تزيد من قوة ونفوذ القطاع العام ، وهذا يعطى للحكومة أمر الإدارة والتنظيم وتوجيه المسار : الاقتصادية القومية لخدمة المجتمع .

٣- التوجيه الاقتصادي للموارد القومية : يتم الإنتاج وفق خطة إنتاجية ضمن إطار خطة اقتصادية قومية شاملة وتوضع لفترة معينة من الزمن ، تهدف إلى تحقيق كفاءة من الملائمة بين الإنتاج كماً نوعاً وبين الاستهلاك أى حاجات الأفراد بالمجتمع وبين موارد الدولة ومواردها الإنتاجية ، بالإضافة إلى توزيع عناصر الإنتاج توزيعاً يقرر حاجات الإنتاج ، بغية التغلب على مشكلات البطالة والأزمات الاقتصادية التي قد يتعرض لها النظام الاقتصادي بالإضافة إلى تحقيق التنمية الاقتصادية .

٤- توزيع الناتج أو الدخل القومي حسب إسهام الأفراد في العمل : يتم توزيع الناتج أو الدخل القومي من قبل السلطة على الأفراد في صورة أجور ومرتبات ونحوه . حسب عمل كل فرد أخذاً في الحسبان ظروف الأجرية وذلك لتوزيع عدالة التوزيع وبمطابقة الإنتاج مع المجتمع حتى لا يبقى الدخل الزائد يسمح له بحسنه على ضروريات الحياة .

٥- التخطيط الاقتصادي الإشتراكي : ويشهد هذا النوع من التخطيط الاقتصادي في النظم الاشتراكية ، أن التخطيط الاقتصادي أصبح أداة أساسية في توجيه الإنتاج وتوزيعه ، حيث أن التخطيط الاقتصادي أصبح أداة أساسية في توجيه الإنتاج وتوزيعه ، حيث أن التخطيط الاقتصادي أصبح أداة أساسية في توجيه الإنتاج وتوزيعه .

وأهميتها فليست حسب القدرة الشرائية للأفراد ولذلك فإن الدولة تقوم بتحديد السلع التى سيجرى إنتاجها مرتبة حسب أهميتها وضرورتها وتحدد أثمانها بحيث يكون فى مقدور كل فرد أن يشبع حاجاته الأساسية فى حدود دخله.

٦- التخطيط الإقتصادى الشامل لحل المشكلة الإقتصادية: يقصد بالتخطيط

الشامل حصر الموارد الإنتاجية التى فى حوزة المجتمع وتعبئتها وتوجيهها لإنتاج السلع والخدمات بعد ترتيبها حسب درجة أهميتها من خلال هيئة التخطيط المركزى. ويتطلب ذلك المقارنة بين السلع والخدمات من حيث مدى إشباعها لحاجات الأفراد، ثم وضع أولويات لها تبعاً لدرجة أهميتها وبعد ذلك توجه الموارد الإنتاجية من موارد مالية وبشرية وطاقات لإنتاج السلع والخدمات حسب أولويتها وتهدف الخطة بذلك نحو تحقيق أهداف إقتصادية وإجتماعية خلال فترة زمنية محددة (سنة أو خمس سنوات أو عشر سنوات مثلاً). كذلك يهدف التخطيط نحو زيادة الإنتاج وزيادة الدخل القومى ورفع متوسط دخل الفرد وزيادة حجم العمالة، كما يرمى إلى تحقيق العدالة الإجتماعية. ويقضى التخطيط على الإحرفات التى يتعرض لها جهاز الثمن فى النظام الرأسمالى بإتجاه المنتجين نحو إنتاج السلع الكمالية والترفيهية وضياع الموارد الإنتاجية أو سوء إستخدامها فى إنتاج هذه السلع وبالتالي التعرض للأزمات الإقتصادية، كما يمكن بواسطة التخطيط توجيه الإقتصاد القومى نحو الطريق الذى يكفل تحقيق النمو الإقتصادى المتوازن للإقتصاد القومى وزيادة الدخل القومى. والمقصود بالنمو المتوازن النمو الإقتصادى لى جميع قطاعات النشاط الإقتصادى.

ولهذا النظام شعار هو:

"من كل حسب طاقته ولكل حسب عمله"

غير أن النظام الإشتراكى تكتفه عدة مساوئ أهمها مايلى:

- ١- أن حل المشكلة الإقتصادية بهذا الشكل فى ظل هذا النظام إنما يتم بطريقة تحكمية حيث أن الهيئة أو الإدارة المركزية للتخطيط مهما أوتيت من حكمة فلن تستطيع بأى حال أن تلم بكل حاجات أفراد المجتمع، وبالأهمية النسبية لكل منها ولذلك فهى لايمكن أن توجه موارد المجتمع النادرة توجيهها سليماً يتفق مع مايرغب أفراد الجماعة فى إشباعه من حاجات بكل نقه.

٢- يعجز هذا النظام عن تحقيق الإقتصاد فى استخدام موارده النادرة، أى استخدام تلك الموارد بحيث يمكن الحصول منها على أكبر عائد ممكن، وذلك على أساس أن الملكية العامة لوسائل الإنتاج تلقى بعيداً بسوق الموارد الإنتاجية، وبذلك لا يكن هناك ثمن صحيح لها. وبدون تلك الأثمان التى تبين الأهمية النسبية للموارد الإنتاجية، يكون الحساب الإقتصادى قليل الأهمية فى مثل تلك الأحوال.

٣- يعتقد البعض أن أثمان الموارد الإنتاجية ستكون تحكمية فى ظل هذا النظام على أساس أنه لن تكون هناك أسواق لها. وعلى ذلك يجوز أن تخطيء الإدارة المركزية فتخصص قيمة لمورد من الموارد أقل مما ينبغى بحيث تكون منخفضة للغاية وبحيث تنطوى على إسراف لا مبرر له فى استخدام هذا المورد.

النظام الشيوعى

تعتبر الشيوعية صورة من صور الاشتراكية المتطرفة والتى لها صفات وخصائص خاصة بها تجعلها مميزة عن باقى صور الاشتراكية بل وتجعلها نظاماً إقتصادياً مستقلاً وأهم هذه الخصائص هى:

١- ملكية جميع المشروعات الإنتاجية تقع فى يد الهيئة المركزية أو الحكومة التى تقسم بإدريتها.

٢- عند توزيع الدخل القومى لا يعطى عنصرى الأرض ورأس الش نصيباً، أما عنصر العمل فيحصل على الأجر بالمقدار الذى تراه الحكومة مناسباً حيث أنها المستخدم الوحيد له.

٣- تقوم الحكومة أو الهيئة المركزية بتوزيع الدخل القومى تبعاً للمعايير الموضوعية لذلك، وتكون فئات الأجور فى العادة واحدة لجميع أنواع العمل المتشابهة. وتنفع الأجور بواسطة بطاقات أو كوپونات تعطى العامل حقه الحصول على السلع والخدمات الإستهلاكية المقررة له أى بمعنى أن الحكومة أو الهيئة المركزية تكون بهذه الطريقة متحكممة فى حرية الفرد الإستهلاكية.

٤- تضمن الشيوعية تحقيق المساواة بين الأفراد - وهذه هي القاعدة - وعلى الأفراد أن يقدموا خدماتهم إلى المجتمع كل بحسب طاقته الإنتاجية أما الأجر فيحصل الفرد عليه بقدر ما يحتاج إليه.

٥- يظل استخدام القوة كوسيلة من وسائل المبادلة ويقوم الأفراد باستبدال خدماتهم التي يقدمونها للحكومة مقابل السلع والخدمات التي تقدمها الحكومة لهم:

ولهذا النظام شعار هو:

"من كل حسب طاقته ولكل حسب حاجته"

وهذه هي الخصائص الهامة للنظام الشيوعي ويجب أن نتذكر أنها ليست مطبقة بهذه الصورة في الدول التي تستخدم هذا النظام.

النظام المختلط

في المجتمعات التي تتبع نظاماً اقتصادياً مختلطاً أي ذلك الذي يجمع بين الحرية والتوجيه كما كان الحال في النظام الإقتصادي المصري يتم حل المشكلة الاقتصادية جزئياً عن طريق جهاز الثمن ، وجزئياً عن طريق إدارة التخطيط المركزية.

فهذا النظام لا يلغى الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج إلغاء يقضى على مظاهر المشروع أو القطاع الخاص قضاءً مبرماً لما في ذلك من خطورة على الإقتصاد القومي كما أنه لا يهدف إلى تركيز تلك الوسائل في يد المشروع الخاص كلية وإبعاد الدولة عن أي تدخل في النطاق الإقتصادي، لما في ذلك من قيام للإحتكارات الكبيرة التي تعمل جاهدة على زيادة أرباحها عن طريق فرض أثمان إحتكارية لا تقبل فيها المناقشة ولكن يهدف إلى الإبقاء على المشروع الخاص، وعلى مظاهر الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج في الميادين التي تكون فيها المنافسة نافعة وفعالة، كما هو الحال مثلاً بالنسبة للصناعات الصغيرة الحجم، والزراعة - على أساس أن تطبيق نظام الإنتاج الوفير على هذه الميادين ليس أكثر إقتصاداً بدرجة كبيرة من الوحدات الصغيرة - مع التخاص في نفس الوقت من العيوب التي تنجم من الإحتفاظ بمظاهر الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج في هذه الحدود

بفرض رقابة حكومية على الإنتاج والاستثمار بغرض منع الاحتكار والقضاء على السياسات التقليدية.

وينبغي أن يكون مفهوماً هنا أنه ليس المقصود بالرقابة التدخل في تصميم حياة المشروعات الخاصة، وإجبارها على تنفيذ أمور تتعارض وطبيعتها الخاصة بقصد منع المغالاة في تحقيق الأرباح، لأن هذا إنما يؤدي إلى اضطراب هذه المشروعات شل حركتها، وإعاقة نموها. بل أن الرقابة التي يقصد بها هنا هي الرقابة النسبية المعقولة، والواعية التي تستهدف ضمان مصلحة المنتج والمستهلك على السواء.

أما الصناعات الاحتكارية، والأساسية، وصناعات الموارد الطبيعية، والبنوك فهذه تنتقل ملكيتها إلى يد الدولة، وذلك لأن هذه المشروعات بما تتمتع به من مركز احتكاري، ومزايا الإنتاج الكبير، تستطيع القضاء على المشروعات الصغيرة والإحلال محلها في جزء كبير من قطاعات الاقتصاد القومي، وتكون النتيجة أن تضعف قوى المنافسة بدرجة خطيرة قد تصل إلى حد الإختفاء التام وبذلك تختفي حاجة المشروع الخاص إلى إدخال التجديدات إلا بعد أن يتم إستهلاك رأس المال القديم، اللهم إلا إذا كان إدخال هذه التجديدات سيؤدي إلى انخفاض تكلفة الإنتاج بدرجة كبيرة بحيث تكفى لتعويض الإنخفاض الذي يحدث لرأس المال المستثمر حالياً.

وبذلك يقتصر تطبيق النظام الاشتراكي في ظل هذا النظام على نوع خاص من الملكية الخاصة، وهو ذلك النوع الذي لا يوضع العقبات في طريق التقدم والنمو الاقتصادي. أما بقية وسائل الإنتاج فتهدف إلى ضمان النفع العام، وينبغي الإبقاء على النظام الرأسمالي فيما يختص بها. ويجب أن تتمتع بحماية الدولة وإعانتها وليس هناك خوف من وجود ذلك الجزء من الملكية الخاصة لبعض وسائل الإنتاج إذ لا يمكن له أن تقيم احتكارات على الذو المعروف وذلك للرقابة الشديدة المفروضة عليه من جانب الدولة.

وميزة هذا النظام أنه تختفي في ظله تلك الصعوبات التي تواجه الإدارة المركزية في المجتمعات ذات النظام الاقتصادي الموجه توجيهاً شاملاً كاملاً فيما يتعلق بمشكلة تقييم الموارد الإنتاجية، حيث يتمكن هذا النظام من الإبقاء على الأسواق الخاصة الإنتاجية، فتحدد أسعارها عن طريق عرض وطلب هذه الموارد في مثل هذه الأسواق التنافسية الحرة.

يتملك بذلك انجزء من وسائل الإنتاج الذى طبق عليه النظام الإشتراكى
أثره يصبح ميسوراً بعد أن أصبح محدوداً، وواضح المعالم، وبذلك تضمن
رئيسد للموار الإنتاجية، أى تضمن الإقتصاد فى إستخدامها.

النظام الإسلامى

النظام الإقتصادى فى الإسلام هو نظام فريد ولا يجب أن ينظر إليه كما يحلو
لأحد من الكتاب تسميته بأنه نظام وسط بين الرأسمالية والإشتراكية لأنه نظام من لدن حكيم
عليم جاءت تشريعاته لتناسب وطبيعة البشر الذين إستخلفهم الله فى الأرض لعمارتها
وإستغلال ثرواتها حسب القواعد والأسس الشرعية التى وضعها الإسلام، ويقوم النظام
الإقتصادى الإسلامى على عدة دعائم وأسس إقتصادية وإجتماعية تمثل خصائص هذا
النظام وهذه الخصائص هى:

١- مبدأ الملكية الفردية أو الخاصة: الإسلام يحترم الملكية الخاصة ويعتبرها حق فطرى
للإنسان، وحق الملكية فى الإسلام ليس حقاً مطلقاً وإنما حقاً مقيداً بتحقيق منفعة
الجماعة وهذه القيود يمكن تقسيمها إلى ثلاثة مجموعات هى:

- قيود على الملكية من حيث إكتسابها.
 - قيود على الملكية من حيث تسميتها والإنتفاع بها.
 - قيود على الملكية من حيث نقلها إلى الآخرين.
- ٢- مبدأ الملكية العامة: الملكية العامة هى التى يقصد بها تخصيص المال للمنفعة العامة
وتشمل :

- الملكية الشائعة الإنتفاع.
- الأراضى الموقوفة للمصلحة العامة والتى تقع تحت حماية الدولة.
- كافة المعادن الموجودة فى باطن الأرض والتى تتوقف عليها المصلحة العامة.

وخين يقرر الإسلام حق الفرد في الملكية الخاصة تحقياً للمصلحة الشخصية وإحتراماً لفكرته التي خلق عليها لا يغفل مصلحة الجماعة لتكون هناك الملكية العامة على أن يتحقق توازن بين المصلحتين الخاصة والعامة.

٣- مبدأ إحترام وتقدير العمل: ينظر الإسلام إلى العمل نظرة إحترام وتقدير، كما أن العمل في الإسلام يستهدف تنوع الإنتاج لكي يشمل كافة الحاجات الإنسانية.

٤- مبدأ تحليل البيع وتحريم الربا.

٥- مبدأ عدم التفاوت الشديد في الثروات: وضع الإسلام التشريعات الكفيلة بالحد من تضخم الملكية والتفاوت الشديد في الثروات الناجم عن مريان مبدأ الملكية الخاصة من خلال تشريعات مثل الميراث والهبة والزكاة إلخ.

٦- مبدأ تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي لحل المشاكل الإقتصادية: فنور الدولة يكون ضمن حدود معينة لعدم طغيان الفرد في تصرفاته وفي تملكه على مصلحة الجماعة مع ضمان حرية الأفراد في التصرف وفي إتخاذ القرارات كما تعمل الدولة على منع إحتكار السلع والخدمات والعمل على توفيرها بالكمية والنوعية التي تشبع رغبات الأفراد مع ضمان حد الكفاية لغير القادرين على الحصول عليها وهو الحد الذي يحقق حياة كريمة لجميع أفراد المجتمع غنيهم وفقيرهم. وذلك عن طريق الوسائل المختلفة التي حددها الإسلام من تكافل بين الأفراد وصبقات وزكاة ومسئوليات على أولى الأمر وغيرها.

الباب الثاني

نظرية سلوك المستهلك

الفصل الأول

نظرية الطلب

في البداية يجب أن نفرق بين الرغبة في الحصول على سعة معينة وبين القدرة على شراء هذه السعة فجرد الرغبة في الحصول على شيء ما لا يمثل من وجهة نظر الاقتصاديين أي معنى ولا يمثل طلباً على هذا الشيء على الإطلاق ولكنه فقط مجرد تمني ولكن الرغبة المدعومة بالقوة الشرائية اللازمة للحصول على هذه السلعة هي ما تمثل في رأي الاقتصاديين الطلب الحقيقي على هذه السلعة.

ويعرف الطلب على سلعة أو خدمة معينة بأنه مقدار ما يطلبه الفرد من هذه السلعة أو الخدمة عند سعر معين وفي فترة زمنية محدودة أو معينة .

ويتضح من التعريف السابق أن الطلب يقوم على الأسس الآتية :

٢ - تحديد الكمية المطلوبة عند سعر معين وذلك لأن الكمية تختلف من سعر إلى آخر إما بالزيادة أو النقص ولا بد من اقتران الكمية المطلوبة بسعر معين ، فمثلاً معنى على الإطلاق لأن نقول الكمية المطلوب مثلاً ١٠٠ أروبا من القمح فقط وحتى يكتمل المعنى لابد وأن تذكر عند سعر كذا .

- ٢- تحديد الطلب خلال فترة معينة ، فلا شك أن الكمية المطلوبة من سلعة معينة في اليوم مثلا تختلف عن الكمية المطلوبة من نفس السلعة في أسبوع وفي عام مثلا .
- ٣- لابد من أن يكون الطلب مدعم بقوة شرائية قادرة على تحقيق هذا الطلب والا فإنه سيتحول الى مجرد رغبة وتمنى وهذا خارج عن مجال علم الاقتصاد .

نستنتج مما سبق أن الطلب على سلعة أو خدمة معينة لابد وأن يكون مقترنا بسعر معين وأن يحدد بفترة زمنية معينة وأن يكون مصحوبا بقوة شرائية .

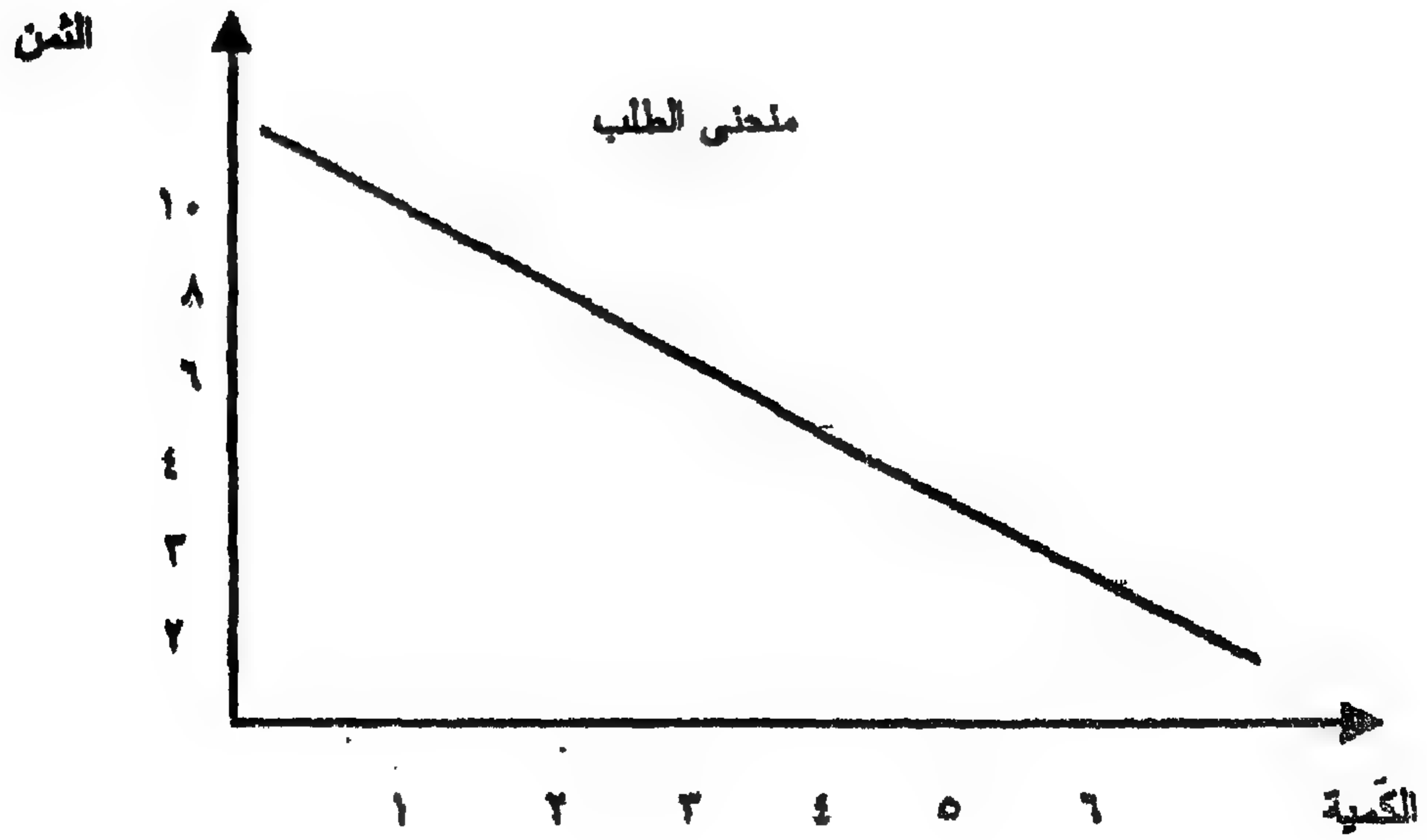
قانون الطلب

ينص قانون الطلب على أن هناك علاقة عكسية بين التغير في ثمن السلعة أو الخدمة والتغير في الكمية المطلوبة منها أي كلما ارتفع ثمن السلعة أو الخدمة كلما قلت الكمية المطلوبة منها . والعكس صحيح عند ثبات العوامل الأخرى التي تؤثر على الطلب وهي : (الدخل - فوق المستهلك - أثمان السلع البديلة والمكملة - عدد المستهلكين) .

وعند وضع العلاقة بين الكميات المشتراة من سلعة أو خدمة عند الأسعار المختلفة لها في صورة جدولية فإننا نطلق عليه جدول الطلب ، ويوضع تلك العلاقة في صورة بيانية وكما جرى العرف يستعمل المحور الأفقي للدلالة على عدد الوحدات المطلوبة أو المشتراة من السلعة أو الخدمة ، كما يستعمل المحور الرأسي للدلالة على الأسعار المقابلة لتلك الكميات ، فإن المنحنى المعبر عن تلك العلاقة يطلق عليه منحنى الطلب . ويمكن توضيح كل من جدول ومنحنى الطلب كالآتي :

جدول العائد

الكمية المطلوبة	ثمن السلعة
١	١٠
٢	٨
٣	٦
٤	٤
٥	٣
٦	٢



دالة الطلب

يتأثر الطلب على سلعة أو خدمة معينة بعدة عوامل أهمها سعر السلعة أو الخدمة، دخل المستهلك ونفوق المستهلك، وأسعار السلع البديلة والمكملة، الخ من العوامل. ويطلق على العلاقة الرياضية بين الكمية المطلوبة من السلعة أو الخدمة كمتغير تابع، والعوامل الأخرى كمتغيرات مستقلة دالة الطلب وتأخذ هذه الدالة الصورة التالية :

$$K = f(S, D, Q, S_1, S_2, \dots, S_n) \quad (1)$$

حيث : K : الكمية المطلوبة من السلعة أو الخدمة .

S : سعر السلعة أو الخدمة .

D : دخل المستهلك

Q : نفوق المستهلك

S_1, S_2, \dots, S_n : أسعار السلع البديلة والمكملة .

وتميل الكمية التي يطلبها المستهلك من سلعة أو خدمة معينة عند سعر معين إلى الزيادة إذا حدث الآتي :

- زاد دخله .
- زاد تفضيله لهذه السلعة أو الخدمة .
- ارتفعت أسعار السلع البديلة .
- إنخفضت أسعار السلع المكملة .

- وتميل الكمية التي يطلبها المستهلك من سلعة أو خدمة معينة عند سعر معين إلى النقصان إذا حدث الآتي :
- إنخفاض دخله .
- قل تفضيله لهذه السلعة أو الخدمة .
- انخفضت أسعار السلع البديلة .
- ارتفعت أسعار السلع المكملة .

أنواع الطلب

يمكن تصنيف الطلب على النحو التالي :

١- الطلب الفردي والطلب الإجمالي :

الطلب الفردي :

يمكن تعريف الطلب الفردي بأنه الكميات التي سيتم شراؤها من سلعة أو من خدمة معينة بواسطة وحدة اقتصادية واحدة عند مختلف الأسعار المحتملة لها في السوق .

الطلب الإجمالي :

يمكن تعريف الطلب الإجمالي والذي يطلق عليه طلب السوق للدلالة على المجموع الكلي لمختلف الكميات التي تشتريها جميع الوحدات الاقتصادية من أية سلعة أو خدمة وذلك عند مختلف الأسعار المحتملة لها في سوق معينة .

ويوضح الجدول التالي العلاقة بين الطلب الفردي والطلب الإجمالي .

الطلب الإجمالي	الكمية المطلوبة			السعر
	الفرد جـ	الفرد بـ	الفرد أـ	
٢	١	١	صفر	٦
٧	٢	٣	٢	٥
١٣	٤	٥	٤	٤
١٩	٦	٧	٦	٣

أي أن الطلب الإجمالي هو مجموع طلب الأفراد عند مختلف المستويات السعرية .

٢ - الطلب المباشر والطلب غير المباشر :

الطلب المباشر

يستعمل للدلالة على طلب المستهلك النهائي الذي يشتري البضاعة . مع العلم أن
بغرض أو بهدف تدمير منافعها أثناء إشباع رغباته واحتياجاته الاقتصادية الشخصية
وبعبارة أخرى نقول أن الطلب المباشر هو طلب المستهلك أو هو الطلب الناتج عن
ممارسة الوحدات الاقتصادية لنشاطها طابع استهلاكى بحت . مثل هذا النوع من الطلب
يقابله نوع آخر يعرف باسم الطلب الغير مباشر أو الطلب المشتق .

الطلب الغير مباشر :

الطلب الغير مباشر يمثل الرغبة المقرونة بالقدرة على شراء السلع
والخدمات وذلك بغرض أو بهدف استخدامها أو استغلالها في إنتاج سلع أو قس تقديم
خدمات أخرى أي هو يمثل الطلب على السلع والخدمات لأغراض إنتاجية بحتة وليس
لأغراض استهلاكية فمن الطلب المباشر على الطعام لإشباع الجوع مثلا ينبثق طلب
لأشياء غير مباشر على المزارع وعلى العمال الزراعيين ومستلزمات الإنتاج وعلى غير

ذلك من السلع والخدمات اللازمة لإنتاج المواد الغذائية وتقديمها إلى المستهلك النهائي في الشكل والمكان والزمان المناسبين .

٣- طلب المنتج وطلب المستهلك :

يقسم الطلب على أساس الطابع الاقتصادي لنشاط الوحدة التي ينبع أو ينبثق منها الطلب إلى طلب المنتج وطلب المستهلك وذلك حسبما كان الطلب تابع أو منبثقاً من الوحدة الاقتصادية لأسباب تتعلق مباشرة بوضعها كوحدة إنتاجية أو لأسباب متعلقة بوضعها كوحدة استهلاكية .

٤- الطلب المشترك :

الطلب المشترك يمثل الطلب على سلعتين مرتبطتين أي تستهلكان معا كالشاي والسكر ، والخبز والزبد وتلك السلع المرتبطة عادة ما يكون الطلب عليها متناسبا - بمعنى أن الزيادة في الطلب على أحدها سوف ينتج عنه تغير في نفس الاتجاه في الطلب على السلعة الأخرى .

٥ - الطلب المشتق :

في بعض الأحيان يكون التغير في الطلب على سلعة معينة ما هو الا نتيجة للتغير في الطلب على سلعة أخرى وهذا ما يسمى بالطلب المشتق .

٦ - الطلب المتنافس :

قد توجد سلعتان يمكن أن تجل إحداها محل الأخرى بمعدل معقول كالزبد الطبيعي والزبد الصناعي ففي تلك الحالة فإن الزيادة في الطلب على أحدها سوف ينتج عنه نقص في الطلب على السلعة الأخرى وبالتالي خفض سعرها .

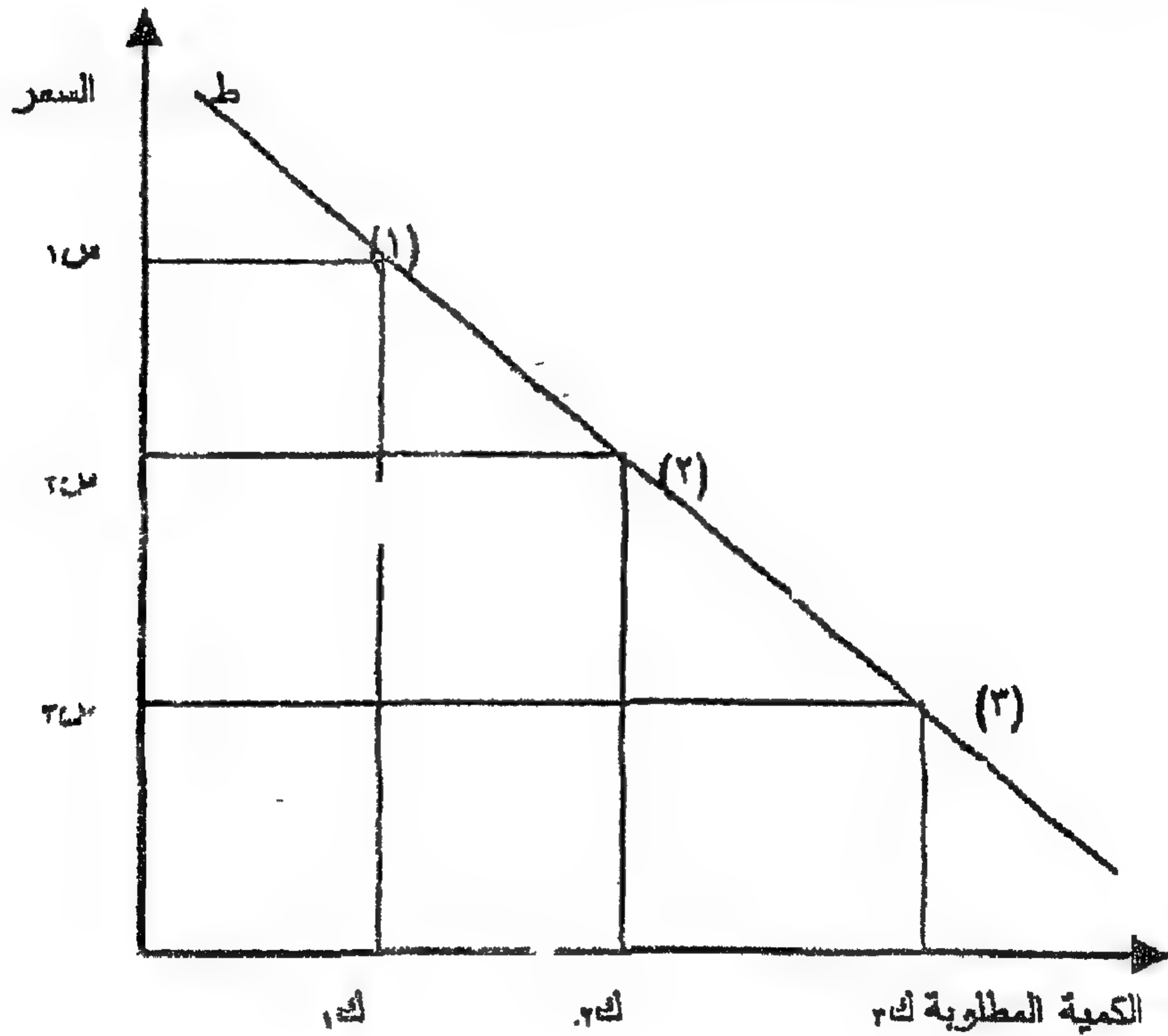
٧ - الطلب المركب :

إن الطلب المركب ما هو الا نتيجة لمقدرة سلعة ما على إشباع العديد من الرغبات أو أن يكون لها العديد من الاستخدامات . كالصوف للمائيس أو السجادة فإنا

الزيادة في الطلب على الملابس الصوفية سوف ينتج عنه نقـد في الكمية المتاحـة من الصوف لإنتاج السلعة .

إنكماش وتمدد الطلب :

يطلق على الإنتقال من نقطة الى أخرى على نفس منحنى الطلب نتيجة لتغير السعر بإنكماش أو تمدد الطلب والرسم التالي يوضح ذلك

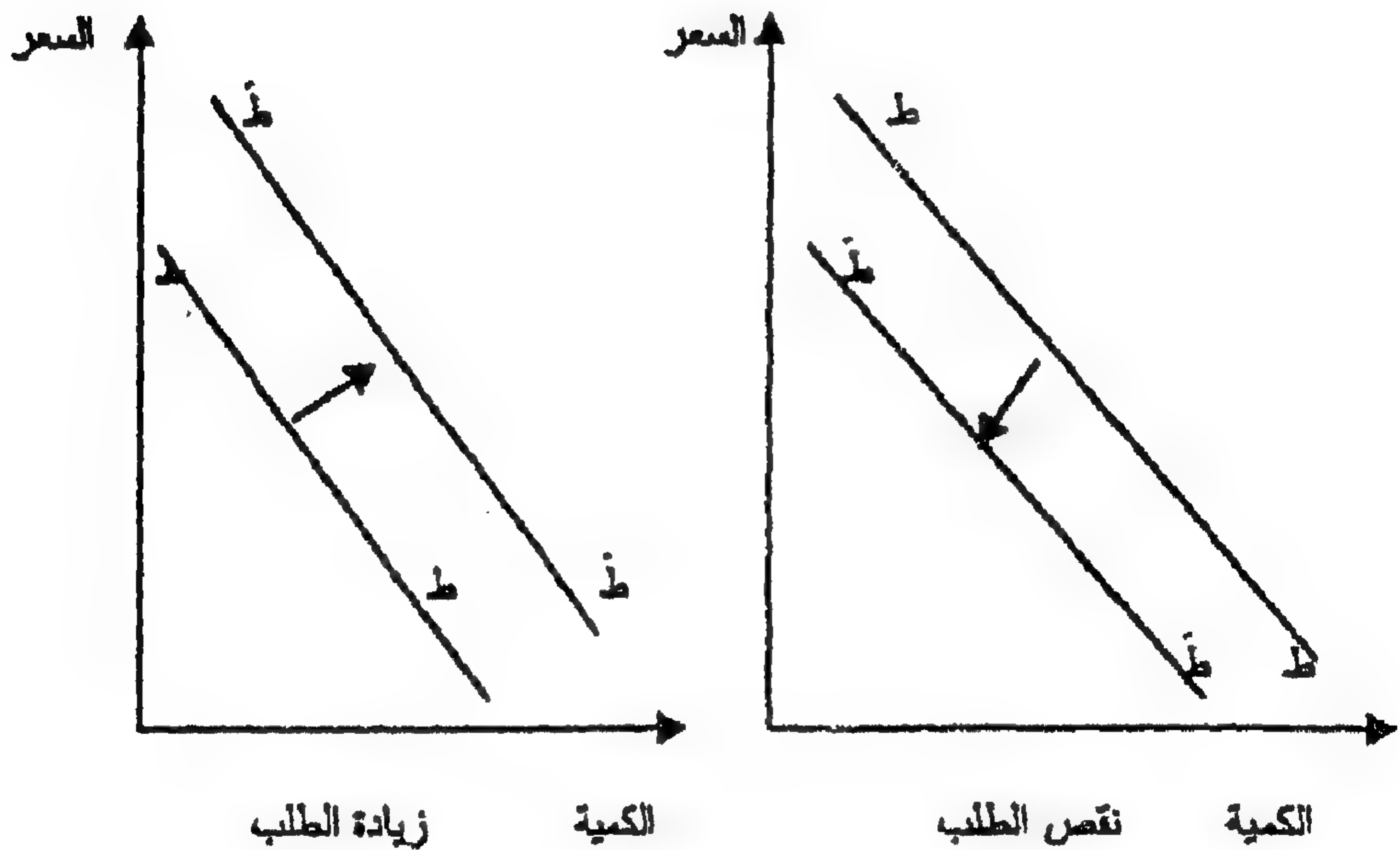


ومن الرسم يتضح أنه إذا كان السعر س ١ فإن الكمية المطلوبة من السلعة قس . هذه الحالة هي ك ١ ، وإذا إنخفض السعر إلى س ٢ فإن الكمية المطلوبة من السلعة تزداد إلى ك ٢ ، أي يحدث إنتقال على منحنى الطلب من النقطة (١) إلى النقطة (٢) وهذا الانتقال هو ما يطلق عليه تمدد الطلب . أما إذا كان سعر السلعة س ٣ فتكون الكمية المطلوبة من السلعة هي ك ٣ ، فإذا ارتفع سعر السلعة إلى س ٢ فإن ذلك من شأنه أن يقلل

الكمية المطلوبة من السلعة إلى ك ٢ أي يحدث إنتقال على منحنى الطلب من النقطة (٣) إلى النقطة (٢) وهذا الانتقال هو ما يطلق عليه انكماش الطلب .

تغير (إنتقال) الطلب :

يتغير الطلب على سلعة ما من وقت لآخر وبالتالي ينقل منحنى الطلب نتيجة لتغير الطلب ، وتغير الطلب إما أن يكون بنقص الطلب أو زيادة الطلب .
والشكل التالي يوضح ذلك :



حيث أن نقص الطلب يعني إنتقال منحنى الطلب من مكانه إلى مكان آخر جديد إلى يسار وإلى أسفل المنحنى الأصلي ، هذا في حين أن زيادة الطلب تعني إنتقال منحنى الطلب من مكانه إلى مكان جديد إلى اليمين وإلى أعلى المنحنى الأصلي، ويحدث نقص الطلب أي إنتقال منحنى الطلب بشكل مزاوي إلى يسار منحنى الطلب الأصلي في حالات كثيرة منها انخفاض دخل المستهلك أو تحول نوق المستهلك في غير صالح السلعة أو إرتفاع أسعار السلع المكملة أو انخفاض أسعار السلع البديلة، كل ذلك في ظل ثبات سعر السلعة ذاتها،

كما يحدث إنتقال لمنحنى الطلب على سبابة ما بالكامل إلى اليمين في حالة زيادة دخل المستهلك أو تحول ذوق المستهلك في صالح السلعة أو انخفاض أسعار السلع المكملة أو ارتفاع أسعار السلع البديلة، وذلك أيضاً في ظل ثبات سعر السلعة.

مرونة الطلب

تعريف المرونة:

يعد تعبير " المرونة " أحد الإصطلاحات الهامة في علم الاقتصاد ، والمرونة مقياس يبين مدى إستجابة متغير معين للتغيرات التي تطرأ على متغير آخر فكما سبق أن رأينا فالكمية التي يشتريها المستهلك من سلعة ما تتأثر بعدة متغيرات كالدخل والسعر مثلاً إلا أن مدى إستجابة الكمية للتغيرات الدخلية والسعرية يختلف من سلعة إلى أخرى إختلافاً بينا وعلى ذلك لجأ الإقتصاديون إلى تمييز دوال الطلب بعضها حسن بعضو باستخدام مقاييس المرونة.

أنواع مرونة الطلب

- ١- مرونة الطلب السعرية : تقيس مرونة الطلب السعرية مدى إستجابة الكمية المطلوبة من سلعة معينة للتغيرات في سعرها .
هذا وقد يخطر ببال البعض أنه يمكن إتخاذ ميل منحنى الطلب كمقياس جيد لمدى الإستجابة الكمية للتغيرات السعرية ، إلا أن هناك اعتبارين رئيسيين يعيبان الميل كمقياس لإستجابة الكمية المطلوبة وأولى عيوب الميل أن ميل المنحنى يتأثر بالوحدات التي يقاس بها كل من الكمية والسعر وعلى مسيل المثال إذا ما ترتب على إتخفاض قنرة عشرة قروش في سعر الوحدة من سلعة معينة ازدياد الكمية المستهلكة بما مقداره ١٠٠ وحدة فإن ميل منحنى الطلب يكون (١٠٠/١٠) أو (١٠/١) أما إذا كان السعر مقاساً بالجنيهات بدلاً من القروش فإن ميل منحنى الطلب في هذه الحالة يكون:

$$\left(\frac{10/1-}{100} \right) \text{ أو } (100/1-)$$

وبمعنى آخر فإن تغيير وحدة قياس السعر من قروش إلى جنيهات أدى إلى تغيير كبير في ميل المنحنى ، رغم أن منحنى الطلب لم يتغير على الإطلاق ، هذا ويظهر عيب استخدام الميل كمقياس عند عقد المقارنات بين إستجابة مختلف السلع كالقمح والسيارات مثلا ، فإذا أردنا أن نقارن أية سلعة من هاتين السلعتين أكثر إستجابة للتغيرات السعرية فإن ميلى دالتى الطلب لا تدلان على شيء فى هذا الشأن وعلى سبيل المثال فقد يؤدي إنخفاض قدرة جنيه فى سعر أرنب القمح إلى ازدياد الكمية المطلوبة بما يقرب من ألفى أرنب شهريا بينما يؤدي نفس القدر من الإنخفاض فى سعر السيارة إلى ازدياد المباع منها شهريا بحوالى خمس سيارات إلا أن هذا لايعنى علسى الإطلاق أن الكمية من القمح أكثر إستجابة للتغيرات السعرية من الكمية المطلوبة من السيارات .

وللتغلب على هذه المشكلة تستخدم المرونة كمقياس بدلا من الميل حيث أن قيمة المرونة لن تتغير بين نقط معينة على دالة الطلب بغض النظر عن وحدات القياس سواء بالنسبة للسعر أو الكمية .

ولمرونة الطلب السعرية نوعان :

أ- مرونة النقطة: وهى التى تقيس المرونة عند نقطة معينة على منحنى الطلب.

التغير النسبى فى الكمية المطلوبة

مرونة النقطة =

التغير النسبى فى السعر

بفرض أن سعر السلعة قد تغير من س إلى س + Δ س فإن الكمية المطلوبة

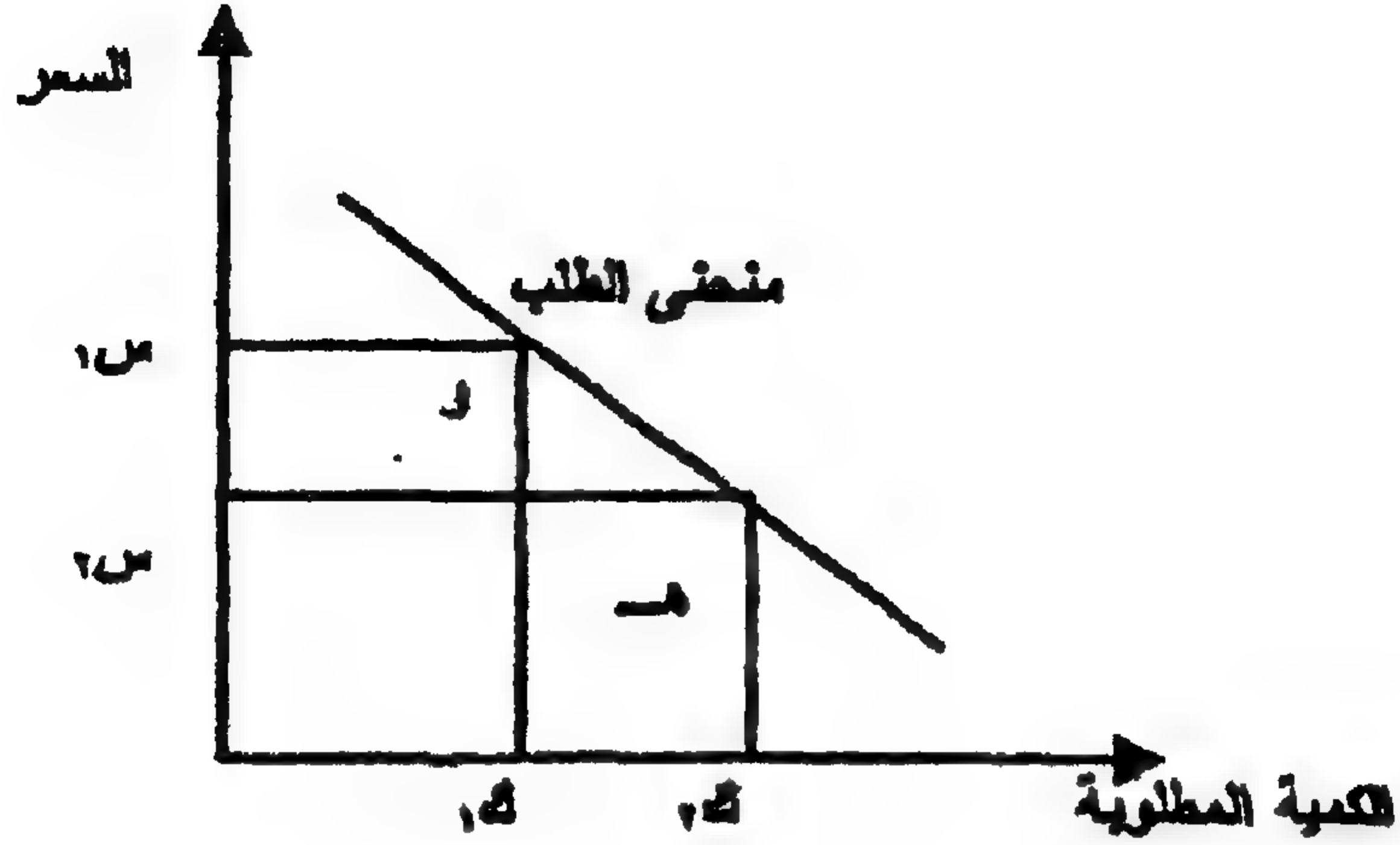
من السلعة ستتغير من ك إلى ك + Δ ك

وفى ضوء ذلك تكون :

$$\frac{\Delta ك}{ك} + \frac{\Delta س}{س} = \text{مرونة النقطة}$$

$$\frac{\Delta ك}{ك} \times \frac{\Delta س}{س} = \text{مرونة النقطة}$$

ب- مرونة القوس : وهي التي تقيس المرونة بين نقطتين على منحنى الطلب .



$$\text{مرونة القوس} = \frac{P_1 - P_2}{P_1 + P_2} + \frac{Q_1 - Q_2}{Q_1 + Q_2}$$

وتعتبر مرونة النقطة مقياس أدق من مرونة القوس ، وتعتبر مرونة النقطة تساوي نفسها مرونة القوس عندما تقترب النقطتان من بعضهما البعض حيث يتشابه الفرق بينهما.

ومعامل مرونة الطلب السعرية تكون إشارة سالبة لأن الكمية المطلوبة تتغير عكسيا للتغير الذي يحدث في السعر .

والمثال التالي يوضح كيفية حساب مرونة الطلب السعرية .

مثال : إذا علمت أن جدول طلب سلعة معينة كالآتي :

النقطة	أ	ب	جـ
سعر السلعة (م)	٣	٢	١
الكمية المطلوبة (ك)	٤٠	٦٠	٨٠

أحصل كل من :

- مرونة النقطة إذا إنتقلنا من النقطة أ إلى النقطة ب

- مرونة القوس بين النقطتين أ ، ب

حساب مرونة النقطة :

الحل

عند الانتقال من النقطة أ إلى النقطة ب فإن

التغير في الكمية المطلوبة ($\Delta ك$) = $٨٠ - ٤٠ = ٤٠$

التغير في السعر ($\Delta س$) = $٢ - ٣ = ١ -$

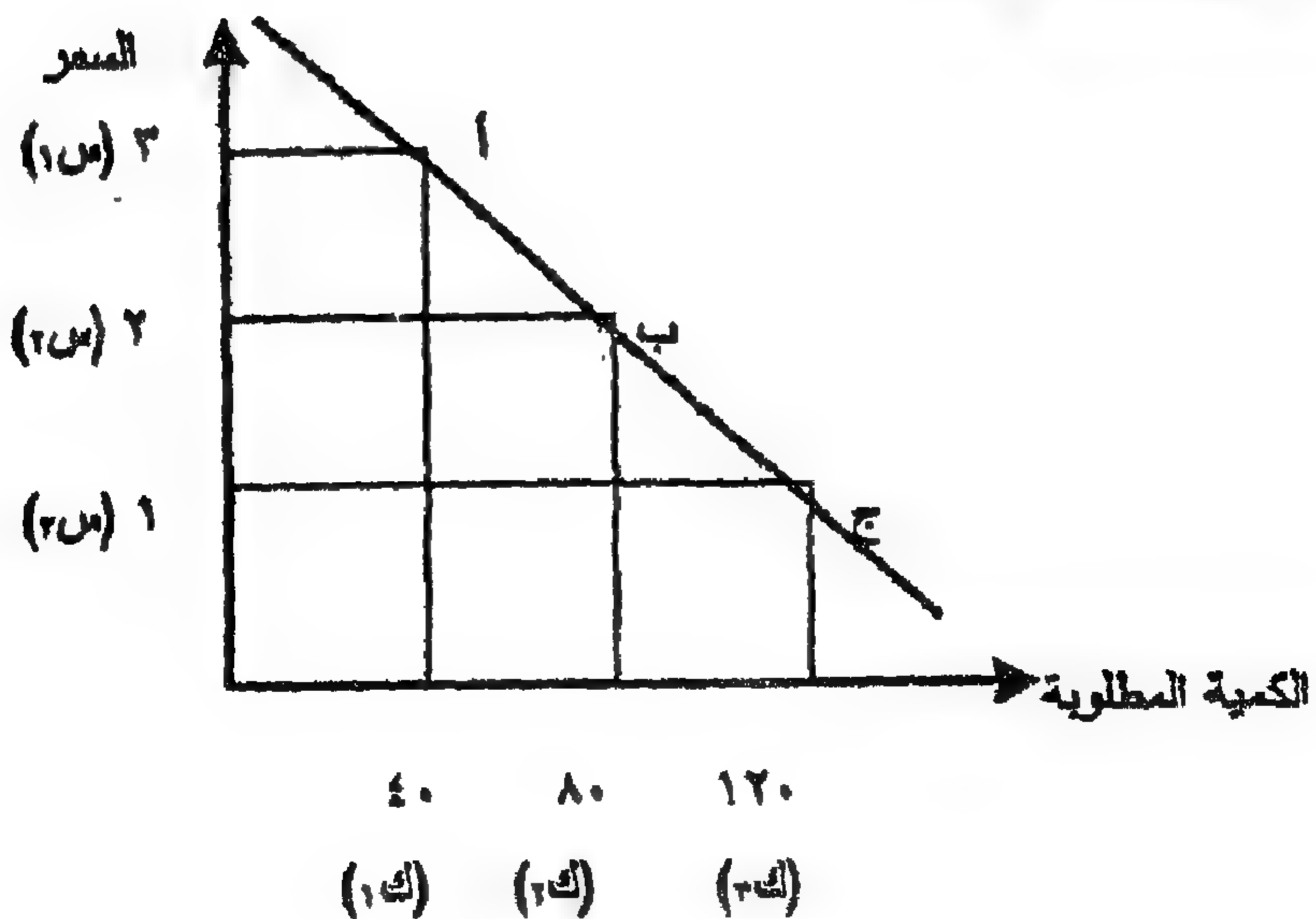
السعر الأصلي (س) = ٣

الكمية الأصلية (ك) = ٤٠

$$\text{- مرونة النقطة} = \frac{\Delta ك}{ك} \times \frac{س}{\Delta س}$$

$$١ - = \frac{٣}{١ -} = \frac{٣}{٤٠} \times \frac{٤٠}{١ -} =$$

حساب مرونة القوس :



$$\begin{aligned}
 & \text{مرونة القوس} = \frac{\frac{K_2 - K_1}{K_1} \times \frac{P_2 + P_1}{P_2 - P_1}}{\frac{Q_2 + Q_1}{Q_2 - Q_1} \times \frac{P_2 + P_1}{P_2 - P_1}} \\
 & = \frac{\frac{40 - 80}{80} \times \frac{3 + 2}{3 - 2}}{\frac{40 + 80}{40 - 80} \times \frac{1 - 120}{120 - 200}} \\
 & = \frac{0.5 \times 5}{1.2 \times 1.6} = \frac{0.5}{1.92} = 0.26
 \end{aligned}$$

٢- مرونة الطلب الدخلية : تقيس مرونة الطلب الدخلية مدى استجابة الكمية المطلوبة من سلعة معينة للتغير في الدخل .

$$\text{مرونة الطلب الدخلية} = \frac{\text{التغير النسبي في الكمية المطلوبة}}{\text{التغير النسبي في الدخل}}$$

وبفرض أن

دخل المستهلك زاد من D إلى $D + \Delta D$

فإن ذلك يتبعه زيادة في الكمية المطلوبة من سلعة من K إلى $K + \Delta K$

وفي ضوء ذلك تكون :

$$\text{م} = \frac{\Delta K}{K} \div \frac{\Delta D}{D}$$

$$= \frac{\Delta K}{\Delta D} \times \frac{D}{K}$$

وتبدو أهمية مرونة الطلب الدخلية في تحديد كيفية توزيع المستهلك لما يطرأ على دخله من تغيرات على مختلف أوجه الاتفاق .

إذا كانت مرونة الطلب ، ثابتة أكبر من صفر أي موجبة فهذا يعني أن السلعة تودف بأنها سلعة عادية حيث تزداد الكمية المطلوبة بزيادة الدخل وهنا يجب أن نفرق بين حالتين هما :

الحالة الأولى : إذا كانت مرونة الطلب الدخلية موجبة وأقل من واحد صحيح فهذا يعني أن السلعة ضرورية حيث أن زيادة الإنفاق على السلعة تكون بنسبة معينة تؤدي إلى زيادة الإنفاق على السلعة بنسبة أقل من نسبة زيادة الدخل .

الحالة الثانية : إذا كانت مرونة الطلب الدخلية موجبة أكبر من واحد صحيح فهذا يعني أن السلعة كمالية حيث أن زيادة الإنفاق على السلعة تكون بنسبة أكبر من نسبة الزيادة في الدخل .

إذا كانت مرونة الطلب الدخلية أقل من صفر أي سالبة فهذا يعني أن السلعة بديلة حيث تقل الكمية المطلوبة من السلعة بزيادة الدخل .

والمثال التالي يوضح كيفية حساب مرونة الطلب الدخلية :

مثال : إذا علمت أن الكميات المطلوبة لأحد الأفراد في ضوء مستويات دخله كالآتي :

الدخل (جنيه)	١٠٠	١٢٠
الكمية المطلوبة (وحدة)	٣٠	٤٠

بحسب مرونة الطلب الدخلية لهذه السلعة وحدد نوع هذه السلعة .

عند تغير الدخل من ١٠٠ جنيه إلى ١٢٠ جنيه تبعه تغير في الكمية المطلوبة من

السلعة من ٣٠ وحدة إلى ٤٠ وحدة

التغير في الدخل (Δ د) = ٢٠ جنيه

التغير في الكمية المطلوبة (Δ ك) = ١٠ وحدة

وحيث أن : الدخل الأصلي (د) = ١٠٠ جنيه
الكمية الأصلية (ك) = ٣٠ وحدة

فإن

$$\text{مرونة الطلب الدخلية} = \frac{\Delta \text{ ك}}{\text{ك}} \times \frac{\text{د}}{\Delta \text{ د}}$$

$$= \frac{20}{30} \times \frac{100}{10} = 6.67$$

وحيث أن مرونة الطلب الدخلية = ١,٦ وهى أكبر من الواحد الصحيح وموجبة فهذه السلعة سلعة كمالية .

٣- مرونة الطلب التقاطعية (العبرية) : تقيس مرونة الطلب التقاطعية مدى إستجابة الكمية المطلوبة من سلعة معينة للتغير فى سعر سلعة أخرى

$$\text{مرونة الطلب التقاطعية} = \frac{\text{التغير النسبى فى الكمية المطلوبة من السلعة أ}}{\text{التغير النسبى فى سعر السلعة ب}}$$

بفرض أن السلعة ب تغير سعرها من س ب إلى س ب + Δ س ب فهذا يتبعه تغير فى الكمية المطلوبة من السلعة أ من ك أ إلى ك أ + Δ ك أ وفى ضوء ذلك يكون :

$$\text{مرونة الطلب التقاطعية} = \frac{\frac{\Delta \text{ ك أ}}{\text{ك أ}}}{\frac{\Delta \text{ س ب}}{\text{س ب}}} = \frac{\Delta \text{ ك أ}}{\text{ك أ}} \times \frac{\text{س ب}}{\Delta \text{ س ب}}$$

ويختار بـتدليس :، ثـرات هامة من مرونة الطلب التقاطعية توضح طبيعة العلاقة بين سلعتين من حيث كونهما سلع إستبدالية أو سلع تكاملية .

• إذا كانت مرونة الطلب التقاطعية موجبة وأكبر من الصفر فهذا يعنى أن العلاقة بين السلعتين علاقة إستبدالية أى أن هاتين السلعتين بديلتين لبعضهما مثل البوتاجاز والكبروسين فإرتفاع سعر أحدهما يؤدي إلى زيادة الكمية المستهلكة من السلعة الأخرى .

• إذا كانت مرونة الطلب التقاطعية سالبة أى أقل من صفر فهذا يعنى أن العلاقة بين السلعتين تكاملية مثل البنزين والسيارات ، المشاي والمكروحيث أن الزيادة فى سعر سلعة منهما تؤدي إلى نقص لى الكمية المطلوبة من السلعة الأخرى .

والمثال التالى يوضح كيفية حساب مرونة الطلب التقاطعية .

مثال : إذا طمت أن سعر السلعة ب انخفض من ٤ جنيه إلى ٣ جنيه وتبع ذلك زيادة فى الكمية المطلوبة من السلعة أ من ٢٠ وحدة إلى ٤٠ وحدة .

احسب مرونة الطلب العبورية بين السلعتين أ ، ب وحدة العلاقة بين السلعتين .

الحل

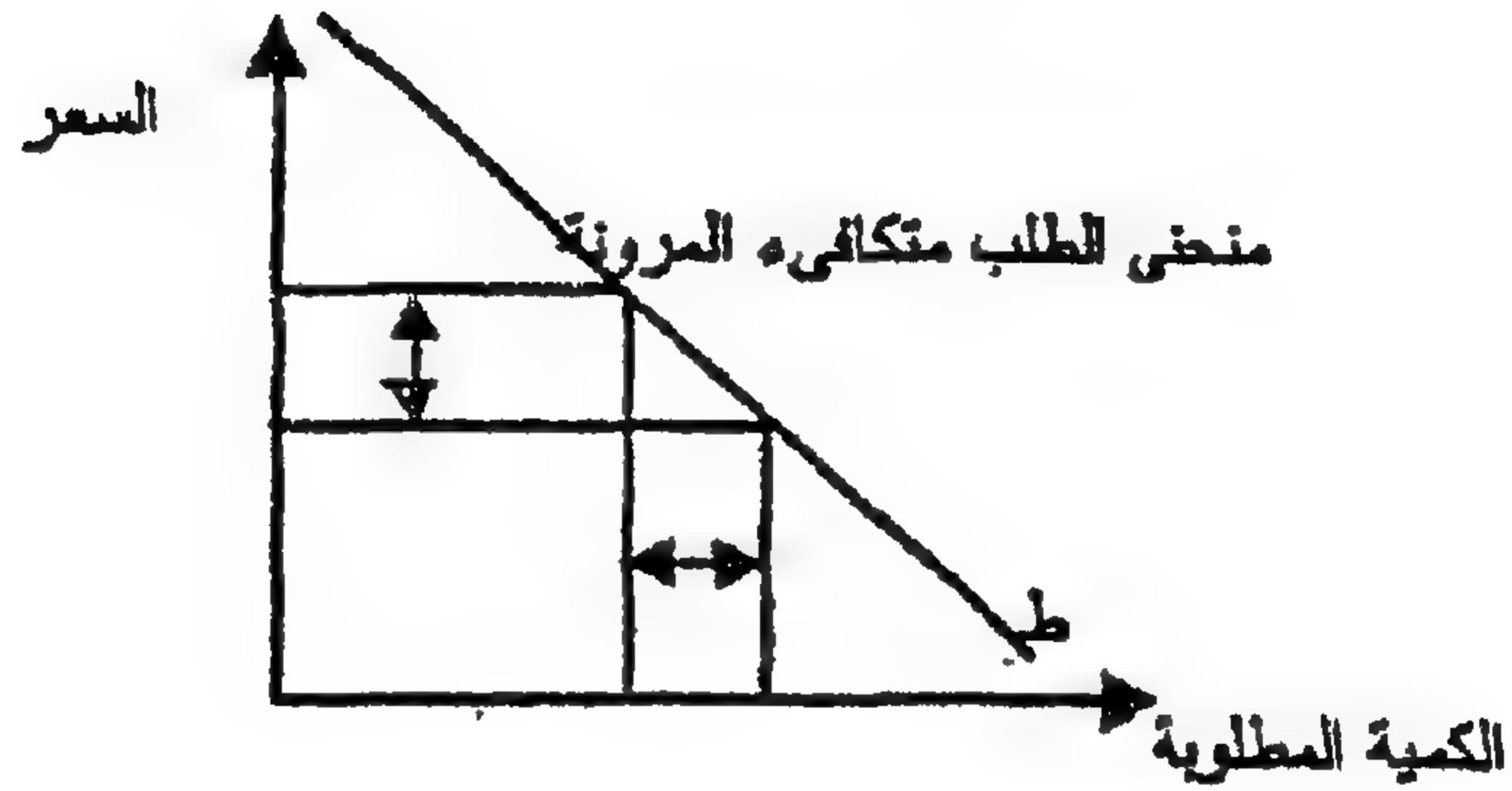
$$\text{مرونة الطلب التقاطعية} = \frac{\Delta \text{ك أ}}{\Delta \text{من ب}} \times \frac{\text{من ب}}{\Delta \text{ك أ}}$$

$$= \frac{20}{40} \times \frac{3}{2} = -\frac{3}{4}$$

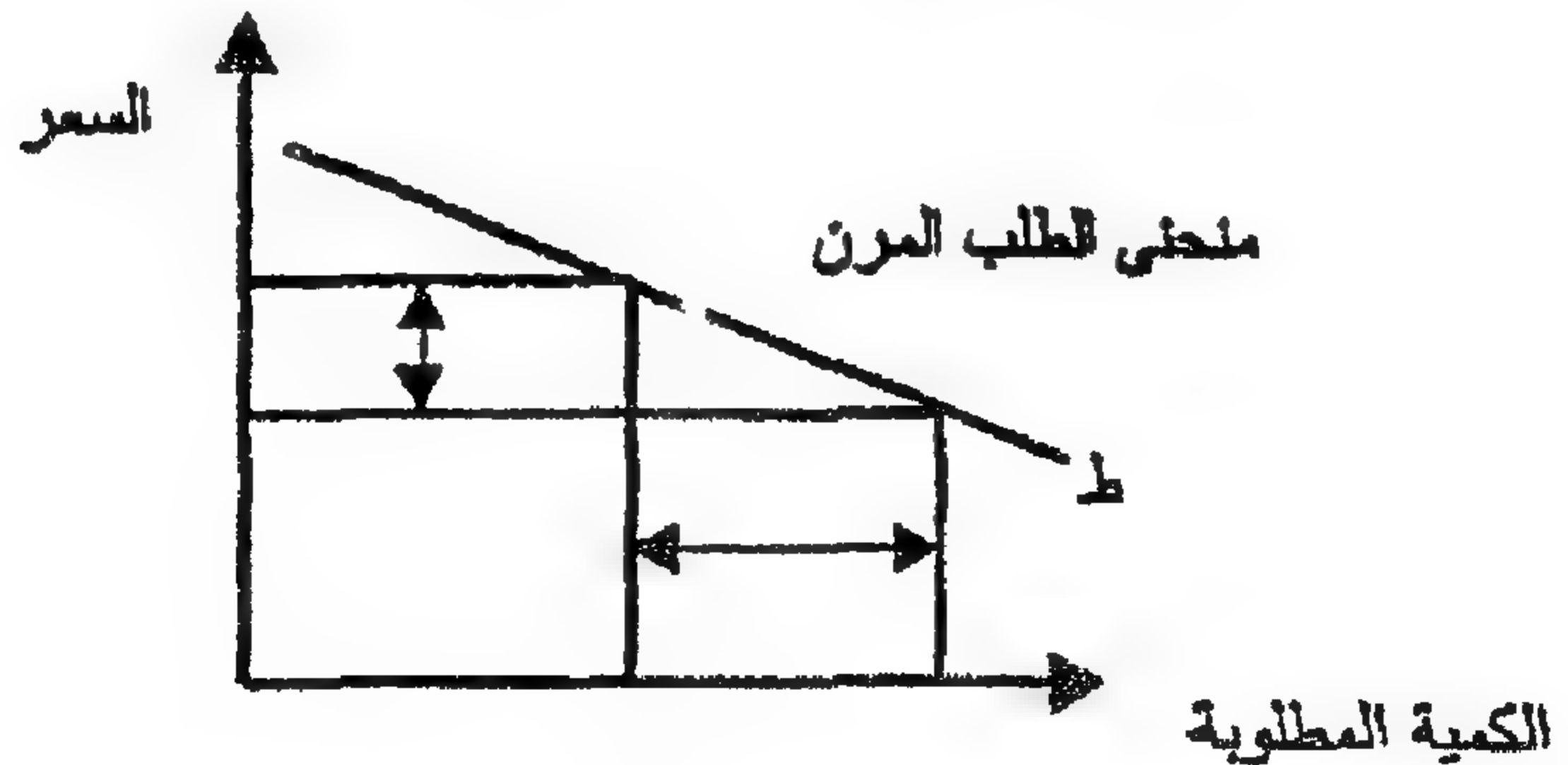
وفى ضوء ذلك تكون العلاقة بين السلعتين تكاملية .

حالات مرونة الطلب : يمكن من خلال مقياس مرونة الطلب السعرية إستعراض خمسة حالات هي :

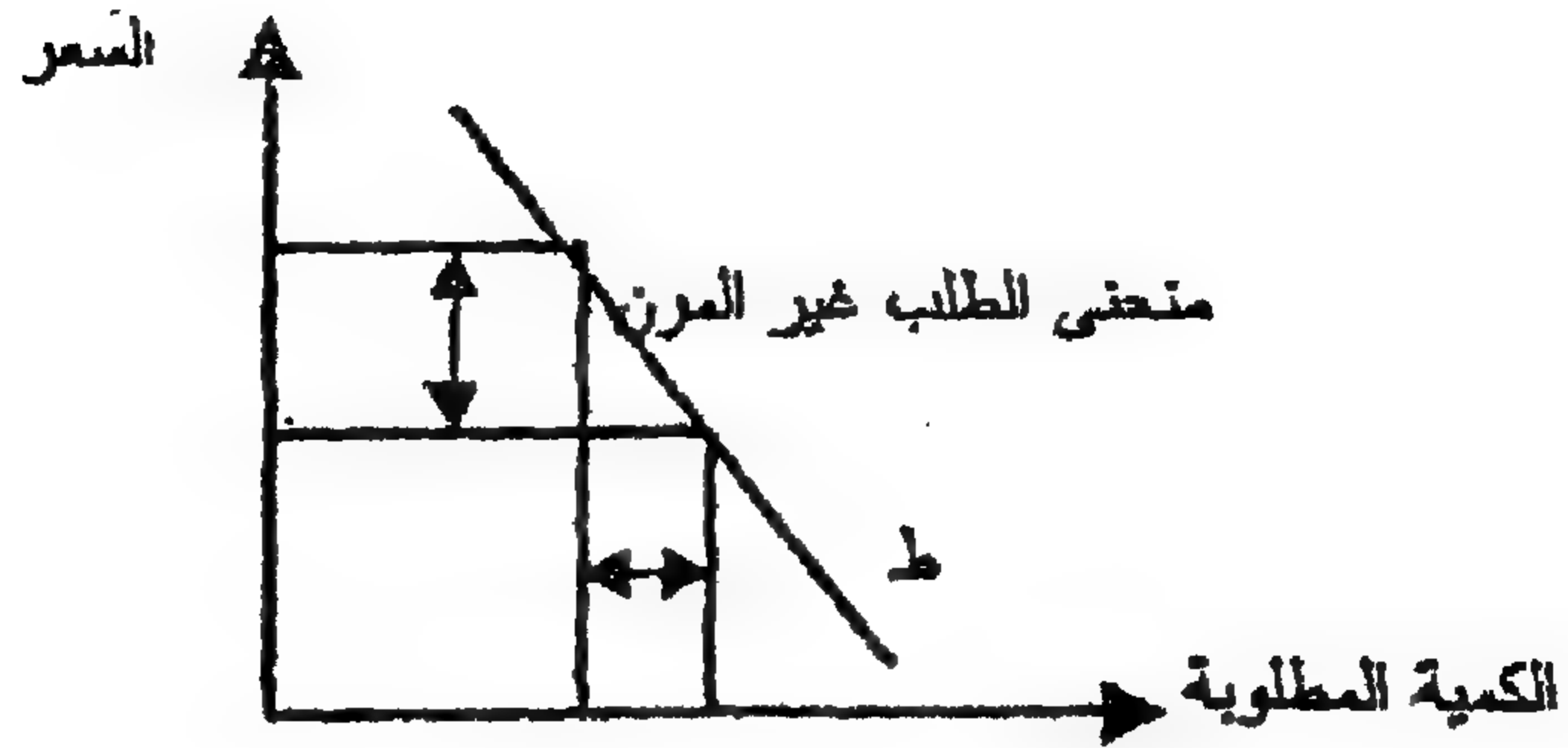
١- الطلب متكافئ المرونة : حيث يكون معامل مرونة الطلب مساويا للواحد الصحيح ، وهذا يعنى أن التغير فى السعر بنسبة معينة يؤدي إلى تغير فى الكمية المطلوبة من السلعة بنفس النسبة ، وفى هذه الحالة يتخذ منحنى الطلب الشكل التالى :



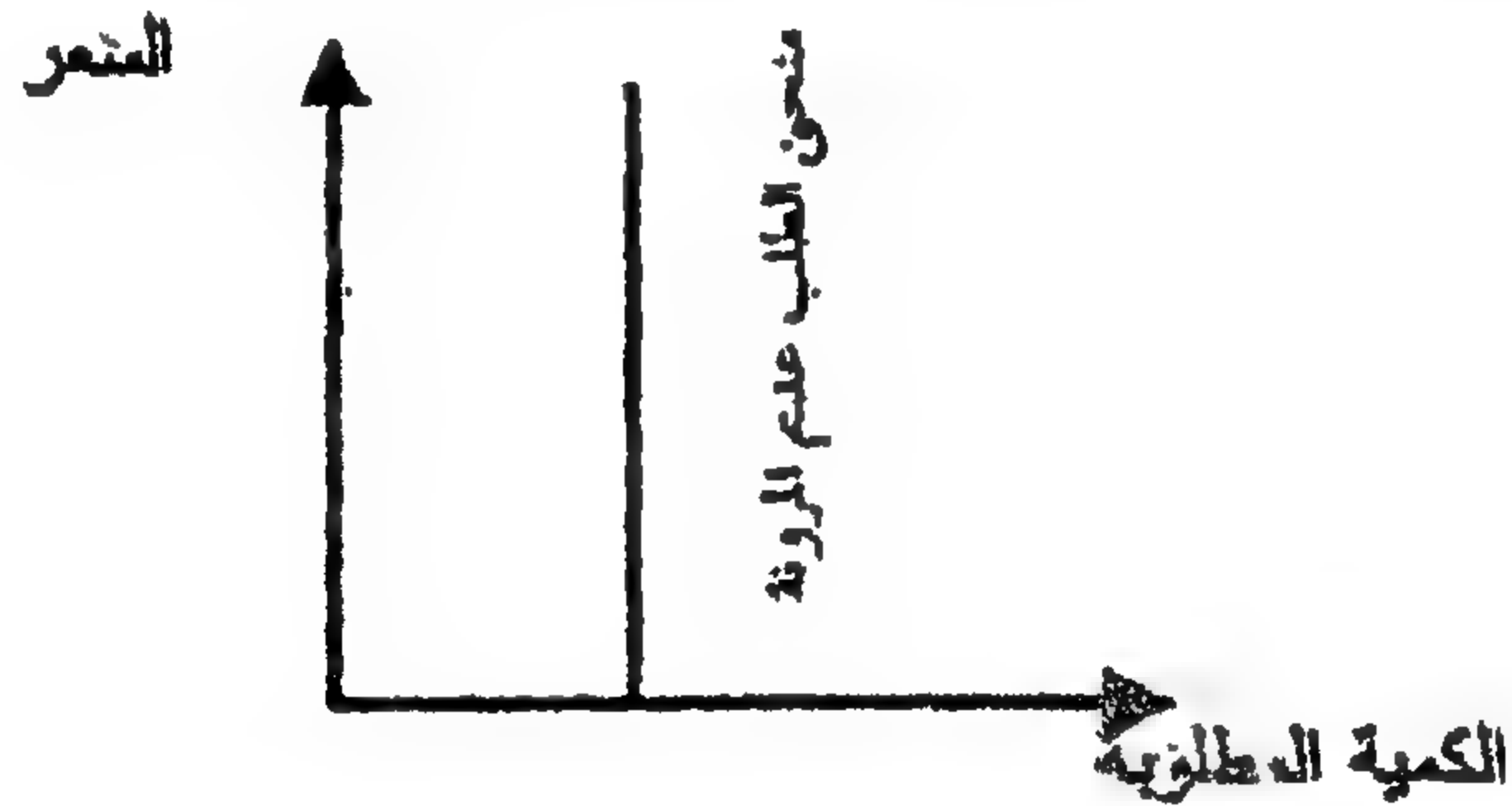
٢- الطلب المرن : حيث يكون معامل مرونة الطلب أكبر من الواحد الصحيح ، وهذا يعنى أن التغير فى السعر بنسبة معينة يؤدي إلى تغير فى الكمية المطلوبة من السلعة بنسبة أكبر ، وفى هذه الحالة يتخذ منحنى الطلب الشكل التالى :



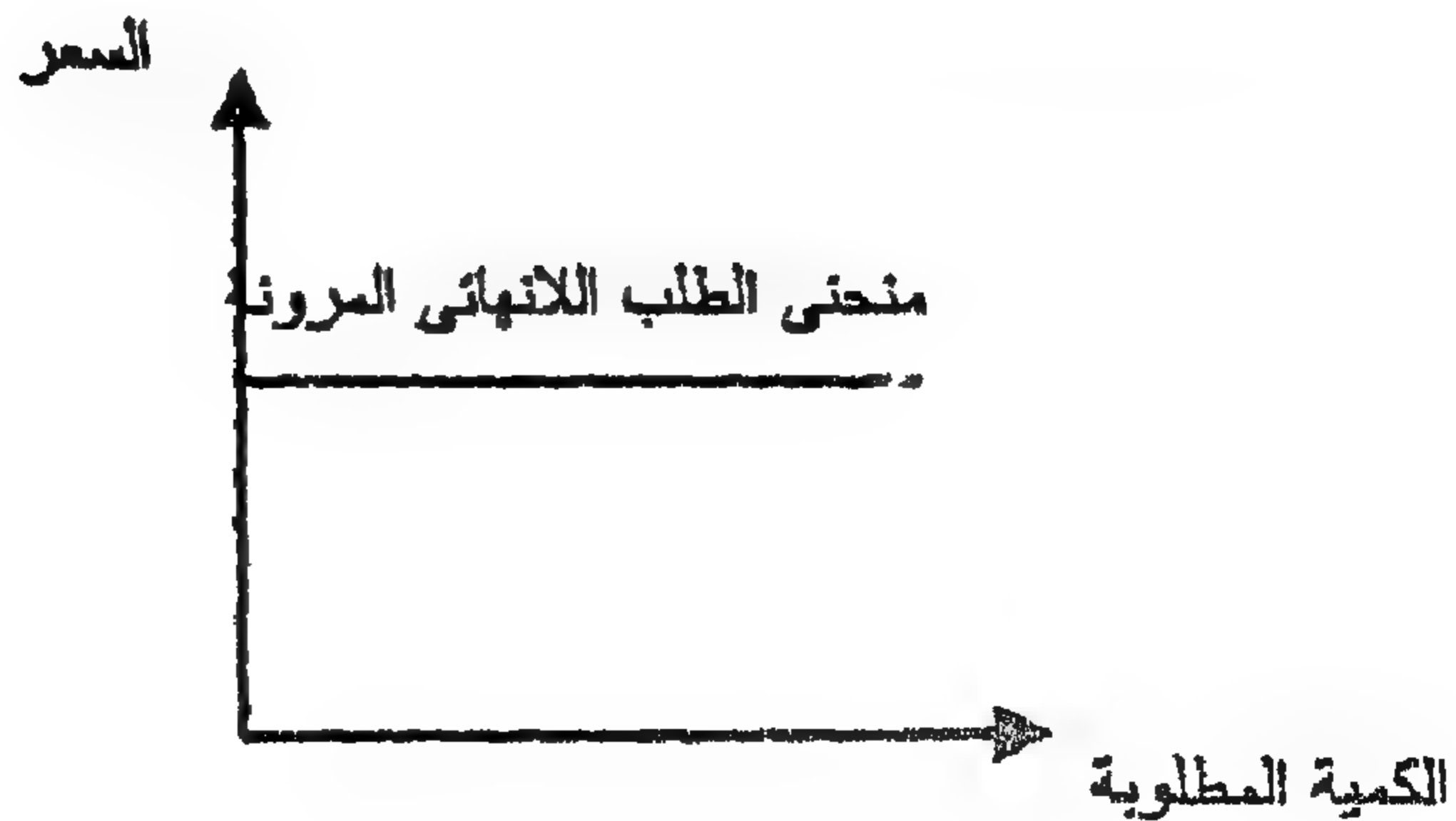
٣- الطلب غير المرن : حيث يكون معامل مرونة الطلب أقل من الواحد الصحيح ، وهذا يعنى أن التغير فى السعر بنسبة معينة يؤدي إلى تغير فى الكمية المطلوبة من السلعة بنسبة أقل ، وفى هذه الحالة يتخذ منحنى الطلب الشكل التالى :



- ٤- الطلب عديم المرونة : حيث يكون معامل مرونة الطلب مساويا للصفر وذلك لأن أى تغيير فى السعر لا يؤدي إلى حدوث أى تغيير فى الكمية المطلوبة من السلعة ، وفى هذه الحالة يتخذ منحنى الطلب الشكل التالى :



- ٥- الطلب لانهائى المرونة (كامل المرونة) : حيث يكون معامل مرونة الطلب مساويا مالاتهائة وفى هذه الحالة يكون السعر ثابت ويأخذ منحنى الطلب الشكل الأفقى كما بالشكل التالى :



العوامل التي تؤثر في مرونة الطلب : تتوقف مرونة الطلب على العوامل التالية :

- ١- ضرورة السلعة : كلما كانت السلعة ضرورية في نظر المستهلك كان الطلب عليها غير مرن . وكلما كانت كمالية كان الطلب عليها مرنا . فالخبز مثلا لا يتغير المقدار الذي يستهلكه فرد ما منه بتغير سعر الخبز ، إلا أنه يجدر بنا أن نلاحظ أن السلعة الواحدة قد تكون ضرورية لفرد ما في الوقت الذي تكون فيه غير ضرورية لفرد آخر .
- ٢- وجود سلع بديلة : كلما وجد للسلعة بديلا كان الطلب عليها مرنا ، فمثلا أي ارتفاع في أسعار نوع من أنواع الفاكهة يؤدي إلى إتجاه المستهلكين إلى شراء نوع آخر .
- ٣- عمر السلعة الاستهلاكية : فالسلع المعمورة مثل الثلاجات والسيارات التي يمكن استعمالها عدة سنوات وكون مستهلكوها أقل حساسية وتأثرا بالتغير النسبي في سعرها.
- ٤- تنوع استعمال السلعة : كلما زادت أوجه واستعمالات السلعة زادت مرونة الطلب عليها .
- ٥- التمسك الاستهلاكي : كلما تعود المستهلكون على استهلاك قدر معين من سلعة معينة كان طلبهم غير مرن ، مثل الطلب على بعض أنواع السلع في الأعياد والمواسم الدينية .
- ٦- الأهمية التي تحتلها السلعة في ميزانية أو إنفاق المستهلك : فإذا كان الإنفاق على سلعة ما يمثل نسبة ضئيلة من ميزانية المستهلك وإنفاقه على مختلف السلع والخدمات فإن الطلب على هذه السلعة يكون غير مرن . فالإنفاق على الكبريت مثلا يمثل نسبة بسيطة من الإنفاق على الاستهلاك ، ولذلك فإن ارتفاع ثمن عبة الكبريت لن يؤدي إلى تخفيض كبير في الكميات المطلوبة من الكبريت ، وبالتالي يكون الطلب على الكبريت طلبا غير مرن .

الفصل الثانى نظرية المنفعة التقليدية

مفهوم المنفعة:

المنفعة: تتسم كل السلع والخدمات بسمة مشتركة هى المنفعة التى تعنى إقتصادياً قدرة السلعة أو الخدمة على إشباع حاجة أو إشباع رغبة يشعر بها الإنسان بغض النظر عما إذا كان إشباع هذه الحاجة ضرورياً أو غير ضرورى.

وتتوقف قيمة الشيء على مقدار منفعة أى قدرته على إشباع الحاجات الإنسانية، وحيث أن الحاجة إلى الشيء يختلف تقديرها من شخص لآخر، فهذا تعتبر المنفعة نسبية فهي تختلف من شخص لآخر لنفس الشيء الواحد حسب حاجته إليه ورغبته فيه. وإذا كان المجتمع يقدر خدمة معينة بثمن معين فإن ذلك يتوقف إلى درجة كبيرة على مدى منفعتها، وعليه فإن درجة منفعة الشيء تقاس بالثمن الذى يقبل معظم المستهلكين دفعه لحيازة هذا الشيء سواء كان سلعة أو خدمة.

أنواع المنافع:

١- المنفعة الشكلية: هى تغيير شكل المادة أو السلعة من شكل إلى آخر يتفق وطبيعة الإستهلاك كتحويل القطن الزهر إلى قطن شعر والقطن إلى غزل ثم الغزل إلى منسوجات بكل شكل من هذه الأشكال قابل للإستخدام أو للإستهلاك فى وجه معين.

فالأشياء التى نستعملها أو نستهلكها فى حياتنا اليومية إن هى إلا منتجات الطبيعية غير أنها قد تختلف قليلاً أو كثيراً عن حالتها الأصلية وفقاً لمدى وطبيعة عمليات الإنتاج التى أجريت عليها لإكسابها مواصفات شكلية تجعلها صالحة أو أكثر صلاحية لإشباع الرغبات أو الحاجات الإنسانية.

٢- المنفعة المكانية: يعتبر نقل السلعة من مكان لآخر عملاً منتجاً مادام هذا النقل يزيد من منفعتها أو يخلق مثل هذه المنفعة، فإذا نقلت السلعة من مكان توجد فيه بكثرة غير أنها ليست مطلوبة فيه أو مطلوبة بكميات أقل نسبياً عن حجم تولدها إلى مكان آخر يكثر فيه الطلب عليها، فإن هذا النقل يعتبر عملاً منتجاً. ويطلق على المنفعة التي تضاف إلى السلعة نتيجة لنقلها من مكان إلى آخر المنفعة المكانية.

٣- المنفعة الزمنية: هي المنفعة التي تحدث نتيجة عملية تخزين السلعة، ويعتبر ذلك عملاً نافعاً ومنتجاً وبالتالي يضيف إلى تلك السلعة ما يعرف بالمنفعة الزمنية. فبعض المنتجات الزراعية كالطماطم والخضروات والفواكه والحبوب والمنتجات الصناعية الموسمية توجد بوفرة في زمن إنتاجها فيكون المعروض منها أكبر بكثير من الطلب عليها في هذه الفترة مما يؤدي إلى انخفاض قيمتها. ومن الواضح أن تخزين هذه السلع عن طريق حفظها في العلب أو تخفيفها أو الاحتفاظ بها في شون لتوزيعها على مدار السنة سعياً إلى موازنة عرضها بالطلب عليها طوال العام يعتبر عملاً نافعاً ومنتجاً لأنه لو لم يخزن الفائض منها عن حاجة الطلب عليها أو استهلاكها لأصابه التلف أو أصبح حديم المنفعة. ويطلق على منفعة التخزين اسم المنفعة الزمنية.

فالمنفعة الزمنية إذاً هي تغير زمني بالتخزين يسمح بتنظيم عرض السلعة على مدى الزمن في الأسواق عن طريق تخزين السلعة حين يقل الطلب عليها بالنسبة للكمية الموجودة منها إلى أن يزيد الطلب عليها في وقت لاحق كما هو الشأن في الإنتاج الزراعي الموسمي. وقد يكون للمنفعة الزمنية أثراً أو دوراً اقتصادياً آخر غير ذلك، كمنها هو الشأن في حالة تخزين الموز لفترة قصيرة نسبياً حتى يكتمل نضجه أو تخزين بعض أنواع الجبن لنفس الغرض. ففي هذه الحالة أدت المنفعة الزمنية إلى منفعة شكلية مما يدل على أنه ليس هناك حدوداً فاصلة ودقيقة بين المنافع المختلفة.

٤- المنفعة التماككية: يقوم الوسطاء والتجار بعملية التبادل أي نقل ملكية السلع بين الأفراد فهم يخلقون هذا النوع من المنافع عندما يقومون بنقل ملكية السلع بين المنتجين إليهم ثم منهم إلى مستهلكيها، فهو عمل منتج أدى إلى نقل السلع من الأفراد الذين ليسوا في حاجة إليها مقابل إمدادهم بالنقود أو بسلع أخرى هم في حاجة إليها وذلك إلى

المستهلكين الذين هم في أشد الحاجة إلى الاستفادة بهذه السلع مقابل ما يقدمونه من جهود أو نقود. فإذا انتقلت ملكية هذه السلع عن طريق التبادل إلى الشخص الذي ينتفع بها فسي إشباع حاجاته أضيفت لها منفعة تسمى المنفعة التملكية.

فالمنفعة التملكية أو الحيازية على هذا النحو تعنى نقل ملكية أو حيازة الأشياء من شخص إلى آخر طبيعي أو معنوي عن طريق عملية التبادل أي البيع والشراء فهي عمليتان إقتصاديتان يقوم بهما البائع والمشتري بغرض نقل ملكية أو حيازة الشيء من الأول إلى الثاني بعد الإتفاق على الثمن وتسديده.

٥- المنفعة الخدمية : يوجد نوع آخر من المنافع هو المنفعة الخدمية أو المنفعة الشخصية كالتي يوفرها الطبيب لمرضاة والمحامي لموكليه والمعلم لتلاميذه والأديب لقراؤه والموسيقي لمستمعيه وغيرهم من الأفراد يقدمون خدمات للمجتمع. فالمنفعة الخدمية تمثل نوعاً آخر من المنافع ليس له علاقة إطلاقاً بتغيير صور المادة أو نقلها أو تخزينها أو نقل ملكيتها وإن كانت مثل هذه الخدمات لاغنى عنها في تسهيل جميع العمليات الإنتاجية بما توفره للمنتجين من صحة وعلم وثقافة وترفيه. وتسمى هذه المنافع بالمنفعة الشخصية أو المنفعة الخدمية.

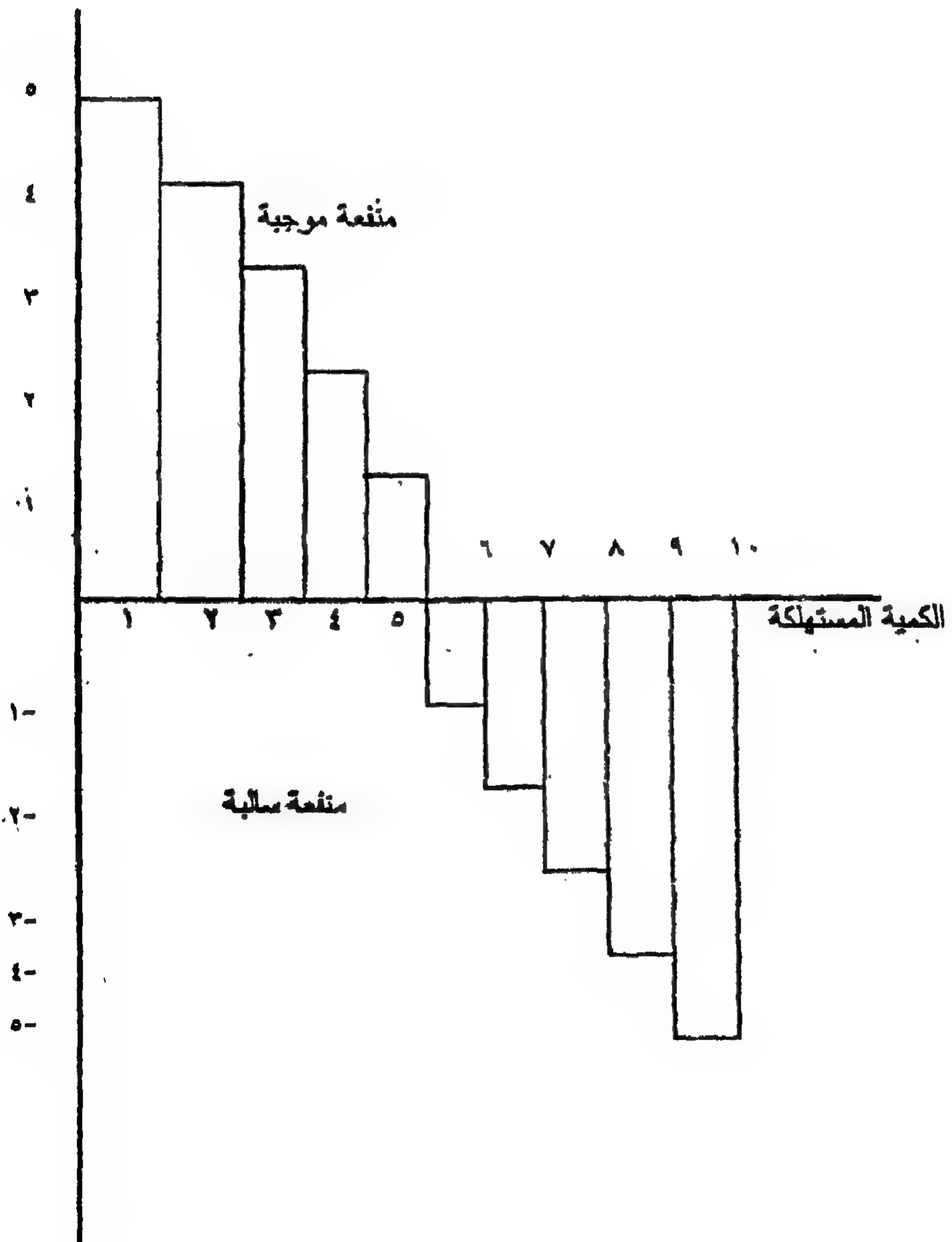
٦- المنفعة الأولية: وأخيراً تظهر المنافع الأولية أو الإنتاجية المباشرة في عمل السزارع في حقله حيث يستطيع من خلال توليفة من الموارد إنتاج أو إيراد نواتج جديدة لم تكن موجودة من قبل وذلك من خلال إنتاجه لكثير من الزروع النباتية والحيوانية وكذلك تظهر في جهود الصيادين عندما يسعون إلى استخراج كنوز كثيرة من أحجار كريمة وأصداف، والأسماك وغيرها من البحر. وكذلك تبدو فيما يستخرجه عمال المناجم من مختلف المعادن. وكلها جهود تؤدي إلى إضافة منافع جديدة لمواد لم يكن لها منفعة من قبل وهي في جوف البحر أو في باطن الأرض وهذه تعرف بالمنافع الأولية.

ويجدر التنويه بأن تقسيم المنافع على هذا النحو تقسيماً ظاهرياً أي غير حقيقي في حياتنا العملية بل أن الإنتاج بطبيعته يخلق أو يضيف معظم إن لم يكن جميع هذه المنافع للأشياء، فصناعة الخبز مثلاً مرت بعدة مراحل إنتاجية من الزراعة حتى جصصاد

الصح وتخزينه ثم طحن الحبوب ونقلها إلى المخازن ثم عمليات التصنيع كل هذه العمليات تمت خلالها عمليات إنتاج من شأنها تغيير الشكل والمكان والزمان والملكية والخدمات. ويمكن أن يقوم الشخص بعمليات إنتاج معينة يضيف منافع متنوعة للأشخاص. فالشخص مثلاً الذي يعمل في مصنع ملابس يمكن إعتباره خالقاً للمنفعة الشكلية وإذا عمل في إدارة النقل فإنه يضيف منفعة مكانية وأن عمل في المخازن فإنه يضيف منفعة زمنية وأن عمل في قسم المبيعات أو المشتريات فإنه يضيف منفعة تملكية وأن عمل في قسم الدعاية والإعلان فإنه يضيف منفعة خدمية وهكذا. وبالمثل بالنسبة للأشخاص المعنويين فمثلاً شركة التأمين تنتج منافع زمنية إذ أنها تأخذ أقساط التأمين من الأفراد ثم تدفع لهم قيمة للتأمين أو لورثتهم في ميعاد أجل حين تكثر الحاجة إليه، وفي نفس الوقت فإن شركة التأمين تضيف منافع تملكية أو حيازية إذ تضع الأموال في حوزة المؤمن عليه كذلك تنتج منافع خدمية أخرى للجمهور تفيده في حياته العملية.

قانون تناقص المنفعة: ينص قانون تناقص المنفعة على أنه بزيادة استهلاك الفرد لوحدات متتالية متماثلة من سلعة معينة فإن المنفعة الكلية التي يحصل عليها تزيد بمعدل متناقص، فعندما يستهلك فرد ما سلعة معينة، فإنه يشعر دائماً برغبة شديدة للوحدة الأولى من هذه السلعة، وتبدأ بعد ذلك رغبته في استهلاك وحدات متتالية في التناقص، وتلاحظ هذه الظاهرة يومياً عند استهلاك السلع والخدمات المختلفة، فالشخص الظمان يشعر برغبة شديدة إلى استهلاك الكوب الأول من الماء وتقل هذه الرغبة باستهلاك الكوب الثاني وهكذا إلى أن يصبح استهلاك الماء ضاراً، ولو فرض أنه يمكن قياس المنفعة التي يحصل عليها الفرد نتيجة استهلاكه وحدات متتالية من سلعة أو خدمة ما فإنه يمكن في هذه الحالة توضيح فكرة تناقص المنفعة بالرسم التوضيحي المبين في الشكل التالي:

وحدات المنفعة



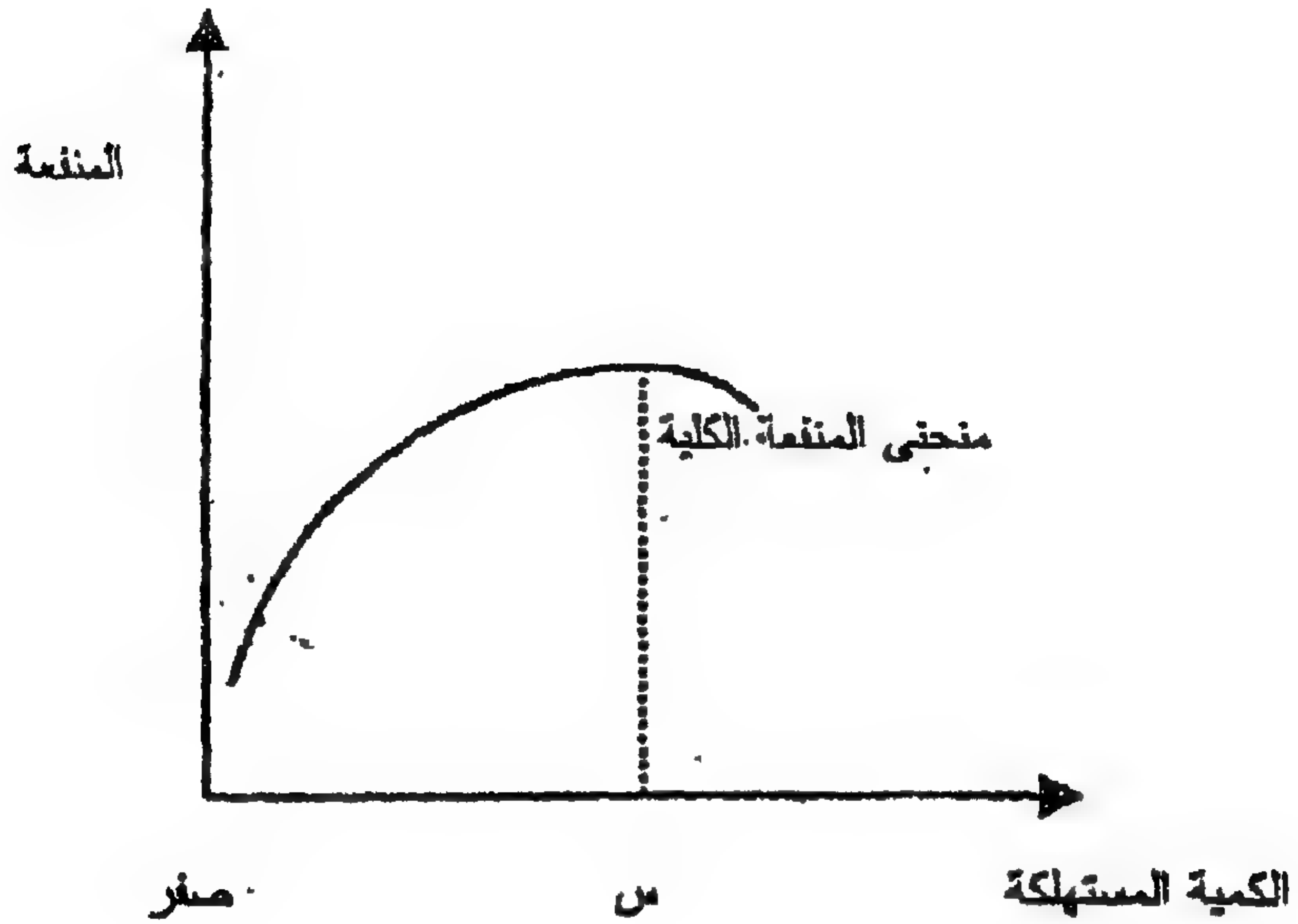
وفى الواقع فإن الإنسان يستمر فى إستهلاك تلك السلعة إلى الحد الذى لا يضيف أى زيادة جديدة إلى منفعتها الكلية، ولكنه يستمر فى العادة فى إستهلاك تلك السلعة إلى الحد الذى يشعر عنده أنه بإستهلاك وحدة أولى من سلعة أخرى فإنها ستشبع رغبة أشد إلحاحاً وتزيد منفعتها على ما كان ينتظر أن يتحصل عليه من الوحدة التالية من السلعة الأولى.

وبتلخص قانون تناقص المنفعة فى الآتى:

تقل المنفعة لأى سلعة كلما زاد إستهلاك الفرد منها خلال فترة زمنية معينة فبعد إستهلاك الوحدة الأولى من السلعة تبدأ المنفعة الناتجة عن إستهلاك وحدات متتالية منها فى التناقص، بمعنى أن الوحدة الثانية تضيف عند إستهلاكها منفعة أقل مما أضافته الوحدة الأولى وهكذا فإن الوحدة الثالثة تضيف منفعة أقل من الوحدة الثانية.

وترجع أهمية قانون تناقص المنفعة إلى أنه فتح المجال أمام الإقتصاديين لتفسير وتفسير كثير من العلاقات الإقتصادية التى ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتصرفات الإنسان الإجتماعية والإقتصادية، فقد ساعد قانون تناقص المنفعة فى إستنتاج وتفسير العلاقة العكسية بين الكميات المطلوبة من سلعة معينة والأسعار التى يقبل أن يدفعها المستهلكون فى فترة معينة.

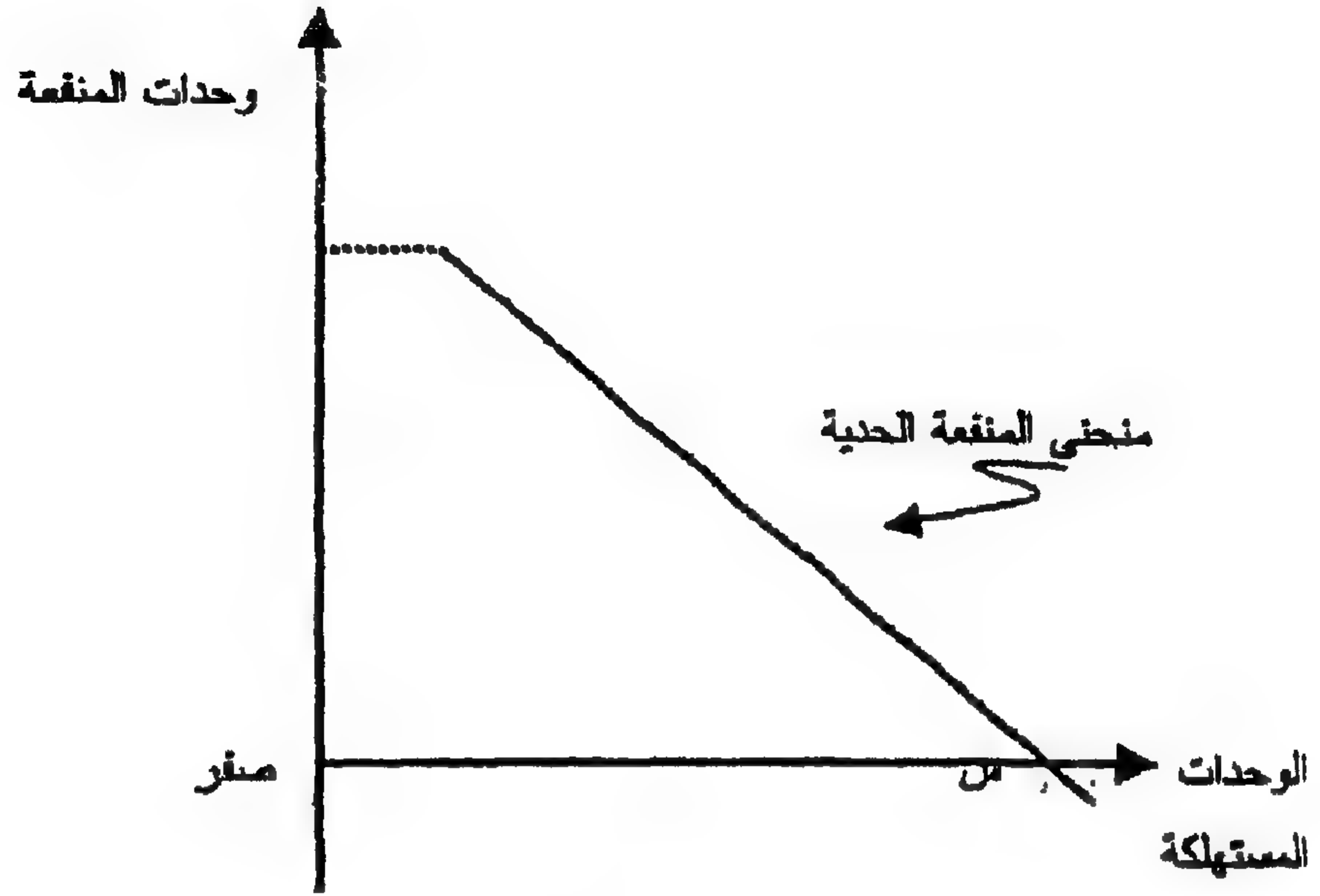
المنفعة الكلية: يقصد بالمنفعة الكلية إجمالى عدد وحدات المنفعة التى يحصل عليها المستهلك نتيجة لإستهلاكه مقداراً من سلعة أو خدمة ما خلال فترة زمنية محددة ، وهى مجموع المنافع الحدية للوحدات المستهلكة من السلعة، ومن الظبى أن يزداد القدر الكلى للإشباع أى المنفعة الكلية بإزداد الوحدات المستهلكة من السلعة حتى يبلغ المستهلك حد الإشباع الكامل وهذا يأتى عندما يصبح المستهلك غير قادر على إستهلاك المزيد من وحدات هذه السلعة وبمعنى آخر فإن الإشباع الكامل هو ذلك المستوى من الإشباع الذى عنده لا يترتب على إستهلاك الفرد لمزيد من وحدات السلعة أى زيادة فى المنفعة الكلية، بل والعكس قد يترتب على إستهلاك الفرد لعدد أكبر من حد الإشباع من السلعة المزيد من الضرر، والشكل التالى يوضح المنفعة الكلية لسلعة.



ومن الشكل يتضح أن المنفعة الكلية تزداد بزيادة عدد الوحدات المستهلكة من السلعة وتصل إلى أقصىها عند الكمية (س) من السلعة وعند هذا الحد يكون المستهلك قد وصل إلى درجة تعظيم الإشباع ثم تبدأ المنفعة الكلية بعد ذلك في التناقص.

المنفعة الحدية: يقصد بالمنفعة الحدية لسلعة ما بأنها التغير الذي يحدث في المنفعة الكلية نتيجة للتغير في الكميات المستهلكة من السلعة بوحدة واحدة خلال فترة زمنية معينة ويبين الشكل التالي منحنى المنفعة الحدية.

ومن الجدول التالي والشكل المرفق يتضح أن المنفعة الحدية تتناقص كلما زاد استهلاك وحدات السلعة من الصفر إلى الكمية (س) وهذا يعني أن كل زيادة في الإستهلاك مقدارها وحدة واحدة ستضيف منفعة أقل فأقل إلى المنفعة الكلية، وأخيراً يلاحظ أن الوحدة رقم (٧) لم تضيف شيئاً إلى المنفعة الكلية ، كما أن الوحدة رقم (٨) المستهلكة من السلعة تؤدي إلى تخفيض المنفعة الكلية لأن منفعتها الحدية سالبة.



ويتم حساب المنفعة الحدية من المنفعة الكلية وذلك بقسمة التغير في المنفعة الكلية على التغير في عدد الوحدات المستهلكة من السلعة، والجدول التالي يوضح ذلك:

وحدات السلعة	المنفعة الكلية	المنفعة الحدية
١	٦	٦
٢	١١	٥
٣	١٥	٤
٤	١٨	٣
٥	٢٠	٢
٦	٢١	١
٧	٢١	صفر
٨	٢٠	١-
٩	١٩	٢-

شروط تعظيم المنفعة:

أولاً: في حالة سلعة واحدة:

يتحقق تولزن المستهلك في حالة إستهلاك سلعة واحدة عندما يصل إلى نقطة تعظيم المنفعة الكلية (أي تصل المنفعة الكلية إلى أقصىها)، وتصل المنفعة الحدية إلى الصفر.

ثانياً: في حالة سلعتين أو أكثر:

يتحقق تولزن المستهلك في حالة إستهلاكه لسلعتين أو أكثر بتحقيق الشرطين

التاليين:

$$\begin{aligned} 1- & \frac{M_{1C}}{S_1} = \frac{M_{2C}}{S_2} = \dots = \frac{M_{nC}}{S_n} = \lambda \quad (\text{الشرط الضروري}) \\ 2- & \text{الدخل} = S_1 K_1 + S_2 K_2 + \dots + S_n K_n \quad (\text{الشرط الكافي}) \end{aligned}$$

حيث :

M_{1C}	:	المنفعة الحدية للسلعة الأولى
M_{2C}	:	المنفعة الحدية للسلعة الثانية
M_{nC}	:	المنفعة الحدية للسلعة ن
S_1	:	سعر السلعة الأولى
S_2	:	سعر السلعة الثانية
S_n	:	سعر السلعة ن
λ	:	منفعة وحدة النقود المنفقة على السلعة.

ك_١، ك_٢، ...، ك_ن الكميات المستهلكة من السلع ١، ٢، ...، ن.

ويمكن التعبير عن القانون العام لتوازن المستهلك كالآتي:

يحقق المستهلك أكبر منفعة كلية ممكنة من توزيع دخله على مختلف السلع والخدمات عندما تتعادل المنافع الحدية للسلع أو الخدمات منسوبة إلى أسعارها مع المنفعة الحدية لوحدة النقود المنفقة.

مثال توضيحي:

الجدول التالي يبين المنفعة الحدية للسلعتين أ، ب، وبافتراض أن سعر الوحدة من السلعة أ وحدة نقدية واحدة، وسعر الوحدة من السلعة ب وحدتين نقديتين، كما أن دخل الفرد يبلغ ٢٢ وحدة نقدية تتفق بالكامل على السلعتين، والمطلوب هو تحديد أفضل توليفة من السلعتين أي التوليفة التي تحقق توازن المستهلك؟

الكمية	م ح	م ح ب	م ح	م ح ب
١	١١	٣٨	١١	١٩
٢	١٠	٣٤	١٠	١٧
٣	٩	٣٠	٩	١٥
٤	٨	٢٦	٨	١٣
٥	٧	٢٤	٧	١٢
٦	٦	٢٠	٦	١٠
٧	٥	١٦	٥	٨
٨	٤	١٢	٤	٦

من الجدول السابق وبعد قسمة المنافع الحدية على الأسعار يتضح الآتي:
يتحقق الشرط الضروري لتوازن المستهلك في حالة استهلاكه لأي من التوليفات التالية من السلعتين أ، ب:

الكمية السلعة أ	كمية السلعة ب	منفعة وحدة النقود (م ح / م ب)	التوليفة رقم
٢	٦	١٠	(١)
٤	٧	٨	(٢)
٦	٨	٦	(٣)

إلا أن هناك توليفة واحدة من تلك التوليفات هي التي تحقق الشرط الكافي لتوازن المستهلك بالإضافة إلى الشرط الضروري وهي التوليفة رقم (٣)، حيث أن مجموع حاصل ضرب الكميات في الأسعار يبلغ ٢٢ وحدة نقدية وهي تعادل دخل المستهلك المخصص للإتفاق على السلعتين ، أي أن:

$$\text{الدخل} = (١ \times س١) + (٢ \times س٢)$$

$$٢٢ = (١ \times ٦) + (٢ \times ٨)$$

وبالتالي، فإن المستهلك يحقق أكبر منفعة كلية نتيجة إستهلاكه لعدد ٦ وحدات من السلعة أ، ٨ وحدات من السلعة ب وتبلغ المنفعة الكلية عند وضع التوازن (التوليفة رقم (٣)) ٢٤٥ وحدة منفعة وهي عبارة عن مجموع المنافع الحدية لعدد ٦ وحدات من السلعة أ+ مجموع المنافع الحدية لعدد ٨ وحدات من السلعة ب.

إشتقاق دالة الطلب وفقاً لمنهج المنفعة:

لإشتقاق دالة الطلب على السلعة أ مثلاً نفترض حدوث تغير في سعر السلعة أ إما بالزيادة أو بالإنخفاض في ظل ثبات كل من الدخل، وسعر السلعة ب، ثم يتم تحديد وضع التوازن الجديد أي بعد تغير سعر السلعة أ، ويتم تكوين جدول الطلب على النحو التالي:

جدول الطلب على السلعة أ	
الكمية التوازنية	السعر
١ ك	قبل التغير س١
٢ ك	بعد التغير س٢

ويتوقع البيانات الموجودة في جدول الطلب بحيث تكون الكمية على المحور الأفقي والسعر على المحور الرأسى يتم رسم خط الطلب على السلعة أ، كما يمكن اشتقاق دالة الطلب رياضياً باستخدام القانون التالي:

$$\frac{١ ك - ٢ ك}{١ س - ٢ س} = \frac{١ ك - ٢ ك}{١ س - ٢ س}$$

مثال: باستخدام البيانات الواردة في جدول المنفعة الحدية للسلعتين أ، ب التالي، علماً بأن سعر الوحدة من أي من السلعتين ٢ وحدة نقدية وأن دخل المستهلك المخصص للإنفاق على السلعتين يبلغ ٢٠ وحدة نقدية، ماهو وضع التوازن؟ وإذا علمت أن سعر السلعة أ ينخفض من ٢ إلى ١ وحدة نقدية لكل وحدة من السلعة مع ثبات سعر السلعة ب والدخل النقدي، المطلوب تحديد وضع التوازن الجديد، وإشتقاق دالة الطلب على السلعة أ

جدول المنفعة الحدية للسلعتين أ، ب

الكمية	م ح	م ح ب
١	١٦	١٥
٢	١٤	١٢
٣	١١	١٢
٤	١٠	٨
٥	٩	٦
٦	٨	٥
٧	٧	٤
٨	٦	٣
٩	٥	٢
١٠	٣	٢
١١	١	صفر

الحل: بتطبيق الشرط الضروري لتوازن المستهلك يتبين الآتي:

$$\frac{م ح أ}{س أ} = \frac{م ح ب}{س ب}$$

وذلك التي تتكون من ٦ وحدات من السلعة أ، ٤ وحدات من السلعة ب وهذه التوليفة من السلعتين تحقق الشرط الكافي أيضاً لتوازن المستهلك حيث:

$$(٢ \times ٤) + (٢ \times ٦) = ٢٠$$

ويعتمد حدوث إنخفاض في سعر السلعة أو ليصبح وحدة نقدية واحدة مع ثبات الدخل وسعر السلعة ب يتبين أن أفضل توليفة من السلعتين تتحقق عندما :

$$\frac{M_x}{P_x} = \frac{M_y}{P_y} = 2$$

أي أن كمية السلعة أ تصبح ١٠ وحدات وكمية السلعة ب ٥ وحدات.

وهذه التوليفة تحقق أيضاً الشرط الكافي لتوازن المستهلك حيث:

$$(2 \times 5) + (1 \times 10) = 20$$

وبالتالي يمكن إستنتاج جدول الطلب على السلعة أ التي تغير سعرها كما يلي:

س	ك
٢	٦
١	١٠

كما يمكن إستنتاج دالة الطلب على السلعة أ رياضياً كما يلي:

$$\begin{aligned} & \frac{K - K_1}{K_1 - K_2} = \frac{S - S_1}{S_1 - S_2} \\ & \frac{K - 6}{6 - 10} = \frac{S - 2}{2 - 1} \\ & \frac{K - 6}{-4} = \frac{S - 2}{1} \\ & \therefore \frac{K - 6}{-4} = S - 2 \\ & \therefore \frac{K - 6}{-4} = S - 2 \end{aligned}$$

أي أن $K - 6 = -4(S - 2)$

$$\therefore K - 6 = -4S + 8$$

الأحوال التي لا يسرى فيها قانون تناقص المنفعة:

إذا كان مبدأ تناقص المنفعة صحيحاً من واقع التجربة، فإنه لا يعتبر صحيحاً في الأحوال الآتية:

١- تغير ظروف المستهلك:

فإذا قام المستهلك بإستهلاك وحدات متماثلة متتابعة من سلعة أو خدمة معينة فإن مبدأ تناقص المنفعة يسرى، أما إذا قام المستهلك بإستهلاك وحدات متماثلة على فترات منفصلة فإن مبدأ تناقص المنفعة لا يسرى في هذه الحالة.

٢- عدم وصول المستهلك إلى الحد الأنسب:

فإذا كان المستهلك في ظروف غير عادية فإن منفعة الوحدات المستهلكة المتتالية تزيد حتى يبدأ في الوصول إلى الوضع الطبيعي ثم تأخذ بعد ذلك منحنى الوحدات المستهلكة في التناقص.

٣- ظهور إستعمالات جديدة للسلعة:

فهناك شرط لسريان قانون تناقص المنفعة هو عدم تغيير إستعمال السلعة، فإذا ظهرت إستعمالات جديدة للسلعة لم تكن موجودة من قبل فإن هذا المبدأ لا يمكن تطبيقه، فمثلاً يستعمل الماء للشرب ولاتسكيب الكوب الثانى منفعة الحدية أقل من الكوب الأول، ولكن إذا قرر الفرد أن يستعمل الماء الذى لديه فى المنزل فى غسيل الأواني واستعمل لذلك قدراً من الماء وليكن ثلاث أكواب فى هذه الحالة لا يمكن لنا أن نقول إن منفعة الكوب الأول المستعملة فى الغسيل أكبر من منفعة الكوب الثانى وهكذا.

٤- حالة تكامل السلع بعضها مع البعض:

فمثلاً تحتاج السيارة إلى أربع عجلات وعجلة احتياطى أى لابد من توافر خمس عجلات فى السيارة، هذه الخمس عجلات يجب أن يخطر إليها كوحدة واحدة، وفى هذه

الحالة لا نستطيع أن نقول أن منفعة العجلة الثانية أقل من منفعة العجلة الأولى أو أن الثالثة أقل من الثانية، ولا نستطيع أن نقول أن منفعة الخامسة أقل من منفعة الرابعة.

نقد نظرية المنفعة:

تتمثل أهم أوجه النقد الموجهة إلى نظرية المنفعة الحديثة فيما يلي:

- ١- أنها نظرية طلب وأنها أهملت جانب العرض تماماً.
- ٢- أن أصحاب هذه النظرية يتحذرون وكان في الإمكان قياس المنفعة الحديثة، وهو ما قامت به مدرستان.
- المدرسة الأولى: تزعمها مارشال وخلفه روبرتسون وهم يدافعون بأنه من الممكن إيجاد قياس موضوعي لقياس المنفعة الحديثة.
- المدرسة الثانية: وهي المدرسة المناهضة لهذا الرأي وعلى رأسها هيكس وهو يقول بعدم إمكانية قياس المنفعة بل من الممكن فقط قياسها نسبياً وليس كمياً، أي أنه يمكن فقط القول بأن منفعة الوحدة الأولى أكبر من منفعة الوحدة الثانية من السلعة، هذه المدرسة الثانية هي التي أدت إلى إستتباط الطريقة الجديدة للتوازن بواسطة منحنيات السواء.

الفصل الثالث نظرية منحنيات السواء

للتغلب على مشكلة عدم إمكانية قياس المنفعة أو التعبير عنها بأرقام والأنتسابات الموجهة لمبدأ تناقص المنفعة ، ظهرت نظرية أو منهج منحنيات السواء وهي تفترض أن المستهلك قادر على ترتيب المنفعة فقط وليس قياسها أى أنه يستطيع أن يقول إن هذه التوليفة أو هذه الكمية أفضل بالنسبة له من كمية معينة أخرى ، ولذلك يطلق على هذه النظرية أحيانا نظرية المنفعة الترتيبية .

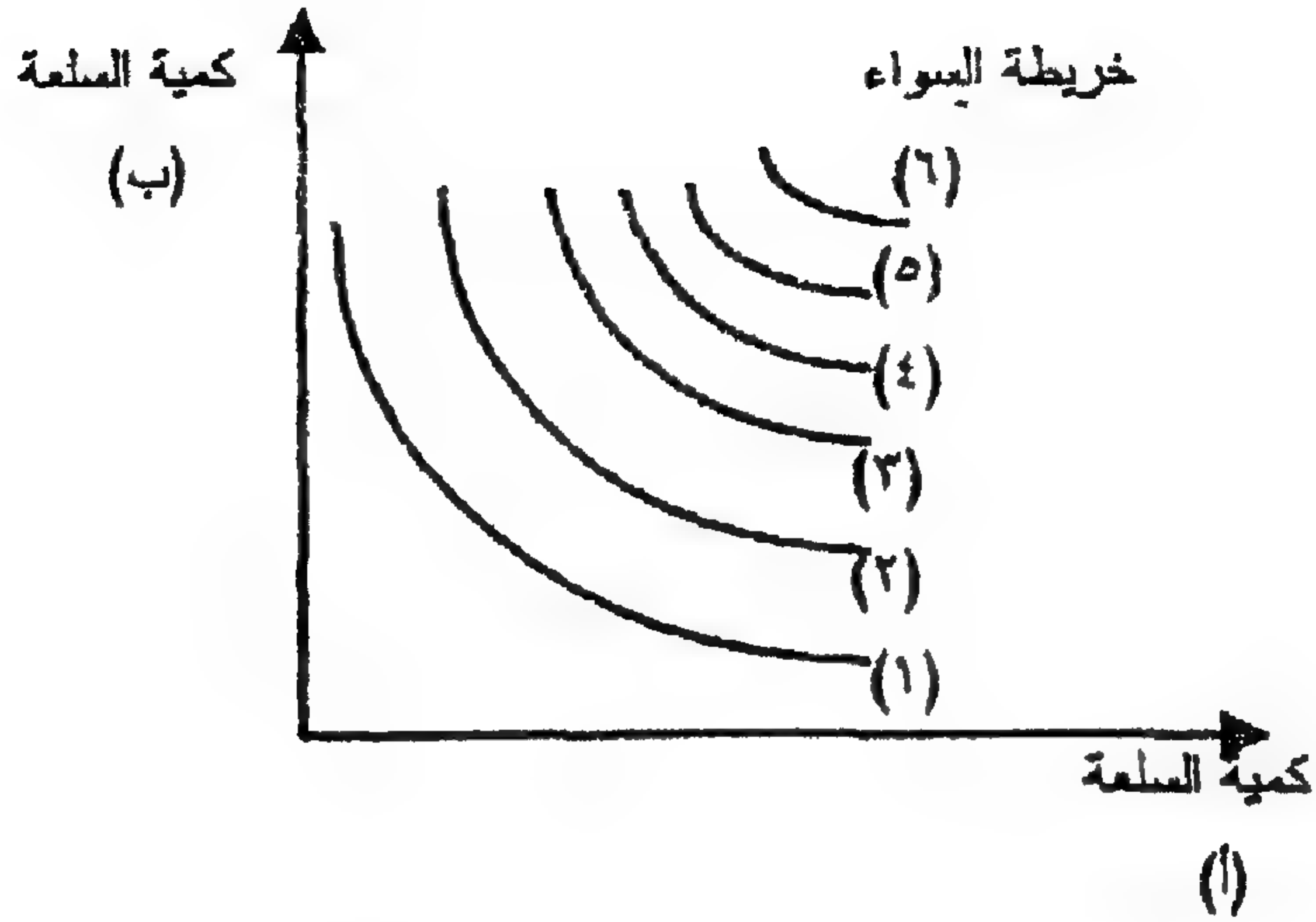
وتعطي منحنيات السواء صورة بيانية لدرجة تفضيل المستهلك وذوقه بالنسبة للسلع والخدمات المختلفة ، وللتبسيط تفترض أن لدينا سلعتين فقط ، وأن هاتين السلعتين يمكن أن تحل إحداهما محل الأخرى في الإستهلاك وأن هذا الإحلال هو إحلال جزئى وليس إحلال كامل ، ويمكن تعريف منحنى السواء بأنه ذلك المنحنى الذى يمر بمختلف التوليفات من سلعتين والتي تعطي المستهلك نفس المستوى من الإشباع .

خصائص منحنيات السواء :

تبين خريطة السواء ثلاث خواص رئيسية لمنحنيات السواء وهي :

- ١- أنها تنحدر إلى أسفل وإلى اليمين .
- ٢- أنها محدبة تجاه نقطة الأصل .
- ٣- أنها لا تتقاطع على الإطلاق .

والشكل القالى يوضح الشكل العام لخريطة سواء المستهلك فيما يتعلق بالسلعتين



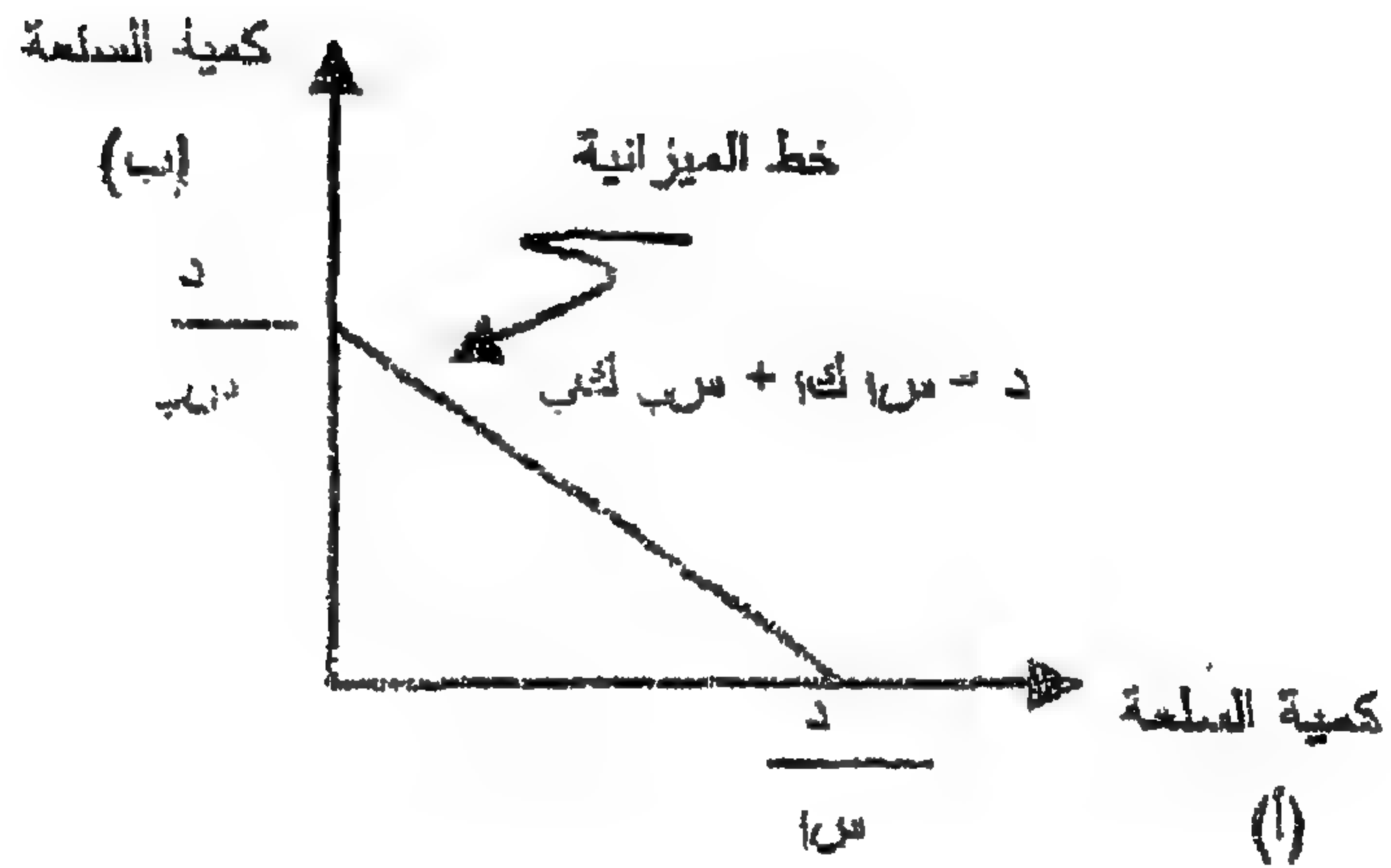
ومن هذا الشكل يتبين أن جميع التوليفات من السلعتين أ ، ب على منحنى السواء رقم (١) تغطي مستوى إنشباع أقل من توليفات منحنى السواء رقم (٢) ، ومستوى الإنشباع على المنحنى رقم (٢) أقل من مستوى الإنشباع المتحقق من التوليفات الموجودة على منحنى السواء رقم (٣) وهكذا .

ومعنى أن منحنى السواء ينحدر من أعلى إلى أسفل إلى اليمين هو أن هناك علاقة إحلال أو إستبدال بين السلعتين ، ومنحنيات السواء لا تتقاطع أبداً لأن كل منها يمثل مستوى من مستويات الإنشباع ومن غير المنطقي أن تتقاطع .

وكون منحنيات السواء محدبة تجاه نقطة الأصل معناه أن المعدل الحدي للإحلال بين السلعتين هو معدل متناقص ، ويقصد بالمعدل الحدي للإحلال بين السلعتين كمية السلعة الثانية التى تحل محل وحدة واحدة من السلعة الأولى للحصول على نفس المستوى من الإنشباع أى مع البقاء على نفس منحنى السواء ، والمعدل الحدي للإحلال بين السلعتين $(\Delta ك٢ / \Delta ك١)$ هو ميل منحنى السواء ، ومعنى أنه متناقص أن رغبة المستهلك فى التضحية بوحدة واحدة من السلعة الأولى وإستبدالها بكمية من السلعة الثانية هى رغبة متناقصة ، أى أن كمية السلعة الثانية التى تحل محل وحدة واحدة من السلعة الأولى للحصول على نفس المستوى من الإنشباع هى كمية متناقصة .

شروط توازن المستهلك وفقا لمنهج الميزانية :

يستهدف المستهلك تعظيم إشباعه أى أنه يستهدف : (أ) إلى أقصى منحني
سواء ممكن فى ظل قيد الدخل ، ويمكن توضيح قيد الدخل (الميزانية) بالترسم على
النحو التالى :



ويمكن تعريف خط الميزانية بأنه ذلك الخط الذى يمر بمقتضى التوزيعات الممكنة
السلعتين أ ، ب والتي يمكن الحصول عليها بتخصيص النفقات : $د = س أ ك أ + س ب ك ب$
الميزانية الصورية التالية :

$$د = س أ ك أ + س ب ك ب$$

حيث :

- د : الميزانية أو المبلغ المخصص للإنفاق على السلعتين ،
- سا : سعر السلعة أ
- سب : سعر السلعة ب
- كا : كمية السلعة أ
- كب : كمية السلعة ب

ويمكن إستنتاج ميل خط الميزانية على النحو التالى :

ميل خط الميزانية هو ظل الزاوية التي يصنعها مع المحور الأفقي ويأخذ إشارة سالبة نظرا للعلاقة العكسية بين كميتي السلعتين

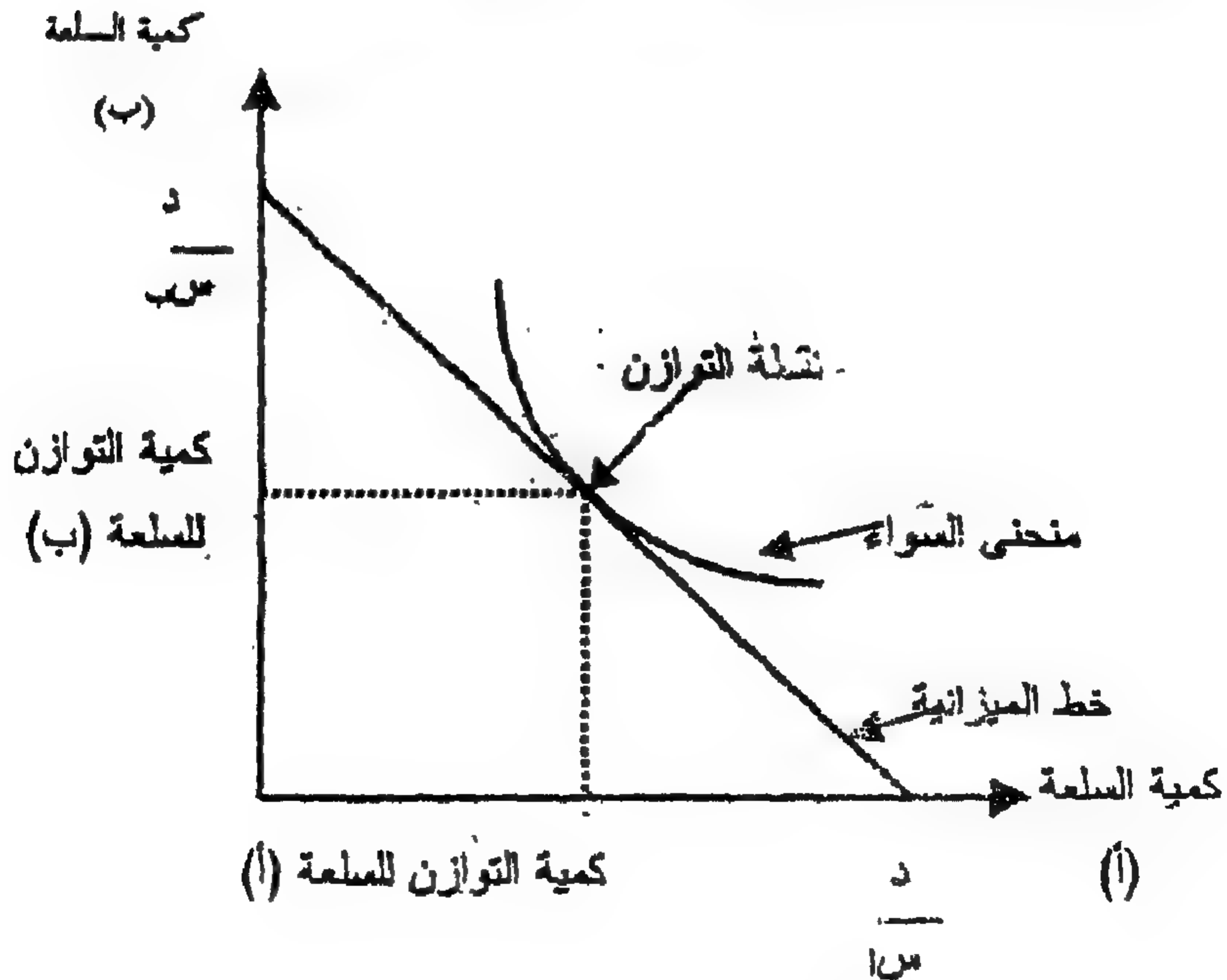
$$\text{أي أن ميل خط الميزانية} = \frac{\frac{د}{سب}}{\frac{د}{سا}} = - \frac{سا}{سب}$$

أي أن ميل خط الميزانية هو النسبة السعرية بين السلعتين ويتحقق توازن المستهلك عند نقطة التماس وليس نقطة التقاطع بين أعلى منحنى سواء ممكن وخط الميزانية ، وعند نقطة التماس يتساوى كل من ميل منحنى السواء وميل خط الميزانية ، أي أن شرط توازن المستهلك هو :

المعدل الحدي للإحلال بين السلعتين = النسبة السعرية

$$\text{أي أن:} \quad \frac{\Delta ك ب}{\Delta ك أ} = - \frac{سا}{سب}$$

ويمكن توضيح وضع التوازن بيانيا كما هو في الشكل التالي :



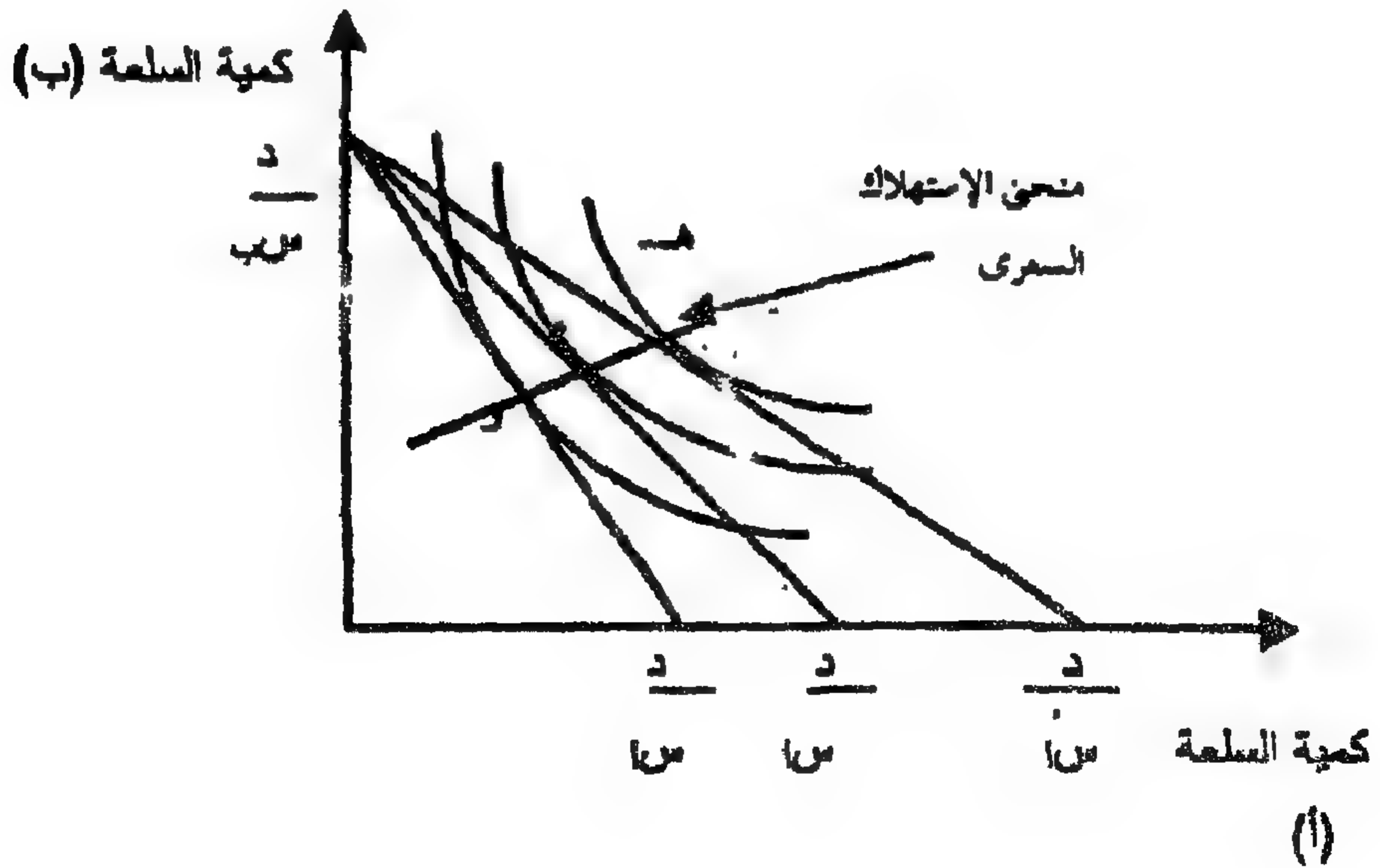
اشتقاق دالة الطلب وفقا لمنهج السواء :

لإشتقاق دالة الطلب على السلعة أ مثلاً نفترض حدوث تغير في سعرها في ظل ثبات كل من الدخل وسعر السلعة ب ، ثم نقوم بتحديد وضع التوازن الجديد أى تحديد التوليفة التى تحقق توازن المستهلك بعد تغير سعر السلعة أ ، ويتم وضع كل من الأسعار والكميات التوازنية للسلعة أ قبل وبعد التغير في السعر في شكل جدول للطلب على السلعة أ ، ولإشتقاق دالة الطلب رياضياً يتم التعويض في نفس القانون المستخدم سابقاً وهو :

$$\frac{K - K_1}{S - S_1} = \frac{K_2 - K_1}{S_2 - S_1}$$

حالات تغير وضع التوازن :

١- فى حالة تغير سعر إحدى السلعتين بالزيادة أو الإنخفاض مع بقاء كل من الدخل وسعر السلعة الثانية بدون تغير ، ويمكن توضيح ذلك بيانياً كما يلى :

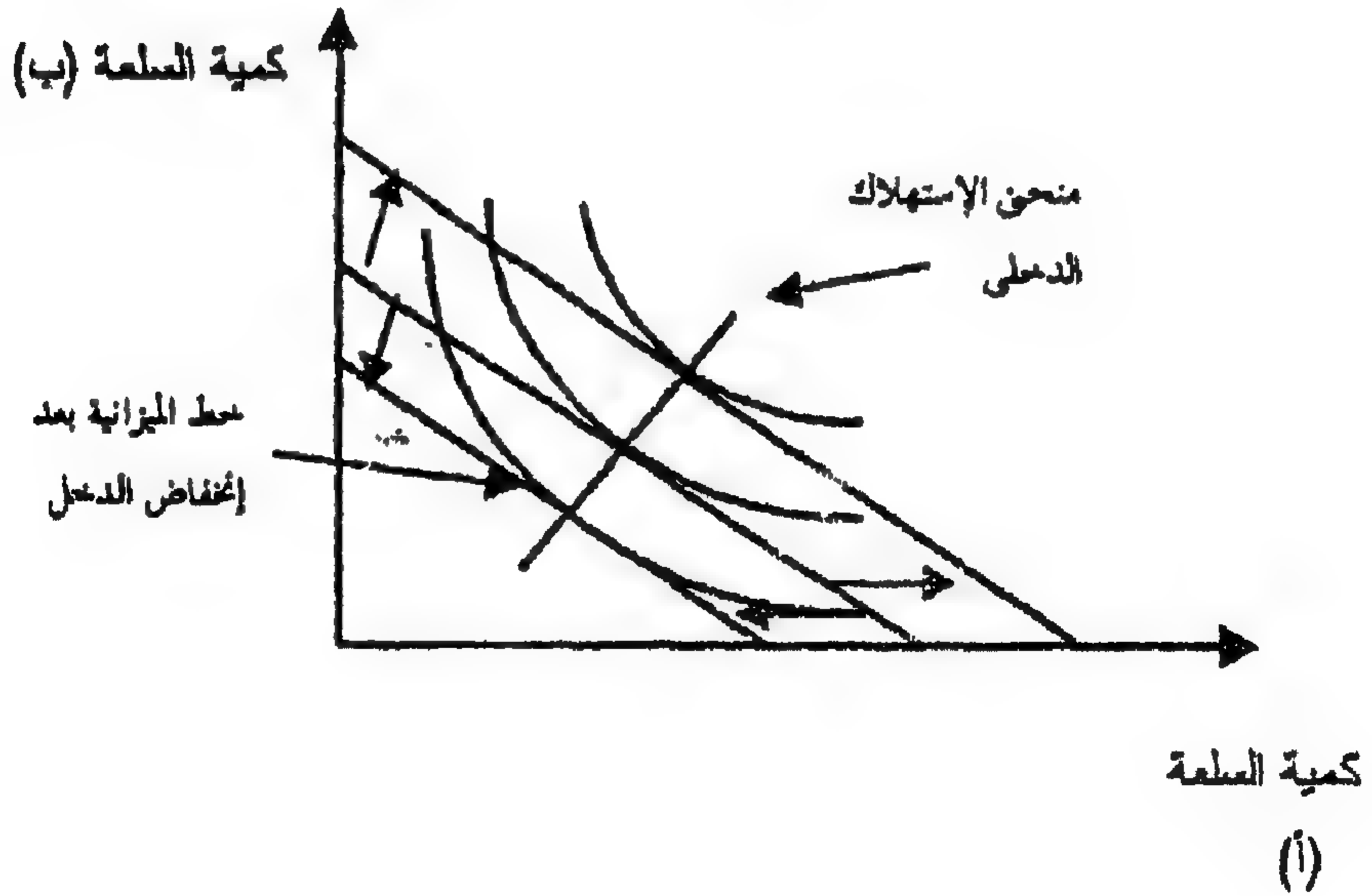


ويتضح من الشكل البياني أنه بإنخفاض سعر السلعة أ من س أ إلى س أ⁻ إلى س أ⁺ فإن وضع التوازن يتغير من النقطة م إلى النقطة هـ وإلى النقطة هـ وجميعها نقاط تماس بين خطوط الميزانية ومنحنيات السواء .
وكذلك الحال في حالة تغير سعر السلعة ب مع ثبات كل من الدخل وسعر السلعة أ .

ويطلق على الخط الذى يصل بين مختلف نقاط توازن المستهلك في حالة تغير سعر إحدى السلعتين مع ثبات الدخل وسعر السلعة الأخرى منحنى الاستهلاك السعري .

٢- في حالة تغير الدخل وثبات سعري السلعتين :

في حالة تغير الدخل بالزيادة أو الإنخفاض مع ثبات سعري السلعتين فإن خط الميزانية ينتقل بالكامل إلى اليمين أو إلى اليسار بشكل موازى لخط الميزانية الأصلية كما هو في الشكل التالى :

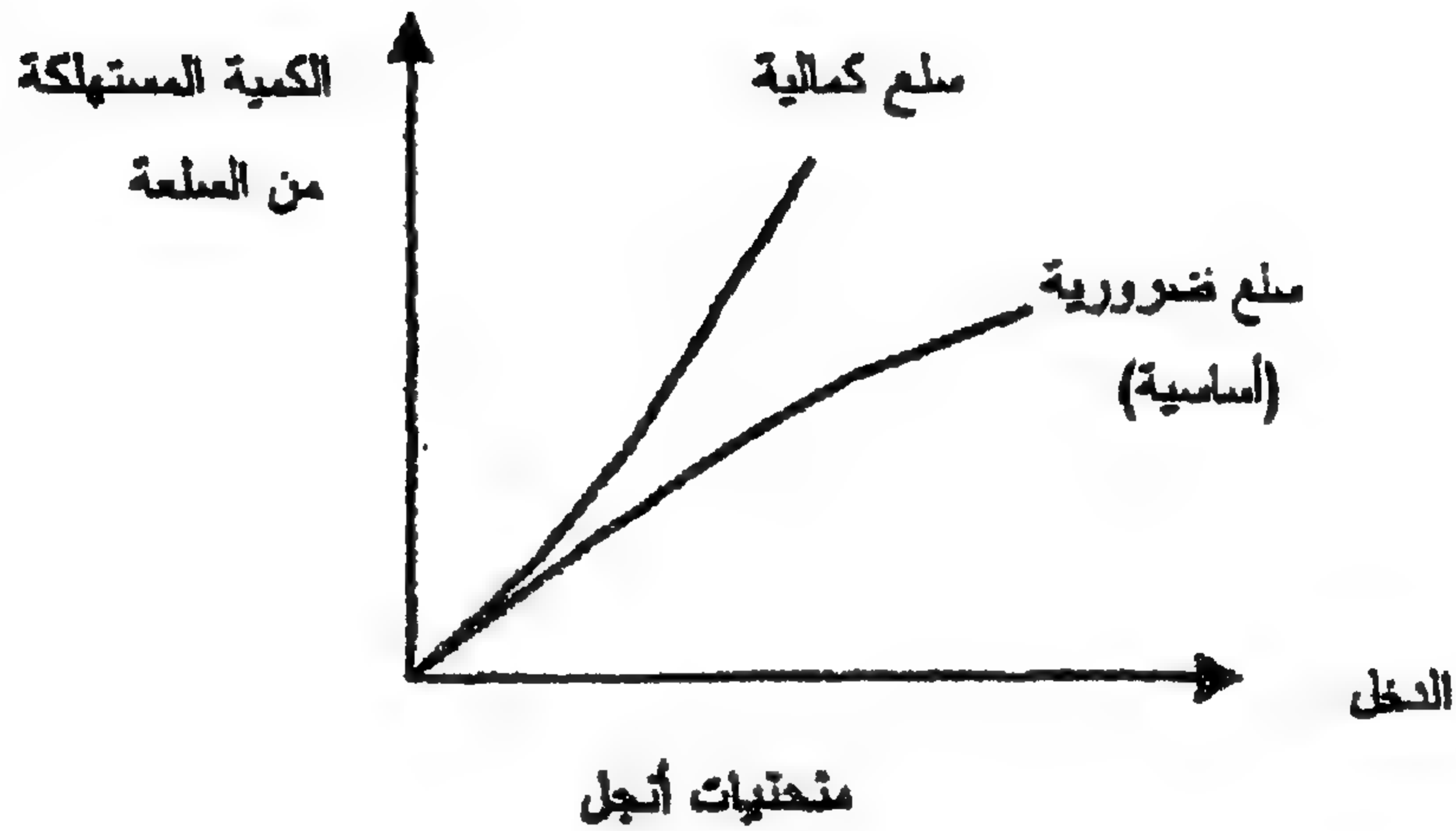


ونتيجة زيادة الدخل فقط ينتقل المستهلك إلى مستوى إشباع أعلى أما في حالة إنخفاض الدخل فإن المستهلك ينتقل إلى مستوى إشباع أقل . ويطلق على المنحنى الذى

يمر بمختلف نقاط توازن المستهلك في حالة تغير الدخل مع ثبات سعري السلعتين منحنى

• الإستهلاك الدخلي .

ويطلق على العلاقة البيانية بين الكمية المستهلكة من السلعة كمتغير تابع ودخل المستهلك كمتغير مستقل منحنى إنجـل ، وتأخذ منحنيات إنجل الصور المبينة في الشكل التالي :



وعلى أساس شكل العلاقة بين الدخل والإستهلاك تنقسم السلع إلى :

(١) سلع كمالية وهي السلع التي يزيد الطلب عليها بمعدل متزايد بزيادة الدخل .

(٢) سلع ضرورية أو أساسية وهي السلع التي يزداد الطلب عليها بمعدل متناقص بزيادة الدخل .

ويطلق على كل من السلع الكمالية أو السلع الضرورية سلع عادية نظر لوجود علاقة طردية بين الكمية المستهلكة منها والدخل ، أما في حالة وجود علاقة عكسية بين الكمية المستهلكة ودخل المستهلك فيطلق على السلعة سلعة غير عادية أو سلعة رديئة أو سلعة جيفن .

الباب الثالث

نظرية الإنتاج

الفصل الأول

عناصر الإنتاج

يتطلب إنتاج السلع والخدمات تضافر مجموعة من العناصر يطلق عليها
إصطلاحاً "عناصر" أو عوامل الإنتاج. فإنتاج الأثاث مثلاً يتطلب توفير الأخشاب من
مصادرها الطبيعية، وهي غابات الأشجار ونشرها وتصنيعها مع الاستعانة بالآلات
والمعدات في أداء هذه العمليات. وبذلك نجد أن إنتاج هذه السلع يحتاج إلى تضافر ثلاثة
عوامل هي :

الموارد الطبيعية أو (الأرض) ، ممثلة في الغابات التي تمدنا بالأشجار الخشبية .

الجهد البشري أو العمل ، وهو المجهود الإنساني في العملية الإنتاجية .

رأس المال، ممثلاً في الآلات والمعدات التي تعين العامل في أداء النشاط الاقتصادي .

ويضيف بعض الاقتصاديين عاملاً رابعاً وهو التنظيم ، لأهميته في الدول التي
تأخذ بمبدأ الحرية الاقتصادية ونظام السوق حيث يتولى المنظم مسؤولية تجميع عناصر
الإنتاج سالفة الذكر ويتحمل المخاطر الناجمة عن النشاط الإنتاجي .

ولقد أثار هذا التقسيم الرباعى لعناصر الإنتاج جدلا كبيرا بين الإقتصاديين ، ويستند مؤيدوا هذا التقسيم إلى وجود فروق جوهرية بين العناصر الإنتاجية تستدعى تمييز كل عنصر عن الآخر ، فالأرض هبة من الله تعالى وهى محدودة الكمية ولا يصح اعتبارها من قبيل رأس المال الذى هو من صنع الإنسان وقابل للزيادة ، وكذلك يختلف التنظيم عن العمل لأن المنظم يحتاج إلى صفات ذهنية ومهارات فكرية خاصة ويتحمل مخاطر المشروع ونتائج أعماله ، بينما يعتمد العامل بدرجة أكبر على المجهود العضلى ويحصل على دخل ثابت دون التعرض لأية مخاطرة ، أضف إلى أن تقسيم عناصر الإنتاج إلى أربعة يتفق والتقسيم الرباعى للدخول حيث يحصل العامل على الأجر ، وصاحب الأرض على الربح ، وصاحب رأس المال على الفائدة ، ويحصل المنظم على الربح .

أما الفريق المعارض ، فيرى أنه لا توجد حدود فاصلة بين عوامل الإنتاج تبرز الأخذ بهذا التقسيم الرباعى ، فالموارد الطبيعية لإتصلح بحالتها الأولى لإشباع الحاجة وتحتاج إلى تدخل الإنسان بالعمل وبالتعاون مع رأس المال لجعلها صالحة للاستخدام ، فالأرض الصحراوية تحتاج إلى عمليات إستصلاح وإستزراع حتى تصبح موالية لإنتاج الحاصلات الزراعية ، والمعادن فى باطن الأرض تتطلب بدورها جهد الإنسان لإستخراجها ومعالجتها لخدمة أغراض التصنيع والإستهلاك ، ويضيف أصحاب هذا الرأى أن التفرقة بين الأرض ورأس المال على أساس الندرة لاتعد تفرقة سليمة ، حيث يمكن زيادة المساحات الأرضية بتجفيف المستنقعات والبحار ويمكن رفع إنتاجيتها من خلال التوسع الرأسى فى الزراعة . أما رأس المال ، فلا يصح النظر إليه على أنه مورد غير محدود بصفة مطلقة لأنه عرضة للتقادم والبلى مع مرور الزمن ، وتتوقف إمكانية زيادة الكميات المتاحة منه على قدرة المجتمع على الإلتجار والإستثمار ، علاوة على ذلك هناك درجة من الإحلال بين الأرض ورأس المال ويمكن تعويض محدودية المساحة الأرضية بالتوسع فى إستخدام الآلات والأساليب الحديثة فى الزراعة والرعى ، مثل التوسع فى نظام الميكنة الزراعية والصوب والرعى بالتنقيط .

والواقع أن أى تقسيم من التقسيمات السابقة لعناصر الإنتاج لا يخلو من عيوب ، فالشرط الأساسى لقبول أى تقسيم هو تجانس مفردات المجموعة الواحدة من ناحية ، واختلاف هذه المفردات - كمجموعة - عن مفردات بقية المجموعات من ناحية أخرى . وهذا الشرط الهام لا يتوفر فى تقسيمات عناصر الإنتاج ، إذ توجد صعوبة فى الإحلال بين وحدات العنصر الواحد لعدم تجانس هذه الوحدات ، فعنصر العمل غير متجانس نظرا لوجود أنواع مختلفة من العمالة الماهرة والعادية وغير الماهرة ، ولتعدد وتفاوت الأعمال والمهن ، مما يتعذر معه إحلال نوعية من العمل محل الأخرى ، فعمل المهندس ، مثلا لا يستطيع أن يقوم به المحامى أو الطبيب . وبالمثل تختلف الموارد الأرضية فى خصوبتها وفيما تحويه من ثروات ومعادن وقد يتعذر تحويلها فنيا من إستخدام لآخر أو قد يقترن ذلك بتكلفة مالية مرتفعة لاتحفز على إجراء مثل هذا التحويل ، مثل إستغلال الأرض الصخرية فى الزراعة أو الأرض الطفلية أو الرخوة فى تشييد المباني على نقيض ذلك ، هناك إمكانية لتطبيق مبدأ الإحلال بين العناصر المختلفة ، مثل إحلال الآلات محل العمالة فى الزراعة أو الصناعة ومثل إحلال الآلات والأسمدة محل الأرض .

الموارد الطبيعية (الأرض)

معنى " الأرض " :

يقصد " بالطبيعة أو الأرض " جميع الموارد الطبيعية التى لا دخل للإنسان فى وجودها

والتي تعينه على تدبير وسائل إشباع حاجاته .

وتتضمن هذه الموارد :

أ- سطح القشرة الأرضية ، أى التربة الأرضية التى يستغلها الإنسان فى نشاط

الزراعة وتنمية المراعى وفى أغراض البناء والتشييد .

ب- ما فى باطن الأرض من بترول وفحم وغاز طبيعى ومعادن كالحديد والنحاس

والرصاص والمنجنيز .

جـ- ما يقع على سطح الأرض من جبال وهضاب وغابات ومحيطات وبحار ومساقط مياه، وما تحتويه هذه الموارد من ثروات معدنية ونباتية وحيوانية وسمكية .

ويرى بعض الاقتصاديين أن مفهوم : الأرض يتسع ليشمل الظروف المناخية من درجات حرارة ورطوبة وأمطار ورياح باعتبارها عوامل طبيعية تسهم فى تحديد النشاط الإنسانى وفى تباين الموارد الاقتصادية .

الأهمية الاقتصادية للأرض :

تؤثر الموارد الطبيعية - بكافة أنواعها - فى الحياة الاقتصادية وفى مستويات التنمية والرفاهية فى البلاد المختلفة . فالدول التى تتوفر بها مساحات شاسعة من الأراضى كالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى ، تكون أمامها فرصة أكبر من غيرها فى إحداث التقدم الاقتصادى وفى استغلال ما تذخر به من ثروات ، حيث يسودى إتساع الإقليم إلى تعدد المناطق المناخية وإلى تعدد أنواع التضاريس والمعادن والمزروعات ، وبالتالي إلى دعم القدرة الاقتصادية للدولة ، وتنوع هيكلها الإنتاجى ، وكذلك تستطيع الدول الغنية بالبتروöl ، مثل دول منطقة الشرق الأوسط ، استغلال هذه الثروات فى توفير احتياجاتها من الطاقة بأسعار رخيصة وتنمية الصناعات التى تقوم عليها ، فضلا عن تصدير الفائض ، من خلال التجارة الخارجية ، والحصول على دخل من العملات الأجنبية .

والظروف المناخية تؤثر بدورها على النشاط الاقتصادى ، حيث نجد أن المناطق التى تسودها ظروف مناخية صعبة ، مثل المناطق الجليدية والاستوائية ، عادة ما يتعذر استغلال ثرواتها المتاحة أو الكامنة ، فى حين أن المناطق معتتلة المناخ تكون فى وضع أفضل نسبيا من حيث امكانات التقدم الاقتصادى ، علاوة على أن اختلاف المناخ من إقليم لآخر يساعد على تنوع الحياة الاقتصادية ، فنجد على سبيل المثال سويسرا تشتهر بسياحة الجبال لبرودة الجو وانتشار الثلوج ، كما تشتهر إسبانيا وإيطاليا واليونان بسياحة الشواطئ أو الاصطياف لاعتدال درجات الحرارة وامتداد الشواطئ .

الخصائص المميزة لعنصر الأرض :

تقسم الموارد الطبيعية عن غيرها من العناصر عدة خصائص يمكن إيجاز أهمها فيما يلي :

أولاً: الأرض هبة الله ، فهي ليست من صنع الإنسان ولا دخل له فسي نشأتها فالمعادن موجودة في باطن الأرض ولافضل للإنسان في ذلك كما أن منساطق الغابات والجبال والبحار لا دخل للإنسان في وجودها ولا تخضع لسيطرته ، ويصدق نفس القول بالنسبة لسطح القشرة الأرضية وللظروف المناخية التي لا يستطيع الإنسان التحكم فيها ، اللهم الا بقدر ضئيل .

ثانياً: الثبات النسبي للأرض ، تتمتع الأرض بدرجة كبيرة من الثبات ، على خلاف عناصر الإنتاج الأخرى فالمساحات الأرضية المتاحة للزراعة والامتداد العمراني محدودة بطبيعتها وغير قابلة للزيادة إلا بدرجة طفيفة للغاية وبتكلفة اقتصادية عالية .

ثالثاً: اختلاف القدرات الإنتاجية لوحدات الأرض تختلف الأرض في خصائصها الاقتصادية وقدرتها الإنتاجية فالملاحظ تفاوت الأرض الزراعية فسي خصوبتها ، واختلاف المناطق في مراعيها الطبيعية ، ولحما تحوية من ثروات معدنية وبتروولية ، وكذلك بحرية ، وتؤدي هذه الخاصية - مع خاصية الثبات النسبي للأرض - إلى ظهور ما يسمى بالرعي الاقتصادي وهو عبارة عن الفرق بين أثمان المنتجات التي تتحدد على أساس نفقات إنتاجها في الأراضي الأقل خصوبة وتكاليف الإنتاج في الأراضي الخصبة التي تم استثمارها في البداية ، ويحصل على هذا الدخل أصحاب الأراضي ، وهو يزداد باستمرار مع نمو السكان وزيادة الطلب على الحاصلات الزراعية من ناحية ، ومبع اضطرار المجتمع إلى زراعة الأراضي الأقل خصوبة لقلة الأراضي الجيدة من ناحية أخرى .

العمل

معنى العمل:

ينصرف معنى العمل إلى أى مجهود عقلى أو بدنى يبذله الإنسان فى سبيل تدبير معيشتة أى فى سبيل الحصول على السلع والخدمات اللازمة لإشباع حاجاته .
ويتضح من هذا التعريف ما يلى :

أ- أن مفهوم العمل يقتصر على المجهود الإنسانى فقط ولا يدخل فى نطاقه بالتالى مجهودات العناصر غير البشرية ، مثل عمل الدواب فى جر العربات أو فى حرث الأرض .

ب- أن العمل الإنسانى يضم كافة المجهودات البشرية سواء الفكرية أو العضلية ، فالأعمال التى يقوم بها الزراع والصناع والتجار ، وكذلك خدمات الطبيب والمحامى والمهندس والمدرس ، تدخل جميعها فى نطاق مفهوم العمل .

ج- يرتبط العمل بتحقيق منفعة إقتصادية ، بمعنى أنه يقابله إنتاج سلعة أو خدمة ذات منفعة فقد يبذل الفرد جهدا كبيرا فى صنع شيء غير قابل للاستخدام لا فائدة منه ، لذلك المقصود بالعمل هو العمل الإقتصادى الذى يسفر عنه منفعة .

ويشترط بعض الإقتصاديين أن يكون العمل نظير ثمن أو أجر حتى يدخل فى عداد الأعمال الإقتصادية .

خصائص العمل :

يختلف عنصر العمل عن غيره من العناصر فى أنه يجمع بين صفتين ، الأولى بصفته أداة من أدوات الإنتاج ، والثانية بصفته الإنسانية . وتعنى الصفة الأولى أنه يسهم فى العملية الإنتاجية شأنه فى ذلك شأن عناصر الإنتاج الأخرى ، وتعنى الصفة الثانية أنه محور النشاط الإقتصادى وغايته النهائية ، فالهدف من الإنتاج ، أولا وأخيرا هو إشباع الحاجات الإنسانية .

وإذا أمعنا النظر فى عنصر العمل لوجدنا أنه يتسم بخصائص وسمات معينة تتفق وطبيعته الخاصة ، ويمكن ايجاز أهم هذه الخصائص فيما يلى :

أ- شخصية العمل : وتعنى هذه الخاصية عدم إمكانية فصل العمل فصلا ماديا عن الشخص الذى يؤديه فلا يستطيع العامل أن يقبع فى منزله مثلا بينما يستمر عمله فى الحقل أو المصنع إذ يلزم للقيام بالعمل التواجد الشخصى لصاحبه . ومن هنا تبرز أهمية توفير البيئة والمناخ الملائم للعامل حتى يمكنه أداء عمله على أكمل وجه .

ب- إستقلالية العمل: بمعنى أن العامل يعرض العمل ويظل مستقلا مالكا لذلك ، وذلك على خلاف السلع التى تنتقل ملكيتها من يد إلى يد عن طريق التبادل .

ج- محدودية الألق الزمنى للعمل : يعرض العامل خدماته فى سوق العمل لمدة زمنية محددة ، وهى سنوات العمل ، ويتوقف طول هذه المدة على فترة حياته وظروفه الصحية وقدرته على العطاء لذى يمر على العامل بمثابة انقطاع لجزء من قوة عمله وهو جزء غير قابل للتعويض ولعل هذا هو السبب فى ضعف القدرة التفاوضية للعمال إزاء أرباب العمل . فالعامل يقبل أجرا منخفضا بدلا من البقاء عاطلا لأنه يعلم تماما أن قبول أى أجر هو أفضل من أن يترك قوة عمله تضيق هباء بلا مقابل ، بمعنى آخر ، لا يوجد سعر إحتياطي للعامل يدفع العامل إلى عدم قبول سعر أدنى منه .

د- اختلاف درجة الاستجابة للمؤثرات المختلفة: تلعب الصفة الانسانية والاجتماعية للعامل دورا هاما فى إتخاذ قراراته الاقتصادية فنجد مثلا أن احساس العامل بالراحة والسعادة فى أداء عمل معين قد يجعله يتمسك به رغم توفر فرص عمل أخرى أعلى دخلا كما قد تدفعه الرغبة فى الحفاظ على الروابط الأسرية والاجتماعية إلى نبذ فكرة الهجرة أو العمل خارج الدولة الأم وتفضيل البقاء فى وظيفته الحالية بصرف النظر عن مستوى الدخل المحقق منها .

كذلك يلاحظ أن استجابة عرض العمل لمستويات الأجور العائدة قد لا تعكس العلاقة الطردية المتوقعة التى تحكم سوق السلع والخدمات ، فالتقاع العامة هى أن عرض السلع يتجه إلى الزيادة مع ارتفاع السعر وإلى الانكماش مع انخفاضه ، أما فى سوق العمل ، فمن المحتمل أن يحدث عكس ذلك فقد يشجع ارتفاع الأجور على تغيب

العمال اكتفاء بمستوى معين من الدخل ، كما هو مشاهد في بعض الأعمال الحرفية حيث يكتفى الكهربائي أو الميكانيكي أو عامل البناء مثلا بالعمل بضعة أيام في الأسبوع أو الشهر طالما أن الأجر المرتفع الذي حصل عليه خلال فترة العمل يحقق له مستوى الدخل المنشود ، وبالمثل قد يؤدي انخفاض الأجر عن حد معين إلى عدم إمكانية الوفاء بضروريات الحياة مما يدفع العامل إلى الاستغفال ساعات إضافية أو أيام تعطلات الأسبوع أو أيام الإجازات بل قد يضطر باقي أفراد الأسرة كالزوجة والأطفال إلى الخروج للعمل للذهوض بمستوى دخل الأسرة . وفي جميع هذه الحالات يكون انخفاض الأجر قد اقترن بزيادة عرض العمل ، على عكس ما هو متوقع نظريا على الأهل .

تقسيم العمل :

يعد تقسيم العمل ظاهرة إجتماعية قديمة ، حيث عرفت المجتمعات الأولى أشكالاً مختلفة من هذه الظاهرة تقوم على مفهوم التقسيم المهني أو الوظيفي .
والمقصود بالتقسيم الفني للعمل تقسيم العملية الإنتاجية إلى عدة أجزاء بسيطة مختلفة بحيث يختص بكل جزء منها نوع معين من العمال .
ويخضع نطاق تقسيم العمل إلى عدة اعتبارات ، نوجز أهمها فيما يلي :

١- طبيعة العمل : حيث تختلف الأنشطة الاقتصادية من حيث نطاق تقسيم العمل بحسب طبيعة كل نشاط وعملياته الإنتاجية ، فنجد مثلا أن مجال تقسيم العمل في حالة نشاط الصيد أو الرعي يعد محدودا ، مقارنة بالمجال المناظر في حالة نشاط الزراعة ، كما أن نطاق التقسيم في هذا النشاط الأخير يعتبر أضيق نسبيا بالمقارنة بالنطاق المناظر للعمل الصناعي .

٢- نطاق السوق : يعد نطاق السوق عاملا هاما في تحديد درجة التخصص وتقسيم العمل في المجتمع ، وكلما كان نطاق السوق كبيرا شجع ذلك على الإمعان في التخصص وتقسيم العمل ، والدليل على ذلك مثلا ما نشاهده في المدن الكبيرة من تعدد وتنوع في التخصصات الطبية بما يتفق وطبيعة ونوعية الأمراض بسبب إتساع السوق ، فنجد طبيب الأنف والأذن والحنجرة ، وطبيب الأمراض الباطنة ، وطبيب الأطفال وطبيب النساء

وطبيب أمراض الصدر . بينما يتولى الطبيب نى القرية معظم هذه التخصصات من خلال عمله كممارس عام . ونتيجة هنا أن إتساع السوق لا يتوقف فقط على حجم السكان وكثافتهم وإنما العبرة بحجم الإئفاق ، أى القوة الشرائية لأفراد المجتمع والتي تتحدد بمستويات الدخل السائدة وعلاقتها بأسعار السلع والخدمات . ولذا نجد أنه بالرغم من أن تعدد السكان فى الهند يفوق للتعداد المناظر لفرنسا أو ألمانيا بعدة أضعاف ، إلا أنه من منظور الطلب الفعال ، يعتبر السوق الهندى أقل اتساعا من السوق الفرنسى أو الألمانى .

ومن العوامل الأخرى الهامة التى تؤثر فى نطاق السوق مستوى تقدم وسائل النقل والمواصلات ومدى توفر المنشآت التجارية والخدمة فكلما توفرت هذه التسهيلات تساعد ذلك على توطن المشروعات يزداد حجم المعاملات ، ومن ثم إتساع السوق .

٣- حجم المشروع : توجد علاقة طردية بين حجم المشروع وتقسيم العمل ، ويتقضى أن نقارن نطاق تقسيم العمل فى مصنع إنتاج ثلاثيات كهربائية طاقته ٢٠٠ ألف ثلاثة بمصنع صغير لا تتعدى طاقته الإنتاجية ١٠ آلاف ثلاثة . وحيث أن الإنتاج الكبير يتطلب - بجانب إتساع السوق - إستثمارات كبيرة فى الأصول الثابتة من أرض ومباني ومنشآت وآلات ، فإنه يمكن أن نصف تراكم رؤوس الأموال كعامل جوهري لإمكان التوسع فى تطبيق نظام تقسيم العمل

ويؤدى ارتفاع الإنتاجية - نتيجة الأخذ بتقسيم العمل - إلى انخفاض تكلفة الإنتاج مما يعود بالنفع على المستهلكين فى شكل انخفاض أسعار السلع وزيادة قدرتهم الشرائية ، وبالتالي زيادة طلبهم على السلع المذقة ومن ناحية أخرى يستفيد المنتجون من انخفاض تكلفة العناصر فى شكل ارتفاع معدلات الربحية وزيادة الإنتاج لمقابلة التوسع فى الطلب.

وترجع أسباب ارتفاع الإنتاجية وبالتالي انخفاض تكلفة الإنتاج إلى مزايى نظام تقسيم العمل والتي يمكن إيجاز أهمها فيما يلى :

- ١- إستغلال القدرات الطبيعية للأفراد ، حيث يسمح تقسيم العمل بتخصيص كل فرد فسي مجال الإنتاج الذى يتفق وقدراته ومواهبه .
- ٢- إجادة العمل وإتقانه ، نتيجة المواظبة بصفة منتظمة على أداء نفس العمل ، أى المران المستمر ، مما يساعد على إكتساب الخبرة .
- ٣- الوفرة فى الوقت الذى كان يضيع جانب منه نتيجة إنتقال العامل من عملية إنتاجية لأخرى ، إذ أصبح بمقدور العامل - فى ظل تقسيم العمل - تكريس كل وقته للعملية الإنتاجية التى تخصص فيها .
- ٤- تشجيع الابتكار والآلية فى الإنتاج ، حيث تؤدي تجزئة العملية الإنتاجية إلى أجزاء بسيطة متكررة - مع التفرغ الكامل لكل عامل أو مجموعة عمل لجزء واحد من هذه العمليات - إلى التفكير فى ابتكار الآلات والمعدات التى يمكن أن تحل محل العمال فى أداء العمليات البسيطة ، كما يتبع التخصص الدقيق تكريس الوقت فى التعرف على دقائق وأسرار العملية الإنتاجية ، ومن ثم التفكير فى تغيير طرق العمل والإنتاج.

ويرى بعض الكتاب أن نظام تقسيم العمل يترتب عليه العديد من المشاكل والعيوب أهمها

- ١- شعور العامل بالملل والملل نتيجة تكرار نفس العمل وممارسته بصفة يومية منتظمة طوال الوقت دون تجديد ومن ثم إحساسه بضالة العمل الذى يقوم به كمجرد تروس واحد ضمن آلاف التروس التى تتكون منها الآلة .
- ٢- إمكانية إصابة العامل بالجمود الحرفى نتيجة التخصص الدقيق فى مجال معين ، إذ أنه يتعذر على العامل التخصص - فى حالة إصابة النشاط بالكساد وإستغناء صاحب العمل عنه - إيجاد فرص عمل أخرى تحتاج إلى نفس خبراته ومهارته المتخصصة مما يعرضه للبطالة .

رأس المال

يعد رأس المال "العنصر الثالث" من عناصر الإنتاج وهو عنصر رئيسي في العملية الإنتاجية ، حيث لا يكفي الاعتماد على عنصرى العمل والأرض فقط في مباشرة النشاط الاقتصادى .

ويعرف رأس المال بأنه مجموعة الآلات والمعدات والأدوات والتسهيلات والسلع التى صنعها الإنسان وتسهم في زيادة قدرته على الإنتاج .

تقسيمات رأس المال :

١- رأس المال الثابت ورأس المال المتداول :

يقصد برأس المال الثابت رأس المال الذى يستخدم في العملية الإنتاجية مرة تلو الأخرى مثل الآلات والمعدات والأدوات والمباني والمرافق العامة ، أما رأس المال المتداول فهو الذى يدخل في العملية الإنتاجية مرة واحدة ويهلك بالاستخدام ، مثل المواد الأولية والسلع نصف المصنوعة .

٢- رأس المال العينى ورأس المال القيمى :

يقصد برأس المال العينى مجموعة السلع المادية التى صنعها الإنسان بغرض استخدامها في الإنتاج وزيادة إنتاجية العمل ، وهو بذلك يختلف عن رأس المال القيمى الذى يأخذ شكل النقود أو الأسهم أو السندات ، وهذا النوع الأخير لا يسهم في حد ذاته في الإنتاج وإنما العبرة بما يقابله من أصول مادية أو رأسمال عينى ،

٣- رأس المال الاجتماعى والخاص :

يقصد برأس المال الاجتماعى الأصول العينية التى تأخذ شكل تسهيلات إنتاجية تعود بالنفع على العديد من المشروعات والآحاد ، مثل الطرق والقرع والمصارف والكبارى والموانئ البرية والبحرية ومحطات المياه والكهرباء وغيرها من المنشآت التى تخدم الكثير من المشروعات والجماعات ولا تقتصر خدماتها على فئة محدودة ويطلق على هذه الأصول العينية لفظ رأس المال الاجتماعى الثابت ، أما رأس المال الخاص ، فيضم المفردات والعناصر التى تقتصر خدماتها على منشأة معينة أو عدد محدود من الأفراد في صناعة أو شركة محددة ، مثل آلات المصنع ومعداته ومبانيه وخاماته ومستلزمات التشغيل ... الخ .

التنظيم

المنظم

هو العقل المفكر للمشروع الذي يتولى كافة الوظائف والأعمال المتعلقة بالنشاط سواء في مرحلة التخطيط أو مرحلة التأسيس أو مرحلة التشغيل والمتابعة ، حيث يقوم بالمهام التالية :

- اتخاذ قرار الإستثمار .
- تخطيط إنشاء المشروع .
- تأسيس المشروع وتجميع عناصر الإنتاج للبدء في التشغيل .
- اتخاذ كافة القرارات الاقتصادية المتعلقة بطاقة المشروع وحجم الإنتاج وتوليفة المنتجات وطريقة التصنيع والتكنولوجيا المستخدمة وسياسات التوظيف والتسعير والتسويق . . الخ
- تحمل مخاطر النشاط .
- إدارة المشروع .
- إدخال التوسعات أو التجديدات المطلوبة .

ويختلف عنصر التنظيم اختلافا جوهريا عن عنصر العمل رغم اشتراكهما في أن كل منهما يعتمد على الجهد البشري .

الفصل الثانى مدالة الإنتاج

تختص نظرية الإنتاج بدراسة العلاقة ما بين كميات عناصر الإنتاج المستخدمة فى العمليات الإنتاجية وكمية الناتج الكلى المتحقق من هذه العملية وهذه العلاقة هى ما يطلق عليها " دالة الإنتاج " والتى تبين العلاقة بين المقادير المختلفة من مختلف عناصر الإنتاج وبين أكبر قدر من الإنتاج يمكن الحصول عليه ويمكن التعبير عنها فى صورة المعادلة الرياضية التالية:

$$ص = د (ع ، ض ، ر ، ظ)$$

حيث ص ترمز إلى الإنتاج الكلى وهو المتغير التابع فى المعادلة ، ع ، ض ، ر ، ظ ترمز إلى العمل والأرض ورأس المال والتنظيم على الترتيب وهى المتغيرات المستقلة فى المعادلة

ويتم الإنتاج فى ظل قيود زمنية ولذا يجب تحديد الفترة الزمنية التى يتم الإنتاج فى ظلها وفى هذا الشأن أو السبيل يمكن القول أن هناك ثلاث فترات زمنية على أساس إمكانية تغيير عناصر الإنتاج المتغيرة أ- الثابتة أو كليهما وهى :

- ١- الفترة أو المدى القصير جدا : وهى الفترة التى لا يمكن خلالها تغيير أى عنصر من عناصر الإنتاج وبذلك تعتبر جميع عوامل الإنتاج ثابتة .
- ٢- الفترة أو المدى القصير : وهى الفترة التى تسمح أو التى يمكن خلالها تغيير بعض عناصر الإنتاج (العناصر المتغيرة) بينما لا يمكن تغيير البعض الآخر (العناصر الثابتة) أو بمعنى آخر لا يمكن تغيير السعة الإنتاجية .

٣- الفترة أو المدى الطويل : وهي تلك الفترة التي يمكن خلالها تغيير جميع عناصر الإنتاج أى يمكن خلالها تغيير السعة الإنتاجية وبالتالي يمكن إعتبار جميع عناصر الإنتاج متغيرة

فروض نظرية الإنتاج :

العملية الإنتاجية تتم في خلال فترة معينة من الزمن ولذلك فإن كمية الناتج الكلى هي كمية متحققة خلال فترة معينة من الزمن وليس خلال فترة أطول أو أقصر ، ولما كانت عناصر الإنتاج تتصف بعدم التجانس فإن هناك العديد من المشاكل بشأن كيفية قياس كمية خدمات عناصر الإنتاج سواء الأرض أو العمل أو رأس المال الذى يتكون من أنواع عديدة . كما أن هناك العديد من المشاكل الأخرى التى تعترض مسيل القياس الكمية لخدمات عناصر الإنتاج . وليس بقدرة الدارس المبتدىء أن يحيط بها إطلاقا ولكنه مع ذلك يجب أن يتنبه الى حقيقة وجودها وعلى أية حالة يمكن القول أنه بالامكانية التغلب على غالبية المشاكل القياسية الخاصة بعناصر الإنتاج التقليدية الثلاثة الأرض والعمل ورأس المال بإتباع طرق علمية للتقدير والتقريب إلا أن الأمر يختلف كلية بالنسبة لعنصر التنظيم ، فالإختلافات النوعية فى عناصر التنظيم أهم بكثير من الاختلافات الكمية ، ولهذا فإنه من الصعوبة بمكان التكهن عن كمية عنصر التنظيم فى شكل عددي دون الوقوع فى خطأ جسيم جدا . مع أخذ المشاكل القياسية السابقة فى الاعتبار سنفترض مايل بالنسبة لدالة الإنتاج :

١- أن وحدات عناصر الإنتاج (الأرض والعمل ورأس المال) متجانسة أى أن وحداتها متماثلة تمام التماثل وأن بالإمكان قياس الكمية المستخدمة من كل عنصر منها قياسا عدديا . أما بالنسبة لعنصر التنظيم فإنه يسقط صراحة من معادلة الدالة الإنتاجية فى الفترة القصيرة وتكتب $ص = د (ع ، ض ، ر)$ بافتراض مستوى معين من المقدرة التنظيمية لايتغير خلال فترة العملية الإنتاجية .

أما بالنسبة لمعادلة دالة الإنتاج فى الفترة طويلة الأجل فإنه لايمكن التخل عن ذكر عنصر التنظيم صراحة والفرق بين ظروف دالة الإنتاج فى الفترة القصيرة الأجل والفترة طويلة الأجل هو الذى جعلنا نتبع هذا الحل . ففى خلال الفترة القصيرة الأجل تتغير الكمية المستخدمة من العناصر الإنتاجية من عناصر الإنتاج المتغيرة فقط بينما تبقى

الكمية المستخدمة من العناصر الإنتاجية الثابتة كما هي ولذلك يمكننا أن نفترض أن عنصر التنظيم يدخل ضمن العناصر الثابتة ونخرجه من معادلة دالة الإنتاج صراحة مع استبداله بإفترض مستوى معين ثابت من المقدرة التنظيمية ، أما في الفترة الطويلة الأجل فإن جميع العناصر تتغير بما فيها عنصر التنظيم ولذلك لابد من ظهوره في معادلة دالة الإنتاج مع بقية العناصر الأخرى وتجاوزا لآبد من إفتراض إمكانية قياسه .

٢- مستوى المعرفة الفنية (التكنولوجى) ثابت غير متغير خلال الفترة الزمنية المعينة لعملية الإنتاج فتحسن مستوى المعرفة الفنية يؤدي إلى زيادة إنتاجية العناصر المستخدمة ومن ثم لو فرض حدوث هذا لا يمكن تحقيق زيادة في الإنتاج الكلى مع ثبات الكميات المستخدمة من عناصر الإنتاج في العملية الإنتاجية ، أو بعبارة أخرى فإننا نرى دالة الإنتاج التى نأخذها فى إعتبارنا نفترض أن العملية الإنتاجية تتم فى ظروف مستوى معين لا يتغير من المعرفة الفنية وذلك حتى يمكن إرجاع التغيرات فى كمية الناتج الكلى إلى التغيرات فى كميات عناصر الإنتاج فقط .

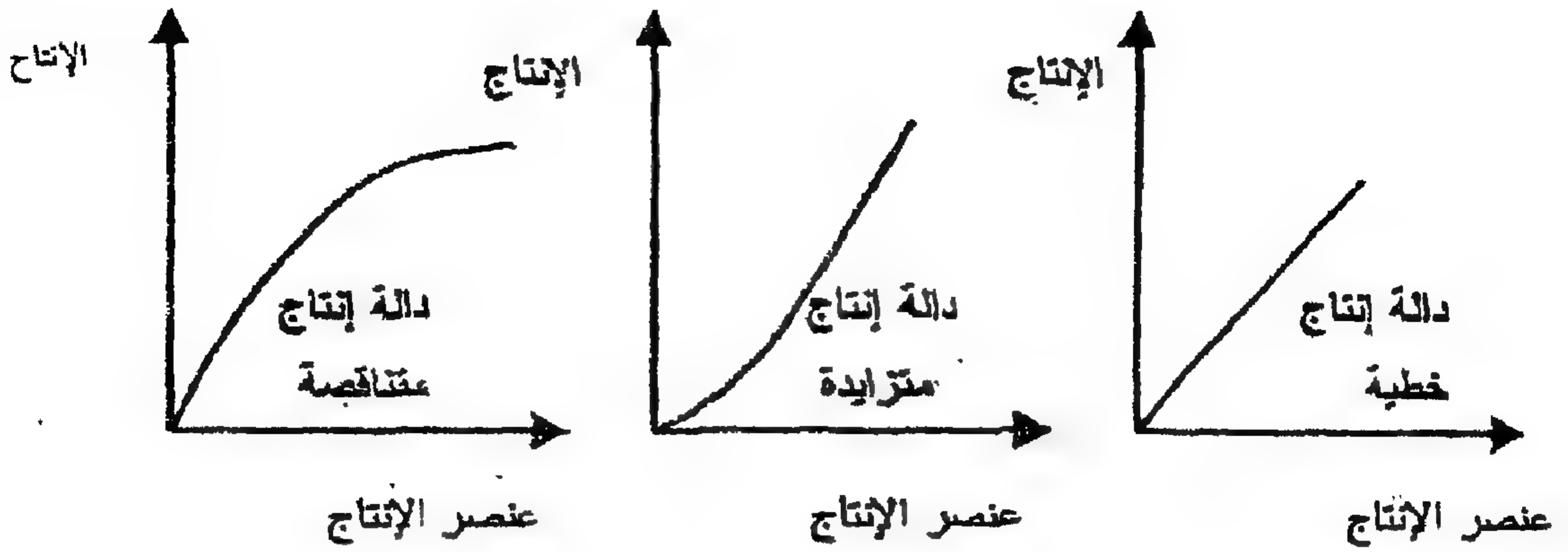
٣- قابلية العنصر المتغير للتجزئة إلى وحدات صغيرة .

دالة الإنتاج فى الفترة القصيرة :

تتميز ظروف الإنتاج فى الفترة قصيرة الأجل كما سبق الذكر بإمكانية تغير عناصر الإنتاج المتغيرة فقط بينما تبقى الكمية المستخدمة من عناصر الإنتاج كما هى ، وبدراسة دالة الإنتاج فى الفترة القصيرة نفترض أن لدينا دالة إنتاج مبسطة يتغير فيها عنصر إنتاج واحد فقط مع بقاء كافة العناصر الأخرى ثابتة وعلى ذلك فإن نسبة خلط أو مزج عناصر الإنتاج سوف تتغير الأمر الذى يدفع البعض إلى أن يطلق على دالة الإنتاج فى هذه الحالة " دالة النسب المتغيرة أو قانون النسب المتغيرة أو قانون تناقص الغلة " وبالتسمية الأخيرة تهتم فى الواقع بوصف ما يحدث للناتج أو الغلة بدلا من التسمية الأولى التى تتعلق بوصف ما يحدث لعناصر الإنتاج من تغير فى نسب مزجها .
ولرصف شكل دالة النسب المتغيرة أو قانون تناقص الغلة يازم التفرقة بين ثلاثة مقاييس للناتج المتحقق من العملية الإنتاجية وهى :

- ١- الناتج الكلى : وهو عبارة عن الكمية المنتجة من السلعة خلال فترة العملية الإنتاجية وهو ما يظهر فى الجانب الأيمن من معادلة دالة الإنتاج .
- ٢- الناتج المتوسط : وهو متوسط إنتاج الوحدة من عنصر الإنتاج المتغير ويمكن الحصول عليه بقسمة كمية الناتج الكلى على عدد الوحدات المستخدمة من عنصر الإنتاج المتغير فى إنتاجها .
- ٣- الناتج الحدى : وهو عبارة عن مقدار التغير فى الناتج الكلى الناشئ عن استخدام وحدة إضافية من العنصر الإنتاجى المتغير أو هو ناتج الوحدة الأخيرة المستخدمة من عنصر الإنتاج المتغير ، أو بمعنى آخر فإن الناتج الحدى هو التغير فى الإنتاج بالنسبة للتغير فى عنصر الإنتاج فإذا رمزنا للناتج الكلى بالرمز Δ ولعنصر الإنتاج بالرمز Δ فإن الناتج الحدى هو $\Delta \div \Delta$ م ، أو بمعنى آخر تفاضل م والنسبة لـ م . وعلى سبيل المثال إذا افترضنا أن العنصر المتغير هو العمل وكان لدينا عشرة عمال ينتجون ١٠٠ وحدة من الناتج فإذا زاد عدد العمال إلى ١١ وزاد الإنتاج إلى ١٠٩ وحدة فإن الناتج الحدى فى هذه الحالة هو ٩ وحدات .

ودالة الإنتاج قد تكون خطية وفى هذه الحالة يكون الناتج الحدى ثابت أى أن كل وحدة من عنصر الإنتاج المتغير تضيف إلى الناتج الكلى قدرًا مساويًا لما أضافته الوحدة السابقة لها وفى هذه الحالة يقال أن الناتج الكلى يزيد بمعدل ثابت وقد تكون دالة إنتاج متزايدة وفى هذه الحالة يكون الناتج الحدى متزايد أى أن كل وحدة إضافية من عنصر الإنتاج المتغير تضيف إلى الناتج الكلى قدرًا أكبر مما أضافته الوحدة السابقة لها . وقد تكون دالة الإنتاج متناقصة أى أن كل وحدة من عنصر الإنتاج المتغير تضيف إلى الناتج الكلى قدرًا أقل مما أضافته الوحدة السابقة لها ، يتضح ذلك من الشكل التالى :



قانون تناقص الغلة :

ينص هذا القانون على أنه عند ثبات جميع العناصر الإنتاجية عند مستوى معين فيما عدا عنصر واحد فإن إضافة وحدات متتالية من هذا العنصر في العملية الإنتاجية يؤدي إلى إزدياد الناتج الكلي بمعدل متزايد ، ثم يأخذ في الإزدياد بمعدل متناقص ، ثم يتناقص .

المرونة الإنتاجية :

مرونة أية دالة هي عبارة عن التغير النسبي في المتغير التابع مقسوماً على التغير النسبي في المتغير المستقل . وعلى ذلك فإن المرونة الإنتاجية هي مقياس يبين درجة استجابة الإنتاج للتغير في عنصر الإنتاج أي أن :

مرونة الإنتاج = التغير النسبي في الإنتاج ÷ التغير النسبي في عنصر الإنتاج

$$\frac{\frac{\Delta \text{ص}}{\text{ص}}}{\frac{\Delta \text{س}}{\text{س}}} =$$

$$\text{أو} = \frac{\Delta \text{ص}}{\Delta \text{س}} \div \frac{\text{ص}}{\text{س}}$$

$$= \frac{\Delta \text{ص}}{\text{ص}} \times \frac{\text{س}}{\Delta \text{س}}$$

أى أن مرونة الإنتاج = الناتج الحدى ÷ الناتج المتوسط

وعلى ذلك :

- إذا كانت المرونة الإنتاجية = ١ فهذا يعنى أن الناتج الحدى = الناتج المتوسط وفى ضوء ذلك فإن هذا يعنى أن زيادة أو نقصان كمية عنصر الإنتاج بنسبة معينة سوف تودى إلى زيادة أو نقصان الإنتاج بنفس النسبة .
- إذا كانت المرونة الإنتاجية أكبر من واحد فهذا يعنى أن الناتج الحدى أكبر من الناتج المتوسط وفى ضوء ذلك فإن زيادة أو نقصان عنصر الإنتاج المتغير بنسبة معينة سوف يودى إلى زيادة أو نقصان الإنتاج بنسبة أكبر .
- إذا كانت المرونة الإنتاجية أقل من واحد فهذا يعنى أن الناتج الحدى أقل من الناتج المتوسط وفى ضوء ذلك فإن زيادة أو نقصان عنصر الإنتاج المتغير بنسبة معينة سوف يودى إلى زيادة أو نقصان الإنتاج بنسبة أقل .
- إذا كانت مرونة الإنتاج سالبة فهذا يعنى أن الناتج الحدى سالب .

مراحل قانون تناقص الغلة :

(١) المرحلة الأولى: تبدأ هذه المرحلة من الصفر وتنتهى عندما يتساوى الناتج الحدى مع الناتج المتوسط ، وفيها يزداد الناتج الكلى بمعدل متزايد حتى يصل إلى نقطة الانقلاب ثم يزداد بمعدل متناقص ، والناتج الحدى يزداد حتى يصل إلى أقصى ذلك مقابل نقطة الانقلاب ثم يتناقص ويكون أعلى من الناتج المتوسط ، والناتج المتوسط يزداد باستمرار حتى يصل إلى أقصى في نهاية هذه المرحلة ويتساوى مع الناتج الحدى ويكون أقل من الناتج الحدى خلال تلك المرحلة لذلك تكون المرونة الإنتاجية أكبر من الواحد وتتساوى الواحد عندما يتساوى الناتج الحدى مع الناتج المتوسط وذلك في نهاية المرحلة ، أى أن زيادة الكمية المستخدمة من عنصر الإنتاج المتغير سوف تودى إلى زيادة الإنتاج الكلى وبالتالي فإن الكمية المستخدمة من عنصر الإنتاج المتغير أقل من اللازم بالنسبة للكمية المستخدمة من عناصر الإنتاج الثابتة .

لذلك لا يجب التوقف عند نهاية هذه المرحلة من الإنتاج لأنه بزيادة الكميات المستخدمة من عنصر الإنتاج المتغير يزيد الإنتاج الكلى . لذلك تعتبر هذه المرحلة مرحلة غير رشيدة إقتصاديا .

وتعرف المرحلة الأولى بمرحلة الغلة المستزايدة لأن الناتج المتوسط يزداد باستمرار خلال هذه المرحلة والناتج الحدى يزداد أيضا حتى يصل إلى أقصاه ثم يتناقص .

(٢) المرحلة الثانية : تبدأ من نقطة تساوى الناتج الحدى مع الناتج المتوسط وتنتهى عندما يكون الناتج الكلى فى أقصاه والناتج الحدى مساويا للصفر، وفى هذه المرحلة يزداد الناتج الكلى بمعدل متناقص حتى يصل إلى أقصاه والناتج الحدى يتناقص حتى يصل إلى الصفر ، والناتج المتوسط يتناقص ولكن يظل موجب ويكون أعلى من الناتج الحدى . بذلك تكون المرونة الإنتاجية أقل من الواحد خلال هذه المرحلة وتصل إلى الصفر عند نهاية المرحلة الثانية وبالتالي فإن زيادة استخدام كمية عنصر الإنتاج المتغير سوف تؤدي إلى زيادة الإنتاج الكلى ولكن بمعدل متناقص .

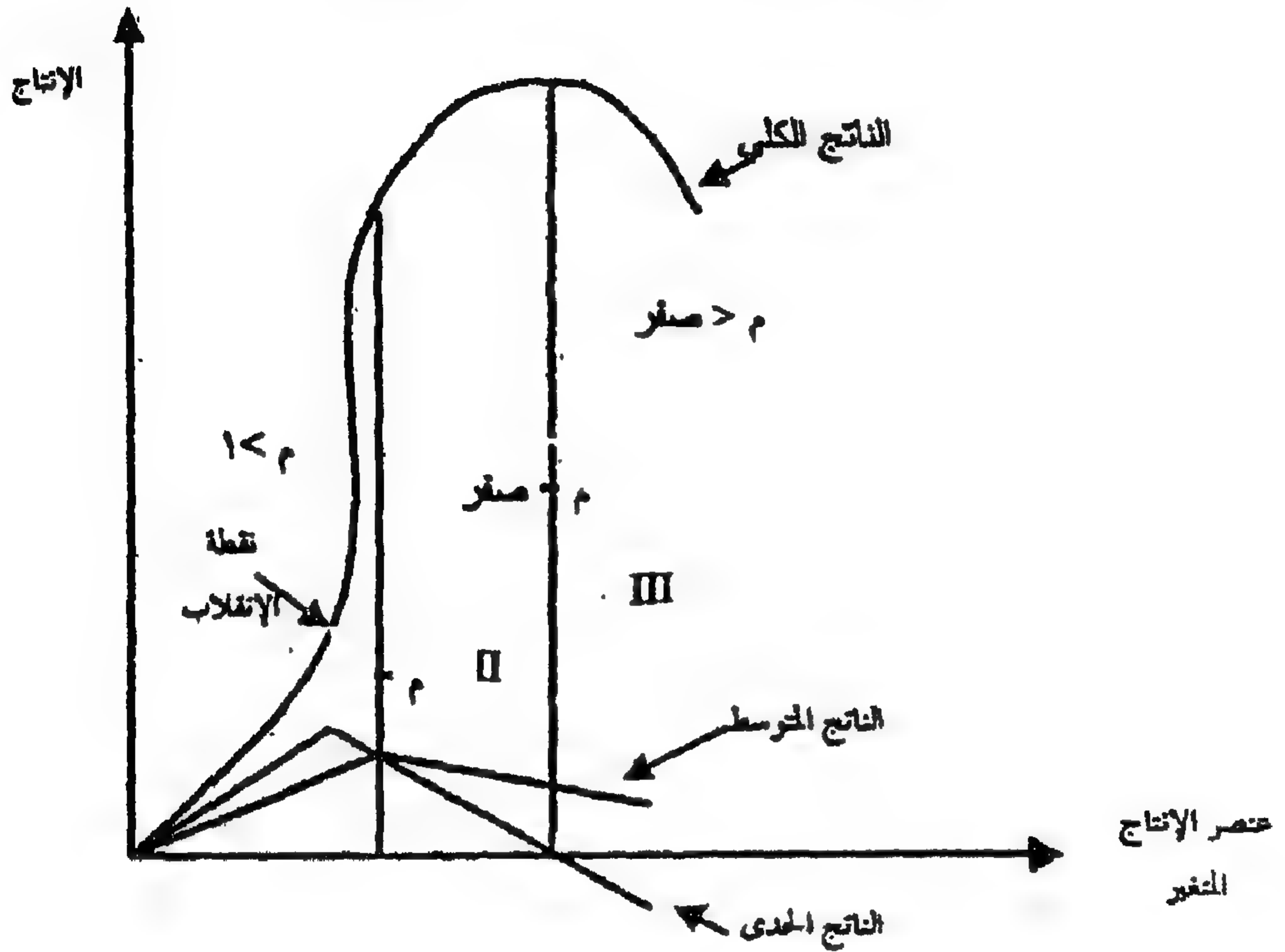
وفى هذه المرحلة تتحقق التوليفة المثلى بين كمية عناصر الإنتاج الثابتة و الكمية المستخدمة من عنصر الإنتاج المتغير لذلك تعتبر هذه المرحلة هى المرحلة الرشيدة إقتصاديا .

وتعرف هذه المرحلة بمرحلة الغلة المتناقصية لأن كل من الناتج الحدى والمتوسط يتناقصان خلال هذه المرحلة .

(٣) المرحلة الثالثة : وتبدأ عندما يصل الناتج الكلى إلى أقصاه ويصل الناتج الحدى إلى الصفر وفيها يتناقص كل من الناتج الكلى والناتج المتوسط ويكون الناتج الحدى سالب لذلك تكون المرونة الإنتاجية أقل من الصفر (سالبة) خلال هذه المرحلة أى أن زيادة الكمية المستخدمة من عنصر الإنتاج المتغير سوف تؤدي إلى نقصان الإنتاج الكلى وذلك لأن كمية عنصر الإنتاج المتغير أكثر من اللازم بالنسبة لكمية عناصر الإنتاج الثابتة وبالتالي تعتبر هذه المرحلة مرحلة غير رشيدة إقتصاديا وتعرف هذه المرحلة بمرحلة الغلات السالبة لأن الناتج الحدى لعنصر الإنتاج المتغير يكون سالبا .

وبذلك فإن الكمية الواجب استخدامها من عنصر الإنتاج المتغير الواجب استخدامها فى العملية الإنتاجية تقع فى المرحلة الثانية من قانون تناقص الغلة وتتراوح بين حد أدنى وهو عنده يتساوى الناتج الحدى مع الناتج المتوسط (نهاية المرحلة

الأولى وبداية المرحلة الثانية) وحد أقصى وهو عندما يتساوى الناتج الحدى مع الصفر
(نهاية المرحلة الثانية وبداية المرحلة الثالثة) .
ويمكن توضيح مراحل دالة الإنتاج الثلاث فى الشكل التالى :



مراحل دالة الإنتاج

أسباب تزايد الناتج ثم تناقصه فى ظل دالة النسب المتغيرة (قانون تناقص الغلة) :

يمر كل من الناتج الكلى والناتج المتوسط والناتج الحدى خلال مراحل الإنتاج بحالة تزايد ثم تناقص باستمرار إضافة وحدات متتالية من عنصر الإنتاج المتغير إلى عناصر الإنتاج الثابتة ولقد إتخذ مصطلح (قانون تناقص الغلة) لوصف هذه الظاهرة حينما اكتشفها بعض إقتصاديو المدرسة الكلاسيكية فى أوائل القرن التاسع عشر . فالغلة

أو الناتج يترأى أولاً مع تزايد كمية العنصر المتغير مضافة إلى عناصر الإنتاج الثابتة ولكنها لا بد أن تتناقص بعد ذلك ، ولقد رأى هؤلاء الاقتصاديون الكلاسيك أن قانون تناقص الغلة لا ينطبق إلا في مجال النشاط الزراعي فقط ، وكان اعتقادهم هذا مؤسسا على مشاهدتهم الواقعية . ففي مجال الزراعة لاحظوا أن عنصر الأرض الزراعية ثابت كما ونوعاً ، وأن مستوى المعرفة الفنية يكاد يكون ثابتاً لا يتغير بينما عدد العمال الزراعيين في تزايد مستمر ولكن مع تقدم التحليل الإقتصادي ثبت أن حالة تناقص الغلة يمكن أن تحدث في أي نشاط من الأنشطة الاقتصادية سواء كان زراعياً أو صناعياً أو خدمات طالما تحققت الظروف المهيئة لحدوثها وهي ظروف دالة النسب المتغيرة أي إضافة وحدات متتالية من عنصر إنتاجي إلى عناصر الإنتاج الثابتة . وتفسير تزايد ثم تناقص الناتج يمكن تفسيرها إذا ما علمنا أن هناك نسبة لخلط أو مزيج العناصر الإنتاجية عندها يتحقق أقصى ناتج للوحدة من عناصر الإنتاج ، فعند إضافة وحدات متتالية من عنصر الإنتاج المتغير إلى عناصر الإنتاج الثابتة تقترب نسبة المزج أو الخلط من النسبة المثلى وبذلك يزيده الناتج الحدي والمتوسط للوحدة من عنصر الإنتاج المتغير حتى نصل إلى نقطة المزج الأمثل وإستمرار إضافة وحدات من عنصر الإنتاج المتغير سوف تؤدي إلى الإخلال بهذه النسبة فيبدأ الناتج الحدي في التناقص ويتبعه بعد قليل الناتج المتوسط .

ويمكن توضيح قانون تناقص الغلة من خلال المثال الموضح بالجدول التالي حيث يبين الجدول تأثير إضافة عنصر الإنتاج المتغير وهو العمال إلى عناصر الإنتاج الثابتة على الإنتاج الكلي ، فنجد أنه حتى العامل السابع فإن الإنتاج الكلي يزداد بمعدل متزايد أي أن كل عامل مضاف يضيف إلى الناتج الكلي قدراً أكبر مما أضافه العامل السابق له فنجد أن الإنتاج الكلي يزداد من صفر إلى ٤٦ والناتج الحدي يزداد من صفر إلى ١٢ ثم يزداد الإنتاج الكلي بمعدل متناقص ، من العامل الثامن إلى العامل رقم ١٣ أي أن كل عامل مضاف يضيف إلى الإنتاج الكلي قدراً أقل مما أضافه العامل السابق ثم يبلغ الناتج الكلي أقصاه عندما يكون الناتج الحدي مساوياً للصفر وإى إضافة للعمل بعد هذا الحد (١٣ عاملاً) سوف تؤدي إلى تناقص الإنتاج الكلي ويكون الناتج الحدي سالباً .

وتنتهى المرحلة الأولى لقانون تناقص الغلة عند إضافة العامل رقم ٩ حيث يتساوى الناتج الحدى مع الناتج المتوسط وتنتهى المرحلة الثانية عند إضافة العامل رقم ١٣ حيث يصل الناتج " حدى إلى الصفر أما المرحلة الثالثة فتستمر بعد ذلك .

الناتج الكلى والناتج الحدى والناتج المتوسط

الناتج المتوسط	الناتج الحدى	الناتج الكلى	المتغير (العمل)
ص ÷ ص	كص ÷ كص	ص	ص
صفر	صفر	صفر	صفر
٢	٣٠	٣٠	١
٢ مر	٢	٥	٢
٢ر٣	٥	١٠	٣
٤	٦	١٦	٤
٤ر٨	٨	٢٤	٥
٥ر٧	١٠	٣٤	٦
٦ر٦	١٢	٤٦	٧
٧	١٠	٥٦	٨
٧	٧	٦٣	٩
٦ر٨	٥	٦٨	١٠
٦ مر	٤	٧٢	١١
٦ر٢	٢	٧٤	١٢
٥ر٧	صفر	٧٤	١٣
٥ر١	٣-	٧١	١٤
٤ مر	٤-	٦٧	١٥

تحديد نقطة أقصى ربح :

يهدف المنتج إلى الحصول على أقصى ربح ، وكما سبق القول فإن الإنتاج يجب أن يتم في المرحلة الثانية من مراحل الإنتاج ولما كان نقطة المزج أو الخلط الأمثل بين عناصر الإنتاج والتي يتحقق عندها أكبر ناتج للوحدة من عنصر الإنتاج المتغير ليست هي بالضرورة التي تحقق أقصى ربح ، ولذا فإن المنتج عند تحديد عدد الوحدات من عنصر الإنتاج المتغير التي سوف يستخدمها في الإنتاج فإنه سوف يعقد مقارنة بين ما تضيفه الوحدة الإضافية من عنصر الإنتاج إلى التكاليف وبين ما تضيفه تلك الوحدة إلى الإيراد أو الدخل وسوف يستمر في إضافة وحدات من عنصر الإنتاج المتغير طالما أن كل وحدة تضيف إلى الإيراد الكلي أكبر مما تضيفه للتكاليف إلى أن يصل إلى الوحدة من عنصر الإنتاج المتغير التي تضيف إلى التكاليف قنرا مساويا لما تضيفه إلى الدخل أو الإيراد الكلي . وباقتراض سيادة ظروف المنافسة الكاملة أي بافتراض ثبات أسعار كل من وحدات عنصر الإنتاج المتغير وسعر الوحدة من الإنتاج فإن ما يضيفه الوحدة للمضافة من عنصر الإنتاج المتغير إلى التكاليف هو سعرها ، وما تضيفه إلى الإيراد أو الدخل الكلي هو الناتج الحدي لهذه الوحدة مضروباً في سعر الوحدة من هذا الناتج وعليه ذلك فإن المنتج سوف يستمر في إضافة وحدات عنصر الإنتاج حتى يصل إلى النقطة التي يتحقق عندها الآتي :

$$\begin{aligned} & \text{سعر الوحدة من عنصر الإنتاج} = \text{قيمة الناتج الحدي} \\ & = \text{الناتج الحدي} \times \text{سعر الوحدة من الناتج} \\ & \text{سعر الوحدة من عنصر الإنتاج} \\ & \text{أو الناتج الحدي} = \frac{\text{سعر الوحدة من الناتج}}{\text{سعر الوحدة من الناتج}} \end{aligned}$$

$$\begin{aligned} & \text{أي أن} \quad \frac{\text{سعر الوحدة من الناتج}}{\text{سعر الوحدة من الناتج}} = \frac{\text{سعر الوحدة من الناتج}}{\text{سعر الوحدة من الناتج}} \end{aligned}$$

دالة الإنتاج في الفترة طويلة الأجل :

سبق تعريف الفترة طويلة الأجل بأنها الفترة التي تسمح للمشروع بتغيير الكميات المستخدمة من كافة عناصر الإنتاج الثابتة والمتغيرة على حد سواء الأمر الذي يمكن القول معه أن حجم المشروع أو سعته قد تغيرت .

ودراسة دالة الإنتاج في المدى الطويل تنصب على معرفة كيفية تغير ناتج المشروع تبعاً لتغير كافة عناصر الإنتاج التي يستخدمها أو بمعنى آخر تبعاً لتغير حجمه ، وبافتراض أن عناصر الإنتاج مزوجة بنسب متلى في الفترة قصيرة الأجل وأنها جميعها سوف تتغير في الفترة طويلة الأجل بنفس النسبة ، فإذا تغيرت جميع عناصر الإنتاج بنسبة معينة وتغير الإنتاج الكلى بنفس النسبة فإننا سنكون أمام ما يعرف بثبات غلة الحجم ، وإذا تغيرت جميع عناصر الإنتاج بنسبة معينة وتغير الإنتاج الكلى بنسبة أقل فإن هذه الحالة يطلق عليها تناقص غلة الحجم ، أما إذا تغير جميع عناصر الإنتاج بنسبة معينة وتغير الناتج الكلى بنسبة أكبر فإن هذه الحالة يطلق عليها تزايد غلة الحجم .

ويجب عدم الخلط ما بين تزايد أو تناقص الغلة الذي يحدث بسبب تغيير نسب مزج عناصر الإنتاج في الفترة القصيرة الأجل وحالات تزايد غلة الحجم أو تناقصها فهذه الحالات الأخيرة تحدث مع تغيير حجم عناصر الإنتاج جميعاً بنفس النسبة في الفترة طويلة الأجل مع افتراض المحافظة على نسب المزج بين هذه العناصر قبل التغير

الفصل الثاني منحنيات الناتج المتماثل

مفهوم منحنيات الناتج المتساوي

منحنيات الناتج المتساوي شبيهة بمنحنيات السواء في نظرية سلوك المستهلك ومنحنى الناتج المتساوي يشير إلى توليفات الموارد القادرة على إنتاج نفس القدر أو المستوى من الإنتاج.

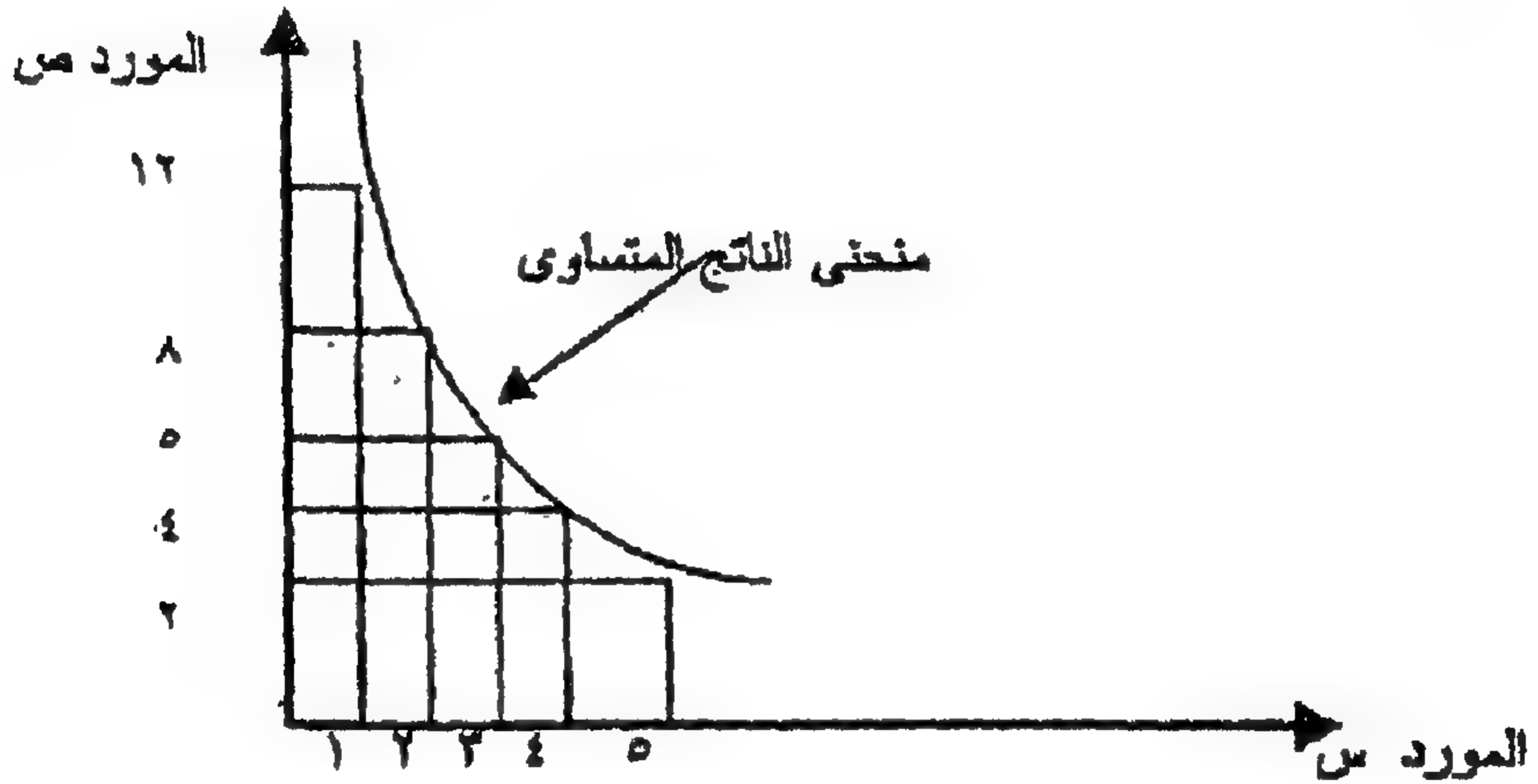
ومفهوم منحنيات الناتج المتساوي يمكن توضيحه ببساطة باستخدام بيانات الجدول التالي ويبين ذلك الجدول أن منشأة ما تستخدم موردين إنتاجيين في عملية إنتاج ناتج معين ، دعنا نرمز للمورد الأول بالرمز (س) والمورد الثاني بالرمز (ص) والرموز من أ إلى هـ تشير إلى التوليفات المختلفة من الموردين والتي تستطيع إنتاج نفس القدر من الإنتاج وليكن ٢٠ وحدة .

التوليفات المورديّة	المورد (س)	المورد (ص)
أ	١	١٢
ب	٢	٨
ج	٣	٥
د	٤	٣
هـ	٥	٢

ونبدأ بالتوليفة (أ) والتي تشمل على وحدة واحدة من المورد (س) وعلى ١٢ وحدة من المورد (ص) وهذه التوليفة يمكن باستخدامها إنتاج ٢٠ وحدة من الإنتاج . وبالمثل إذا إنتقلنا إلى التوليفة (ب) والتي تحتوي على وحدتان من المورد (س) وعلى ٨ وحدات من المورد (ص) فإن هذه التوليفة يمكن باستخدامها إنتاج نفس القدر من الإنتاج أي ٢٠ وحدة من الناتج والتوليفة (ج) تحتوي على ثلاثة وحدات من المورد

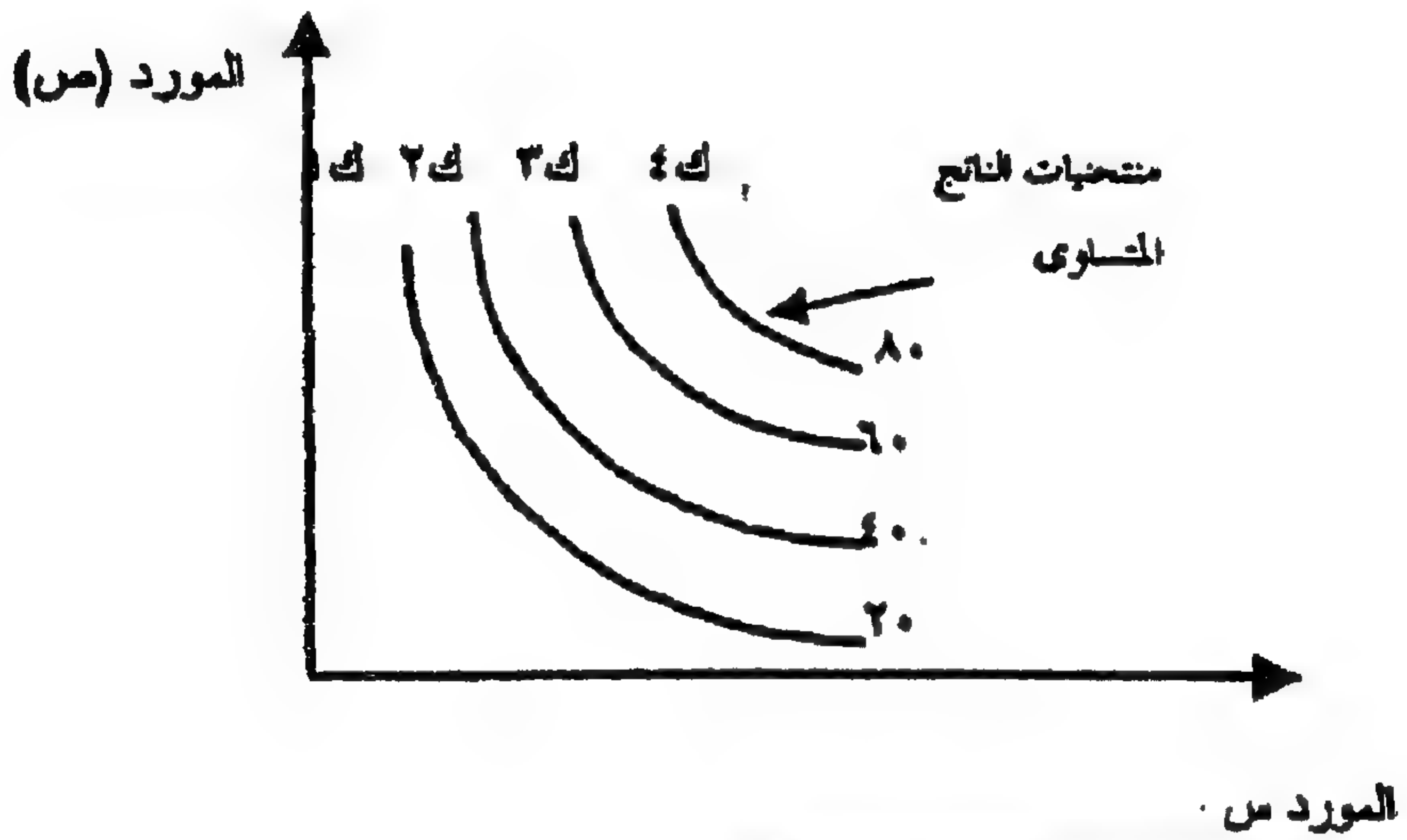
(س) وعلى خمسة وحدات من المورد (ص) ر هكذا إلى التوليفة هـ التى تحتوى على خمسة وحدات من (س) وعلى وحدتان من (ص) فكلًا من هذه التوليفات قادرة على إعطاء نفس المستوى من الإنتاج وهو ٢٠ وحدة من وحدات الناتج .

ويوضح الشكل التالى كل من هذه التوليفات والتى تعطى مايعرف باسم منحنى الناتج المتساوى والذي يوضح أن كل توليفة من هذه التوليفات يمكن أن تعطى إنتاجا قدرة ٢٠ وحدة .



وعلى الرغم من أن منحنيات الناتج المتساوى تشبه منحنيات السواء فى نظرية سلوك المستهلك فإنه يوجد فرق أو اختلاف هام بينهما . لمنحنيات السواء توضيح جميع التوليفات الممكنة من سلعتين استهلاكيتين تعطى المستهلك نفس المستوى من الإشباع أو المنفعة . ولكن لا توجد تجارب عملية لتحديد أو تقدير مستويات الإشباع أو المنفعة وتلك لان قياس الإشباع أو المنفعة أمر غير ممكن لذا فنحن نعبر عن منحنيات السواء بلرقام ترتيبية ومنها يتبين أن منحنى السواء الأعلى يشير إلى مستوى أعلى من الإشباع ، ولكن لايمكن تحديد بكم وحدة من وحدات المنفعة يزيد أو ينقص مستوى إشباع عن الآخر . وعلى الجانب الآخر فإنه يمكن بدون أية صعوبة تحديد مستويات الإنتاج لكل منطى إنتاج متساوى وذلك فى صورة فيزيقية محددة لان الإنتاج يعتبر ظاهرة فيزيقية يمكن قياسها مطلقا فى صورة وحدات فيزيقية . وعلى ذلك فإن كل منطى من منحنيات الناتج المتساوى يشير وبالتحديد إلى مستوى معين من الإنتاج بحيث تستطيع أن تقرر بكم وحدة

من الإنتاج يزيد أو ينقص كل مستوى من المستويات على منحنيات الإنتاج المتساوي المختلفة ففي الشكل التالي مجموعة مكونة من أربعة منحنيات للناتج المتساوي تعطى مستويات مختلفة من الإنتاج هي ٢٠ ، ٤٠ ، ٦٠ ، ٨٠ وحدة على الترتيب ، بسهولة يمكن من خلال دراسة هذا الوضع أن نقرر بكم وحدة من الإنتاج يزيد أو ينقص كل مستوى عن الآخر .



المعدل الحدي للإحلال الفني:

المعدل الحدي للإحلال الفني في نظرية الإنتاج شبيها بمفهوم المعدل الحدي للإحلال في تحليل منحنيات السواء في طلب المستهلك ، والمعدل الحدي للإحلال الفني يحدد المعدل الذي تستبدل به الموارد بدون تغير في مستوى الإنتاج ، وفي ضوء ذلك يعرف المعدل الحدي للإحلال الفني للمورد (س) بالنسبة للمورد (ص) بأنه الكمية أو القدر من المورد (ص) والتي يمكن أن تحل محلها وحدة واحدة من المورد (س) بشرط أن يبقى مستوى الإنتاج دون تغير . ويمكن بسهولة فهم مصطلح المعدل الحدي للإحلال الفني من دراسة الجدول التالي حيث كل توليفة من التوليفات الموردية أ ، ب ، ج ، د ، هـ تعطي نفس المستوى من الإنتاج .

وبالتحرك من خلال الجدول من أعلى إلى أسفل أى من التوليفة (أ) إلى التوليفة (ب) فإن أربعة وحدات من (ص) استبدلت بوحدة واحدة من (س) فى العملية الإنتاجية وظل مستوى الإنتاج دون تغير

وعلى ذلك فالمعدل الحدى للإحلال الفنى فى هذه المرحلة يبلغ ٤ ، وبالتنتقال من التوليفة (ب) إلى التوليفة (جـ) فإن وحدة إضافية (زيادة) من المورد (س) حلت محل ثلاث وحدات من المورد (ص) ومازال مستوى الإنتاج كما هو دون تغير . وعلى ذلك فإن المعدل الحدى للإحلال الفنى فى هذه المرحلة هو ٣ ، وبالمثل فإن المعدل الحدى للإحلال الفنى بين التوليفة الموردية (جـ) ، (د) هو ٢ وبين التوليفة الموردة (د) ، (هـ) هو ١.

التوليفة الموردية	المورد (س)	المورد (ص)	المعدل الحدى للإحلال الفنى بين س ، ص
أ	١	١٢	-
ب	٢	٨	٤
جـ	٣	٥	٣
د	٤	٣	٢
هـ	٥	٢	١

والمعدل الحدى للإحلال الفنى (م ح ل ف س) عند أى نقطة على منحنى الناتج المتساوى يمكن أن يعرف من ميل المنحنى عند تلك النقطة . ففى الشكل السابق وبالتحريك قليلا إلى أسفل على منحنى الناتج المتساوى (ك) من النقطة (جـ) إلى النقطة هـ حيث كمية قليلة من المورد (ص) ولتكن ص قد حل محلها كمية من المورد (س) ولتكن س بدون أى فقد أو زيادة فى الإنتاج .

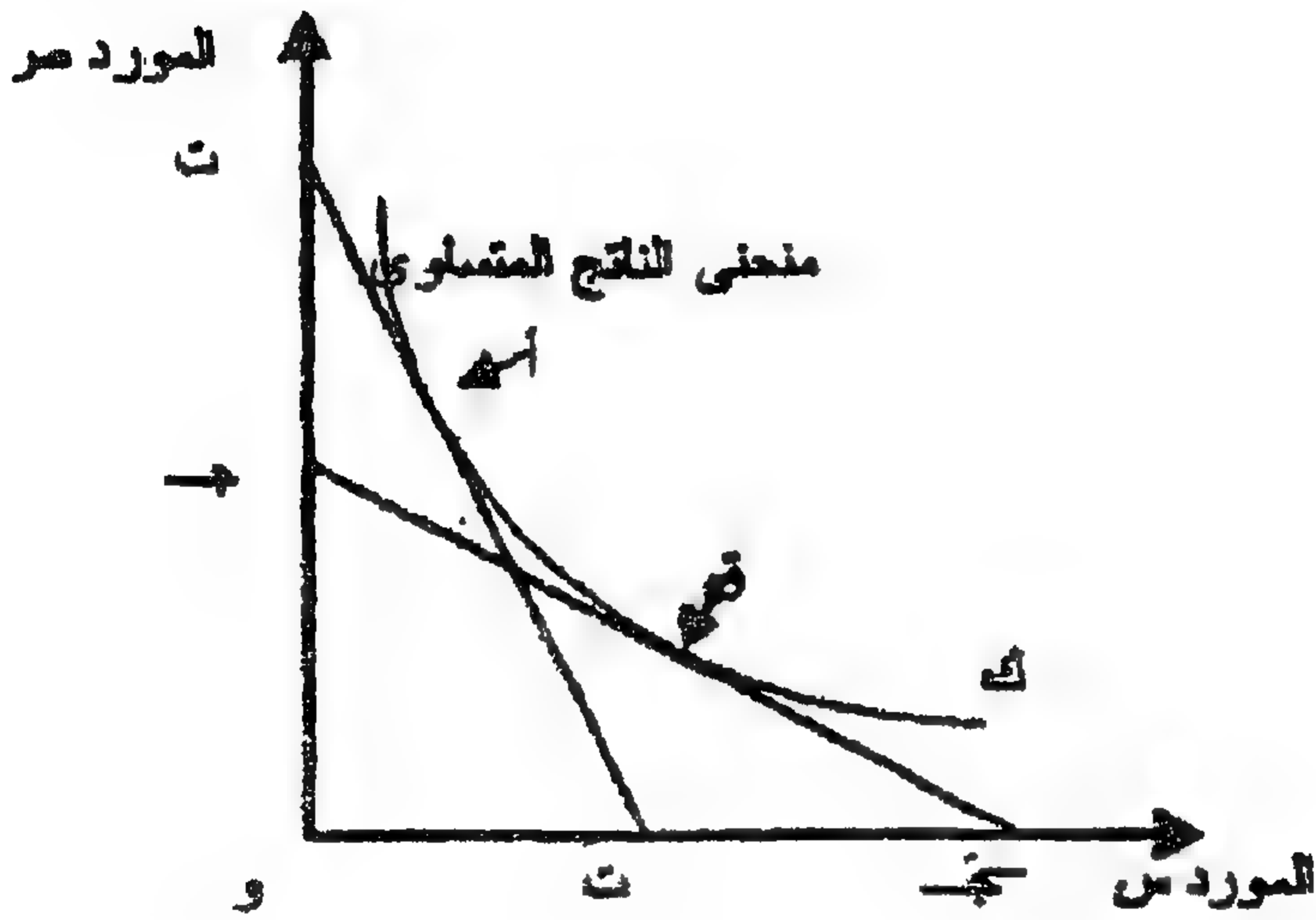
وميل منحنى الناتج المتساوى (ك) عند النقطة (جـ) سوف يكون مساويا لـ Δ ص .

Δ س

فإن المعدل الحدي للإحلال الفنى = الميل = $\frac{\Delta \text{ص}}{\Delta \text{س}}$

$\Delta \text{س}$

ومن ثم يعرف المعدل الحدي للإحلال الفنى بميل المماس لهذا المنحنى عند تلك النقطة
فمن الشكل، القالى :



نجد ان المماس للنقطة (أ) على منحنى الناتج المتساوى (ك) يقطع المحورين فى ت ، ت^٢ ،
لذا فإن ميل المماس أ يساوى $\frac{وت}{وت^٢}$ وبالتالى فإن المعدل للإحلال الفنى عند النقطة (أ)
وت^٢

يساوى ايضا $\frac{وت}{وت}$. لاحظ ايضا أن جـ جـ مماس للنقطة
وت-

ق على منحنى الناتج المتساوى (ك) وعلى ذلك فإن المعدل الحدي للإحلال الفنى عند
النقطة (ق) يساوى $\frac{وج}{وج}$
وج-

والمعدل الحدي للإحلال الفنى يساوى النسبة بين الإنتاج الحدية الفيزيائية
للموردين ومن تعريف منحنى الناتج المتساوى ان كمية الإنتاج ثابتة عند مختلف النقط
عليه ، فإن الفقد فى الناتج الفيزيائى نتيجة تخفيض بسيط فى القدر المستخدم من المورد

(ص) : تدوير الإضافة أو الزيادة في هذا الناتج الفيزيقي نتيجة الزيادة البسيطة في القدر المستخدم من المورد من ، فقد في الإنتاج يساوي الناتج الحدي الفيزيقي للمورد (ص) مضروباً في الكمية المخفضة من المورد (ص) وهي ص . والإضافة إلى الإنتاج الحدي تساوي الناتج الفيزيقي للمورد (ص) مضروباً في الكمية الإضافية أو المضافة من المورد (ص) وهي Δ ص أي أن الفقد في الإنتاج = الزيادة في الإنتاج ، أي أن $(\Delta \text{ ص}) \times (\text{الناتج الحدي للمورد ص})$

(ص) \times (الناتج الحدي للمورد ص) ، وعليه فإن : الناتج الحدي الفيزيقي للمورد (ص) مضروباً في الكمية الإضافية أو المضافة من المورد (ص) وهي Δ ص أي أن الفقد في الإنتاج = الزيادة في الإنتاج ، أي أن $(\Delta \text{ ص}) \times (\text{الناتج الحدي للمورد ص})$ $=$ الناتج الحدي للمورد ص \times الناتج الحدي للمورد ص ، وعليه فإن : $\Delta \text{ ص} = \text{الناتج الحدي للمورد ص}$ أي أن $\Delta \text{ ص}$ ، تساوي المعدل الحدي للإنتاج الفيزيقي للمورد (ص) بدلا من (ص) .

$\Delta \text{ ص}$

تناقص المعدل الحدي للإنتاج الفيزيقي :

للمعدل الحدي للإنتاج الفيزيقي خاصية هامة وهي أنه يتناقص أكثر فأكثر للمورد (ص) عندما يحل محله المورد ص . وبعبارة أخرى فإنه عند زيادة القدر المستخدم من المورد (ص) وانقاص القدر المستخدم من المورد (ص) فإن الكمية من المورد (ص) والتي تحل محلها وحدة واحدة من المورد (ص) وبشرط المحافظة على نفس المستوى من الإنتاج سوف تتناقص ، وهذا يعرف بقاعدة تناقص المعدل الحدي للإنتاج الفيزيقي والتي ترتبط بما يعرف بقانون الغلات المتناقصة بالنسبة للعلاقة بين الإنتاجيات الحدية الفيزيقي للمورد (ص) فعلى منحنى الناتج المتساوي عند زيادة كمية المورد (ص) وانقاص كمية المورد (ص) فإن الإنتاج الحدي الفيزيقي للمورد (ص) سوف يتناقص بينما يزيد الناتج الحدي الفيزيقي للمورد (ص) وعلى ذلك فإن الكمية من المورد (ص) والتي تتطلب الأمر أن تحل محلها وحدة إضافية واحدة من المورد (ص) سوف تتناقص بشرط المحافظة على نفس المستوى من الإنتاج .

خصائص منحنيات الناتج المتساوي :

من أهم خصائص منحنيات الناتج المتساوي ما يلي :

- (١) منحنيات الناتج المتساوي كمنحنيات سواء يتناقص ميلها من اليسار إلى اليمين ، وهذا يعني أيضا أن ميلها سالب ، وذلك لأن زيادة الكمية المستخدمة من المورد س ترتبط بانخفاض الكمية المستخدمة من المورد (ص) في ظل ثبات مستوى الإنتاج .
- (٢) منحنيات الناتج المتساوي لا تقاطع ، فإذا كان لدينا منحنيان من منحنيات الناتج المتساوي ، الأول منها يمثل مستوى إنتاج يبلغ ٢٠ وحدة ، والثاني يمثل مستوى إنتاج يبلغ ٣٠ وحدة ، فإذا فرض تقاطع المنحنيان فإن هذا يعني وجود توليفة مشتركة من الموردتين عند نقطة التقاطع ، وهذا يعني أن هذه التوليفة يمكن لها أن تنتج ٢٠ وحدة من الإنتاج كما تستطيع في نفس الوقت أن تنتج ٣٠ وحدة من الإنتاج ، وهذا تناقض واضح ، لأنه لا يمكن إنتاج مستويين مختلفان من الإنتاج في ظل ثبات الفن الإنتاجي دون تغير .

- (٣) منحنيات الناتج المتساوي محدبة تجاه نقطة الأصل ، وتحذب منحنيات الناتج المتساوي إتجاه نقطة الأصل يعني أنه عند التحرك على منحنى الناتج المتساوي من أعلى إلى أسفل فإن الكمية من المورد (ص) والتي تحمل محلها كمية معينة صغيرة من المورد (س) سوف تقل في ظل المحافظة على نفس مستوى الإنتاج .

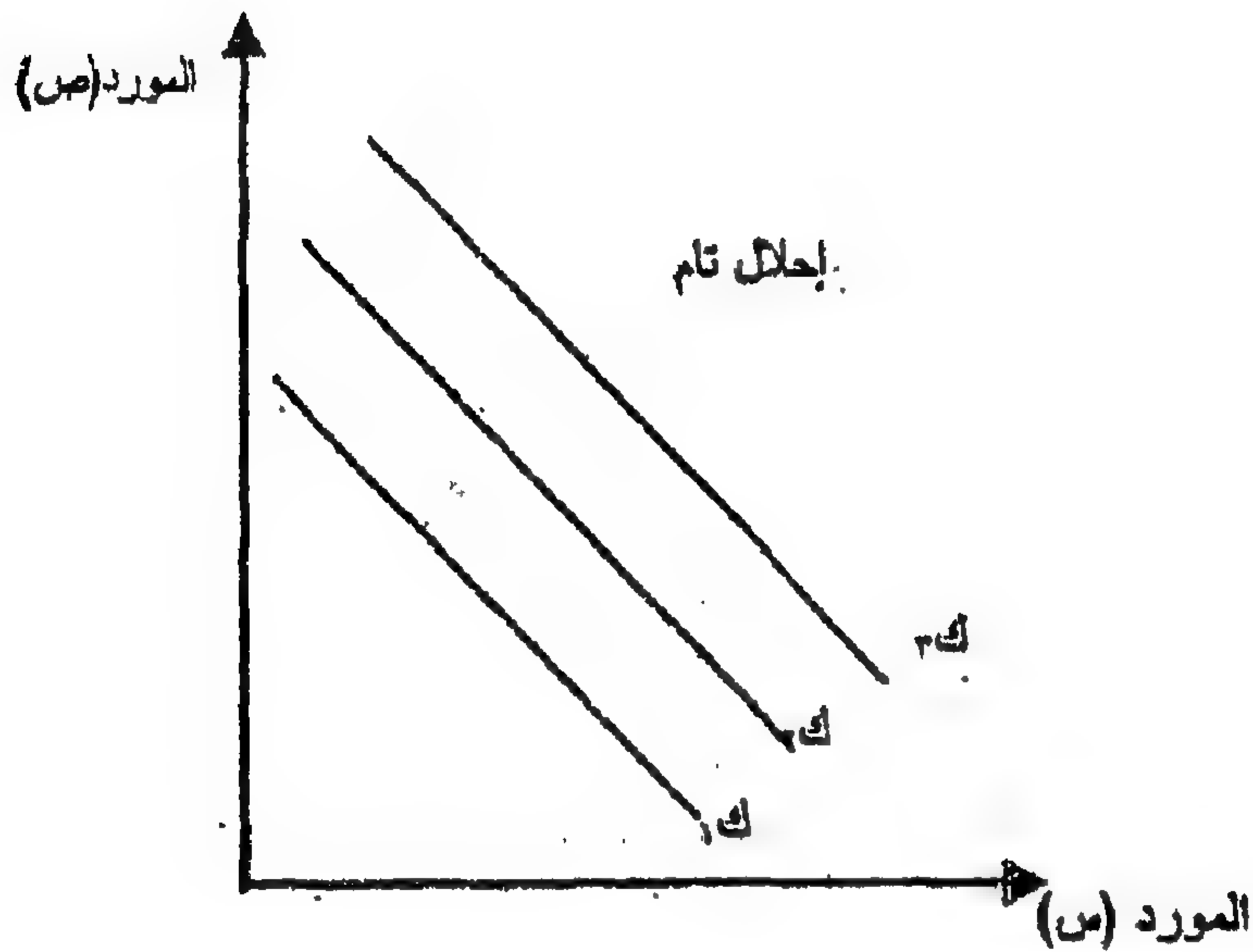
وتحذب منحنيات الناتج المتساوي تعزى إلى ظاهرة تناقص المعدل الحدى للإحلال الفني . لأنه إذا ما كان منحنى الناتج المتساوي مقعرا ناحية نقطة الأصل فإن المعدل الحدى للإحلال الفني سوف يكون متزايدا وليس متناقصا ، وهذا يمكن أن يكون صحيحا في حالة الغلات أو العوائد الإيجابية وبما أن قانون العوائد أو الغلات المتناقصة أكثر انطباقا في عالم الواقع فإن قاعدة تناقص المعدل الحدى للإحلال الفني تكون أكثر منريانا مما يجعل منحنى الناتج المتساوي محدبا وليس مقعرا تجاه نقطة الأصل .

وتوجد حالتان استثنائيتان لخاصية تحذب منحنى الناتج المتساوي على النحو

التالي :

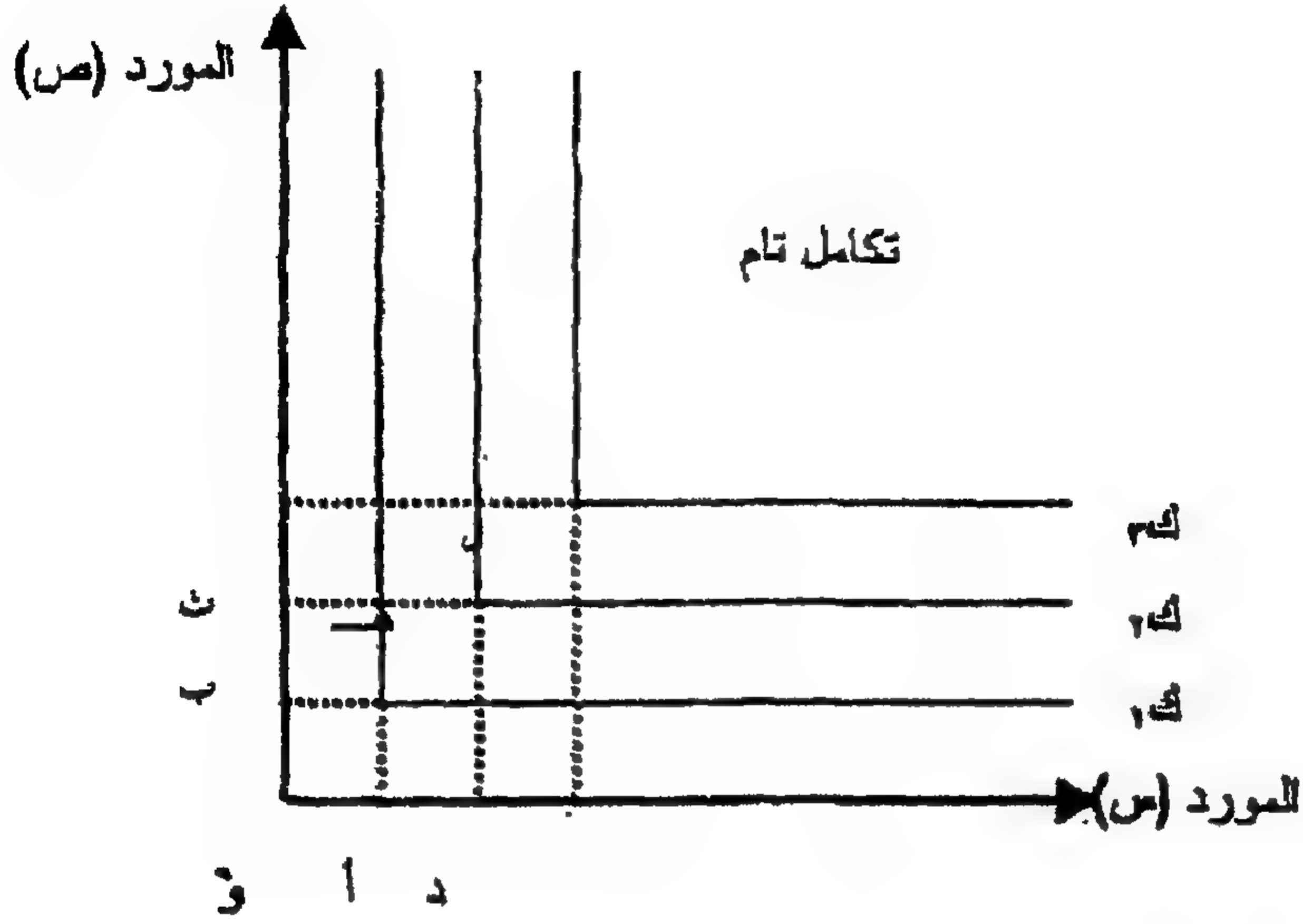
الحالة الأولى : هي حالة الموارد التي يمكن أن تحمل محل بعضها احلالا كاملا او تاما ، وحينما يكون من الممكن إحلال الموردتين احلالا كاملا محل بعضهما فإن هذا يعني أنه

يمكن أن نستخدم في العملية الإنتاجية أحد الموردتين فقط ونستغني بالكامل عن الآخر وعلى ذلك لا يكون منحنى الناتج المتساوى محدباً نحو نقطة الأصل ولكن يكون خطاً مستقيماً كما في الشكل التالي وفي هذه الحالة يكون المعدل الحدي للإحلال الفنى ثابتاً عند أى نقطة على منحنى الناتج المتساوى .



الحالة الثانية : التكامل التام بين الموارد يعنى أن الموارد لابد أن تستخدم معاً بنسبة معينة ثابتة . والشكل التالي يوضح ذلك حيث يتضح منه أن الكمية و أ من المورد (س) والكمية و ب من المورد (ص) تستخدم في إنتاج مستوى معين من الإنتاج يحدده منحنى الناتج المتساوى ك١ ، وأن أى زيادة في القدر المستخدم من أحد الموردتين دون زيادة القدر المستخدم من المورد الثانى بنسبة محددة لن تؤدي إلى إضافة أوزيادة فى الإنتاج وهذا يفسر لماذا يأخذ منحنى الناتج المتساوى شكل الزاوية القائمة عند التوليفة من الموردتين والتي تحتوى على النسبة المطلوبة من كل منهما .

وبالنظر إلى منحنى الناتج المتساوى ك١ حيث أن الناتج يمكن أن يتم إنتاجه بالتوليفة (هـ) والتي تحتوى على و أ من المورد (س) وعلى و ب من المورد (ص) . فإذا زادت كمية المورد (س) عن القدر و أ دون زيادة فى كمية المورد (ص) فإن الإنتاج لن يزيد وعلى ذلك يكون الجزء الأسفل من منحنى الناتج ك١ خطاً مستقيماً أفقياً .



وبالمثل ، فإنه إذا ما ازدادت الكمية المستخدمة من المورد (س) عن القدر (وب) دون زيادة في كمية المورد (ص) فإن الإنتاج لن يزيد ويبقى دون تغيير . وعلى ذلك فإن الجزء الأعلى من منحنى الناتج المتساوى ك١ سوف يكون خطا مستقيما رأسيا . في حالة الموارد المتكاملة تماما يمكن للإنتاج أن يزيد فقط بزيادة الكمية المستخدمة من الموردين بالتعب المعينة المطلوبة للعباية الإنتاجية . فمن الشكل إذا زادت كمية المورد (س) إلى (د) و (أمرتين) و زادت الكمية من المورد (ص) إلى (ث) و (أمرتين) و ب (مرتين) فيكون لدينا التوليفة الجديدة ل . ويزداد بذلك الناتج ممثلا ذلك بمنحنى الناتج المتساوى الجديد ك٢ . ومن المهم أن نلاحظ أنه لا توجد إمكانية الإحلال في حالة الموارد التامة التكامل .

المفصل الرابع

اختيار توليفة الإنتاج والمنتجات

كما سابقا بتفسير وشرح كل من قانون النسب المتغيرة وعوائد السعة ، وكلاهما يندرج تحت عملية الإنتاج . والآن سوف نقاوس مشكلة هامة تواجه المنظم وهي مشكلة تقدير وتحديد توليفة الموارد المستخدمة في إنتاج ناتج ما . فكثيرا ما تواجه المنشأة إمكانات فنية مختلفة كي تختار فيما بينها ، أي تواجه المنشأة بتوليفات مختلفة من الموارد تستطيع أن تنتج في ظلها مستوى معين من الإنتاج ، أي أن كل توليفة موزنية من هذه التوليفات تستطيع أن تنتج نفس القدر من الإنتاج والذي تنتجه باقي التوليفات الأخرى ، وتصبح المشكلة هي أنه على المنظم أن يختار من بين كل تلك التوليفات توليفة واحدة تستخدم في الإنتاج . وكما نعلم مما سبق فإن التوليفات المختلفة من الموارد والتي تنتج نفس المستوى من الإنتاج توضح على منحنى إنتاج متساوى . وخريطة الناتج المتساوى تشمل على مجموعة من منحنيات الناتج المتساوى توضح إمكانات فنية مختلفة للإنتاج مستويات مختلفة من الإنتاج .

ونفترض هنا أن المنظم يبتغي معظمة أرباحه . ومعظمة الربح سوف يستعمل المنظم يعمل على تقنية نفقات إنتاج كمية معينة من الإنتاج ، كما أنه يمكن وضع هذا الهدف في صورة أخرى فنقول أن المنظم سوف يعمل على معظمة ناتجة في ظل مستوى معين من النفقات أو التكاليف .

واختيار المنظم لتوليفة معينة من الموارد يعتمد على :

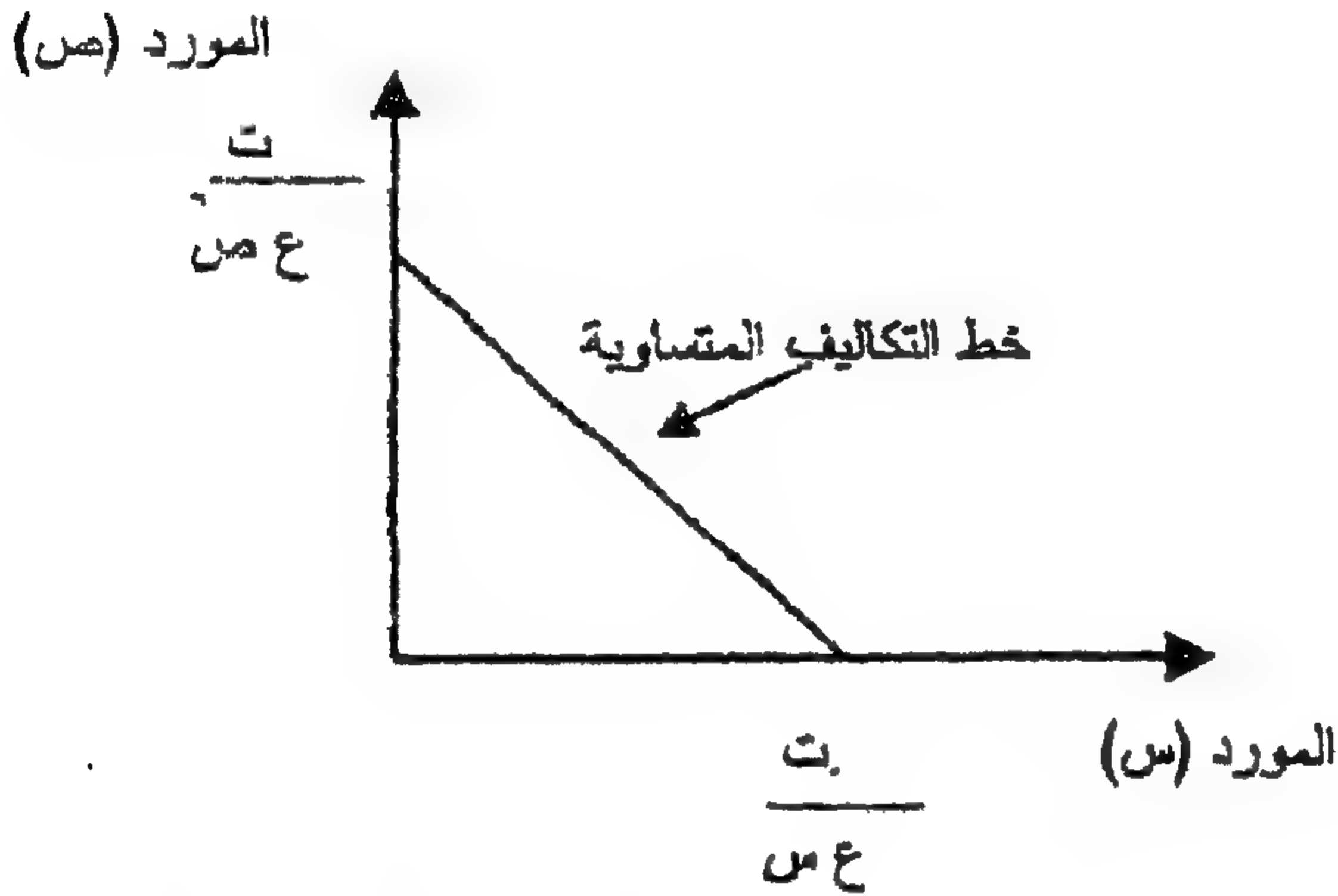
أ - الممكنات الفنية للإنتاج .

ب - أسعار الموارد المستخدمة في إنتاج ناتج ما .

والممكنات الفنية للإنتاج توضح باستخدام خريطة الناتج المتساوى . وقيل أن نتطرق في شرح كيف يصل المنتج إلى توليفة الموارد الأقل تكلفة فإننا نشرح أولا مفهوم ما يعرف باسم خط التكاليف المتساوية .

خط التكاليف المتساوية :

خط التكاليف المتساوية يوضح التوليفات المختلفة من موردين تستطيع المنشأة شراؤها بكمية معينة من الإنفاق أو التكاليف . ويبين الشكل التالي كيفية رسم خط التكاليف المتساوية ودلالته . حيث يوضح المحور الأفقي وحدات المورد س بينما يوضح المحور الرأسى وحدات المورد ص . وبافتراض أن أسعار الموارد محددة وثابتة بالنسبة للمنشأة ، أى بافتراض أن المنشأة تعمل في ظل أسواق للموارد تنقسم بالمنافسة الكاملة .



وبافتراض أن المنظم قد حدد مستوى الإنتاج المراد تحقيقه . والسؤال سوف يصبح ماهى توليفة الموارد التى سوف يستخدمها المنتج أو المنظم فى إنتاج هذا المستوى المعين أى المحدد من الإنتاج . ولإنتاج مستوى معين من الإنتاج فإن المنتج سوف يختار تلك التوليفة من الموارد والتي تبنى تكاليفه الإنتاجية أى تجعل تلك التكاليف أقل ما يمكن . وبهذه الطريقة فقط سوف يعظم المنتج أرباحه أى يجعلها أكبر ما يمكن ، أى أن المنتج سوف يقوم بإنتاج مستوى الإنتاج المعين بتوليفة الموارد الأقل تكلفة . وهذه التوليفة الموردية الأقل تكلفة سوف تكون مثالية بالنسبة للمنتج ولفهم ماتعنيه توليفة الموارد الأقل تكلفة بشيء من الإيضاح فإننا سوف نستعين بالشكل التالي .

وبالمثل فإن المنتج أو المنظم لن يتوقف عند نقطة ب لأن المعدل الحدى للإحلال
الفنى بين س ، ص لا زال أكبر من النسبة السعرية بينهما أى أن ميل منحنى الفوائد
للمتساوى، يظل أكبر من ميل خط التكاليف المتساوية أى أن المنتج سوف يستمر فى

الهبوط على منحنى الناتج المتساوى ك . وعندما يصل المنتج إلى النقطة جـ فإن المعدل الحدى للإحلال الفنى بين س ، ص يكون مساويا للنسبة السعرية بينهما . أى أن ميل منحنى الناتج المتساوى يكون مساويا لميل خط التكاليف المتساوية عند تلك النقطة . وبالتالي لن يكون هناك مبررا لىستمر المنتج فى الهبوط على المنحنى ك أى إحلال س محل ص لأنه لن يستطيع تخفيض تكاليفه الإنتاجية بهذه الطريقة ولكنه فى الحقيقة سوف يصل إذا فعل ذلك إلى خط تكاليف متساوية أعلى أى سوف يصل إلى تكاليف إنتاجية أعلى . فمن الواضح أن النقاط د ، هـ تقع على خطوط تكاليف متساوية أعلى . فعند تلك النقاط د ، هـ على منحنى الناتج المتساوى ك يكون المعدل الحدى للإحلال الفنى بين س ، ص أقل من النسبة السعرية بينهما لذا يضطر المنظم أن تقوم بإحلال ص محل س أى يتحرك إلى أعلى اليسار على منحنى الناتج المتساوى ك حتى يصل إلى النقطة ح ، هـ وهى نقطة التماس ، حيث عندها يتساوى المعدل الحدى للإحلال الفنى بين س ، ص مع النسبة السعرية بينهما .

ومن الواضح الآن أن المنظم سوف يدنى تكاليفه عندما يستخدم التوليفة الموردية التى يكون عندها المعدل الحدى للإحلال الفنى مساويا للنسبة السعرية للموارد .
أى أنه عند نقطة التوازن حـ فإن :

سعر الوحدة من المورد س

المعدل الحدى للإحلال الفنى بين س ، ص =

سعر الوحدة من المورد ص

وكما نعرف فإن المعدل الحدى للإحلال الفنى بين س ، ص يساوى النسبة بين الإنتاجية الحدية الفيزيائية للموردين أى أن :

الناتج الحدى الفيزيقي للمورد س

المعدل الحدى للإحلال الفنى بين س ، ص =

الناتج الحدى الفيزيقي للمورد ص

أى أنه عند التوازن :

الناتج الحدى الفيزيقي للمورد من سعر الوحدة من المورد من

الناتج الحدى الفيزيقي للمورد من سعر الوحدة من المورد من

أو :

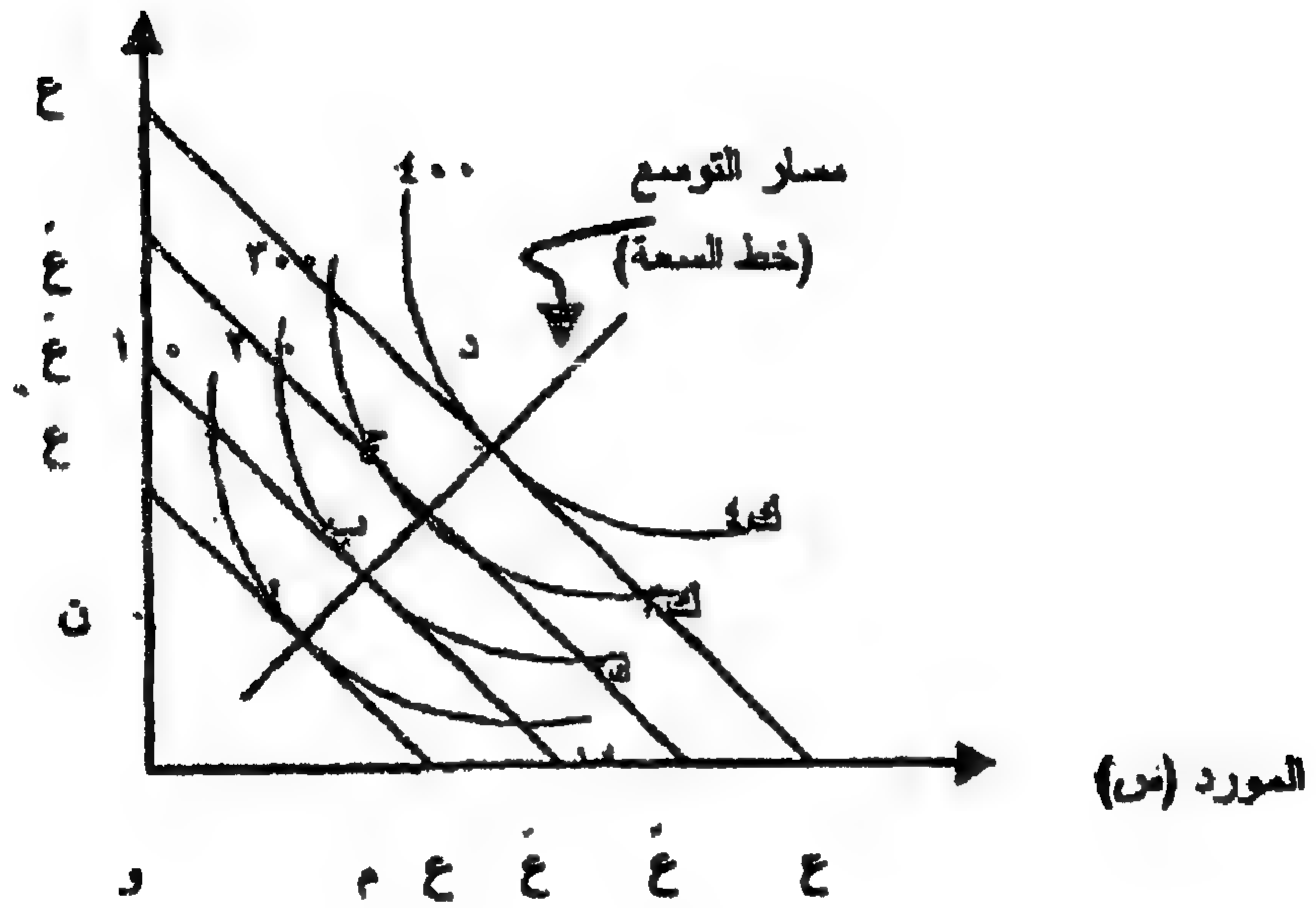
الناتج الحدى الفيزيقي للمورد من الناتج الحدى الفيزيقي للمورد من

سعر الوحدة من المورد من سعر الوحدة من المورد من

المسار التوسعي

لقد شرحنا فيما سبق كيفية التي بها ستختار المنشأة توليفة موريدية معينة لإنتاج مستوى معين من الإنتاج وذلك في ظل افتراض ثبات أسعار الموارد الإنتاجية . والآن سوف نقوم بدراسة كيفية التي بها سوف يقوم المنظم بتغيير التوليفات الموريدية حينما يتوسع في الإنتاج في ظل افتراض ثبات الأسعار الموريدية أيضا . ولكي نبدأ فافتراضنا سوف نفترض أن الاستدلال على أسعار الموردين من ، من ممكن عن طريق حساب ميل خط التكاليف المتساوية ع ع . ففي الشكل التالي يوجد لدينا أربعة خطوط التكاليف المتساوية ع ع ، ع - ع ، ع - ع ، ع - ع . توضح مستويات مختلفة من إجمالي التكاليف أو إجمالي المبالغ المخصصة للإنفاق . ومن الملاحظ أن جميع خطوط التكاليف المتساوية في الشكل متزايدة وهذا يعني أن أسعار الموردين ثابتة لا تتغير ، فإذا ارادت المنشأة أن تنتج المستوى الإنتاجي ك ، فإنها سوف تختار التوليفة الموريدية (أ) حيث أنسها التوليفة التي تدنى تكلفة الإنتاج ، أ هي نقطة تماس منحنى الناتج المتساوي ك ، مع خط التكاليف المتساوية ع ع . والآن إذا ما ارادت المنشأة أن تنتج مستوى أعلى من الإنتاج وليكن المستوى (ك) فإنها حينئذ سوف تختار التوليفة الموريدية (ب) والتي تعتبر التوليفة الأقل تكلفة بالنسبة لمستوى الإنتاج الجديد وبالمثل فإنه للمستويات الإنتاجية الأعلى (ك٢ ، ك٣) فإن المنشأة ستختار على الترتيب التوليفات (ح) ، (د) والتي تندس التكاليف بالنسبة للمستويات الإنتاجية المقررة . والخط الذي يربط كل تلك التوليفات الأقل تكلفة وهي التوليفات أ ، ب ، ح ، د ويعرف باسم مسار التوسع أو الممر التوسعي وعلى ذلك يمكن

أن يعرف على أنه المحل الهندسي لنقط تماس منحنيات الناتج المتساوية مع خطوط التكاليف المتساوية . والممر التوسعي يعرف أيضا بخط السعة لأن يوضح الكيفية التي يغير بها المنتظم الكميات المستخدمة من الموردين عندما تزداد السعة الإنتاجية . والممر التوسعي يمكن أن يكون له أكثر من شكل وأكثر ومن ميل معتمدا في ذلك على الاسعار النسبية للموارد الإنتاجية المستخدمة وعلى شكل منحنيات الناتج المتساوية .



الباب الرابع

نظرية التكاليف

الفصل الأول

دالات التكاليف

تفترض نظريتي الإنتاج والتكاليف دائماً مبدأ الرشادة (١) ففى سلوك المنتجين، بمعنى أن المنتج أثناء قيامه بالعملية الإنتاجية يضع نصب عينيه دائماً تحقيق هدفه الأول وهو تحقيق أقصى مايمكن من الأرباح أو على أسوأ الظروف تحقيق أقل مايمكن من خسارة إذا لم تمكنه ظروف السوق من تحقيق أقصى أرباح. والأرباح ماهى إلا الفرق بين إجمالى الإيرادات وإجمالى التكاليف والمنتج فى سعيه لتحقيق أقصى ربح ممكن فإنه يحاول جاهداً لإختيار التوليفة المثلى من عناصر الإنتاج التى تحقق له مستوى معين من الإنتاج بأقل قدر ممكن من التكاليف أو تحقيق أكبر إنتاج ممكن من قدر معين من التكاليف.

وكثيراً مايقصد بتكاليف الإنتاج بأنها كل مايتحملة المنتج أو المشروع من إنفاق فى سبيل السلع والخدمات، فتشمل أجور العمال، وأثمان المواد الخام والوقود، وتكاليف النقل والتأمين.. إلخ وتتوقف التكاليف التى يتحملها المشروع فى سبيل إنتاج السلع والخدمات على: (١) نوع السلعة أو الخدمة المنتجة إذ يتوقف عليها نوع وكمية عناصر الإنتاج المستخدمة، (٢) أثمان خدمات عوامل الإنتاج

المستخدمة، (٣) المستوى الفنى للإنتاج أى مستوى الكفاءة الإنتاجية التى تستخدم بها عناصر الإنتاج.

ويتم التعبير عن التكاليف فى صورة نقدية حيث تحدد قيمة نقدية لخدمات عوامل الإنتاج المستخدمة فى إنتاج السلعة ثم تجمع هذه القيم النقدية للحصول على التكاليف الكلية وهنا يرجع إلى أنه لا يمكن تحديد التكاليف الكلية فى صورة عينية لإختلاف وعدم تجانس وحدات عناصر الإنتاج المختلفة وإختلاف وحدات قياسها. وتعرف تكاليف الإنتاج بأنها كل ما يتحمله المشروع من إنفاق فى سبيل إنتاج السلعة والخدمات وهو تعريف عام لا يحمل مدلولاً محدداً لمعنى التكاليف فالواقع أن مفهوم التكاليف يختلف بحسب الزاوية التى ينظر إليها منها. فيمكن النظر إلى تكاليف إنتاج السلعة أو الخدمة على اعتبار أنها ثمن خدمات عناصر الإنتاج التى ساهمت فى إنتاجها بما فيها الربح العادى وهو ثمن أو عائد خدمة عنصر التنظيم، كما يمكن النظر إليها على اعتبار أنها مقدار العائد الذى نحى به المنتج إذا ما توجه موارده إلى إنتاج سلعة أخرى أو ما يطلق عليه تكاليف الفرصة البديلة. كذلك يمكن النظر إليها باعتبارها ما تحمله المجتمع فى سبيل إنتاجه السلعة أو الخدمة أو بمعنى آخر مقدار ما نحى به المجتمع من سلع وخدمات كان يمكن إنتاجها فى سبيل إنتاج هذه السلعة أو الخدمة أو ما يعرف بتكلفة الفرصة البديلة أو التكلفة الاجتماعية كما قد ينظر إليها من زاوية المبالغ التى يقوم المنتج بدفعها فعلاً فى سبيل إنتاج هذه السلعة أو الخدمة أو ما يعرف بالتكاليف الظاهرة، وتلك المبالغ التى كان من المحتم على المنتج أن يقوم بدفعها ولكنه لا يفعل ذلك فوراً بل ويقسوم فقط فى نهاية العملية الإنتاجية بحسابها ضمن نفود التكاليف لأنها عبارة عن ثمن خدمات عوامل الإنتاج التى يمتلكها أو ما يعرف بالتكاليف الضمنية أو الخفية وقد ينظر إليها من وجهة النظر الزمنية لنبود التكاليف التى يمكن تغييرها فى المدى القصير يطلق عليها التكاليف المتغيرة أما التى لا يمكن تغييرها فيطلق عليها التكاليف الثابتة.

تكلفة الفرصة البديلة: لما كانت الموارد الإنتاجية محدودة ولها استخدامات متعددة فإن استخدام حجم معين من الموارد في إنتاج سلعة وخدمة معينة فإن هذا يعنى بالضرورة التضحية بسلع وخدمات أخرى كان من الممكن إنتاجها فيما لو وجهت هذه الموارد لإنتاجها، وعلى ذلك يمكن القول أن تكلفة الفرصة البديلة لسلعة أو خدمة معينة هي العائد المضحى به نتيجة لعدم استخدام الموارد التي استخدمت في إنتاج هذه السلعة أو الخدمة في أحسن استخدام بديل لها. وحساب تكلفة الفرصة البديلة من وجهة نظر المشروع الفردي لا ينتابها الكثير من الصعوبات الأمر الذى يختلف عنه إذا ما أريد حسابها من وجهة نظر المجتمع، فالموارد المتاحة للمجتمع محدودة ونادرة ومتعددة الاستخدامات في حين أن حاجاته متعددة ومتجددة ولانهائية الأمر الذى يعنى أن توجيه الموارد لاستخدام معين إنما ينطوى على التضحية بحاجات أخرى للمجتمع، ولذلك فنقاس التكلفة الحقيقية التي يتحملها المجتمع في سبيل إنتاج سلعة أو خدمة معينة السلع والخدمات الأخرى التي تم التضحية بها وحرم المجتمع منها لتوجيه الموارد إلى إنتاج هذه السلعة أو الخدمة وهذا يحتم على المجتمع رسم وتخطيط وتنفيذ السياسة الكفيلة باستخدام الموارد استخداماً رشيداً وهو الأمر الذى يقضى بالألا يسمح بتشغيلها في مجالات الإنتاج الأقل أهمية قبل إستيفاء حاجاته في مجالات الإنتاج الأكثر أهمية.

التكاليف الخاصة والتكاليف الإجتماعية:

التكاليف الخاصة هي التكاليف منظوراً إليها من وجهة نظر المنتج الفردي أو المشروع الفردي وتقاس بكمية العائد من أحسن الاستخدامات البديلة للموارد المتاحة للمشروع أما التكاليف الإجتماعية فهي التكاليف من وجهة نظر المجتمع. وقد تكون بعض بنود التكاليف في المشروع الفردي صفراً أما التكاليف الإجتماعية تكون كبيرة جداً، فعلى مبيعيل المثال فإن إنشاء مصنع للكيمياويات يتخلص من فضلاته في مياه نهر أو شاطئ معين يترتب عليه التكاليف الإجتماعية الباهظة يتمثل ذلك في القضاء الثروة السمكية وتكاليف تنقية المياه والأضرار بالصحة

العامه وما يتطلبه ذلك من نفقات إنشاء مستشفيات وخلافه وقياساً على ذلك العديد من المصانع التي ينتج عنها الأبخنة والقضلات السامة والضوضاء الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى تلوث البيئة وما يترتب عليه من مضر صحية واقتصادية.

التكاليف الظاهرة والتكاليف الخفية أو الضمنية: التكاليف الظاهرة للإنتاج هي مختلف وجوه الإنفاق التي غالباً ما تعتبر مصاريف مثال ذلك المدفوعات الظاهرة لعناصر الإنتاج التي تشتريها أو تؤجرها الوحدة الإنتاجية أو المشروع وتتضمن هذه المدفوعات أثمان المواد الخام ونصف المصنوعة وأجور العمال وقيمة الوقود المستخدم في عملية الإنتاج.. إلخ. أما التكاليف الخفية أو الضمنية فتتضمن تكاليف عناصر الإنتاج المملوكة والتي غالباً لا تحسب في مصاريف المشروع، ويتضمن هذا البند من المصاريف مثلاً أجر المدير إذا ما كان مالكا للمشروع ولا يتقاضى أجراً نظير قيامه بمهام الإدارة وكذا أجور اقاربه أو أفراد أسرته إذا ما كانوا لا يتقاضون أجوراً وكذا الفائدة المستحقة على رأس المال المملوك إن لم تكن تحسب ضمن تكاليف الإنتاج الظاهرة.

التكاليف من وجهة النظر الزمنية: تختلف الكيفية التي تتأثر بها تكاليف الإنتاج إذا ما تغيرت الكمية المنتجة لكل وحدة زمنية إختلافاً يبنياً بساختلفت الوحدة الزمنية موضع الاعتبار، وعند تحليل التكاليف يجب التمييز بوضوح بين ما يطلق عليه المدى القصير والمدى الطويل فالمدى القصير أن هو إلا فترة زمنية قصيرة لدرجة ينتج عنها على الوحدة الإنتاجية تغيير الكميات المستخدمة من أي عنصر إنتاجي وكلما طالت الفترة الزمنية موضع الاعتبار كلما أصبح بإمكان الوحدة الإنتاجية أو المشروع تعديل أو تغيير الكميات المستخدمة من عناصر الإنتاج، وكلما زادت الفترة الزمنية طويلاً كلما ازداد عدد العناصر الإنتاجية التي يمكن للوحدة الإنتاجية تغيير كمياتها حتى يصبح بمقدور الوحدة الإنتاجية تغيير القدر المستخدم من كافة عناصر الإنتاج وتتوقف إمكانية تغيير الكميات المستخدمة

من أى مورد إنتاجى على طبيعة العنصر والشروط التى تشتتية أو تؤجره بها الوحدة الإنتاجية. فبعض الموارد كالمبائى أو الأرض وبما تستأجره الوحدة الإنتاجية لفترة زمنية طويلة مما يستحيل تغيير الكميات المستخدمة منها فى فترة وجيزة. ومثال ذلك أيضاً الآلات والمعدات الميكانيكية التى يصعب إستبدالها أو زيادتها أو التخلص منها فى فترة زمنية قصيرة. هذا ويقصد الإقتصاديون بإصطلاح المدى القصير فترة زمنية من القصر بحيث لا يكون بمقدار الوحدة الإنتاجية كالأراضى والمبائى والآلات والماكينات الثقيلة وكذا الإدارة العليا، وهذه الموارد التى لا يمكن تغييرها فى المدى القصير تعرف بالموارد الثابتة، وكذلك يمكن تعريف المدى القصير بأنه فترة زمنية من الطول بحيث تسمح بتغيير الكميات التى تستخدمها الوحدة الإنتاجية من الموارد المتغيرة كالعمل والمواد الخام وماشابهها.

هذا وتتحدد سعة الوحدة الإنتاجية بمقدار كميات العناصر الثابتة التى تستخدمها الوحدة الإنتاجية فسعة الوحدة الإنتاجية تشكل الحد الأقصى لكمية السلعة التى يمكن للوحدة الإنتاجية إنتاجها فى كل وحدة زمنية. أما المدى الطويل فهو فترة زمنية طويلة لدرجة يمكن الوحدة الإنتاجية من تغيير الكميات التى تستخدمها الوحدة الإنتاجية من أى عنصر من عناصر الإنتاج، وعلى ذلك فى المدى الطويل تعتبر كافة عناصر الإنتاج متغيرة.

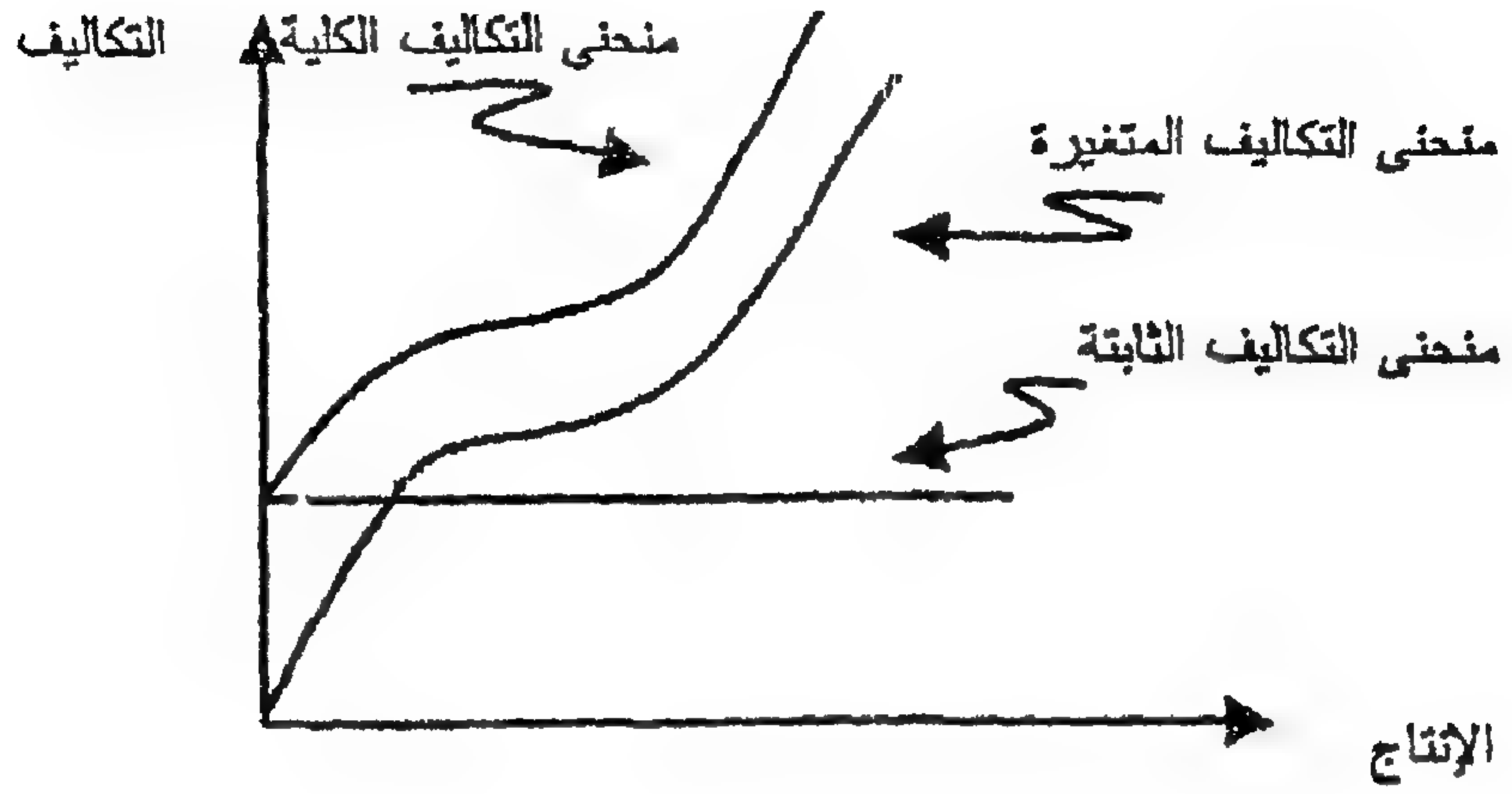
منحنيات التكاليف فى المدى القصير

يمكن تقسيم التكاليف الكلية للإنتاج إلى تكاليف ثابتة وتكاليف متغيرة تبعاً لما إذا كانت هذه التكاليف قد أنفقت فى حيازة عناصر الإنتاج الثابتة أو المتغيرة. التكاليف الكلية: ويقصد بها إجمالى المصاريف التى يتحملها المشروع وهى تشمل كل من التكاليف الثابتة الكلية والتكاليف المتغيرة الكلية.

التكاليف الثابتة الكلية: وهي تشمل كافة أوجه التكاليف الخاصة بعناصر الإنتاج الثابتة وهي تسمى كذلك لأن حجمها الكلى لا يتغير بتغير حجم الإنتاج، ليس هذا فحسب بل أن المنتج يدفعها سواء أنتج أو لم ينتج أى حتى لو كان حجم الإنتاج صفراً، فمقدارها ثابت عند أى حجم من الإنتاج، ولذا يأخذ منحنى التكاليف الثابتة الكلية شكل الخط المستقيم الموازى للمحور الأفقى ومثل التكاليف الثابتة إيجار الأرض والمباني والضرائب الثابتة، وبعض أنواع أقساط التأمين وغير ذلك من المصاريف التى لا ترتبط بحجم الإنتاج.

التكاليف المتغيرة الكلية: وهي تشمل كافة أوجه التكاليف الخاصة بعناصر الإنتاج المتغيرة. وسميت كذلك لأنها تتغير بتغير حجم الإنتاج أى تزيد بزيادته وتنقص بنقصه، على أن معدل الزيادة فى التكاليف الكلية المتغيرة بزيادة الإنتاج ليس ثابتاً هي تزيد فى البداية بمعدل متناقص ثم تزيد بمعدل متزايد وهذا فى الواقع هو الوجه الآخر لمعدل زيادة الإنتاج، فعندما يزيد الإنتاج بمعدل متزايد يقابله زيادة التكاليف الكلية المتغيرة (والتكاليف الكلية) بمعدل متناقص، وزيادة الإنتاج بمعدل متناقص يقابله زيادة التكاليف الكلية المتغيرة (والتكاليف الكلية) بمعدل متزايد الأمر الذى يمكن القول معه أن مرحلة تزايد الإنتاج هي مرحلة تناقص التكاليف ومرحلة تناقص الإنتاج هي مرحلة تزايد التكاليف ويلاحظ أن منحنى إجمالى التكاليف المتغيرة يبدأ من نقطة الأصل أى أنها تكون صفراً عندما يكون الإنتاج صفراً، كما يلاحظ أنه فى البداية يزيد بمعدل متناقص ثم يزيد بمعدل متزايد.

ومنحنى التكاليف الكلية يأخذ نفس شكل منحنى التكاليف الكلية المتغيرة ولكنه لا يخرج من نقطة الأصل وهذا يرجع إلى أنه فى حالة ماكان الإنتاج صفراً فإن التكاليف الكلية فى هذه الحالة ستكون مساوية للتكاليف الثابتة حيث أن التكاليف الكلية المتغيرة ستكون صفراً. ويمكن توضيح منحنيات التكاليف بالشكل التالى:



كما يوضح الجدول التالي أن التكاليف الكلية للإنتاج هي مجموع كل من التكاليف الثابتة والتكاليف المتغيرة.

إجمالي التكاليف الكلية والتكاليف المتغيرة والثابتة للإنتاج

الكمية المنتجة	التكاليف الثابتة الكلية	التكاليف المتغيرة الكلية	التكاليف الكلية
١	١٠٠	٤٠	١٤٠
٢	١٠٠	٧٠	١٧٠
٣	١٠٠	٨٥	١٨٥
٤	١٠٠	٩٦	١٩٦
٥	١٠٠	١٠٤	٢٠٤
٦	١٠٠	١١٠	٢١٠
٧	١٠٠	١١٥	٢١٥
٨	١٠٠	١٢٠	٢٢٠
٩	١٠٠	١٢٦	٢٢٦
١٠	١٠٠	١٢٤	٢٢٤
١١	١٠٠	١٤٥	٢٤٥
١٢	١٠٠	١٦٠	٢٦٠
١٣	١٠٠	١٨٠	٢٨٠
١٤	١٠٠	٢٠٦	٣٠٦
١٥	١٠٠	٢٣٩	٣٣٩
١٦	١٠٠	٢٨٠	٣٨٠
١٧	١٠٠	٣٢٠	٤٢٠
١٨	١٠٠	٣٩٠	٤٩٠
١٩	١٠٠	٤٦١	٥٦١
٢٠	١٠٠	٥٤٤	٦٤٤

متوسطات التكاليف:

هناك ثلاثة أنواع من متوسطات التكاليف أولها متوسط التكاليف الكلية وثانيها متوسط التكاليف المتغيرة وثالثها متوسط التكاليف الثابتة.

١- متوسط التكاليف الثابتة: وهو نصيب الوحدة من الإنتاج من التكاليف الثابتة الكلية ويمكن الحصول عليها عند أى مستوى من مستويات الإنتاج بقسمة التكاليف الثابتة الكلية على عدد الوحدات المنتجة ولذلك فإن متوسط التكاليف الثابتة يتناقص باستمرار زيادة الإنتاج.

٢- التكاليف المتوسطة المتغيرة: ويقصد بها نصيب الوحدة من الإنتاج من التكاليف المتغيرة الكلية، ويمكن الحصول عليها عند أى مستوى من مستويات الإنتاج وذلك بقسمة التكاليف المتغيرة الكلية على عدد الوحدات المنتجة، ولما كانت التكاليف المتغيرة الكلية تزيد أولاً بمعدل متناقص فى نفس ذلك الوقت الذى يزيد فيه الإنتاج بمعدل متزايد ولذا فإن قيمة الكسر أى متوسط التكاليف المتغيرة تتناقص فى البداية ثم بعد ذلك تبدأ التكاليف الكلية تزيد بمعدل متزايد فى نفس ذات الوقت الذى يزيد فيه الإنتاج بمعدل متناقص ولذا فإن قيمة الكسر أى متوسط التكاليف المتغيرة تزايد.

٣- متوسط التكاليف الكلية: وهو نصيب الوحدة من الإنتاج من التكاليف الكلية ويمكن الحصول عليها بقسمة التكاليف الكلية على عدد الوحدات المنتجة وهى تسلك نفس سلوك متوسط التكاليف المتغيرة ولنفس الأسباب إلا أنها تكون أكبر من متوسط التكاليف المتغيرة ولنفس الأسباب إلا أنها تكون أكبر من متوسط التكاليف المتغيرة بمقدار متوسط التكاليف الثابتة عند نفس المستوى من الإنتاج كما أنها تبلغ نهايتها الصغرى عند حجم إنتاج أكبر من الحجم الذى تبلغ عنده التكاليف المتوسطة المتغيرة نهايتها الصغرى، ولما كان متوسط التكاليف الكلية يساوى مجموع متوسط التكاليف المتغيرة ومتوسط التكاليف الثابتة. ولما كان متوسط التكاليف الثابتة يقل بزيادة مقدار الإنتاج فتكون المسافة بين منحنى متوسط التكاليف الكلية ومنحنى متوسط التكاليف الكلية ومنحنى متوسط التكاليف المتغيرة كبيرة فى البداية ثم يأخذ المنحنيان نفس الإقتراب من بعضهما بزيادة الإنتاج إلا أنهما لا يلتقيان.

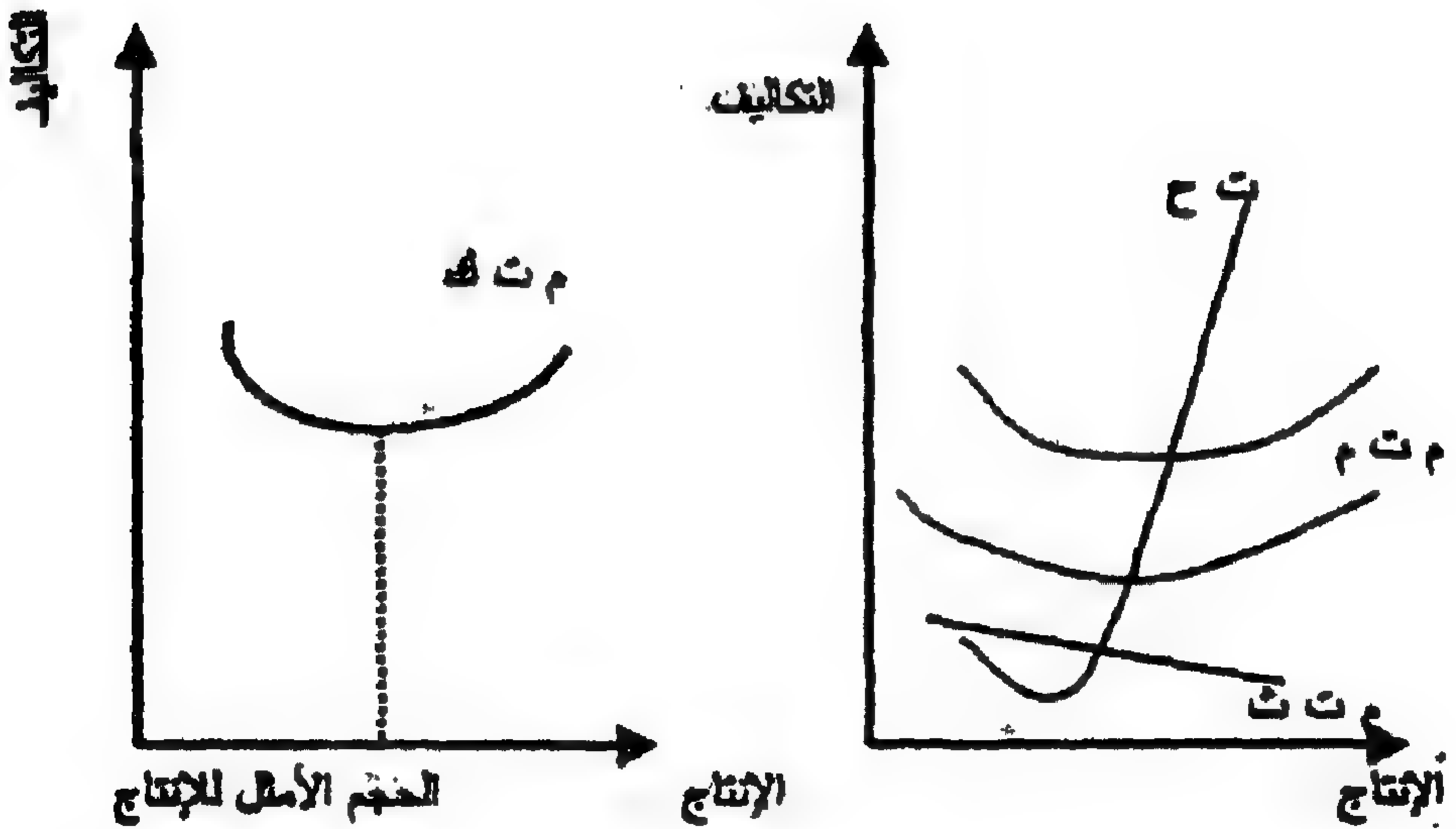
متوسط التكاليف الثابتة ومتوسط التكاليف المتغيرة

ومتوسط التكاليف الكلية والتكاليف الحدية

الإننتاج	متوسط التكاليف الثابتة	متوسط التكاليف المتغيرة	متوسط التكاليف الكلية	التكاليف الحدية
١	١٠٠,٠	١٤٠,٠	١٤٠,٠	-
٢	٥٠,٠	٣٥,٠	٨٥,٠	٣٠
٣	٣٣,٣	٢٨,٢	٦١,٧	١٥
٤	٢٥,٠	٢٤,٠	٤٩,٠	١١
٥	٢٠,٠	٢٠,٨	٤٠,٨	٨
٦	١٦,٧	١٨,٣	٣٥,٠	٦
٧	١٤,٤	١٦,٤	٣٠,٧	٥
٨	١٢,٣	١٥,٠	٢٧,٥	٥
٩	١١,١	١٤,٠	٢٥,٠	٦
١٠	١٠,٠	١٣,٤	٢٣,٤	٨
١١	٩,١	١٣,٢	٢٠,٣	١١
١٢	٨,٣	١٣,٣	٢١,٧	١٥
١٣	٧,٣	١٣,٩	٢٠,٩	٢٠
١٤	٧,١	٢٤,٧	٢١,٩	٢٦
١٥	٦,٣	١٥,٩	٢١,٦	٢٣
١٦	٦,٠	١٧,٥	٢٣,٨	٤١
١٧	٥,٩	١٩,٥	٢٥,٢	٥٠
١٨	٥,٨	٢١,٧	٢١,٢	٦٠
١٩	٥,٣	٢٤,٣	٢١,٥	٧١
٢٠	٥,٠	٢١,٢	٢٣,٢	٨٣

الحجم الأمثل للإنتاج في المدى القصير:

الحجم الأمثل للإنتاج أو المستوى الأمثل للإنتاج يتحقق عندما يصل متوسط التكاليف الكلية إلى أدنى وأى حجم للإنتاج أكبر أو أقل من الحجم الأمثل يعنى زيادة متوسط التكاليف الكلية، ولما كان معيار تحديد الحجم الأمثل هو أدنى متوسط تكاليف كلية فإنه لا يوجد حجم أمثل واحد لكل المشاريع حيث أن ذلك الحجم يختلف من صناعة إلى صناعة وفى داخل الصناعة من مشروع إلى آخر ولكل مشروع حجم الإنتاج الأمثل الخاص به فى الفترة القصيرة والذي يتحقق عند النهاية الصغرى لمتوسط التكاليف الكلية.



الحجم الأمثل للإنتاج

منحنيات متوسطات التكاليف

التكاليف الحدية:

هى مقدار التغير فى التكاليف الكلية أو المتغيرة نتيجة لتغير الإنتاج بوحدة واحدة، أى هى الزيادة (أو النقص) فى التكاليف الكلية أو المتغيرة نتيجة لزيادة (أو نقص) الإنتاج بمقدار وحدة واحدة. ولما كانت التكاليف الثابتة لا تتغير بتغير حجم الإنتاج فإن التكاليف الحدية لا تتأثر بالتكاليف الثابتة الكلية. ويتخذ منحنى التكاليف الحدية الشكل الهللى أن ينخفض إلى حد معين ثم يأخذ فى التزايد وهذا يرجع إلى أن التكاليف الحدية هى فى واقع الأمر مقلوب الناتج الحدى ولذا فإن منحنى التكاليف الحدية هو معكوس أو مقلوب منحنى الناتج الحدى. فنتيجة لثبات حجم عناصر الإنتاج الثابتة فإن إضافة وحدات متتالية من العنصر المتغير سوف تأتى فى البداية مصحوبة بزيادة الناتج الحدى للعنصر المتغير إلى أن يصل الناتج الحدى إلى أقصاه ثم يثبت، وبعد ذلك نتيجة لتزاحم العنصر المتغير على العنصر الثابت يترتب على زيادة العنصر تناقص الناتج الحدى، أى تناقص الإضافة إلى الناتج الكلى نتيجة لزيادة العنصر المتغير، ولذا فإن التكاليف الحدية تأخذ نفس المسار الذى يأخذه الإنتاج الحدى ولكن بطريقة عكسية، فهى تناقص فى البداية (الناتج الحدى يتزايد) إلى أن يصل إلى أبنائها (الناتج الحدى فى أقصاه) ثم تبدأ فى التزايد (الناتج الحدى يتناقص).

أهمية التفرقة بين التكاليف الثابتة والتكاليف المتغيرة:

ترجع أهمية التفرقة بين التكاليف الثابتة والتكاليف المتغيرة حيث قد يواجه المشروع مشكلة إتخاذ قرار بالإستمرار فى الإنتاج أم لا، وتثور هذه المشكلة فى حالة إنخفاض الطلب على ناتج المشروع وإنخفاض الأثمان فى السوق، فإذا كانت الإيرادات المتحصلة من حجم الإنتاج الذى يقوم به المشروع تكفى لتغطية جميع التكاليف المتغيرة وجزء من التكاليف الثابتة فإن من مصلحة المشروع الإستمرار فى الإنتاج. ذلك أن التوقف عن الإنتاج سوف يسترتب عليه تحمل المشروع بخسارة مساوية لتكاليفه الثابتة الكلية وبالتالي فإن من مصلحته

الإستمرار فى الإنتاج لأنه يغطى فى هذه الحالة جزء من تكاليفه الثابتة. أما إذا كانت الإيرادات المتحصلة لا تكفى لتغطية تكاليفه المتغيرة الكلية فإن من مصلحته التوقف عن الإنتاج وإغلاق المشروع، ذلك أنه فى هذه الحالة إذا أغلق المشروع سوف يتحمل خسارة لتكاليفه الثابتة فقط، أما إذا إستمر فى الإنتاج فى مثل هذه الظروف سوف يتحمل خسارة مساوية لتكاليفه الثابتة الكلية مضافاً عليها جزء من تكاليفه المتغيرة، وبالتالي فإن إغلاق المشروع فى هذه الحالة يحقق له أدنى خسارة ممكنة.

التكاليف والربح العادى:

لما كانت التكاليف هى فى واقع الأمر أثمان عوائد عناصر الإنتاج التى يستخدمها المشروع، ولما كان الاقتصاديون ينظرون إلى المنظم على أنه عنصر من عناصر الإنتاج وبالتالي فإن عائد التنظيم لابد وأن يكون جزءاً من تكاليف الإنتاج الكلية وبالتالي تشمل التكاليف الكلية الربح العادى للمنظمة. والربح العادى هو ذلك الحد الأدنى من الأرباح الذى يجب أن يحصل عليه عنصر التنظيم حتى يستمر فى النشاط الإنتاجى الذى يعمل فيه. ويقاس الربح العادى بنفقة الفرصة البديلة لعنصر التنظيم. ويمثل الربح العادى من وجهة النظر هذا ما يمكن أن يحصل عليه المنظم كمائد لخدماته لو أنه ترك المشروع الذى يعمل فيه وعمل فى مشروع آخر أو فى نشاط إنتاجى آخر. فالربح العائد هو عائد خدمة المنظم لى أحسن استخدام بديل. ويمثل ذلك الحد الأدنى الذى يجب أن يحصل عليه المنظم حتى يستمر فى النشاط الإنتاجى الذى يعمل فيه، وحيث أنه يتم النظر إلى المنظم بوصفه عنصراً من عناصر الإنتاج وإلى عائده وهو الربح العادى كثمن أو عائد أو دخل المنظم فإن ذلك يستتبع ضرورة إدخال الربح العادى كجزء من نفقات الإنتاج، ذلك أن المنظم إذا لم يحصل على الربح العادى فسوف يترك النشاط الذى يعمل فيه إلى نشاط بديل آخر يمكن فيه حصوله على عائد خدمته. أما الأرباح

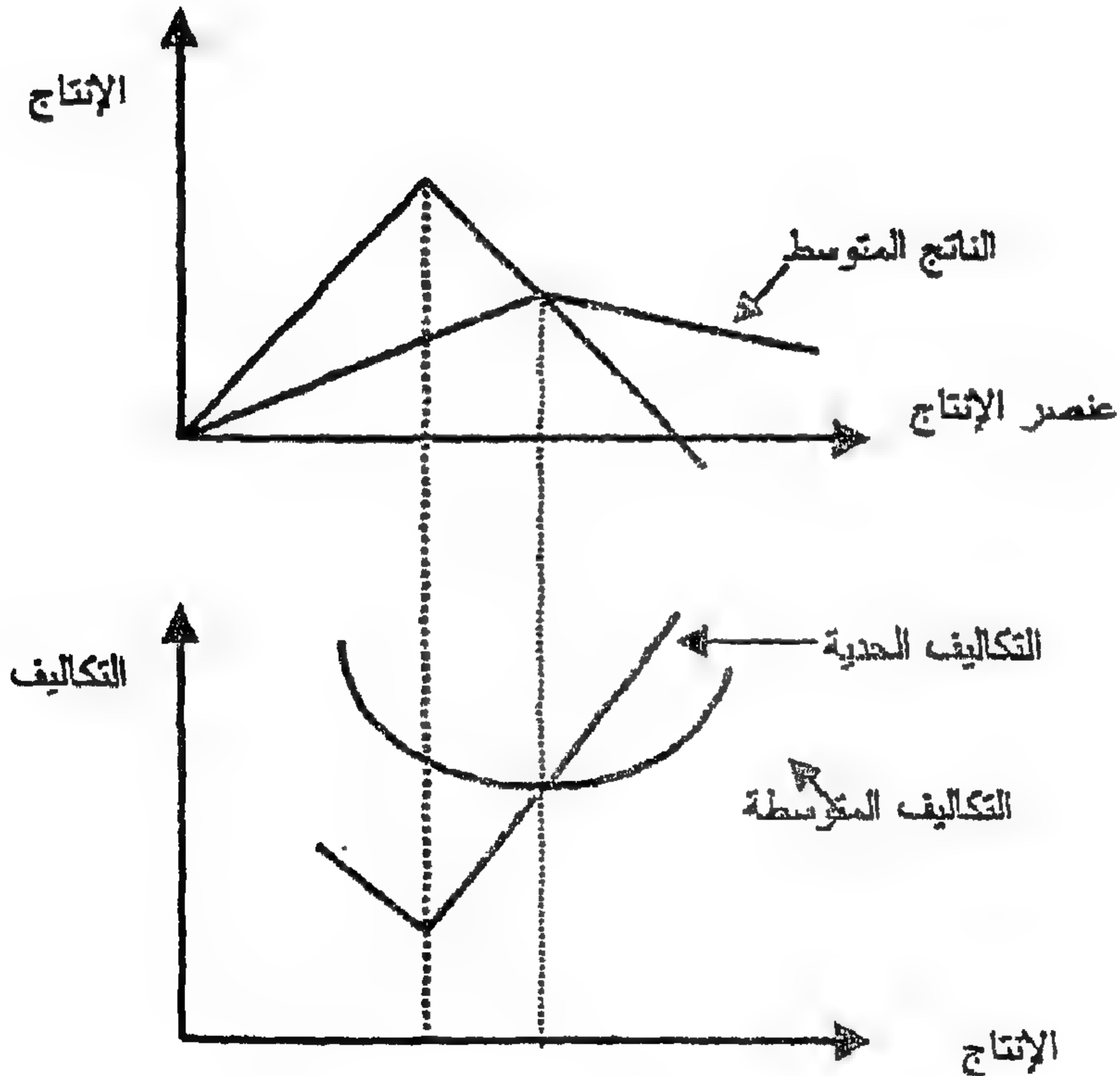
التي تزيد عن الربح العادي، وذلك حيثما تزيد الإيرادات الكلية عن التكاليف (بما فيها عائد المنظم) فيطلق عليها الربح العادي.

العلاقة بين منحنيات الإنتاج ومنحنيات التكاليف:

يمكن مناقشة هذه العلاقات عن طريق تقسيمها إلى:

- ١- العلاقة بين منحنى الناتج الحدى ومنحنى الناتج المتوسط: من الشكل المرفق يتضح أنه إذا كان الناتج المتوسط يتزايد فإن الناتج المتوسط يكون أقل من الناتج الحدى، وإذا كانت الناتج المتوسط فى أقصاه فإنه يكون مساوياً للناتج الحدى، وإذا كان الناتج المتوسط يتناقص فإنه يكون أكبر من الناتج الحدى، والناتج المتوسط يصل للناتج الحدى إلى أقصاه عند مستوى إنتاج أعلى.
- ٢- العلاقة بين منحنى التكاليف الحدية ومنحنى التكاليف المتوسطة الكلية أو المتغيرة: يتضح من الشكل أنه إذا كانت التكاليف المتوسطة تتناقص فإنها تكون أكبر من التكاليف الحدية وعندما تصل إلى أدناها تتساوى مع التكاليف الحدية، وعندما تتزايد فإنها تكون أقل من التكاليف الحدية.
- ٣- العلاقة بين منحنى الناتج الحدى ومنحنى التكاليف الحدية: منحنى التكاليف الحدية هو فى واقع الأمر مقلوب منحنى الناتج الحدى وذلك يرجع إلى أن التكاليف الحدية ما هى إلا مقلوب الناتج الحدى فعلى سبيل المثال إذا زاد عنصر الإنتاج المتغير وليكن العمل بوحدة واحدة وزاد الإنتاج الكلى بمقدار خمسة وحدات فإن الإنتاج الحدى فى هذه الحالة هو خمسة وحدات، والتكاليف الحدية فى هذه الحالة مقلوماً بوحدة العمل ستكون $5/1$ وحدة عمل. وعلى ذلك فإنه لنفس العملية الإنتاجية وفى نفس الفترة الزمنية فإنه إذا كان الإنتاج الحدى متزايداً فإن هذا يعنى فى نفس ذات الوقت أن التكاليف الحدية تتناقص، وعندما يصل الإنتاج الحدى إلى أقصاه فإن هذا يعنى أن التكاليف الحدية فى أدناها وعندما يأخذ الإنتاج الحدى فى التناقص تأخذ التكاليف الحدية فى التزايد.

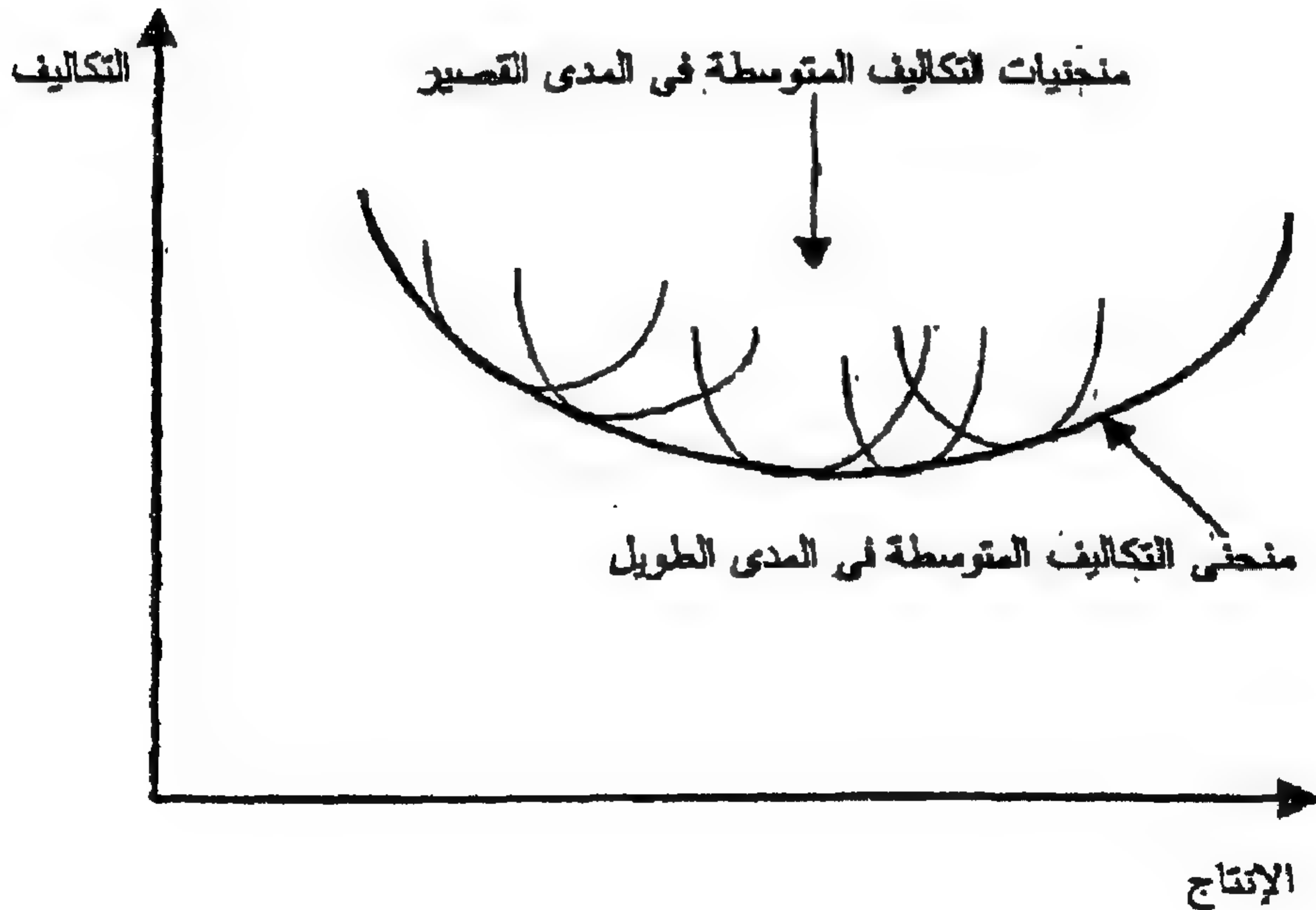
٤- العلاقة بين منحنى الناتج المتوسط ومنحنى التكاليف المتوسطة: يتضح من الشكل المرفق أيضاً أن منحنى التكاليف المتوسطة مائل إلى مقلوب أو معكوس منحنى الناتج المتوسط ويتضح أو يتبين ذلك إذا ما علمنا أن التكاليف المتوسطة مائلة في حقيقة الأمر أو واقعة إلا مقلوب الإنتاج المتوسط، فعلى سبيل المثال إذا كان لدينا عشرة من العمال (عنصر الإنتاج المتغير) ينتجون عشرين وحدة من الإنتاج فإن الإنتاج المتوسط يكون $20 \div 10 = 2$ بينما تكون التكاليف المتوسطة مقامه بوحدة العمل $10 \div 20 = \frac{1}{2}$. وعموماً يمكن القول أن مرحلة تزايد الإنتاج هي في نفس ذات الوقت مرحلة تناقص التكاليف.



العلاقة بين منحنيات الإنتاج ومنحنيات التكاليف

سبق الإشارة إلى أن المدى الطويل هو فترة من انطول تسمح تسمح
بإجراء كافة التغيرات الممكنة في حجم المشروع وفي طريقة تنظيم العملية
الإنتاجية. وبالتالي لا توجد هناك عناصر إنتاجية ثابتة وأخرى متغيرة بل تصبح
جميع عناصر الإنتاج متغيرة الأمر الذي يترتب عليه عدم وجود تكاليف ثابتة
وأخرى متغيرة بل يمكن أن نطلق عليها تكاليف الإنتاج في المدى الطويل
وبالتالي يوجد نوع واحد من التكاليف المتوسطة وهي التكاليف المتوسطة في
المدى الطويل.

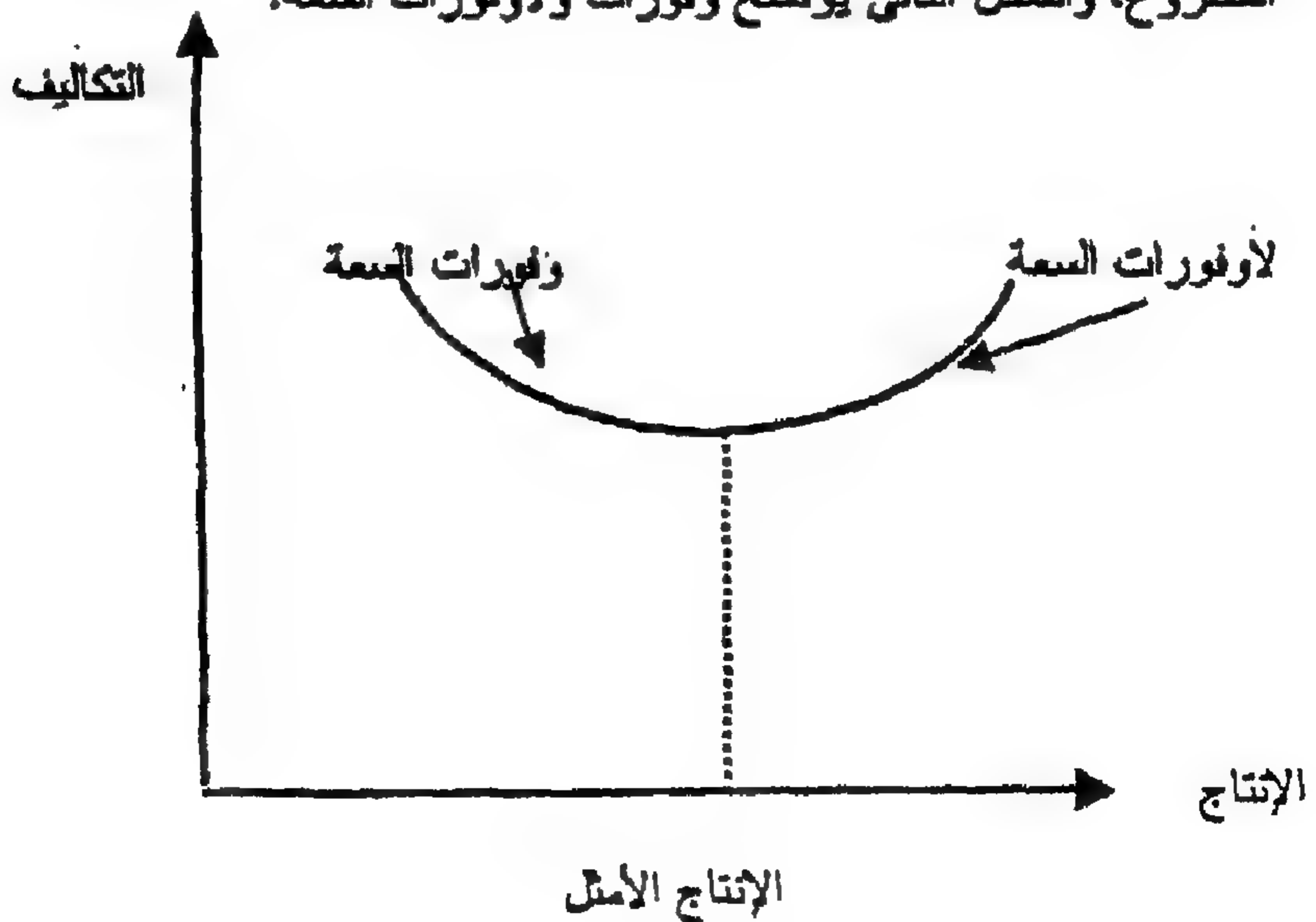
وتجدر الإشارة هنا إلى أن منحنى متوسط التكاليف في المدى الطويل هو
المنحنى المغلف لمنحنيات متوسطات التكاليف في الأمد الزمنية القصيرة، حيث
يمس منحنى متوسط التكاليف في المدى الطويل منحنيات متوسطات التكاليف في
الأمد القصيرة عند نقطة الناتج الأمثل لكل منها. يتضح ذلك من الشكل التالي:



والحجم الأمثل للإنتاج في المدى الطويل هو ذلك الحجم الذي يقابل أدنى نقطة في منحنى متوسط التكاليف في المدى الطويل.

وفورات السعة:

كلما توسع المشروع في الإنتاج إنخفضت التكاليف المتوسطة للوحدة من الناتج حتى يصل منحنى متوسط التكاليف إلى أدنى نقطة أي أنه خلال هذا الجزء من المنحنى توجد وفورات للسعة ، ويرجع انخفاض متوسط تكلفة الوحدة من الناتج بزيادة الإنتاج خلال هذا الجزء من المنحنى إلى عوامل فنية كاستخدام الآلات بكفاءة عالية، ومزايا تقسيم العمل، ومزايا مالية وتجارية ومزايا إدارية، أما كلما زاد حجم الإنتاج عن الحجم الأمثل فإن التكاليف المتوسطة للوحدة من الناتج تبدأ في الزيادة بزيادة الإنتاج ويطلق على ذلك لافورات السعة، وترجع زيادة متوسط التكاليف هنا إلى أن استمرار زيادة حجم المشروع بعد حد معين ينتج عنه قوة تعمل في الاتجاه المضاد للوفورات مثل إستنفاد فرص إقتصائيات السعة أو زيادة الحجم كأن يكون تقسيم العمل قد وصل إلى أفضاء والمعدات تعمل بكامل طاقتها، وإستحالة التوسع في عنصر التنظيم لبعده وصول حجم المشروع إلى حد معين يصبح من الصعب على الجهاز الإداري السيطرة والرقابة الدقيقة على المشروع، والشكل التالي يوضح وفورات ولافورات السعة.



الفصل الثانى نظرية العرض

يعتبر العرض - شأنه فى شأن الطلب - أحد القوى الرئيسية المؤثرة فى تحديد الأسعار لمختلف السلع والخدمات فى الأسواق. ويعرف العرض فى التحليل الإقتصادى بأنه الكمية من سلعة أو خدمة التى يعرضها المنتجون للبيع وتكون متاحة للمشتريين فى سوق معين وعند زمن معين وفى فترة زمنية معينة. وينبغى هنا أن نفرق بين كل من الكمية المعروضة والكمية المخزونة من سلعة معينة فالكمية المعروضة تمثل العرض الناتجى أى الكمية التى يعرضها المنتجون للبيع فى السوق، هذا فى حين أن الكمية المخزونة تمثل الكمية الموجودة لدى المنتجين أو الوسطاء التسويقيين فى مخازنهم.

العوامل المؤثرة والمحددة للعرض الناتجى:

يتحدد العرض الناتجى أى الكمية للمعروضة من سلعة ما بعدة عوامل أهمها ما يلى:

- ١- عدد المنتجين.
- ٢- الخبرة الفنية للمنتجين.
- ٣- الأساليب الإنتاجية المستخدمة فى الإنتاج.
- ٤- الأسعار السابقة (أسعار العام السابق) والأسعار المتوقعة فى العام المقبل للسلعة وللتنوع البديلة .
- ٥- التكاليف الإنتاجية.
- ٦- أرباحية الاستثمارات البديلة للموارد الإنتاجية.
- ٧- مدى التدخل الحكومى فى عملية الإنتاج.
- ٨- مدى تكامل أو تقاضى النواتج.
- ٩- مدى وفرة أو ندرة موارد (عناصر) الإنتاج.

العوامل المؤثرة والمحددة للعرض من الكميات المخزونة:

يتحدد العرض الذي يكون مصدره الكميات المخزونة فقط بعدة عوامل

أهمها مايلي:

- ١- الكميات المتوفرة من السلعة في مخازن المنتجين أو الوسطاء التسويقيين.
- ٢- التغيرات المتوقعة في الأسعار المستقبلية.
- ٣- تكاليف تخزين السلعة لفترة زمنية إضافية.
- ٤- الاستخدامات البديلة لرأس المال المستخدم في الإنتاج والفترة الزمنية الخاصة به.
- ٥- العادات والتقاليد.
- ٦- مدى ثقة المنتجين في توقعاتهم.

قانون العرض:

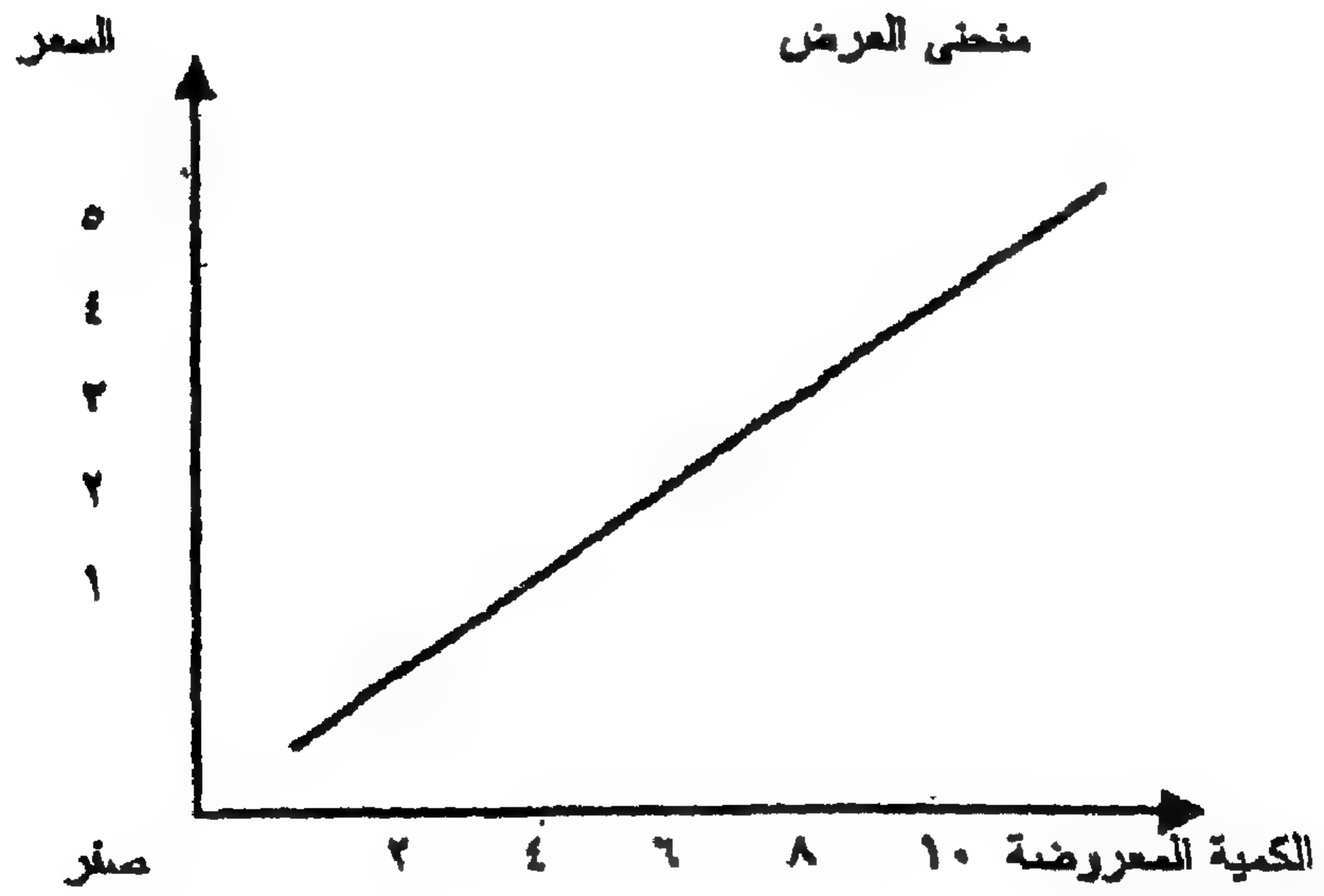
تعرف العلاقة بين الكميات المعروضة وأسعارها بقانون العرض والذي يمكن وضعه في الصورة الآتية:

تتغير الكميات التي يمكن إنتاجها أو عرضها للبيع من سلعة ما تغيراً طرئياً مع السعر

وعند وضع العلاقة بين الكميات المعروضة من سلعة أو خدمة عند الأسعار المختلفة لها في صورة جدولية فإننا نطلق عليه جدول العرض، وبوضع تلك العلاقة في صورة بيانية وكما جرى العرف يستعمل المحور الأفقي للدلالة على عدد الوحدات المعروضة من السلعة أو الخدمة، كما يستعمل المحور الرأسي للدلالة على الأسعار المقابلة لتلك الكميات، فإن المنحنى المعبر عن تلك العلاقة يطلق عليه منحنى العرض ويمكن إيضاح كل من جدول منحنى الطلب كالآتي:

جدول العرض

الكمية المعروضة	سعر المصلحة
١٠	٥
٨	٤
٦	٣
٤	٢
٢	١



العرض الفردي وعرض السوق

العرض الفردي: يمثل العرض الفردي الكمية التي يتم عرضها من سلعة أو خدمة معينة بواسطة وحدة اقتصادية واحدة عند مختلف الأسعار.

عرض السوق: يمثل عرض السوق الكميات التي يعرضها البائعون أو المنتجون من سلعة أو خدمة معينة خلال فترة زمنية وفي سوق معينة.

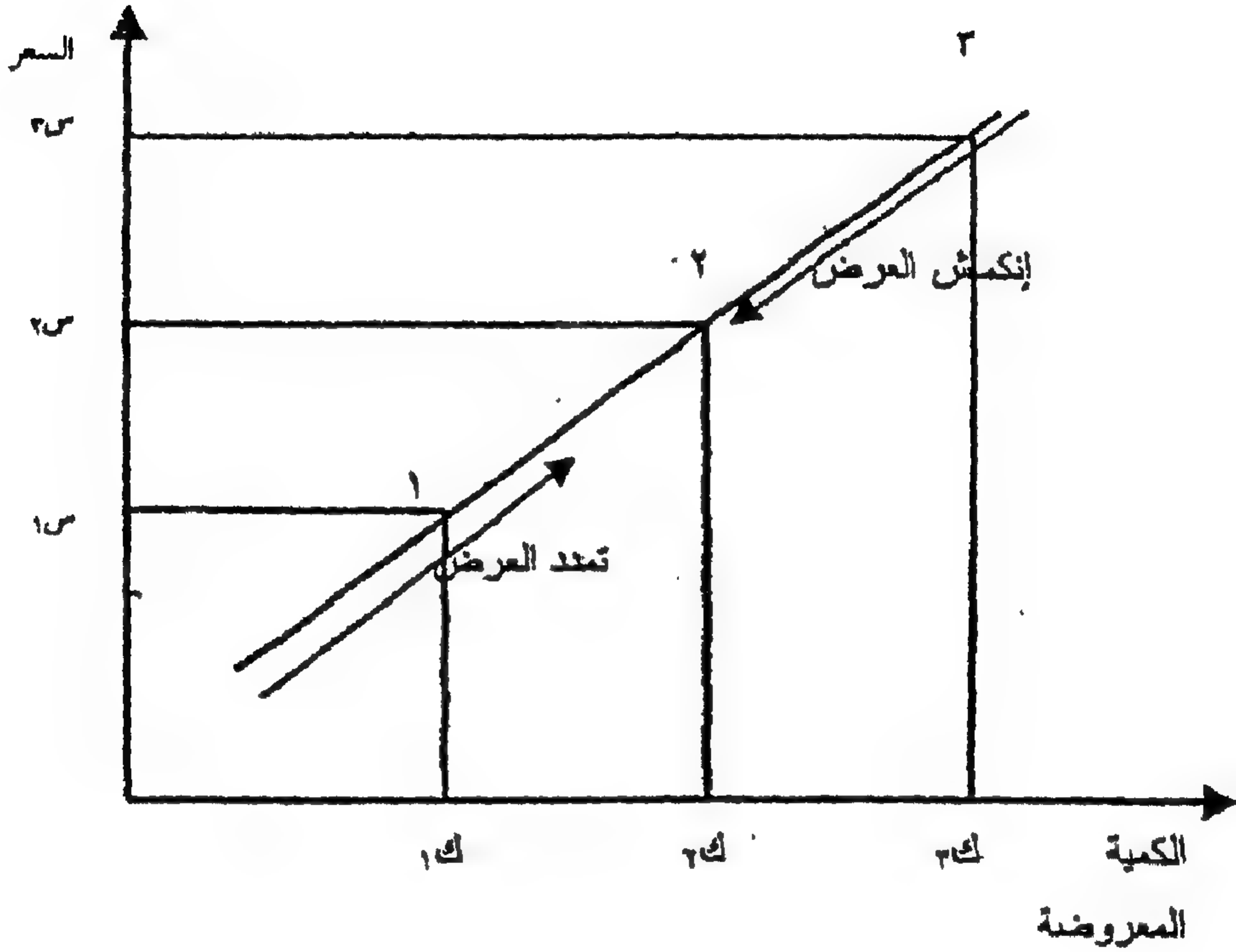
ويوضح الجدول التالي العلاقة بين العرض الفردي وعرض السوق.

العرض الإجمالي	العرض الفردي			السعر
	المنتج الثالث	المنتج الثاني	المنتج الأول	
٢٠	٥	٥	١٠	٢
٣٥	٧	١٠	١٨	٣
٤٥	٨	١٢	٢٥	٤
٥٥	١٠	١٥	٣٠	٥

أي أن عرض السوق ما هو إلا مجموع عرض المنتجين عند مختلف المستويات السعرية.

إنكماش وتمدد العرض:

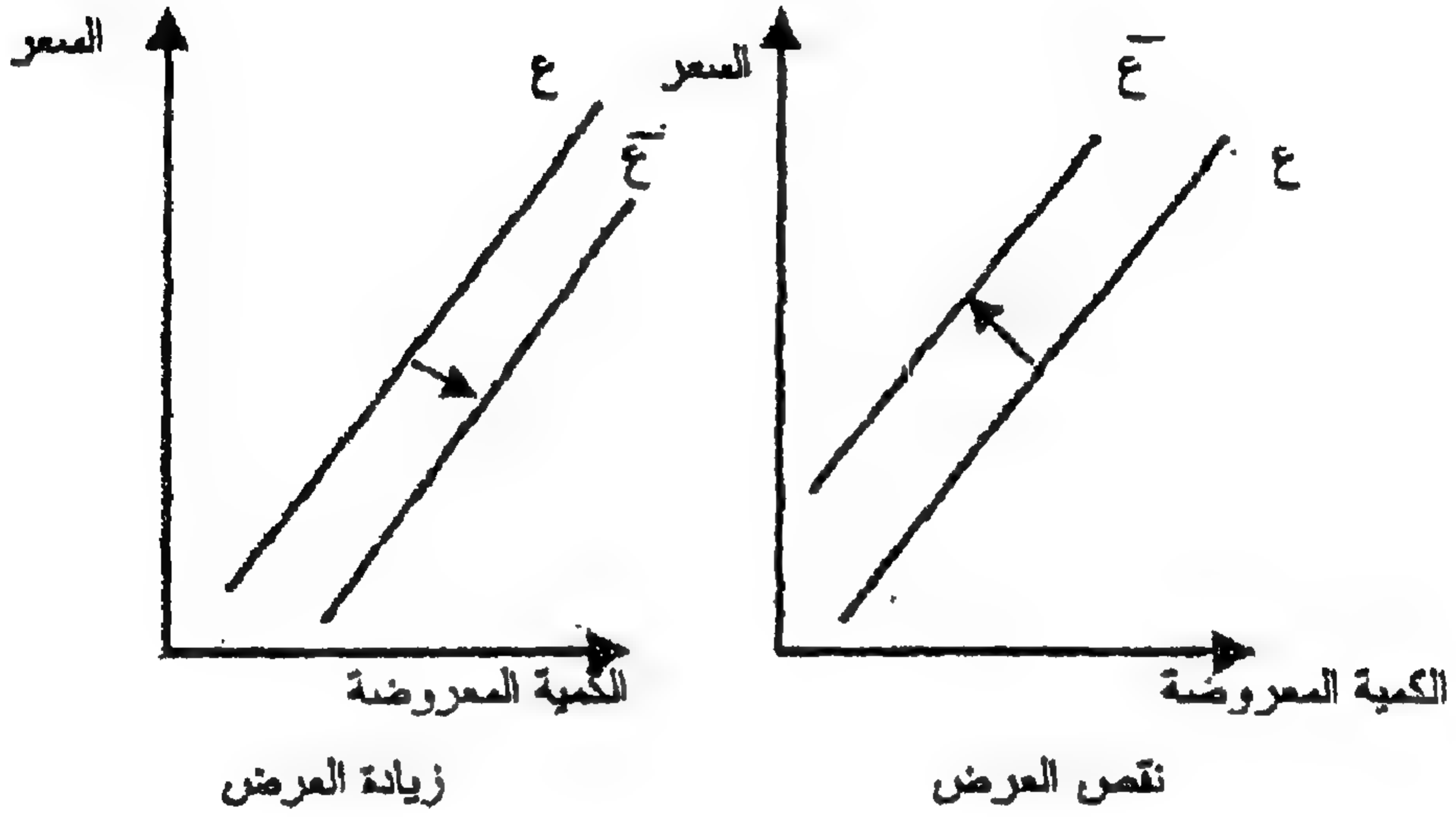
يطلق على الانتقال من نقطة إلى أخرى على نفس منحنى العرض نتيجة لتغير السعر بإنكماش أو تمدد العرض والرسم التالي يوضح ذلك.



ومن الرسم يتضح أنه إذا كان السعر من ١س فإن الكمية المعروضة من السلعة في هذه الحالة هي ١ك ، وإذا ارتفع السعر إلى ٢س فإن الكمية المعروضة من السلعة تزداد إلى ٢ك أي يحدث إنتقال على منحنى العرض من النقطة (١) إلى النقطة (٢) وهذا ما يطلق عليه بتمدد العرض، أما إذا كان سعر السلعة من ٢س فتكون الكمية المعروضة من السلعة هي ٢ك ، فإذا انخفض سعر السلعة إلى ١س فإن ذلك من شأنه أن يقلل الكمية المعروضة من السلعة إلى ١ك أي يحدث إنتقاله على منحنى العرض من النقطة (٢) إلى النقطة (١) وهذا الإنتقال هو ما يطلق عليه إنكماش العرض.

تغير العرض:

يتغير العرض على مبلدة ما من وقت لآخر وبالتالي ينتقل منحنى العرض نتيجة لتغير العرض، وتغير العرض إما أن يكون بنقص العرض أو زيادة العرض والشكل التالي يوضح ذلك:



حيث أن نقص العرض يؤدي إلى انتقال منحنى العرض من مكانه إلى مكان آخر إلى يسار وإلى أعلى المنحنى الأصلي، هذا في حين أن زيادة العرض يؤدي إلى انتقال منحنى العرض من مكانه إلى مكان آخر إلى اليمين وإلى أسفل المنحنى الأصلي.

مرونة العرض

تقيس مرونة العرض مدى إستجابة الكمية المعروضة من سلعة معينة للتغيرات في سعرها، ومرونة العرض التي نعنيها هنا هي مرونة العرض السعرية وتقاس مرونة العرض السعرية بمقياسين هما:

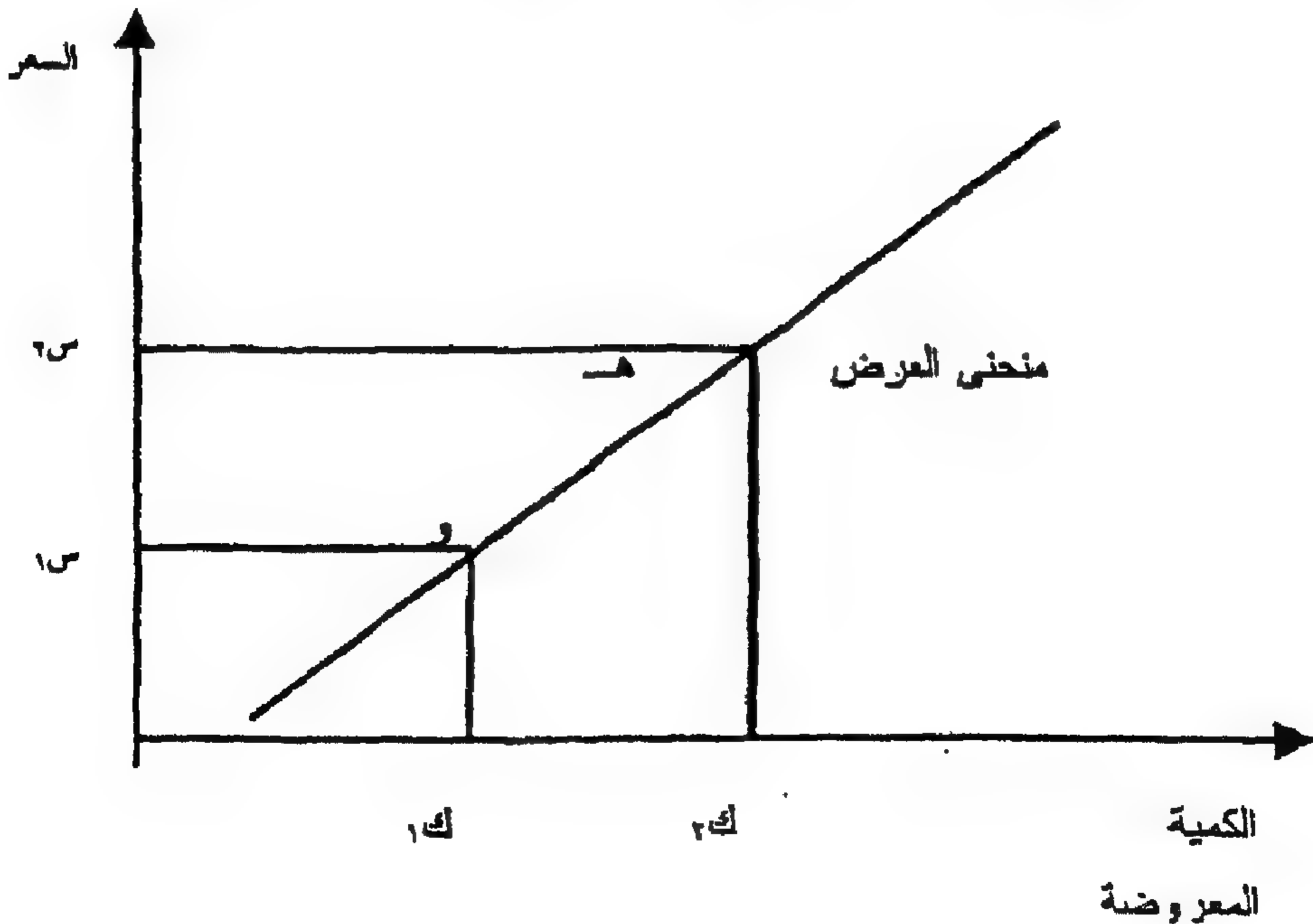
أ- مرونة النقطة: وهي التي تقيس المرونة عند نقطة معينة على منحنى العرض
التغير النسبي في الكمية المعروضة

مرونة النقطة =

التغير النسبي في السعر

$$\frac{\Delta ك}{\Delta س} \div \frac{\Delta ك}{ك} =$$
$$\frac{\Delta ك}{\Delta س} \times \frac{ك}{ك} =$$

ب- مرونة القوس: وهي التي تقيس المرونة بين نقطتين على منحنى العرض



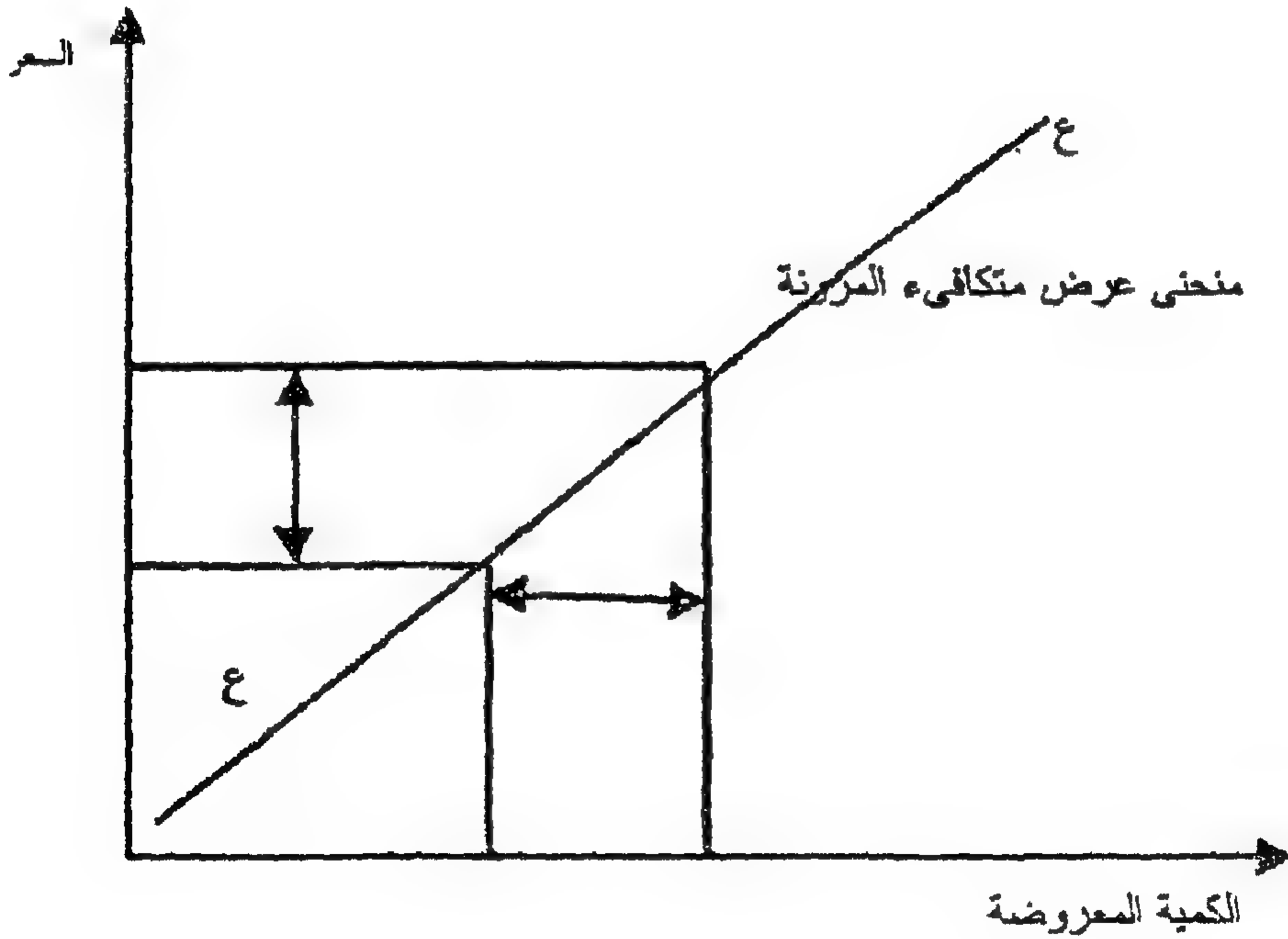
$$\text{مرونة القوس} = \frac{\frac{K_2 - K_1}{K_1 + K_2}}{\frac{S_2 - S_1}{S_1 + S_2}}$$

حالات مرونة العرض:

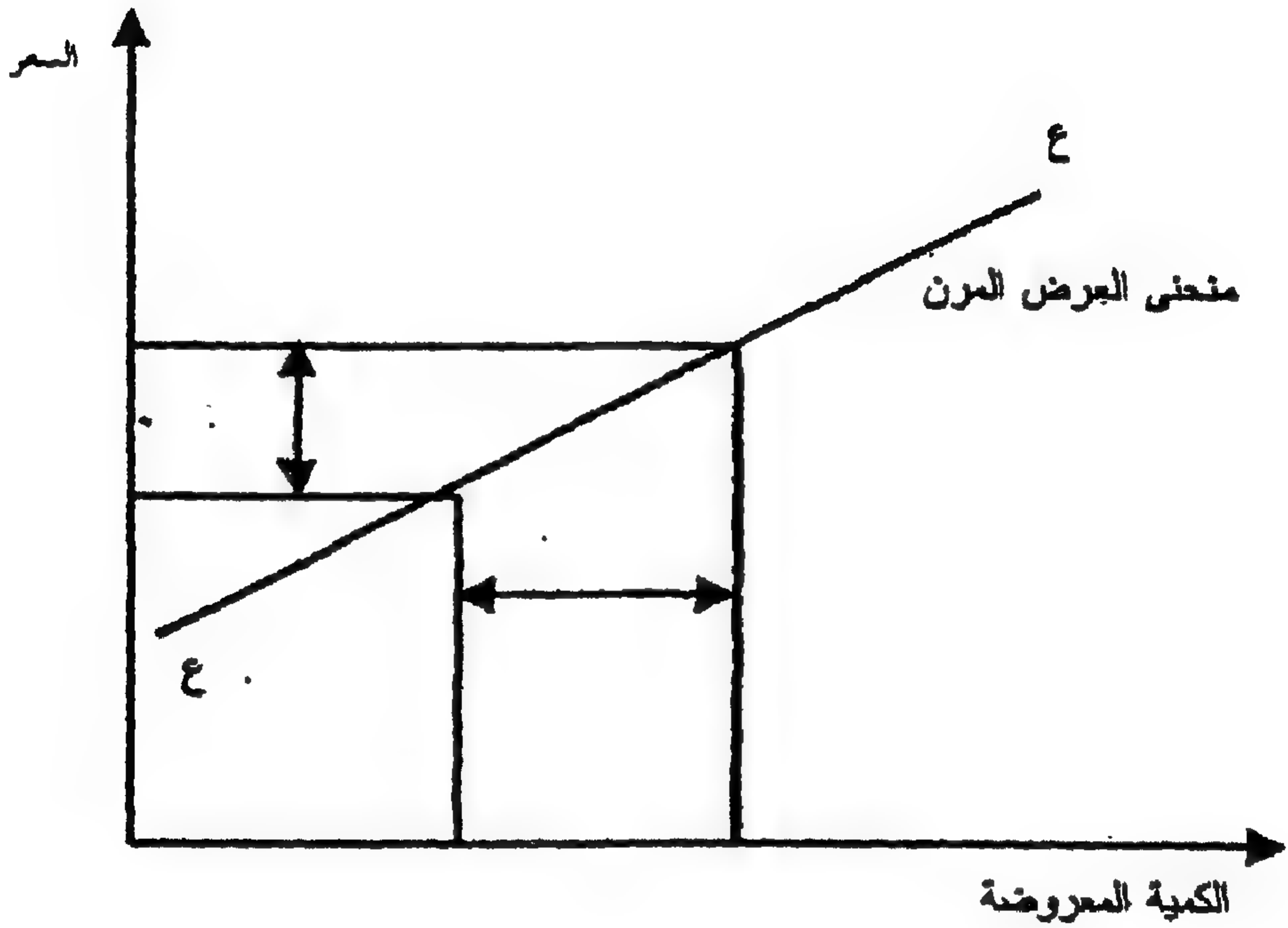
يمكن من خلال مقياس مرونة العرض السعرية استعراض خمسة حالات

هي:

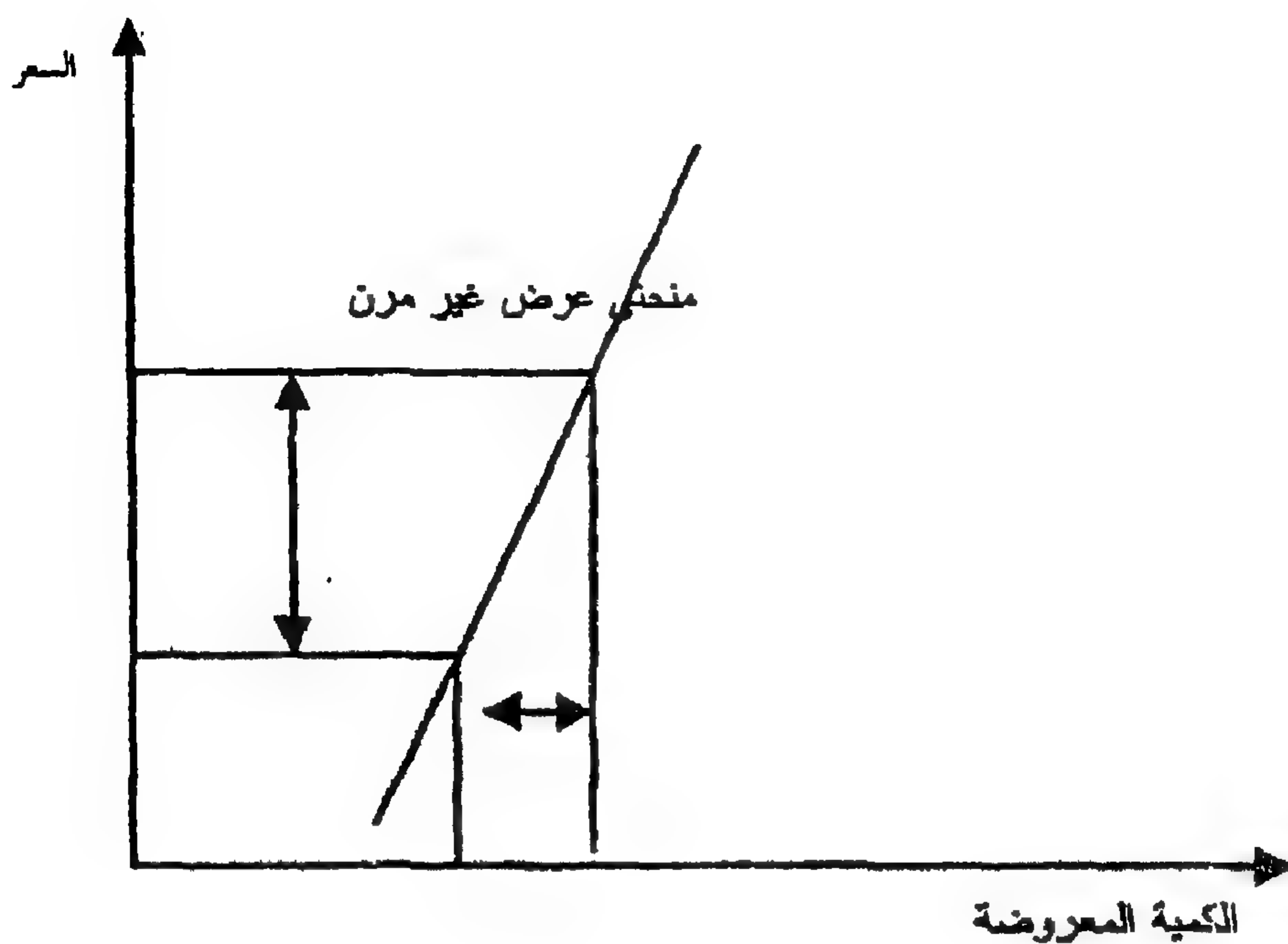
١- العرض متكافئ المرونة: حيث يكون معامل مرونة العرض مساوياً الواحد الصحيح، وهذا يعني أن التغير في السعر بنسبة معينة يؤدي إلى تغير في الكمية المعروضة من السلعة بنفس النسبة، وفي هذه الحالة يتخذ منحنى العرض الشكل التالي:



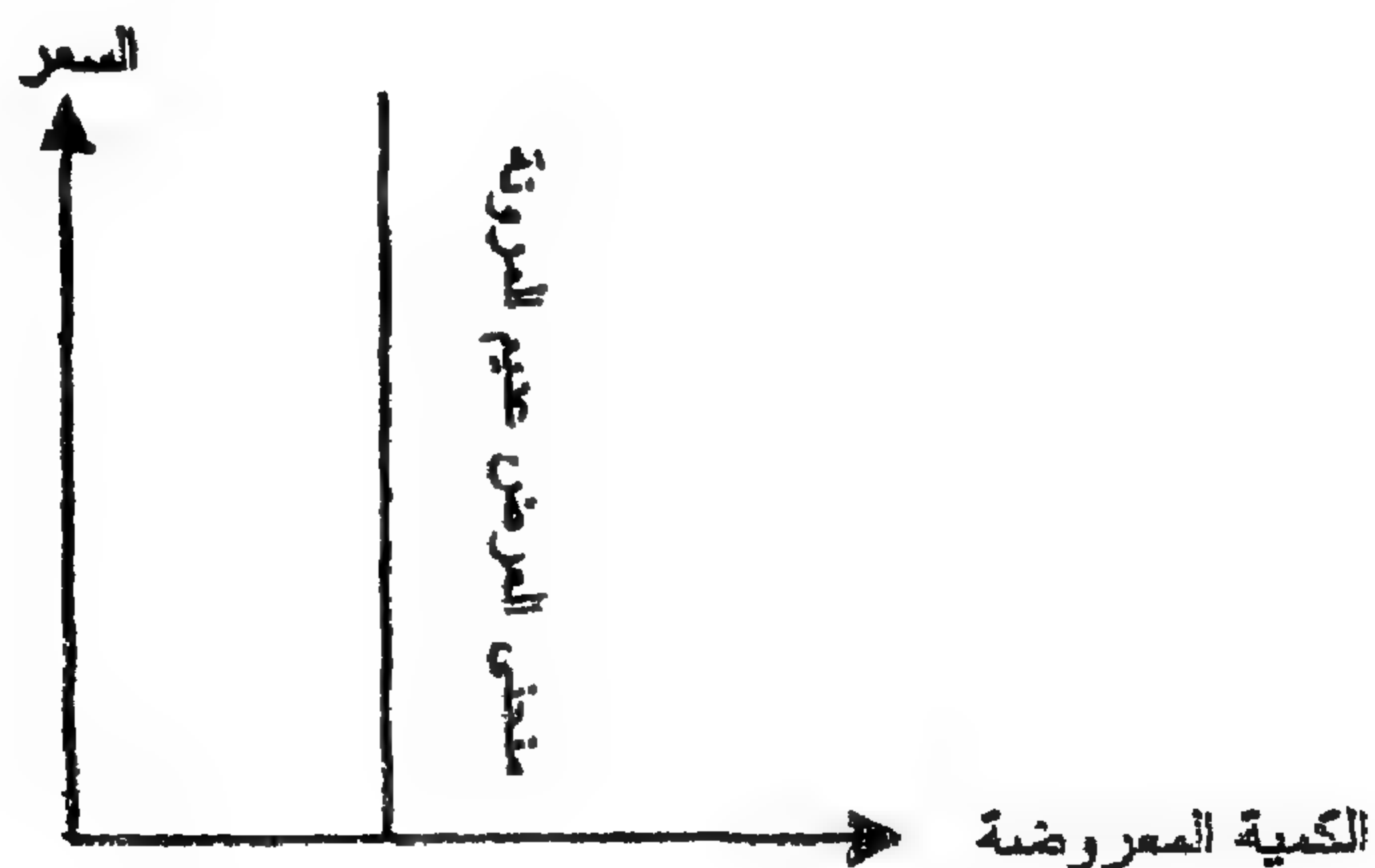
٢- العرض المرن: حيث يكون معامل مرونة العرض أكبر من الواحد الصحيح، وهذا يعني أن التغير في السعر بنسبة معينة يؤدي إلى تغير في الكمية المعروضة من السلعة بنسبة أكبر، وهذه الحالة يتخذ منحني العرض الشكل التالي:



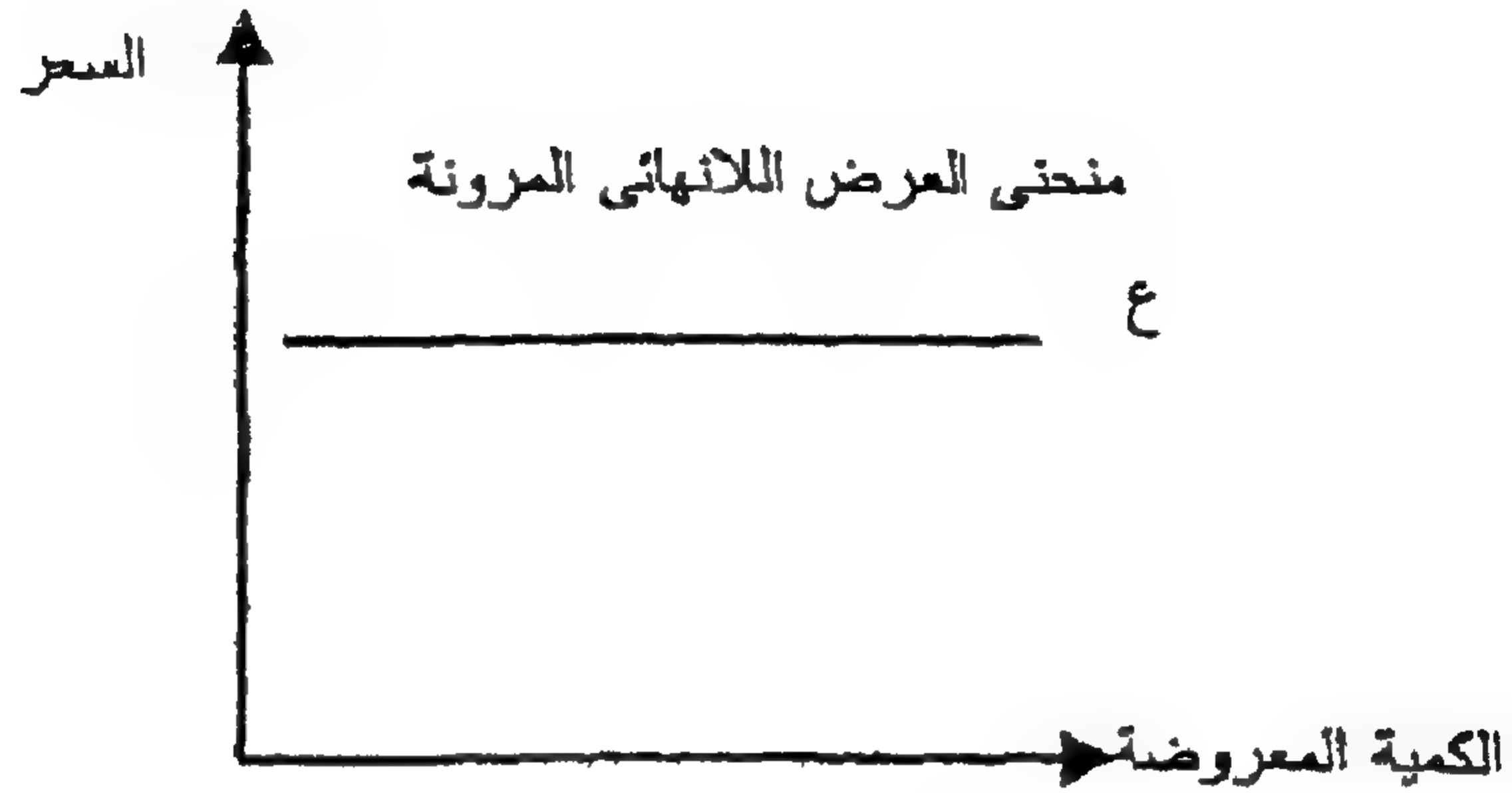
٣- العرض غير المرن: حيث يكون معامل مرونة العرض أقل من الواحد الصحيح، وهذا يعني أن التغير في السعر بنسبة معينة يؤدي إلى تغير في الكمية المعروضة من السلعة بنسبة أقل، وفي هذه الحالة يتخذ منحني العرض الشكل التالي:



٤- العرض عديم المرونة: حيث يكون معامل مرونة العرض مساوياً للصفر وذلك لأن أى تغير فى السعر لا يؤدي إلى حدوث أى تغير فى الكمية المعروضة من السلعة، وفى هذه الحالة يتخذ منحنى العرض الشكل التالى:

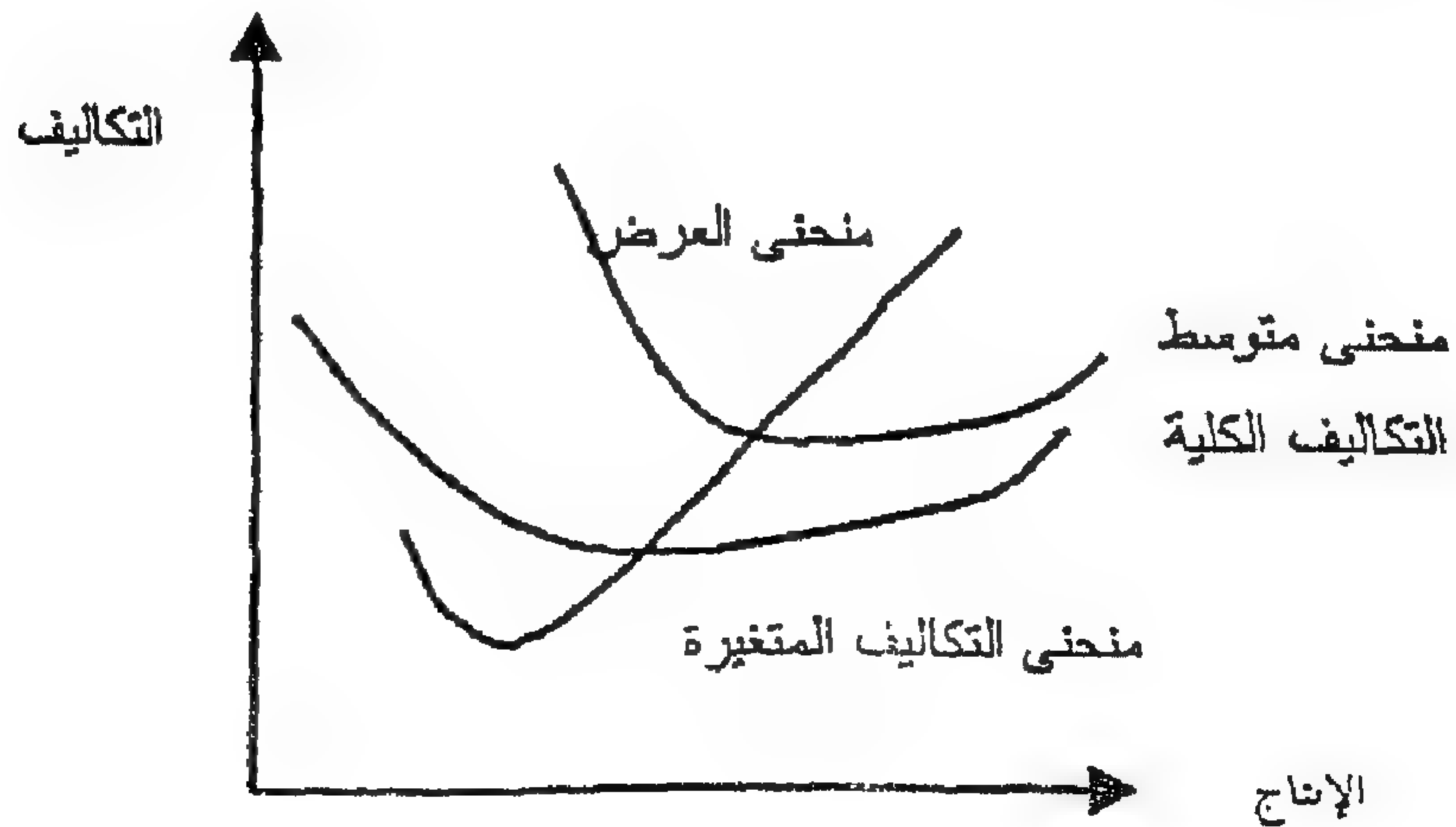


٥- العرض لانتهائي المرونة (كامل المرونة): حيث يكون معامل مرونة العرض مساوياً مالم لا نهاية (α) وذلك لأن الكميات المعروضة من السلعة لا يتغير بتغير سعر السلعة، وفي هذه الحالة يتخذ منحنى العرض الشكل التالي:



علاقة العرض بالتكاليف

منحنى العرض يمثل الجزء الصاعد من منحنى التكاليف الحدية بعد تقاطعه مع متوسط التكاليف الكلية في أنقى نقطة لها. ويمكن بيان ذلك من خلال الرسم التالي:



الباب الخامس

نظرية النقود والتضخم والدورات الاقتصادية

الفصل الأول: نظرية النقود

أولاً: نشأة النقود وتطورها وأنواعها

تعتبر النقود أداة اجتماعية اخترعها الإنسان منذ عهد بعيد يدفعها للغير أو يتلقاها منه مقابل الحصول على سلعة أو خدمة. وقد دعى الإنسان إلى إبتكار فكرة النقود الحاجة إلى توسيع نطاق التبادل الذى دعم وجوده بإزدياد التخصص وتقسيم العمل وإتساع نظام الملكية الخاصة.

وقد بدأت المبادلات الأولى بين الأفراد والجماعات عن طريق المقايضة. ويتسم نظام المقايضة بالمساواة التالية: (١) أنه يجعل المبادلة معتمدة على تصانف مزدوج للطلبات والحاجات بين المتبادلين، (٢) أنه يتحتم وجود معدل إستبدال لكل صفقة ومايستتبع ذلك من صعوبة ضغط معدلات التبادل بين عدد كبير من السلع المقايضة (٣) صعوبة تجزئة بعض السلع التى لاتقبل التجزئة بطبيعتها أو تضر بها عملية التجزئة، (٤) أن المقايضة لاتسمح بالإتجار بمعناه المعروف الآن إذ كانت السلع تنتج وتتبادل بقصد الإشباع المباشر ولم يكن الإتجار عندئذ سوى عملية تخزين سلع فاضت عن الإحتياجات الإستهلاكية المباشرة.

النقود السلعية:

لما واجه الإنسان صعوبات المقايضة سألقة الذكر ويتطور نظام التخصص وتقسيم العمل أصبحت المقايضة قيداً على المبادلات بدلاً من أن تكون وسيلة لتسهيلها وقد كان هذا داعياً لأن يتفق العقل البشرى على وسيلة جديدة لتسهيل

المبادلات، وهي النقود السلعية لكي تستخدم كمقياس للقيم. (١) إذ يجب نسبة المقايضة وقد تأثر إختيار النقود السلعية بمرحلة التطور الاقتصادي التي يمر بها المجتمع. ففي مرحلة الصيد والقتص استخدمت الجلود والسهام كنقود سلعية وفي مرحلة الرعي استخدمت الماشية والغلال.

النقود المعدنية: بالرغم من أن النقود السلعية سهلت المبادلات فعبوا بأن الإنسان لم يرتض هذه الأنواع من النقود لما لها من عيوب أهمها :

- ١- أنها قابلة للتلط
 - ٢- يحتاج تخزينها إلى مساحات كبيرة.
 - ٣- ارتفاع النفقات اللازمة لتخزينها والعناية بها.
 - ٤- صعوبة حملها وعدم قابليتها للتجزئة.
 - ٥- تباين أنواعها وأحجامها.
- وقد دعت هذه العيوب إلى إختيار سلعة أو سلعتين لاستعمالها كوسيط نقدي بشرط أن ترتضيه الجماعة وتقبله قبولاً عاماً وأن يكون متيناً وسهول حمله ويمكن تجزئته إلى أجزاء صغيرة ويتعم المعروض منه بالندرة النسبية^(١). ولاتسك أن هذه الصفات جميعها تنطبق على المعادن النفيسة التي استعملت كنقود معدنية وهي في الواقع نقود سلعية تحت ضغط إزدياد المبادلات ورغبة الإنسان في تسهيلها.

ولقد مر استعمال المعادن النفيسة كنقود بعدة مراحل ففي المرحلة الأولى كان المتعاملون يقبلون المعادن النفيسة بعد أن يزنوها ويختبروا مقدار ما تحتويه من الشوائب^(٢) وتسمى هذه المرحلة بمرحلة النقود الموزونة. وقد كانت المبادلة تتم بمقايضة السبيكة المعدنية بالسلعة المطلوبة. والمرحلة الثانية هي مرحلة النقود المعدنية المعدنية. وقد تسم ذلك عن طريق تهذيب السبائك المعدنية ووضع ختم رسمي عليها يضمن وزنها وعيارها

(١) يمكن أن يضاف إلى الشروط السابقة: (أ) أن يكون المتصرف، حليته مسهلاً بحيث لا يترتب على حمله الكثير من المتاعب وضواخ الحقوق (ب) أن يكون ذا قيمة مستقرة نسبياً. (ج) أن يكون متماثل بحيث تكون الأجزاء المتساوية هذه متساوية في القيمة.

(٢) وهو ما يخلق عليه ختم أو علامة تدل على ما تحتويه من معدن خالص.

حتى لا توزن وتختبر في كل مبادلة. وقد يسر ذلك تقدير النقود بالعدد بدلاً من الوزن ثم ظهرت بعد ذلك القطع النقدية على هيئة سبائك مستديرة الشكل تضمن الدولة وزنها وعيارها وتسجل ذلك على وجهها أما في المرحلة الثالثة فقد أصبحت النقود المعدنية ملزمة للأفراد بقوة القانون وظهر السعر الرسمي أو القانوني للعملة. كما دعت حاجة المبادلات^(١) إلى أن توجد بجانب النقود المصنوعة من المعادن النفيسة أنواع أخرى من النقود المساعدة تصنع من المعادن غير النفيسة كالبرونز والنيكل. وتتسم هذه النقود المساعدة بأن قيمتها الاسمية المسجلة عليها تفوق قيمتها الفعلية^(٢). ولذلك فإن للنقود المساعدة قوة إبراء محدودة تختلف من مجتمع لآخر. وفي جمهورية مصر العربية حدد القانون رقم ٢٥ لعام ١٩١٦ في المادة رقم ١٤ قوة إصدارها القانونية بمائتي قرش النقود الفضية وعشرة قروش من النيكل أو البرونز. وتستأثر الحكومات وحدها بحق إصدار هذا النوع من النقود وتحديد مدى إختلاف قيمتها المعدنية عن قيمتها الاسمية.

قانون جريشام:

كثيراً ما يترأى للسلطات العامة خاصة في أوقات الأزمات المالية أو في أوقات الحروب سك مقدار من النقود بوزن أقل مما يجب من المعدن النفيس. وبهذا تكون السلطات العامة قد حطت من قدر النقود المعدنية. وقد أدى ذلك إلى ظهور قانون جريشام^(٣) القائل بأن السلطات العامة إذا سكّت نقوداً تتضمن كمية أقل من المعدن النفيس فإن النقود المعدنية الأحسن أي الأكثر قيمة والمحتوية على قدر أكبر من المعدن النفيس تختفى من التداول. وهذا يعني أن قطعة النقود إذا تضمنت كمية من المعدن النفيس قيمتها أكثر من القيمة الاسمية أي القانونية لقطعة النقود فإن بعض الأفراد يحرصون على صهرها لتحويلها إلى سبيكة إذ تكون قيمتها على هذه الصورة أعلى من قيمتها كقطعة من النقود.

(١) صغيرة القيمة.

(٢) من الأمثلة عليها في جمهورية مصر العربية القرش صاغ والمليم.

(٣) وضع هذا القانون بالمملكة البريطانية.

النقود الورقية:

عندما كانت الدول الأوروبية على حتبة النظام الرأسمالي كان التجار خوفاً من سرقة ثرواتهم من النقود المعدنية يودعونها عند بعض الصائغين والصيارفة نظير شهادات إيداع تدل على ملكيتهم لثروات معينة. وكانت شهادة الإيداع عبارة عن إيصال من شخصية معروفة بأن التاجر قد أودع لديه مبلغاً معيناً وتتضمن وعداً بدفع هذا المبلغ لصاحبه في تاريخ معين. وقد تبع ذلك أن تخصص بعض الصياغ والصيارفة في قبول مثل هذه الودائع وأخذ اسم البنك يطلق على ذلك المكان الذي يتم فيه مثل هذا النوع من المعاملات وقد كانت النقود تودع نظير عمولة يدفعها صاحب الوديعة للصراف أو المصرفي الذي يتولى حراستها ويلتزم بردها في تاريخ معين. ثم تطور الأمر بعد ذلك إلى استعمال شهادات إيداع في المعاملات واستخدامها في الوفاء بالالتزامات النقدية وهذا يعنى أن شهادات الإيداع أصبحت قابلة للتداول بعد تظهيرها أى بعد أن يتنازل عنها مالكيها ويسجل هذا التنازل على ظهرها وبعد ذلك أصبح من الممكن أن تقبل شهادات الإيداع ذاتها في التعامل بنون تظهير. وبهذا دخلت في التداول وصارت نقوداً بعد أن كانت مجرد شهادة إيداع تدل على وجود النقود المعدنية كما لم يعد ذكر اسم صاحب النقود على شهادة الإيداع وإنما أصبحت لحاملها ويأرقام دائرية أى لا كسور فيها. ومن هذا بدأ استعمال النقود الورقية أى البنكنوت. فالبنكنوت إذاً عبارة عن إيصال دين في ثمة من يصدر الورقة. ولهذا نجد أن البنك المركزي المصري مثلاً يكتب على أوراق البنكنوت التي يصدرها "أتعهد بأن أنفع عند الطلب لحامل هذا السند مبلغ". وقد كان المفروض أن تفي البنوك بتعهداتها فتتفع لحامل سنداتها نقوداً معدنية عند الطلب بدلاً من أوراق البنكنوت ولكن العملاء وثقوا في البنوك بمضى الزمن وتبينت البنوك بالتجربة أن نسبة أوراق البنوك التي يطلب منها تحويلها إلى نقود معدنية تمثل نسبة صغيرة من مجموع ما أصدرت منها ولم تجد البنوك مبرراً للاحتفاظ بقدر من النقود المعدنية الخاملة مساوياً لما أصدرته من أوراق البنكنوت ولهذا أصدرت البنوك نقوداً ورقية أكثر مما لديها من أرصدة معدنية وحقت نتيجة لذلك أرباحاً كبيرة.

هذا ويجدر التمييز بين النقود الورقية القابلة للصرف والنقود الورقية غير قابلة للصرف. وقد كان من الضروري لأوراق البنكنوت في بداية استعمالها أن تكون قابلة للصرف بالذهب (أو مخيره من المعادن النفيسة) بسبب ما جرى عليه العرف حينئذ من أن

وسيط الإستبدال لابد أن يكون ذا قيمة في حد ذاته، ولم يتخل الأفراد عن هذا الاعتقاد إلا بعد فترة طويلة بعد أن رغبوا في قبول شيء كنقود دون أن يكون له قيمة في حد ذاته. وقد حدثت آخر مرحلة في تطور النقود الورقية عندما حدثت الزيادة المطردة في إصدار النقود الورقية مع قلة المعادن النفيسة لدى بنك (أو بنوك) الإصدار بالدولة إلى أن توقف الدفع بالمعادن النفيسة في أوقات الحروب والأزمات المالية وهي الفترات التي يتفق فيها حملة النقود الورقية على البنوك لتحويلها إلى نقود معدنية وقد كان وقف الدفع في البداية إجراء مؤقتاً ينتهي بإنهاء الحروب والأزمات المالية ثم تحول إلى إجراء دائم وتحوّلت النقود الورقية إلى نقود إلزامية غير قابلة للصرف أي غير قابلة التحويل إلى معادن نفيسة وهذا يعنى أن هذه النقود الورقية ليس لها قيمة ذاتية كسلعة وإنما تعتبر قوة شرائية إستناداً إلى أمر القانون من ناحية وثقة الأفراد فيها من ناحية أخرى. وكان من الضروري أن تنظم أو تهيمن الدولة على عملية إصدار أوراق البنكنوت وتبشرها. ومن الأساليب الشائعة الإستعمال أن تحدد الحكومة كمية أوراق البنكنوت المصدرة فتجعلها نسبة معينة من أصول البنك المصدر. وتختلف هذه النسبة من دولة إلى دولة ومن فترة زمنية إلى أخرى في نفس الدولة وفقاً لطبيعة النشاط الإقتصادي السائد فيها.

النقود المصرفية:

ظهرت النقود المصرفية أو نقود الودائع لما تطورت الرأسمالية من عصرها التجاري إلى عصرها الصناعي إذ إشتكت حاجة رجال الأعمال الصناعيين إلى المزيد من رؤوس الأموال التي تتيح لهم التوسع في الإنتاج لتحقيق مزيد من الأرباح، والنقود المصرفية تمثل حقوق للأفراد المودعين على البنوك المودع لديها. وهذا الحق أي الوديعة والذي يمثل إلتزام على البنك لا ينشأ فقط عن طريق الإيداع بل ينشأ أيضاً عن طريق قرض منحه البنك لأحد عملائه ثم تركه العميل لدى البنك ولم يسحبه على الفور^(١). والبنك يقيم بإقراض عملائه عن طريق التقيّد في دفاتره إذ يكفي أن يقيّد في دفاتره مبلغاً لحساب شخص معين حتى تصبح له وديعة مصرفية. وجدير بالذكر أن هناك نوعين من الودائع المصرفية، النوع الأول يسمى ودائع تحت الطلب وهذه يكون

(١) تعتبر الودائع التي تنشأ نتيجة لعمليات الإقراض التي تقوم بها البنوك ودائع غير حقيقية.

لأصحابها الحق في سحبها. عند الطلب باستخدام الشيكات. والشيك هو أمر كتابي صادر من شخص طبيعي أو معنوي له وديعة إلى البنك الذي أودع فيه نقوده بأن يدفع عند الإطلاع المبلغ المذكور في السند إما لشخص معين أو لذاته أو لحامله. وعلى ذلك فإن كان لشخص معين ودائع في أحد البنوك وترتب على معاملاته أنه أصبح مديناً فإنه يستطيع أن يتخلص من الدين بسحب شيك على بنكه بمقدار الدين لمصلحة دائته الذي يستطيع أن يقبض قيمة الشيك أو يحتفظ بها في البنك أو يحول الشيك لغيره من دائتيه. وهذا يعنى أن الودائع أو النقود المصرفية قد قامت بوظيفة النقود فأمكنها أن تسوى الديون وتحقق التبادل بدون استخدام النقود الورقية أو النقود المعدنية^(١).

وقد يودع الأفراد نقودهم في شكل ودائع آجلة في البنوك أو صندوق التوفير نظير فائدة تتناسب غالباً مع أجل الوديعة ولا تستخدم الشيكات في السحب من هذه الودائع الأجلة كما هو الحال في الحسابات الجارية.

(١) تجدر ملاحظة أن النقود المصرفية هي الوديعة نفسها وليس الشيك، إذ أن الشيك بدون الوديعة (أى بدون رصيد) لا يساوى شيئاً وهذا يعنى أن الشيك ينوب عن النقود المصرفية ويمكن أن يحول إليها كما هو الحال بالنسبة للنقود الورقية في بداية نشأتها إذ كانت تنوب عن النقود المعدنية ويمكن أن تحول إليها. ويتحصر الفرق بين الورقتين في أن وظيفة الشيك هي أن يسحب نقوداً أو يسوى التزاماً عن طريق القسيذ في دفاتر البنك وتنتهى وظيفته بعد استعماله في أول تسوية يدخل فيها أما النقود الورقية فهي تسوى الالتزامات بهائياً ولا تستهلك ولا تفقد قيمتها بعد استعمالها إنما تفقد قوة شرائية متزاولة ويضاف قيمتها عند استعمالها ويضاف إلى ذلك أن الشيك لا يتغير بمسقة التحويل، اللهم كالتقود الورقية التي لا تتغير قيمتها في تحويلها أو رفضها.

ثانياً: وظائف النقود

لإستعمال النقود مزايا عديدة إذ لايمكن أن يتم كل من الإنتاج والإستهلاك فى المجتمعات العصرية التى تمتنع مبدأ الملكية الخاصة بدونها، إذ يقوم معظم سكان هذه المجتمعات بمبادلة مايملكون بما يملكه غيرهم عن طريق النقود التى تعتبر واسطة التبادل وآداته وبغيرها لايمكن أن تقوم لنظام الملكية الخاصة قائمة، وقد أدى التوزيع الشخصى للدخل إلى توزيع النقود بدرجات متفاوتة على مختلف أفراد المجتمع إذ أصبح الكثير منهم لايملكون منها إلا القليل ويحصل عليه مقابل عمله الذهنى أو العضلى أو الإثنيين معاً والنقود بالنسبة لهؤلاء مجرد واسطة للتبادل لشراء السلع والخدمات الإستهلاكية.

هذا فى حين إستطاع آخرون أن يمتلكوا قدراً كبيراً من النقود وأن يزدوا من ملكياتهم عن طريق إستخدام هذه النقود كراس مال فى مختلف الأنشطة الإنتاجية والنقود بالنسبة لهذا الفريق تعتبر أداة إبخار وإستثمار. وليس هناك مايمنع أن تكون النقود أداة إئتمان فيفترض البعض مبلغاً من النقود لشراء سلع الإنتاج أو لشراء سلع الإستهلاك وفقاً لطبيعة النشاط الإقتصادى الذى يقوم به. والنقود فوق كل ذلك فى نظر الجميع معيار وقاسم مشترك لتحديد القيم. وكل هذا يعنى أن النقود تقوم بعدد من الوظائف التى لايمكن للمجتمعات فى العصر الحديث الإستغناء عنها وهذه الوظائف هى كونها: (١) وسيط للإستبدال أو وسيلة للدفع، (٢) مقياس للقيم، (٣) وحدة للحاسب، (٤) مخزن للقيمة وأداة للإبخار، (٥) أداة للإئتمان أى الدفع المؤجل.

١- النقود وسيط للإستبدال أو وسيلة للدفع: ويعتبر هذا أهم إستخدام للنقود إذ أدى التخلص من عيوب المقايضة سائلة الفكر، وفضلاً عن ذلك فإن إستعمال النقود كوسيلة للدفع مكن الأفراد من بيع عناصر الإنتاج التى يملكونها إلى المنشآت الإنتاجية التى تقوم بدورها بدفع ثمن هذه العناصر الإنتاجية أو ثمن خدماتها فى صورة نقود. ويقوم الأفراد بعد ذلك بدفع بعض أو كل هذه النقود نظير السلع والخدمات الإستهلاكية التى يرغبونها.

وهذا يعنى أن النقود قامت كوسيط لاستبدال السلع والخدمات الإنتاجية بالسلع والخدمات الاستهلاكية وهذا يعنى أن عمليات الإنتاج وجدت ما يوزن أو لتداول النقود لأنهم لا يمكن لأى شخص أن يحصل على النقود إلا إذا استطاع أن يقدم منفعة مقابلة لها وهذا هو الإنتاج^(١) ولهذا ترتبط نظرية النقود بنظرية الإنتاج، ولهذا أيضاً فإن الضرورة تقضى بوجود تناسب بين حجم أو كمية النقود وبين حجم الإنتاج، فطالما احتفظت النقود بتوازنها بالنسبة إلى الإنتاج احتفظت بالقوة الشرائية^(٢)، أما زيادة كمية النقود المصدرة بدون زيادة مقابلة في حجم الإنتاج فلا يخلق قوة شرائية على الإطلاق، بل يؤدي إلى ظاهرة "التضخم" ويحدث عكس ذلك بطبيعة الحال في حالة "الإنكماش".

٢- النقود مقياس للقيم : وهذا يعنى أن النقود تقيس قيم السلع والخدمات وبالتالي توجد معدلاً للاستبدال بين السلع والخدمات المختلفة (الأنواع) فالنقود أساس لمقارنة القيم عند الاستبدال وبالتالي تعتبر دالة عامة أو مشتركة للقيمة^(٣) حتى أن الأشخاص إذا أرادوا أن يقايضوا سلعة بسلعة أو بسلع أخرى لجأوا إلى النقود فاستعملوها كمقياس للقيمة بطريقة غير مباشرة.

٣- النقود وحدة للتحاسب: فالوحدة النقدية في مجتمع معين تعتبر وحدة قياس لقيم السلع والخدمات كلها . وهذا يعنى أن الثمن هو عدد الوحدات النقدية التى تعطى فى مقابل وحدة واحدة من السلعة ولما كانت وحدة النقود (أى الجنيه مثلاً) تعتبر أهم وحدة للقياس فى البنيان الإقتصادى كله لهذا كان من أوجب الأمور وأهمها أن تكون قيمتها ثابتة أو مستقرة نسبياً. ومع ذلك فغالباً ما تتعرض قيمة وحدة النقود للكثير من التقلبات إذ ترتفع وبالتالي تزيد قوتها الشرائية فتصبح قادرة على شراء مزيد من النعم أى السلع والخدمات فى فترات الركود أو الإنكماش الإقتصادى، وتنخفض قيمة وحدة النقود وبالتالي تقل قوتها الشرائية وتصبح قادرة على شراء قليل من السلع والخدمات فى فترات الإنعاش أو الراج وإرتفاع الأسعار.

(١) يعرف الإنتاج بأنه خلق أو إضافة المنافع الإقتصادية.

(٢) القوة الشرائية للنقود هى مقدار ما يشتريه من السلع والخدمات

(٣) يمكن فى هذه الحالة القول أن النقود 'مقياس للأثمان' وهو تعبير يعتبر أدق من وصفها بأنها 'مقياس للقيم'.

٤ - النقود مستودع أو مخزن للقيمة وأداة للإدخار: نظراً لعدم قابلية النقود للتلف ونظراً لأنها تحتفظ بقيمتها الإسمية بغير تغيير عبر الفترات الزمنية ، فإنها أصبحت أداة الإدخار المفضلة عند الأشخاص. وهذا يعنى أنهم يفضلون الاحتفاظ بما يدخرونه فى صورة نقود. ولذلك فقد قامت المنشآت المالية التى تقبل المدخرات مثل البنوك وصناديق التوفير وغيرها. ومما يستترعى الإنتباء أن تقلب قيمة النقود يعوقها عن أداء هذه الوظيفة.

٥ - النقود أداة للإئتمان أى للدفع المؤجل : يمكن استعمال النقود للإئتمان من تأجيل الإنفاق الحاضر إلى وقت ما فى المستقبل ، كما مكن رجال الأعمال من أن يتعاقدوا فى الحاضر على أن يدفعوا قيمة مشترياتهم حينما يتسلموا سلعهم فى المستقبل وهذا يعنى أن النقود أساس لعمليات الإئتمان إذ كلما تعاقد الأشخاص على الدفع فى المستقبل كلما احتاجوا إلى وسيط نقدي تكون قيمته فى المستقبل . وهذا يعنى أن النقود أساس لعمليات الإئتمان إذ كلما تعاقد الأشخاص على الدفع فى المستقبل كلما احتاجوا إلى وسيط نقدي تكون قيمته المستقبلية هى نفس قيمته الحاضرة بقدر الإمكان .

وسما يستترعى الإنتباء أن الوظائف السابقة للنقود لا تعتبر من الذاتية العملية منفصلة عن بعضها بل أنها تعتبر متصلة إتصالاً وثيقاً ، فإذا فقدت النقود وظيفتها كأداة للإئتمان أو للدفع المؤجل فإنها تفقد قيمتها كمستودع أو مخزن للقيمة . ويحدث هذا فى فترات التضخم المالى السريع وارتفاع الأسعار إذ تندهور قيمة النقود بسرعة ولا تصبح جديرة بالإحتزان ، ومتى فقدت النقود هذه الوظيفة الثالثة بدأ الأشخاص التشكك فى مقدرة النقود على أداء وظائفها الأخرى.

ثالثاً: النظم النقدية

تتعدد أشكال النقود المتداولة فى وطن معين فهى ورقية ومعنوية ومصرفية ويعرف النظام النقدي بأنه مجموعة القواعد والقوانين التى تقرها السلطات التشريعية والنقدية فى دولة معينة بهدف تنظيم إصدار النقود بأنواعها المختلفة والعمل على أن تتحقق فيما بينها رابطة قانونية تنظمها جميعاً وتبين علاقة كل منها بالأخرى وتحافظ على

قيمتها التبادلية وفي كل دولة نظام نقدي يحدد الوحدة النقدية القياسية ولين صلة النقود المتداولة بها وهذا يعنى أن كل نظام نقدي يتكون من ثلاثة عناصر : (١) أنواع النقود المختلفة المتداولة ، (٢) الوحدة النقدية القياسية ، (٣) القاعدة النقدية

وقد أدى تعدد العملات المتداولة في وطن معين أو دولة معينة إلى ضرورة تحديد العلاقة فيما بينها لذلك جرت العادة على إختيار إحدى هذه العملات وإعتبارها وحدة نقدية قياسية، وهذا يعنى أن الوحدة النقدية القياسية تعتبر وحدة للحاسب في مختلف المعاملات الإقتصادية وتعتبر كذلك وحدة لجميع العملات الأخرى المتداولة التي تكون إما أجزاء منها أو مضاعفات لها . والجنيه المصرى هو الوحدة النقدية القياسية في جمهورية مصر العربية والدولار الأمريكى هو الوحدة النقدية القياسية في الولايات المتحدة الأمريكية والجنيه الإسترلينى هو الوحدة النقدية القياسية في بريطانيا وهكذا ... إلخ . وتختار الوحدة النقدية القياسية عادة على أساس مساواتها لأقصى أو لأدنى إنفاق يومى للشخص الطبيعى في مجتمع معين .

أما فيما يتعلق بالقاعدة النقدية فقد كانت ركناً هاماً في كل الأنظمة النقدية المعدنية كما كانت تستعمل للدلالة على الوزن من المعدن الخالص الذى تحتويه وحدة النقد. وقد تطور معنى القاعدة النقدية فصارت تعنى نفس المعدن الذى تصنع منه الوحدة النقدية القياسية فكان النظام النقدي الإنجليزي على قاعدة الذهب لأن الوحدة النقدية القياسية الإنجليزية وهى الجنيه كانت تصنع من الذهب^(١) في حين كان النظام النقدي الفرنسى على قاعدة الذهب والفضة معاً أى على قاعدة المعدنين . وهذا يعنى أن قاعدة النقد كانت تتوافق فيها أهم وظائف النقود وهى كونها واسطة التبادل ومقياس للقيم، وبعبارة أخرى كان

(١) يتسم نظام الذهب بوجود علاقة ثابتة بين الوحدة النقدية القياسية وبين الذهب ، فإذا كانت الوحدة النقدية القياسية هى الجنيه الإسترلينى أو الدولار الأمريكى فإنه في ظل نظام الذهب يكون الجنيه الإسترلينى أو الدولار الأمريكى عبارة عن وزن معين من الذهب. وهذا يعنى أن قيمة الوحدة النقدية القياسية تكون مرتبطة ارتباطاً تاماً مايسع الذهب.

الذهب أو الفضة يستخدم في تسوية المعاملات عند الإقتضاء كما كانا المعيار الحقيقي لقياس قيم مختلف السلع والخدمات .

ويتطور النشاط الإقتصادي وظهور النقود الورقية والنقود المصرفية والإستغناء بها عن الذهب والفضة عدلت المجتمعات عن القواعد النقدية المعدنية، وفي هذه الحالة حيث لا توجد علاقة ثابتة بين معدن من المعادن النفيسة كالذهب أو الفضة وبين الوحدة النقدية القياسية" يقال عادة أن الدول تتبع قاعدة النقود الورقية الإلزامية وتعنى قاعدة النقود الورقية الإلزامية أن وحدة النقد القياسية لا ترتبط بالذهب بنسبة مقررّة ولكنها لا تعنى على الإطلاق أن قيمة العملة تترك وشأنها حتى تندهور بالنسبة للذهب . فالدول التي تتبع هذه القاعدة تخضع عملتها لقواعد تتعلق أغلبها بتحديد كمية النقود الورقية التي يصدرها بنك الإصدار ، إذ نرى الدولة تضع الحد الأقصى لكمية النقود كما في إنجلترا أو تقرر أن يكون الإصدار مضموناً بالذهب وبالعملات الأجنبية والسندات الوطنية كما في جمهورية مصر العربية، وقد جرت أغلب الدول والأوطان الأجنبية على أن تقرر في نفس الوقت قابلية تحويل عملتها إلى العملات الأجنبية بسعر صرف ثابت قابل للتعديل، وهذا هو العامل المهم في القاعدة النقدية إذ المقصود بها أن توجد أساساً صالحاً لتبادل العملة الوطنية بالعملات الأجنبية، وقد كان الهدف من قاعدة الذهب في الماضي في الدول التي أخذت بها هو ضمان تحويل عملتها إلى العملات الأجنبية بسعر صرف الذهب على أساس أن الذهب هو العملة التي يمكن تحويلها إلى أية عملة أجنبية .

ومما يسترعى الإنتباه أن معظم الدول التي كسّات تسير على قاعدة الذهب أصبحت تستطيع تحويل عملتها إلى العملات الأجنبية دون حاجة لوساطة الذهب وبهذا يمكنها أن تواصل تجارتها الخارجية، ولكي تتجنب أخطار التضخم وإرتفاع الأسعار يجب أن تجعل كمية النقود الورقية الإلزامية المصدرة متناسبة مع ما يحدث من نمو في الطاقة الإنتاجية الوطنية وفي الأعداد السكانية، وجدير بالذكر أن قاعدة العملة الورقية الإلزامية لا تعنى عدم استعمال الذهب على الإطلاق في النظام النقدي وإنما تجعل للذهب وظيفة أخرى وهي أنه يصبح احتياطياً للمعاملات الخارجية إذ يستخدم في تسوية فروق التكاليف الخارجية قيمته المباشرة أو يدخل إلى عملات أجنبية تتم بسببها تسوية

مثل هذه الفروق، وهذا يعنى أن الذهب هو عملة العملات وتهتم الدول التي تأخذ بقاعدة النقود الورقية الإلزامية بجمعه لأنها تحتفظ للذهب بوظيفته في تسوية فروق المدفوعات الدولية أى في المعاملات الخارجية فقط .

رابعاً: قيمة النقود

يقصد بقيمة النقود القوة الشرائية لها أى هى مقدار السلع والخدمات التي يمكن أن تستبدل أو تشتري بالوحدة النقدية في زمن معين ومكان معين . وهذا يعنى أن قيمة النقود تساوى مقلوب المستوى العام للأسعار^(١) الذي سوف يرمز له بعد ذلك بالرمز (ع) وهناك نظريات عديدة لتفسير قيمة النقود منها نظرية التكاليف التي تفترض أن النقود الحقيقية هي النقود المعدنية التي تتحدد قيمتها بمقدار ما تحتويه من معدن نفيس وتتحدد قيمة المعدن النفيس بتكاليف إنتاجه، ويعيب هذه النظرية أنها ركزت على جانب العرض الذي يتحدد بتكاليف الإنتاج وأهملت جانب الطلب وبالتالي فإنها تصلح فقط لتفسير التغيرات التي تحدث في عرض النقود المعدنية، يضاف إلى ذلك أن نظرية التكاليف لا تصلح أساساً لتفسير قيمة النقود الورقية التي ليس لها قيمة ذاتية كسلعة، أما نظرية كمية النقود The Quantity Theory of Money فهي أكثر إيضاحاً من نظرية التكاليف وتفترض هذه النظرية أن القوة الشرائية للنقود يحددها ثلاثة متغيرات رئيسية هي كمية النقود المتداولة وسيرمز لها بالرمز (ق) وسرعة تداول النقود وسيرمز لها بالرمز (س) وكمية السلع والخدمات التي يتم التعامل فيها بالنقود وسيرمز لها بالرمز (ك) والمستوى العام للأسعار (ع) ونظرية كمية النقود أو نظرية كمية التداول تنص على أن :

$$ق \times س = ك \times ع \quad \dots\dots\dots (١)$$

ويمكن إستنتاج :

(١) المستوى العام للأسعار (أو الرقم القياسي للأسعار) هو أحد المعايير التي تقاس بها التغيرات في أسعار مختلف السلع والخدمات ونظراً لتعدد السلع والخدمات فعادة يكون هناك رقم قياسي للأسعار لكل مجموعة متجانسة من السلع والخدمات .

س = م × خ / ف

سرعة التداول = إجمالي الناتج المحلي / كمية النقود

ويلاحظ أن الجانب الأيمن من معادلة كمية النقود يمثل جانب عرض النقود أي الكمية المعروضة منها للتداول التي تتأثر بلا شك بسرعة دوران النقود في المجتمع . أما الجانب الأيسر من معادلة كمية النقود فيمثل جانب الطلب على النقود الذي يشترك من الرغبة في مبادلتها بالسلع والخدمات . ومن معادلة كمية النقود نستنتج أن المستوى العام للأسعار (ع) هو :

$$ع = \frac{ق \times س}{ك}$$

وبما أن قيمة النقود هي مقلوب المستوى العام للأسعار (ع) فإنه يمكن تفسير القوة الشرائية للنقود إستناداً إلى معادلة كمية النقود، ولأننا نرى أن التصور الكامل لنظرية كمية النقود يقتضى دراسة الطلب على النقود وعرض النقود .

خامساً: الطلب على النقود

نتناول دراسة الطلب على النقود دراسة الأسباب التي من أجلها يحاول الأفراد الحصول على النقود والإحتفاظ بها، وينقسم الطلب على النقود إلى قسمين الأول هو الطلب على النقود كوسيط للتبادل حيث تستعمل النقود لتمويل عمليات الإستبدال أو المبادلات والقسم الثاني هو الطلب على النقود للإحتفاظ بها مسألة أو عاطلة ويطلق عليه تفضيل السيولة.

الطلب على النقود كوسيط للتبادل : تستخدم النقود لتمويل عمليات الإستبدال أو المبادلات ويمكننا أن نتصور الحالة التي تتم فيها جميع المشتريات بالأجل ويتم جميع المدفوعات بالشيكات ففي هذه الحالة لا تحتاج إلى النقود، وإذا سار المجتمع بأتمنه وفقاً لهذه الطريقة

فإن جميع المبادلات سوف يمكن تحويلها عن طريق عمليات المقاصة في بداية كل شهر، ولكن نظراً لأن المجتمع لايسير وفقاً لهذا الأسلوب فإن مقداراً معيناً من النقود يلزم وجوده لتمويل الفترات التي تنقضى بين استلام الدخل وبين إنفاقه على الاستهلاك، وبالمثل فإن الوحدات الإنتاجية تحتاج إلى رصيد من النقود لشراء الخامات والسلع الوسيطة التي تقوم بتصنيعها وبيعها بعد ذلك، وكلما زادت المبادلات في المجتمع كلما زاد رصيد النقود اللازم للتمويل في مثل هذه الحالة للحصول عليه مرة واحدة كل شهر فإن رصيد النقود الذي يلزم للمستهلك يتراوح بين القدر اللازم لتغطية استهلاك ٣٠ يوماً (في بداية الشهر) وينخفض إلى الصفر في نهاية الشهر، ففي المتوسط سيكون لديه ما يوازي مصاريف نصف شهر (٣٠ + صفر) / ٢ . فإذا كان هناك بنود كثيرة تدفع في بداية الشهر فإن الرصيد من النقود اللازم لبقية الشهر سيكون أقل كثيراً وإذا كانت جميع الوحدات الإنتاجية تسيطر عليها مؤسسة واحدة كبيرة فإن كمية صغيرة من النقود يلزم وجودها لتمويل المبادلات بين الوحدات الإنتاجية بعكس الحال إذا كان بالمقصد القومي عدد كبير جداً من الوحدات الإنتاجية الصغيرة المستقلة عن بعضها .

فإذا كان القدر الإجمالي للمبادلات في المجتمع معلوماً لنا فإنه يمكن بسهولة أن نحصل على مقياس لكمية النقود اللازم توافرها لتمويل هذا القدر من المبادلات ونظراً لصعوبة التوصل إلى القدر الإجمالي للمبادلات في المجتمع، فإننا نفترض أن نتوقع أن في ظل نظام إقتصادي معين أنه كلما كبر حجم الدخل القومي كلما ازداد حجم المبادلات في المجتمع وكلما ازداد حجم النقود اللازم لتمويل هذه المبادلات ولهذا السبب فإنه يمكن التعبير عن الطلب على النقود لإشباع دافع المعاملات كدالة لمستوى الدخل القومي فإذا رمز للطلب على النقود لإشباع دافع المعاملات بالرمز (ط) فإنه يمكن التعبير عن هذا النوع من الطلب بالمعادلة رقم (٢) كما يلي :

$$ط = ت (ص) \dots\dots\dots (٢)$$

ومن هذه المعادلة يمكن أن نتعرف على قيمة (ط) إذا عرفنا قيمة الدخل القومي (ص) ومع ذلك فإن المعلومات التي لدينا لا تكفي لإعطاء صورة دقيقة عن المعادلة رقم

١٠٠٪ وربما تسد. تأكيداً بأنها ذات سائل موجب وتوجه من اليمين إلى اليسار وهذا يعني أنه كلما زاد التدفق كلما زاد مقدار النقود الالتزام لإشباع دافع المعاملات .

الطلب على النقود بدافع تفضيل السيولة : يمثل الاحتفاظ بالنقود كمخزن للقيمة المستحضر الثاني للطلب على النقود، ولأول وهلة يبدو أنه من الغريب أن يحتفظ شخص ما بنقوده . لهذا الغرض في الوقت الذي يمكنه أن يستغلها في شراء الأصول الرأسمالية التي تفل دخلاً ، إلا أنه مما يسترعى الإثبات أنه عندما يشتري شخص ما بعض الأصول الرأسمالية كالأوراق المالية (مثل السندات الحكومية أو غير الحكومية) فإنه ينفق قدرته على التصرف بحرية في نقوده لبعض الوقت وبالتالي يتعرض لإحتمال ضياع بعض الفرص المتاحة لاستغلال نقوده استغلالاً مربحاً أو ربما تعرض لبعض لخسائر نتيجة للتقلبات السوقية فالخلة السنوية التي تغلها السندات ثابتة بالتالي فإن أي تغير يحدث في سعر الفائدة سيؤدي إلى تغير أسعار جميع السندات، فمثلاً إذا أصدر سند في وقت كان فيه سعر الفائدة ٤% فستدفع الحكومة (أو الجهة التي أصدرت السند) ٤ جنيهات كل عام لكل مشتر لهذه الورقة المالية يكون مستعداً لأن يدفع ١٠٠ جنيه ثمناً لها، فإذا تغير سعر الفائدة فيما بعد بحيث أصبح ٢% فسيرتفع الثمن السوقي لهذا السند إلى ٢٠٠ جنيه ذلك لأن أي مشتر جديد سيكون سواء لو دفع ١٠٠ جنيه ثمناً لورقة مالية جديدة تغل له غلة مقدارها جنيهان أي ٢% أو لو دفع ٢٠٠ جنيه ثمناً لورقة مالية قديمة تغل له ٤ جنيهات كل عام . فهو يربح ٢% على نقوده في كلا الحالتين . وبالمثل إذا ارتفع سعر الفائدة من ٤% إلى ٨% فستتخفص قيمة السند الأصلي من ١٠٠ جنيه إلى ٥٠ جنيه وعلى هذا فإن التغيرات في أسعار الفائدة لابد أن تعني تغيراً في أسعار السندات، فتجد الأفراد يحاولون كسب بعض المال بشراء السندات عندما تكون منخفضة الثمن (أي عندما يكون سعر الفائدة مرتفعاً) ويقومون ببيع هذه السندات عندما تكون عالية الثمن (أي عندما يكون سعر الفائدة منخفضاً)، ومن الواضح أنه لا يمكن التنبؤ بصفة مؤكدة بما ستكون عليه أسعار الفائدة في المستقبل ولهذا يلجأ الأفراد إلى التعمد ويستطيعون أن يتعمدوا على مكاسب رأسمالية بأن يضمنوا مسبقاً متى سترتفع أو تنخفض السندات ومتى ستخفص ومن ثم يحتفظ الأفراد بالنقود بمثابة لكي يشتروا بها سندات (أو أسهم) عندما يكون سعر الفائدة قصيراً ومن الإرتفاع حداً يضمنون معه بأنه لابد أن ينخفض من حدود فهم يحصلون على مكاسب

رأسمالية بالمضاربة فى الأوراق المالية وما بين أن يحصلوا على مكاسب نتيجة لكونهم يعرفون أكثر من غيرهم فى السوق مستقبل التقلبات السوقية المتعلقة بأسعار الفائدة .

سادساً: عرض النقود

يمثل عرض النقود فى فترة زمنية معينة القدر الإجمالى من النقود الذى يحتفظ به جميع أفراد المجتمع، ولذلك فإن مفهوم الطلب على النقود وعرض النقود يعتبران الطلب على قدر ثابت من النقود والمعرض منه وإستناداً إلى ذلك فإن إزدياد عرض النقود يعنى إزدياد القدر المصدر منها وليس بيع أصحاب النقود لها ولهذا فإن عرض النقود الذى يعتبر ثابتاً فى فترة زمنية معينة يختلف فى طبيعته عن عرض السلع الأخرى الذى يمثل تيار متدفق يتناسب تناسباً طردياً مع الثمن السوى لهذه السلع، وفضلاً عن ذلك فإن إنتاج النقود وإستهلاكها لا يتم بصفة متصلة كما هو الحال بالنسبة للسلع الأخرى إذ أن العرض الثابت من النقود يتم تداوله بين أفراد المجتمع وتتوقف سرعة التداول على عوامل عديدة سلف ذكرها .

ويتكون المعرض النقدي من : (١) النقود الورقية أى أوراق البنكنوت والنقود المعدنية التى تصدرها الحكومة والبنك المركزى ، (٢) النقود المصرفية أى الإئتمانات ويتحدد القدر المعرض من النقود الورقية بطلب المجتمع على هذا النوع من النقود بعد أن كان يتحدد فى الماضى بحجم الغطاء الذهبى المتاح لدى السلطات النقدية، هذا فى حين تقوم المصارف التجارية بدور رئيسى فى خلق النقود المصرفية أى الإئتمانية، وقد تم ذلك عندما تبين للبنوك أن عدداً قليلاً من المودعين كانوا يستردون ودائعهم وأن هناك فرصاً سانحة لإستغلال هذه الودائع بإقراضها لرجال الأعمال نظير أسعار فائدة مرتفعة بدلاً من تركها عاطلة فى خزائن البنوك .

ولهذا بدأت البنوك تشجع الأفراد على الاحتفاظ بإرصنتهم النقدية على شكل ودائع آجلة في البنوك نظير دفع عمولة تتناسب طردياً مع طول فترة الإيداع^(١) ثم تقوم البنوك بإقراض الجزء الأكبر من هذه الودائع الآجلة لرجال الأعمال نظير عمولة (سعر الفائدة) أعلى مما تدفعه لأصحاب هذه الودائع وتربح من وراء ذلك الفرق بين مستوى الفائدة في كلا الحالتين . وهناك شرطان ضروريان لإتمام هذه العملية : (١) أن تكون النقود كلها متجانسة وتلقى قبولاً عاماً من جميع الأفراد في التداول ، (٢) أن لا يسحب عملاء البنك في فترة زمنية معينة إلا جزءاً صغيراً يحتفظون به لديها من ودائع، ويمكن للبنوك أن تتعرف على نسبة هذا الجزء من إختباراتها وخبراتها الماضية مع عملائها ويسمى بالإحتياطي النقدي .

وفي المجتمعات الراقية حيث تتم غالبية المعاملات بين الأفراد بالشيكات فإن مصير القروض التي يأخذها الأفراد من البنوك هو أن يودع من جديد فيها وتكون مصدراً جديداً للإقراض . وهذا يعني أن الأموال التي تقرضها البنوك إلى المقترضين هي نفسها الأموال التي يودعها هؤلاء المقترضون في البنوك، وهذا يعني أن مجموع الودائع الكلية في البنوك جميعاً سيزداد في النهاية زيادة كبيرة جداً بحيث تبلغ عدة أمثال الودائع الحقيقية لدى البنوك، ومع ذلك فإن إزدياد حجم هذه الودائع الخيالية أو الإقتراضية أو الإئتمانية لن يثير أية مشاكل مادام الإحتياطي النقدي المتاح بخزائن البنك كافياً لدفع طلبات العملاء.

مثال : باقتراض نسبة الإحتياطي النقدي الذي يجب أن يحتفظ به البنك هي ١٠% فإذا أودع شخص ما وديعة حقيقية آجلة مقدارها ١٠٠٠ جنيه في أحد البنوك فإن البنك يحتفظ في خزائنه منها بإحتياطي قدره ١٠% ويقرض الباقي وهو ٩٠٠ جنيه لأحد

(١) في إنجلترا مثلاً لا تستعمل أوراق البنكنوت بصفة أساسية إلا لدفع الأجور ولتمويل المعاملات الجارية الصغيرة مما ييسر على السلطات النقدية ضبط حجم أوراق البنكنوت المصدرة بما تجعله متناسباً مع مستوى الأجور وحجم العمالة في المجتمع.

عملائه^(١) الذي يقوم بإيداعه في نفس البنك (أو ربما في بنك آخر) ورر سبج وديعه جديدة يحتفظ منها البنك بإحتياطي قدره ١٠% ويقرض الباقي البالغ ٨١٠ جنيه لعميل آخر يقوم بدوره بإيداعه في البنك ويصبح وديعه جديدة يحتفظ منها البنك بإحتياطي نقدي قدره ١٠% ويقرض الباقي البالغ ٧٢٩ لعميل ثالث يقوم بدوره بإيداعه في البنك وهكذا يستمر الإقراض والإيداع إلى أن يصل حجم هذه الودائع الإئتمانية في النهاية إلى عشرة آلاف جنيه والإحتياطي النقدي لها ١٠٠٠ جنيه ومقدار إجمالي قيمة القروض التي عقدها البنك ٩٠٠٠ جنيه^(٢) وهذا يعني أن الألف جنيه الأولى أودعت وتتابع إيداعها وإقراضها إزدادت الكمية المعروضة من النقود الممكن تداولها إلى تسعة أمثال الوديعة الأصلية ويعزى ذلك كما سبق إلى أن البنوك لا يطلب منها عادة إلا دفع مقايير صغيرة من العملة لا تبلغ إلا قدرأ بسيطاً جداً من الإلتزامات النقدية التي يتعين عليها القيام بها أي أنها لا يطلب منها عادة إلا دفع نسبة بسيطة من الودائع خاصة وأن جانباً من هذه الودائع هو ودائع آجلة. لا يمكن العملاء سحبها إلا بشروط معينة يتم الإتفاق عليها عند الإيداع .

ومن الطبيعي أن يكون هناك حدوداً لقدرة البنوك التجارية على زيادة المعروض النقدي عن طريق خلق الودائع الإئتمانية، وأهم هذه الحدود على الإطلاق هي نسبة الإحتياطي النقدي التي يحلو للبعض تسميتها بنسبة السيولة ، إذ تحتفظ البنوك التجارية بجنيه واحد سائل في مقابل كل ١٢ جنيه من الودائع الإئتمانية، ولهذا فإن هناك علاقة نسبية ثابتة بين حجم الودائع الإئتمانية وبين مقدار النقود السائلة التي تحتفظ بها البنوك التجارية ، وتتحكم السلطات النقدية في قدرة البنوك التجارية على خلق الودائع الإئتمانية

(١) بعد أن يقدم الضمانات الكافية لهذا القرض والتي تكون في قيمتها في غالبية الأحيان توازي أو تزيد عن قيمة القرض .

(٢) عندما يمنح البنك قرضاً لأحد العملاء فإن الشخص المستفيد يعطي دفترأ للشيكات ويستخدم هذه الشيكات لدفع إلتزاماته النقدية وترصد قيم هذه الشيكات في حسابات الأشخاص الصانرة لأمرهم أي المستفيدين إما في نفس البنك أو في بنك آخر وهذا يعني أن المبالغ التي يدفعها العملاء إلى البنوك لتضاف إلى ودائعهم تنشأ أصلاً من القروض التي قدمها نفس البنك أو بنك آخر إلى عملائه .

عن طريق رفع نسبة السيولة إذا كانت تستهدف تخفيض المعروض من النقود أو تخفيض
نسبة السيولة إذا كانت تستهدف زيادة المعروض من النقود

ولما كانت البنوك التجارية تحتفظ دائماً بجزء من إحتياطاتها النقدية لدى البنك
المركزي^(١) فإنه إذا أمكن للبنك المركزي أن يغير مقدار هذه الودائع فسيتمكن تغيير حجم
الودائع الإئتمانية وبالتالي يمكنه تغيير عرض النقود، ويستطيع البنك المركزي تحقيق ذلك
عن طريق عمليات السوق المفتوحة ويقصد بعمليات السوق المفتوحة قيام البنك المركزي
بشراء أو بيع الأوراق المالية الحكومية أو غيرها من الأوراق التجارية في السوق العامة
أو السوق المفتوحة ، فعندما يبيع البنك المركزي في السوق المفتوحة أوراقاً مالية حكومية
تستريها البنوك التجارية^(٢) وتدفع قيمتها بشيكات مسجوبة على أرصنتها الدائنة لدى البنك
المركزي وبالتالي تنخفض هذه الأرصدة عن نسبة السيولة المقررة فتلجأ البنوك التجارية
في الحال إلى طلب بعض قروضها العاجلة كما تقلل من القروض المقدمة لرجال الأعمال
الأمر الذي من شأنه إنخفاض قدرة البنوك التجارية على خلق الودائع الإئتمانية فيخلص
عرض النقود ويحدث العكس بطبيعة الحال عندما يرغب البنك المركزي وغيره من
السلطات النقدية الأخرى في زيادة عرض النقود.

(١) البنك المركزي هو بنك البنوك أى هو البنك الذى يقع على قمة الجهاز المصرفى .

(٢) وغيرها من الهيئات المالية أو رجال الأعمال .

خلق النقود الائتمانية بواسطة البنوك التجارية .

المرحلة	الودائع بالجنيه	الإحتياطي النقدي بالجنيه	القروض بالجنيه
الأولى	١٠٠٠	١٠٠,٠٠	٩٠٠,٠٠
الثانية	٩٠٠,٠٠	٩٠,٠٠	٨١٠,٠٠
الثالثة	٨١٠,٠٠	٨١,٠٠٠	٧٢٩,٠٠
الرابعة	٧٢٩,٠٠	٧٢,٩٠	٦٥٦,١٠
الخامسة	٦٥٦,١٠	٦٥,٦٠	٥٩٠,٥٠
السادسة	٥٩٠,٥٠	٥٩,٠٥	٥٣١,٤٥
.	.	.	.
.	.	.	.
.	.	.	.
الإجمالي*	١٠٠٠	١٠٠	٩٠٠

* إجمالي حجم الودائع الائتمانية = $١٠٠٠ + (٠,٩) + (٠,٩) + (٠,٩) + \dots$

$$= ١٠٠٠ \times (٠,٩ + ٠,٩ + (٠,٩) + \dots) =$$

$$= ٩٠٠ + (٠,٩ + (٠,٩) + (٠,٩) + \dots) =$$

$$= ٩٠٠ \times (٠,٩ - ١) / ١ =$$

سابعاً: سعر الصرف والعوامل المؤثرة عليه

تعريف سعر الصرف

لا يخرج سعر الصرف بين دولتين عن كونه المعدل الذى تتبادل طبقاً له عملة دولة بعملية أخرى ، فسر الصرف إذن هو عبارة عن سعر عملة ما مقاساً بعملية أخرى .

وينشأ سعر الصرف نتيجة لأن النقود الورقية لدولة ما قد لا تكون مقبولة كوسيط للتبادل فى دولة أو دول أخرى ، ونتيجة لضرورة معاملة عملة دولة بعملية الدول الأخرى إذا ما قدر للتجارة الدولية أن تقوم لها قائمة .

ينبع الطلب على العملات الأجنبية - كما تبين من قبل - من رغبة الدولة فى دفع ثمن وارداتها من تلك الدول وعلى ذلك فإن طلب جمهورية مصر العربية مثلاً للدولار ينبع من رغبة فى إستيراد السلع والخدمات الأمريكية أو سلع وخدمات الدول الأخرى التى تقبل دفع الثمن بالدولار ، وحيث أن المنتج فى الدول المصدرة يطلب الحصول على ثمن معين بعملية دولته لما يصدره من سلع إلى الدولة المستوردة فإن الثمن الذى يبيع به المستورد لهذه السلع فى الداخل يتوقف على سعر الصرف بين عملة الدولة المستوردة وعملة الدولة المصدرة ، والمقصود بسعر الصرف كما تبين من قبل القدرة الإستبدالية لعملة الدولة بعملات الدول الأخرى ، أى ثمن العملة مقاساً بعملات الدول الأخرى وبناءً على ذلك فإن ارتفاع سعر الصرف لدولة معينة يعنى ارتفاع قيمة عملتها بالنسبة لعملات الدول الأخرى ، وأمر هذا فإنه يعنى رفع أثمان صادرات هذه الدول مقاسة بعملات الدول الأخرى . وكذلك فإن انخفاض سعر الصرف لدولة معينة يعنى انخفاض قيمة عملتها بالنسبة لعملات الدول الأخرى ، الأمر الذى يعنى خفض أثمان صادراتها إلى الدول الأخرى ، فإخفاض سعر الصرف بالنسبة للجنيه الإسترليني مثلاً ، أى انخفاض أثمان السلع البريطانية بقيم العملات الأخرى مثل الدولار الأمريكى والمارك الألماني وغيرها وذلك من عدم تغير أثمان هذه السلع فى داخل بريطانيا نفسها

ومن ناحية أخرى فإن انخفاض سعر الدولار (ارتفاع الجنيه) يعنى ارتفاع سعر الصادرات المصرية إلى الولايات المتحدة ، الأمر الذى يعنى انخفاض المشتريات الأمريكية من السلع المصرية وعلى ذلك سوف ينفق الأمريكيون كمية أقل من الدولارات فى مشترياتهم^(١) أى تقل كمية الدولارات التى يعرض الأمريكيون إستبدالها بالجنيه المصرى لتمويل وارداتهم من مصر وهذا يعنى انخفاض القدر المعروض من الدولارات، أما إذا ارتفع سعر الدولار (انخفاض الجنيه) فإن ثمن الصادرات المصرية للولايات المتحدة يقل مما يزيد مقدارها ويزيد بالتالى مقدار الدولارات التى يعرض الأمريكيون إستبدالها بالجنيه المصرى لتمويل وارداتهم من مصر الأمر الذى يعنى إزدياد القدر المعروض من الدولارات . وعلى ذلك يمكن القول بأن منحى عرض الدولار - وثأله فى تلك شأن منحى عرض أية عملة أخرى - فى سوق الصرف الدولى منحى موجب الميل ، أى منحى صاعد .

تحديد سعر الصرف : يتوقف سعر الصرف بالنسبة لأى عملة على قسوى العرض والطلب، ويتعبر آخر فإن سعر الصرف لعملة ما يتحدد فى سوق الصرف الدولية عند تقابل منحى عرضها مع الطلب عليها، فإذا فرضنا مثلاً تكمة لمثالنا السابق - أن منحى الطلب على الدولارات هو المنحى (ط ١) ، وأن منحى عرضها هو المنحى (ع ١) ، وأن سعر الدولار مقوماً بالجنيه المصرى كان منخفضاً (أ ك فى شكل ١-٨) فإن معنى ذلك وجود خلل فى المتفرعات حيث تكون رغبة المصريين فى الحصول على الدولارات اللازمة لتمويل وارداتهم من الولايات المتحدة أكثر من رغبة الأمريكيين فى إستبدال دولاراتهم بالجنيه المصرى لتمويل الصادرات المصرية إليهم، وبذلك يزداد الطلب على الدولار عند السعر (أ ك) عن المعروض منه عند هذا السعر بمقدار (د ي)، وظهور فائض الطلب - كما تبين من قبل - يودى إلى ارتفاع سعر الدولار وبالتالي انخفاض

(١) يفترض هذا التحليل أن طلب المصريين على السلع الأمريكية وطلب الأمريكيين على السلع المصرية يتسمان بالمرونة الأمر الذى سوف يعنى أن أى انخفاض فى سعر السلع فى أى من الدولتين سوف يودى إلى زيادة صادراتها بمعدل يزيد عن معدل انخفاض الأسعار وهذا يودى إلى زيادة الإنفاق على شراء هذه السلع .

سعر الصرف وبالتالي انخفاض سعر الجنيه المصري، وأمر هذا شأنه إنما يعنى إرتفاع أسعار الواردات الأمريكية لمصر مما يقلل الطلب عليها فيقل بذلك طلب المصريين على الدولارات وفي نفس الوقت تنخفض أسعار الصادرات المصرية إلى الولايات المتحدة الأمر الذى يزيد من عرضهم إستبدال الدولار بالجنيه المصرى حتى يتمكنوا من تمويل الصادرات المصرية إليهم . وهذا يعنى إزدياد عرض الدولار . وهكذا يستمر إرتفاع فى سعر الدولار إلى أن يتقابل منحنى عرض الدولار مع منحنى الطلب فيتحدد سعر التوازن عند (ك ب) حيث تكون الكمية المعروضة من الدولارات عند هذا السعر مساوية للكمية المطلوبة منه (ك هـ فى الشكل السابق) .

العوامل المؤثرة على سعر الصرف

هناك العديد من العوامل المؤثرة على سعر الصرف، ولو أنها تقوم بتأثيرها عن طريق التأثير على طلب أو عرض العملة موضع البحث ومن أهم هذه العوامل الأنواق والمعدن الداخلى للصادرات والمستوى العام للأسعار فى الدولة .

١- الأنواق : يؤدي تغير الأنواق إلى تغير الطلب على السلع والخدمات فإذا فرضنا حدوث تغير موافق فى أنواق المصريين بالنسبة للسلع الأمريكية - نتيجة لتأثير الإعلانات مثلاً - وذلك فى ظل ثبات العوامل الأخرى على ما هى عليه فإن منحنى طلب المصريين على السلع الأمريكية سوف ينتقل إلى اليمين الأمر الذى يعنى زيادة المقدار الذى يطلبه المصريون من السلع الأمريكية عند جميع مستويات الأسعار . وأمر هذا شأنه إنما يعنى زيادة طلب المصريين على الدولار لتمويل وارداتهم الأمريكية . أى أن إنتقال منحنى الطلب على الدولار إلى اليمين (المنحنى طهطه فى الشكل السابق) وهذا يعنى وجود فائض طلب على الدولار عند سعر الصرف الأسمى (ك ب) مما يؤدي إلى رفع سعر الصرف للدولار إلى (ك ج) حيث يتقاطع منحنى عرض الدولار مع منحنى الطلب الجديد عليه ويتلائم فائض الطلب عليه وعلى ذلك فإنه يمكن القول بأن التغير فى الأنواق موافق بالنسبة لسلع دولة معينة سوف يؤدي إلى إرتفاع سعر صرف عملتها فى مسوق الصرف الدولية .

٢- السعر الداخلي للسلع المصدرة : إن تغير السعر الداخلي للسلع التصديرية في دولة ما يؤثر على سعر صرف عملتها ويمكن إيضاح نوع ذلك التأثير بإقتراض أن السعر الداخلي للسلع الأمريكية (نسى يصدر جزء منها إلى مصر) قد إنخفض لاثبتك أن ذلك يعني إنخفاض الأسعار التصديرية لهذه السلع إذا بقيت الأشياء الأخرى على ما هي عليه ولما كان ذلك سوف يزيد من طلب المصريين (وغيرهم) على هذه السلع ، فإن طلبهم على الدولارات سوف ينتقل إلى اليمين (يزداد) وذلك لتمويل وارداتهم من الولايات المتحدة وهذا بدوره يؤدي إلى إرتفاع سعر الصرف للدولار ، ولاتيك أن إرتفاع سعر الدولار إنما يعني إنخفاض سعر الجنيه المصري ، وعلى ذلك يمكن القول أن إنخفاض الأسعار الداخلية للسلع التصديرية في دولة ما يؤدي إلى إرتفاع سعر الصرف لعملائها وذلك بإقتراض ثبات المتغيرات الأخرى .

٣- المستوى العام للأسعار : يؤدي التغير في المستوى العام للأسعار في دولة ما إلى تغير معاكس في سعر صرف عملتها ، فإرتفاع المستوى العام للأسعار في الدولة يؤدي إلى إنخفاض قيمة عملتها ، فمثلاً إذا كان هناك تضخماً في الولايات المتحدة وبالتالي إرتفاع في أسعار السلع الأمريكية ، فإن الطلب المصري (وغير المصري) على السلع الأمريكية سوف ينعكس ، الأمر الذي يعني إنخفاض الطلب على الدولار (انتقال منحنى الطلب على الدولار إلى اليسار) ، وفي نفس الوقت فإن السلع المصرية بالرغم من عدم إنخفاض أسعارها تصبح نسبياً أرخص من السلع الأمريكية الأمر الذي يدفع الأمريكيين إلى زيادة طلبهم عليها ، وعلى ذلك يزداد طلب الأمريكيين على الجنيه المصري ويزداد بذلك عرض الدولار (ينتقل منحنى عرض الدولار إلى اليمين) ولاتيك أن انتقال منحنى الطلب على الدولار إلى اليسار في نفس الوقت الذي ينتقل فيه منحنى عرضه إلى اليمين يؤدي إلى إنخفاض سعر صرفه ، أى إنخفاض قيمته .

٤- أسعار الصرف المثبتة : إفتراضنا في دراستنا حتى الآن أن أسعار الصرف بالنسبة لجميع العملات متروكة لتحدها سوق الصرف الدولية ، وعلى ذلك فهي تتقلب صعوداً أو هبوطاً طبقاً لعدد من العوامل ، ويطلق على سعر الصرف في هذه الحالة سعر الصرف الحر أو المتقلب ولكن الواقع أن سعر الصرف منذ الحرب العالمية الثانية ثابت - يفسر

فى حدود ضيقة جداً - بالنسبة لجميع العملات . وعلى ذلك فإن التغير فى طلب وعرض أية عملة يعبر عن نفسه بطريقة أخرى غير التأثير على سعر الصرف الرسمى ، ويوضح ذلك الشكل السابق فإذا كان سعر الدولار مقيماً بالجنيه المصرى مثلاً عند (ك ج) ، فإن مقدار عرض الدولارات عند هذا السعر (ك و) يزيد عن مقدار الطلب عليها (ك د) وعلى ذلك يصبح هناك فائض مقداره (د و) وحيث أن زيادة عرض الدولارات إنما تعنى انخفاض المعروض من الجنيه المصرى عن الطلب عليه فإنه إذا لم تتدخل حكومة الولايات المتحدة فإن بعض طالبي الجنيهات المصرية سوف يحصلون عليها بسعر يزيد عن سعر الصرف المثبت وذلك فى السوق السوداء بينما لن يتمكن البعض الآخر من الحصول على الجنيه المصرى، ولذلك فإن الحكومة تتدخل فى هذه الحالة بتقييد الجنيهات المصرية على طلبها وتصر حق إجراء استبدال الدولار بالجنيه عليها، ولايكفى هذا الإجراء لإختفاء السوق السوداء ، إذ يجب بالإضافة إلى ذلك إتخاذ الإجراءات الكفيلة بنقل منحى الطلب على العملات الأجنبية إلى اليسار إلى أن يتقاطع مع منحى عرضها عند سعر الصرف المثبت أو بالقرب منه، ويمكن أن يتم ذلك عن طريق تقييد السعر بالخارج ومنع استيراد بعض السلع وتقييد الاستيراد من السلع الأخرى إما بإقتراض الحصول على ترخيص للاستيراد أو بإتباع نظام الحصص وفى نفس الوقت إنه يجب التخلص من التقلبات قصيرة المدى فى طلب وعرض العملات الأجنبية عن طريق تدخل الحكومة فى شراء وبيع العملات الأجنبية .

أما إذا كان هناك انتقال دائم فى أحد منحنيات عرض أو طلب العملات الأجنبية نتيجة لوجود تضخم نقدى مثلاً فى الدولة فإنه يصعب الاحتفاظ بسعر الصرف الثابت للعملة، فإذا كان انتقال منحى العرض إلى اليمين مثلاً يرجع إلى الزيادة المستمرة للاستثمار الخارجى فإن سعر الصرف يجب أن ينخفض فإذا ما حاولت الدولة المحافظة على المستوى القديم لسعر الصرف فإن عليها أن تدخل فى السوق مشترياً للدولار وبائعة للذهب والعملات الأجنبية، ويمكن الإستمرار فى هذه السياسة طالما كان هناك رصيد كافى من الذهب والعملات الأجنبية أما إذا اقترب ذلك الرصيد من النفاذ فإن على الدولة أن تختار بين تخفيض سعر الصرف لعملتها أو تقييد الواردات والإقتراض الخارجى حتى ينتقل عرض الدولار إلى اليسار مرة أخرى .

وَيُخْتَلَفُ الْاِقْتِصَادِيُونَ فِي تَفْضِيلِهِمْ لِسَعْرِ الصَّرْفِ الْمَثْبُتِ أَوْ الْحُرِّ فَبَعْضُهُمْ يُؤَيِّدُ تَثْبِيْتَ سَعْرِ الصَّرْفِ إِعْتِقَاداً مِنْهُمْ أَنَّ ذَلِكَ سَوْفَ يُشْجِعُ التَّجَارَةَ الْخَارِجِيَّةَ وَبَعْضُ الْآخَرِ يُؤَيِّدُ تَرْكَ سَعْرِ الصَّرْفِ لِأَنَّهُ ظَرْفُ الْعَرْضِ وَالطَّلَبِ فِي أَسْوَاقِ التَّصْرِيفِ مُعْتَقِدِينَ أَنَّ التَّقْلِبَاتِ فِي أَسْجَارِ الصَّرْفِ لَنْ تَكُونَ بِالضَّخَامَةِ الَّتِي تُضِرُّ بِالتَّجَارَةِ الْخَارِجِيَّةِ ، خَاصَّةً وَأَنَّ هَجْرَةَ رَأْسِ الْمَالِ سَوْفَ تَقْلَلُ مِنَ التَّقْلِبَاتِ قَصِيرَةِ الْمَدَى فِي أَسْجَارِ الصَّرْفِ .-

الفصل الثانی: التضخم

لا يوجد تعريف واحد للتضخم يلقي قبولاً عاماً من علماء الإقتصاد . ومعظم تعريفات التضخم وأكثرها شيوعاً قد بنيت على أساس النظرية الكمية للنقود وهي تعتبر من أقدم النظريات في تفسير التضخم وزيادته إلى تزايد كمية النقود . ويمرر وفقاً لهذه النظرية بأنه " الزيادة المحسوسة في كمية النقود " أو أنه " ينتج عن الزيادة في عرض النقود والإئتمان " أو أنه " الزيادة في كمية النقود التي تؤدي إلى ارتفاع الأسعار " أو أنه "زيادة الأسعار نتيجة لزيادة الإصدار أو زيادة الإئتمان المصرفي" .

وبحلول الأزمة العالمية الكبرى وما صاحبها من صعوبات ميسانية وإجتماعية أدخلت عوامل أخرى في تعريف التضخم بجانب العامل النقدي كالنقص في المعروض من النعم أي السلع والخدمات، وفي هذا الاتجاه يبين أحد الكتاب أن التضخم هو الارتفاع في المستوى العام للأسعار الذي ينتج عن وجود فجوة بين حجم الدخول المتاحة للإنفاق وحجم السلع والخدمات المتاحة في الأسواق، وفي نفس الاتجاه يعرف آخرون التضخم بأنه الزيادة في كمية النقود بالنسبة لكمية النعم بالقدر الذي يكفي في مدة قصيرة لتحقيق ارتفاع كبير في الأسعار، وهناك اتجاه ثالث يعرف التضخم بأنه الزيادة في الطلب النقدي على النعم بالنسبة للمعروض منها مما يؤدي في النهاية إلى ارتفاع الأسعار ارتفاعاً فجائياً وهناك اتجاه رابع قدم تعاريف للتضخم تعتمد على أسبابه وليس على مظهره، فارتفاع الأسعار قد ينشأ لعدة أسباب منها زيادة الطلب الإجمالي عن العرض الإجمالي الثابت أو نقص العرض الإجمالي عن الطلب الإجمالي الثابت أو زيادة الطلب بمعدلات تفوق معدلات زيادة العرض أو نقص العرض بمعدل يزيد عن معدل نقص الطلب وهكذا... إلخ.

ولكن الاتجاهات الحديثة في تعريف التضخم تركز على ارتفاع مستوى الأسعار إذ ذكر بعض الكتاب أن حالة الارتفاع العام للأسعار توصف بأنها تضخم وهذا يدل على أن العرض الفعال للنقود يتزايد بسرعة وبنسبة أكبر من سرعة عرض النعم المشتراه بهذه النقود، ويذكر فريق آخر أن التضخم هو "الارتفاع في المستوى العام للأسعار الناتج عن عدم التوازن بين التيار النقدي والتيار السلعي" وإستناداً إلى ذلك يعرّفه آخرون بأنه "

حركة صنعودية للأسعار تتصف بالإستمرار الذاتى يفتح عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض " وكل هذا يعنى أنه يجب أن يتوفر شرط أساسى فى تعريف الحالة بأنها تضخمية ذلك هو إرتفاع الأسعار " غير أن هذا الشرط لا يأخذ بالضرورة شكلاً عاماً أو تضخيمياً صريحاً فمن الممكن أن تدخل قوى غير اقتصادية توقف إرتفاع الأسعار عن طريق القيود الإدارية وتسمى فى هذه الحالة بالتضخم المكبوت تمييزاً لها عن حالة التضخم الصريح التى تستجيب فيها الأسعار بالصعود لكل زيادة فى الطلب الفعال .

أولاً: أنواع التضخم

هناك أنواع متعددة من التضخم ولكنها ليست منفصلة عن بعضها البعض بل توجد خاصية مشتركة تجمع بين كل هذه الأنواع وهى عجز النقود عن أداء وظائفها أداماً كاملاً، وفيما يلى استعراض أنواع التضخم مستثنين فى ذلك على عدة معايير تميز كل نوع عن الآخر .

المعيار الأول : تدخل الدولة وإشرافها على جهاز الأسعار : يدخل فى هذا النطاق طبقاً لهذا المعيار نوعان من التضخم :

١- التضخم الظاهر : وفيه ترتفع الأسعار بصورة متصلة ودائمة دون أن يعترض طريقها أو يجد من وقوعها أى عائق إستجابة لفائض الطلب وبعبارة أخرى ترتفع فيه الأسعار بحرية أى بدون تدخل غير طبيعى من السلطات ويظهر بهذا النوع مباشرة فى شكل إرتفاع فى الأسعار ثم ينعكس فى شكل إرتفاع فى الأجور وغيرها .

٢- التضخم المكبوت أو المستمر : وفيه لا يستطيع أن ترتفع الأسعار لوجود القيود الحكومية المباشرة التى تفرض للسيطرة على الأسعار والتحكم فيها مثل التسعير الجبرى ونظام البطاقات .

المعيار الثاني : تباين واختلافات القطاعات الاقتصادية : يختلف التضخم الذى يحدث فى قطاع الاستهلاك عن التضخم الذى يحدث فى قطاع الاستثمار ومن هنا فإن التضخم وفقاً لهذا المعيار يقسم إلى نوعين :

١- التضخم السلى : وهو ذلك النوع من التضخم الذى يحدث فى قطاع نعم الاستهلاك مما يؤدى إلى شيوع أرباح غير عادية فى صناعات إنتاج نعم الاستهلاك .

٢- التضخم الرأسمالى : وهو ذلك النوع من التضخم الذى يحدث فى قطاع نعم الاستثمار مما يؤدى إلى شيوع أرباح غير عادية فى صناعات إنتاج نعم الاستثمار .

ويجمع كينز بين نوعى التضخم فى قطاعى الاستهلاك والاستثمار وأطلق عليه التضخم الربحى. وهو التضخم الذى يؤدى إلى ظهور أرباح غير عادية فى كل من صناعات نعم الاستهلاك وصناعات نعم الاستثمار، كما يشير كينز إلى نوعين آخرين من التضخم هما التضخم الكامل الحقيقى الذى يسود فى حالة التوظيف الكامل لجميع عوامل الإنتاج والتضخم الجزئى الذى ينشأ فى المقصد قبل وصوله إلى نقطة التوظيف الكامل .

المعيار الثالث : حدة الضغط التضخمى : ويميز فى هذا المجال بين نوعين من التضخم :

١- التضخم الجامح : ويشمل هذا النوع فى زيادة الأسعار بمعدل كبير يستتبعه زيادة مماثلة فى الأجور مما يؤدى إلى زيادة تكاليف الإنتاج وإنخفاض أرباح رجال الأعمال مما يحتم زيادة جديدة فى الأسعار فزيادة جديدة فى الأجور وهكذا الأمر الذى يؤدى إلى إصابة النظام الاقتصادى بموجات من التضخم الجامح أو مايسميه بعض الاقتصاديين بالدورة الخبيثة للتضخم، وهذا النوع من التضخم ينشأ نتيجة للتوسع الطبيعى فى كمية النقود وكذلك للنقص غير الطبيعى فى المعروض من نعم ويعتبر التضخم الجامح من أخطر أنواع التضخم وأشدّها ضرراً بالإقتصاد القومى إذ ترتفع فيه الأسعار بطريقة مزهلة إلى إعدام فى النقود تماماً حيث تنخفض قيمتها عملياً إلى الصفر، مما يدفع الأفراد إلى استخدام وسيلة المقايضة فى التبادل ورفض الدفع بالنقود .

٢- التضخم غير الجامع (العادي) : تتشابه مظاهر هذا النوع من التضخم مع سابقة ولكن معدلات ارتفاع الأسعار والأجور تكون أقل بكثير من نظيرتها في حالة التضخم الجامع .

المعيار الرابع : مصدر الضغط التضخمي : قد يحدث التضخم نتيجة فائض الطلب كما قد يمكن أن يحدث نتيجة ارتفاع النفقات وبذلك وفقاً لهذا المعيار يمكن التمييز بين نوعين من التضخم :

١- تضخم نتيجة فائض الطلب : التضخم هنا هو ارتفاع الأسعار نتيجة إفراط الطلب على النعم سواء كان الطلب ناتجاً عن زيادة الإنفاق الاستهلاكي أو الاستثماري أو الحكومي وذلك استجابة لمظاهرة ديناميكية الأثمان .

٢- تضخم نتيجة ارتفاع النفقات الإنتاجية : في هذا المصدر من مصادر التضخم ترتفع الأسعار نتيجة لزيادة نفقات الإنتاج وبصفة خاصة زيادة الأجور ويطلق البعض على هذا النوع التضخم الزاحف ويعرفونه بأنه ذلك الجزء من ارتفاع الأسعار الذي ينشأ من إطراد ارتفاع الأجور بنسبة أعلى من معدل الزيادة في الإنتاجية العديدة للعمال، والتضخم الزاحف هو تضخم مقترن بالقوى الطبيعية للنمو الإقتصادي وهو تدريجي وبطيء ومعتدل لا يحدث ارتفاعات متفجرة في الأسعار وإنما ترتفع هذه الأسعار بمعدل بسيط ولكن بشكل دائم وثابت خلال فترة طويلة نسبياً ، ومع ذلك فإن وجود هذا النوع من التضخم يعتبر تهديداً دائماً للإستقرار الإقتصادي .

ثانياً: أسباب التضخم

يبين لنا الفكر الإقتصادي ظاهرة تاريخية وهي أن أهم العوامل التي تؤدي إلى ظهور التضخم هما : (١) الحرب والتسليح (الإستعداد للحرب) ، (٢) برامج التنمية الإقتصادية والإجتماعية ففي الحالتين يتحقق ذلك الإختلال بين التيار النقدي والتيار السلعي. حيث أن برامج الحرب والتسليح من أهم خصائصها إنها تمثل طلب غير عادي على الموارد الإنتاجية حيث توجه الدولة غالبية النشاط الإنتاجي نحو توفير معدات الدفاع، ومعنى هذا أنها تثبت في الجهاز الإقتصادي، كلة قوة شرائية جديدة ومعنى هذا أيضاً أنها

تخلق دخلاً جديدة وبسبب استيلاء الدولة على جانب كبير من سلع المستهلك أى إنقاص كمية السلع الاستهلاكية المدنية فإن النتيجة إتياء الأسعار للارتفاع .

كما أن قيام الدولة بتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية يعتبر من أهم العوامل التى تدعو إلى ظهور التضخم إذ أن مثل هذه النتيجة تقتضى إنفاقاً على أوسع نطاق من القطاعين العام والخاص ، وكل إنفاق يولد دخلاً ، وكل دخل جديد يظهر يؤدى إلى مزيد من الإنفاق فإذا لم يستطع الجهاز الإنتاجى أن يستجيب بسرعة للزيادة فى الطلب فإنه لابد أن يظهر لون من التضخم يصاحب التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وفيما يلى بعض النظريات التى تفسر ظاهرة التضخم وتبين أسبابه :

١- النظرية النقدية الكلاسيكية : وهى النظرية المعتمدة من قبل الاقتصاديين الكلاسيك فى المجال النقدى حيث كانت تنص على تفسير العوامل المحددة للمستوى العام للأسعار ، وهى تعتبر من أبسط النظريات فى تفسير التضخم وهى لهذا أكثر رواجاً ، فالتضخم وفقاً لهذه النظرية تضخم نقدي ينتج عن الإفراط فى عرض النقود الذى يولد إقراضاً فى المطلوب من مختلف النعم عن نظيره المعروض منها مما يترتب عليه إرتفاع فى الأسعار أى أنه حالة من حالات عدم التوازن بين عرض النقود والطلب عليها فإذا ازداد عرض النقود بالنسبة إلى الطلب عليها انخفضت قيمتها وارتفع مستوى الأسعار وإذا زاد الطلب على النقود بالنسبة إلى عرضها إرتفعت قيمتها وبعبارة أخرى إنخفاض مستوى الأسعار

٢- النظرية النقدية الحديثة (الكينزية) : يعتبر التضخم من وجهة أنصار النظرية النقدية الحديثة نتيجة توظيف كل عوامل الإنتاج إذا ما تحققت حالة العمالة الكاملة لكل عوامل الإنتاج فإن كل محاولة لزيادة حجم الاستثمار لابد أن تدفع الأسعار إلى الإرتفاع لأن إزدياد الطلب وتوظيف العمالة المتاحة يدفعان إلى التنافس على العمال وإلى إرتفاع الأجور دون زيادة فى الإنتاج وعندئذ يصل المقتصد إلى حالة تضخم حقيقى ، وهذا يعنى أنه فى حالة زيادة حجم الطلب الكلى عن حجم العرض الكلى وأصبحت لا توجد فى المقتصد موارد عاطلة (أى تصبح مرونة عرض عناصر الإنتاج صفراً) فإن هذه الزيادة المستمرة فى حجم الطلب الكلى ستؤدى إلى حدوث سلسلة من الإرتقاعات المفاجئة والمستمرة فى المستوى العام للأسعار ، وعلى هذا النحو تتبلور ماهية التضخم من وجهة

نظر النظرية النقدية الحديثة في وجود فائض في الطلب على السلع يفوق المقدرة الدائمة للطاقة الإنتاجية القومية .

٣- النظرية السويدية : تعزو النظرية السويدية ظاهرة التضخم إلى زيادة الاستثمار المخطط عن الإنفاق المخطط ، فهي ترى أن العلاقة بين الطلب الكلي والعرض الكلي لا تتوقف على مستوى الدخل فقط كما ورد في النظرية الكينزية بل هي تتوقف كذلك على خطط الإنفاق القومي من جهة وخطط الإنتاج القومي من جهة أخرى أو بعبارة أخرى تتوقف على العلاقة بين خطط الاستثمار وخطط الإنفاق .

فالنظرية السويدية ترى أنه ليس هناك ما يدعو إلى الاستعراض فإن الاستثمار المخطط يساوي الإنفاق المحقق إلا في حالة التوازن لأن قرارات الاستثمار يتخذها فريق من الأفراد تتفهم حوافز ورغبات تختلف عن الحوافز والرغبات التي تتفهم الأفراد للقيام بالإنفاق ، ويؤدي عدم التماثل بين الإنفاق المخطط والاستثمار المخطط إلى تقلب مستوى الأسعار فإذا زاد الاستثمار المخطط عن الإنفاق المخطط فإن ذلك يعني أن الطلب أكبر من العرض وهو ما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار .

وهذا يعني أن تفسير التضخم تناولته عدة نظريات نقدية فالنظرية الكمية تعزیه إلى تزايد كمية النقود والنظرية الكينزية تعزیه إلى توظيف كل عوامل الإنتاج فإذا ما تحققت حالة التوظيف الكامل فإن كل محاولة لزيادة حجم الاستثمار لابد أن تدفع الأسعار إلى الارتفاع لأن إزدياد الطلب وتوظيف العمل البشري المتاح يدفعان إلى التنافس على العمال وإلى ارتفاع الأجور بغير زيادة في الإنتاجية الحدية للعمال وعندئذ يتجه الاقتصاد إلى حالة تضخم حقيقي أما المدرسة السويدية فهي تغزو هذه الظاهرة إلى زيادة الاستثمار المخطط عن الإنفاق المخطط .

مما سبق يتضح أن السبب المباشر للتضخم هو زيادة الإنفاق الكلي على نعم الاستهلاك والاستثمار زيادة تفوق زيادة العرض الحقيقي منهما ، أو بمعنى آخر زيادة الطلب النقدي الفعلي عن العرض الفعلي ، ومن هنا لا يكون التضخم إلا نتيجة لعدم وفاء مقدار الناتج من مختلف النعم بحاجات المستهلكين المتزايدة ، أي أن التضخم يعتبر نتيجة

للعجز الكامن في الموارد الإنتاجية أو سوء تنظيم هذه الموارد مما يترتب عليه عدم تحقيق التوازن بين الإنتاج والإستهلاك وارتفاع الأسعار .

ثالثاً: آثار التضخم

يعمل التضخم على تحطيم المؤشرات الاقتصادية التي تعتبر كمرشد لخبراء الاقتصاد ، وأنه يعتبر صورة من عدم الاستقرار الاقتصادي التي تبعث على عدم الثقة والطمأنينة بل أن التضخم المستمر يؤثر على النواحي الاجتماعية والسياسية إذ أنه يضعف الحكومات* وحتى يمكن التعرف على آثار التضخم فقد تم إيجازها فيما يلي :

١ - التضخم يؤدي إلى عجز جهاز الثمن عن القيام بوظيفة في توجيه الإنتاج تبعاً للطلب الفعال للمستهلكين : فإذا توقع المستهلكين أن الأسعار سترتفع في المستقبل بنسبة أكبر منها في الوقت الحاضر ياندروا إلى الحصول على سلع الإستهلاك الحاضر والمستقبل أو بعارة أخرى قاموا بإحلال السلع محل النقود لمجرد الرغبة في التخلص من النقود التي تفقد قيمتها باستمرار وكذلك المنتجون إذا توقعوا ارتفاع الأسعار في المستقبل سوف يتجهوا إلى زيادة الإنتاج وتأجيل البيع الحالي مما يساعد على ارتفاع الأسعار وعندما ترتفع الأسعار فإن ذلك يؤدي إلى زيادة أخرى في طلب المستهلكين ونقص آخر في المعروض بواسطة المنتجين وبهذا تتسع الفجوة بين المطلوب والمعروض .

وقد يستمر هذا الارتفاع في الأسعار حتى تفقد النقود قدرأ ملموساً من قيمتها وعندئذ تفقد النقود وظيفتها الأصلية كأداة للمبدلة وكمقياس للقيمة ومن هنا ينحصر الأثر الرئيسي للتضخم في إخلال تغيرات غير عادية على هيكل الجهاز الإنتاجي وما يترتب على ذلك من إخلال بجهاز الثمن بحيث يعجز عن القيام بوظيفتي توجيه الإنتاج تبعاً للطلب الفعال للمستهلكين .

* تنقل لنا الحوادث التاريخية على ذلك فالإدارة في فرنسا لسنين طويلة وفي إيطاليا حتى وقت قريب رافى دول أوروبية أخرى وعديد من دول أمريكا اللاتينية قد ضعفت وتآزمت دوائها بسبب التضخم الذي استمر في بلادها زمناً طويلاً .

٢- التضخم يؤدي إلى فقدان النقود وظيفتها كمخزن للقيم : يؤدي التضخم وما ينتج عنه من تخفيض قيمة النقود إلى إضعاف ثقة الأفراد في العملة ويترتب على ذلك أن تفقد النقود وظيفتها كمخزن للقيم وكأداة للإدخار ونتيجة لذلك يزداد ميل الأفراد للإستهلاك وينخفض بالتالي ميلهم للإدخار فطالما القوة الشرائية للنقود آخذة في التدهور يوماً بعد آخر فإن الأفراد يبادرون إلى الإنتفاع بما لديهم منها بشراء ما يلزمهم قبل أن تنهار قيمتها.

كما يؤدي التضخم إلى الإدخار العلبى أى إلى الإستدانة إذ أن إرتفاع الأسعار يشجع نوى الدخول الثابتة أو المنخفضة إلى إنقطاع جزء من مدخراتهم وإنفاقه على سلع الإستهلاك رغبة منهم في المحافظة على مستوى الإستهلاك الذى كانوا يتمتعون به قبل إرتفاع الأسعار، وإذا إستمر التضخم لمدة طويلة من الزمن فإنه يؤدي إلى القضاء على مدخرات تلك الطبقات الفقيرة قضاءً كاملاً .

٣- التضخم يؤدي إلى ترجية المستثمرات في غير صالح الإقتصاد القومى : يؤدي التضخم إلى تضليل المنتجين في قراراتهم الخاصة بتنظيم الإنتاج ، فتوقع إرتفاع الأسعار في المستقبل ، على النحو الذى سبق أيضاً من قبل ، يؤدي إلى زيادة الطلب فى الوقت الحالى زيادة كبيرة قد توهم المنتجين بأنها زيادة حقيقية في الطلب قد تستمر لمدة طويلة، وفى الوقت نفسه يؤدي إرتفاع المستوى العام للأسعار إلى زيادة الإسراد الكلى بنفس نسبة إرتفاع الأسعار ، على حين أن التكاليف الكلية لا تتزايد بنفس النسبة بسبب أن هناك عناصر نفقات ثابتة، الأمر الذى يترتب عليه زيادة الأرباح النقدية للمنتجين زيادة كبيرة تجعلهم أكثر تفاؤلاً وتنفسهم إلى زيادة الطاقة الإنتاجية فوق ما قد يلزم طاقة الإستهلاك فى المدى الطويل ولذلك يغفل التوازن بين العرض الكلى والطلب الكلى .

ولما كانت أسعار السلع الإستهلاكية والكمالية عادة هي التى ترتفع أسعارها باستمرار وتكون أول ما يتجاوب مع القوى التضخمية فإن ذلك يؤدي إلى سوء توجيه المستثمرات أى توجيهها في غير صالح الإقتصاد القومى .

٤- التضخم يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل : التضخم يتأثر به جميع فئات المجتمع ولكن يمكن البعض وهم الأقلية من زيادة دخولهم و ثرواتهم إلى حد كبير ويترك

الأغلبية بدخل يزيد بمعدل أقل من معدل زيادة الأسعار أى أنه يؤدي بصفة عامة إلى زيادة التفاوت فى الدخول مما ينتج عنه الإختلال بالتوازن الإجتماعى بين طبقات المجتمع، ويتطلب ذلك إعادة توزيع الثروة والدخول فى المجتمع .

وهذا يعنى أن التضخم يؤدي إلى تخفيض الدخول الحقيقية لأصحاب الدخول الثابتة كآرباب المعاشات والذين يتعايشون بصفة عامة على الدخول الثابتة إذ أن دخولهم الثابتة لا تتغير بتغير النقود فى حين أن النقود الحقيقية لهم أى قدرتهم على تحويل أجورهم النقدية إلى سلع وخدمات تتناقص، وفى الوقت نفسه يزداد دخول أصحاب الدخول المتغيرة كالمنظمين ومكتسبى الأرباح نتيجة للفرق الشاسع بين نفقات الإنتاج التى لا ترتفع فى مجموعها إلا بنسبة ضئيلة وبين أسعار البيع المستمرة فى الإرتفاع، كما يكون فى صالح المدينين على حساب الدائنين، أى أن التضخم يؤدي بصفة عامة إلى زيادة التفاوت فى الدخول مما ينتج عنه الإخلال بالتوازن الإجتماعى بين الطبقات فى المجتمع، الأمر الذى يتطلب إعادة توزيع الثروة والدخول فى المجتمع .

وكل هذا يعنى أيضاً أن كل طبقة من الطبقات فى المجتمع تتأثر بالتضخم تأثراً كبيراً أو صغيراً وفقاً لإعتبار يتعلق بمدى قدرة أفراد كل طبقة إجتماعية على تكيف مستوى معيشتهم مع الظروف الإقتصادية الجديدة، فإذا كانت هذه الطبقة الإجتماعية من اليسير عليها إجراء التكيف المناسب فإنها يمكنها أن تحصل على زيادات فى الدخول النقدية تلاحق الزيادة فى الأسعار، بينما يلاحظ أن الطبقة المتوسطة من نوى الدخل الثابت تتأثر تأثراً بليغاً بالتضخم على الرغم من الزيادات فى دخول تلك الطبقة خيال الموجات التضخمية لأن معدلات الزيادة فى الأسعار تكون أكبر من معدلات الزيادة فى الدخول .

٥- التضخم يؤثر على ميزان المدفوعات : يؤثر التضخم على ميزان المدفوعات تأثيراً ضاراً فإذا حدث إرتفاع فى الأسعار ووقع المستهلكين إستمرار إرتفاع الأسعار لفترة طويلة فسوف يدفعهم هذا إلى زيادة الإستهلاك أى زيادة الطلب على النعم الاستهلاكية، وبعبارة أخرى يقوم المستهلكون بإحلال السلع محل النقود لمجرد الرغبة فى التخلص من النقد الذى قد تخفض قيمتها بإستمرار، ولاشك أن زيادة الإستهلاك أو زيادة

القوى الشرائية للمستهلكين ستؤدي إلى زيادة الواردات ونقص الصادرات، كما أن زيادة الأسعار في السلع والخدمات المحلية بالنسبة للأسعار العالمية يقلل من إنتاجية منافستها للسلع الأجنبية في الأسواق العالمية فتتدهور كمية الصادرات ومن ثم فإن التضخم يؤدي إلى زيادة في الواردات من ناحية ونقص في الصادرات من ناحية أخرى وهووب رؤوس الأموال الوطنية من ناحية ثالثة وهذه كلها عوامل تؤدي إلى إختلال ميزان المدفوعات .

٦- الطبيعة التراكمية للتضخم : إن أهم ما يتسم به التضخم هو طبيعته التراكمية حيث أن القوى التضخمية إذا ما أُتيح لها أن تعمل عليها في النظام الإقتصادي فإنها سوف تنتشر بصورة سريعة وتراكمية وتصبح ظاهرة لصيقة بالإقتصاد القومي يصعب على السلطات المسئولة إيقاها بسهولة دون حدوث اضطرابات عنيفة في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والدولية على السواء بالإضافة إلى ذلك أن إضرار التضخم لا يمكن إصلاحها والأجدى هو محاولة تثبيته عند المستوى الجديد لأن العودة به إلى مرحلة ما قبل التضخم أمر شديد الصعوبة .

٧- تحول التضخم إلى نوع جامح : قد يتحول التضخم الذي يهدف إلى التمويل إلى تضخم لولبي جامح ينشأ نتيجة الإرتفاع المستمر والمتلاحق للأجور والأسعار الذي يؤدي في النهاية إلى إنهيار الإقتصاد القومي .

رابعاً: التغلب على التضخم

أوضحت دراسة تعريف التضخم أنه يتسم بحركة صعودية مستمرة في الأسعار تغير من قيمة النقود، فهل يمكن الوصول إلى وسيلة لمكافحة التضخم والتغلب عليه ؟ وفي هذا المجال يقترح بعض المختاب مؤشرات عامة لعلاج التضخم في ضوء المصادر الناشئة عنها التضخم لأن التعرف على هذه المصادر سيساعد بدون شك على تحديد أوجه العلاج في ضوء تشخيص نوع التضخم الناشئ عنه .

فإذا كان التضخم ناشئاً عن زيادة الطلب فإن الأمر يتطلب تخفيض معدلات الإنفاق بامتصاص القوى الشرائية الزائدة أى تعقيم جزء من الطلب، وهذا يتم عن طريق اتباع عدة وسائل منها زيادة فرض الضرائب على المستهلكين أو ضغط المستهلك الخاص والجماعى أو استخدام بعض القيود المباشرة كنظام البطاقات، ومن جهة أخرى إذا كان التضخم ناشئاً عن زيادة النفقات فيقترح توفير عوامل الإنتاج النادرة والاستفادة قدر الإمكان بالطاقة الإنتاجية المعطلة وخفض تكلفة عناصر النفقات الثابتة ونظراً إلى أن أهم عناصر النفقات هو عنصر الأجور فيجب العمل على عدم زيادتها أكثر من الزيادات فى الإنتاجية أى استخدام وسيلة لضبط الأجور .

ويمكن أن نجعل وسائل مكافحة التضخم والتغلب عليه عن طريق عدة سياسات :

١- السياسة النقدية : وهى سياسة تهدف إلى تخفيض كمية النقود فى الاقتصاد القومى للحد من التضخم وذلك عن طريق رفع نسبة الإحتياطي القانونى الذى تحتفظ به البنوك من النقود أو عن طريق رفع سعر الفائدة الذى يضع حداً للتوسع فى الإئتمان .

٢- السياسة المالية : وهى سياسة تهدف إلى سحب الدخول الزائدة من التداول فى أسواق السلع المستهلك وإجبار الأفراد على الإنخار ومنعهم من إنفاق مخزائهم وهذا يعنى امتصاص القوة الشرائية الزائدة فى السوق ، ويتم ذلك عن طريق فرض ضرائب إضافية جديدة وزيادة الضرائب الحالية وتخفيض الإنفاق العام وتجميد الودائع المصرفية التى تريد عن حد معين وترحيل الأوراق الموجودة إلى حسابات مجمدة وتوظيف المخزات فى سندات الدولة إلى غير ذلك .

٣- سياسة الأجور التى من شأنها ضبط الأجور والتحكم فيها حتى يتحقق التوازن بين الزيادات فى الأجور والزيادة فى الإنتاج .

٤- سياسة القيود المباشرة التى تمنع الأسعار من الإرتفاع بحكم القسانون كالتسعير الجبرى أى تثبيت الأسعار وإيقافها عند الحد الملائم أو استخدام نظام البطاقات الذى يقضى تحديد المستهلك من السلع الرئيسية وتوزيع موارد المجتمع .

خامساً: قياس التضخم النقدي

هناك عدة مقاييس يمكن إستخدامها لقياس درجة التضخم النقدي ففى المقتصد ولكل منها دلالة وهدف ، وسنقتصر على بعض المقاييس الشائعة والتي يسهل حسابها وهى :

- ١- معدل التضخم السنوى .
- ٢- معدل التضخم التضخمى .
- ٣- معامل الإستقرار النقدي .
- ٤- معدل التضخم الركودى .

وحساباتها كالآتى :

١- معدل التضخم السنوى = معدل التغير السنوى فى أحد الأرقام القياسية المتضمنة للمستوى العام للأسعار فى المقتصد مثل الرقم القياسى لأسعار الجملة أو الرقم القياسى لنفقة المعيشة .

معدل التغير فى سنة ما =

الرقم فى تلك السنة - الرقم فى السنة السابقة

$$100 \times \frac{\text{الرقم فى السنة السابقة}}{\text{الرقم فى تلك السنة - الرقم فى السنة السابقة}}$$

الرقم فى السنة السابقة

٢- معدل التضخم التضخمى = معدل التغير السنوى فى كمية النقود - معدل التغير السنوى فى إجمالى الناتج المحلى بالأسعار الثابتة .

٣- معامل الإستقرار النقدي = معدل التغير السنوى فى كمية النقود / معدل التغير السنوى فى إجمالى الناتج المحلى بالأسعار الثابتة .

٤- معدل التضخم الركودى = معدل التضخم السنوى + معدل البطالة السنوى .

الفصل الثالث: الدورات الاقتصادية

شهد العالم الرأسمالي خلال الفترة من عام ١٩٣٠ إلى عام ١٩٣٥ تقلباً حاداً في النشاط الاقتصادي عُرف بالكساد العظيم؛ وعادة ما يلاحظ أن النظم الاقتصادية الرأسمالية أو ما يعرف بالإقتصاد الحر تمرّ بتقلبات في مستويات النشاط الاقتصادي بسببها وتختلف درجة هذه التقلبات فمنها ما هو معتدل ومنها ما هو بالغ الحدة في مبداءه، وترتبط هذه التقلبات بمستويات الإنتاج والعمالة والمستويات العامة للأسعار، فتأخذ هذه التقلبات في العادة شكل الدورة لذا إصطلح على تسميتها باسم الدورات الاقتصادية أو الدورات التجارية .

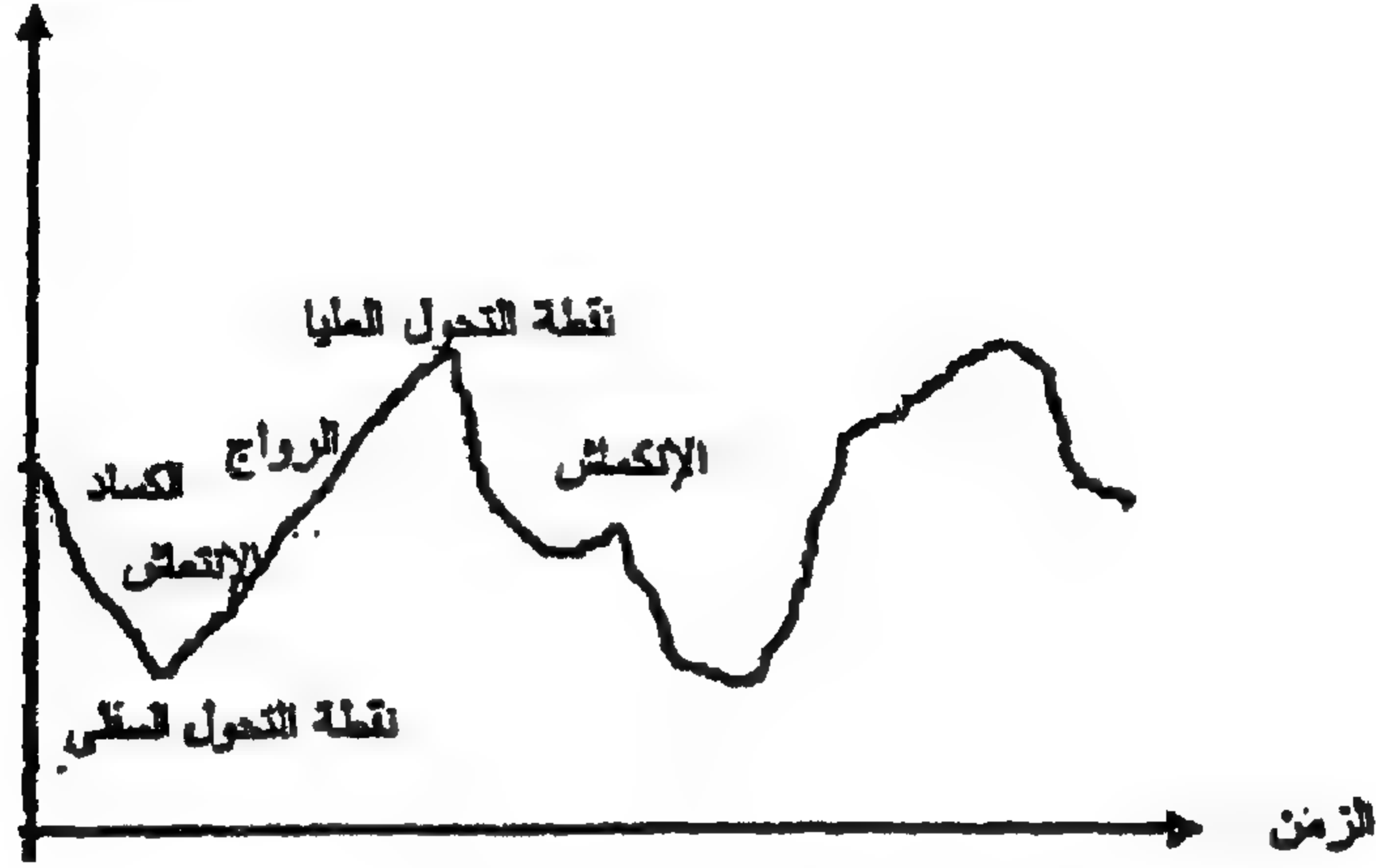
أولاً: مراحل الدورة الاقتصادية

تشتمل الدورة الاقتصادية على أربعة مراحل متميزة هي : (١) مرحلة الكساد ، (٢) مرحلة الانتعاش ، (٣) مرحلة الرواج ، (٤) مرحلة الإنكماش. ويبين الشكل البياني المبسط تلك المراحل والتي تتميز كل منها بخصائص معينة تتعلق بمستويات العمالة والإنتاج والأسعار والأجور والأرباح، كما يبين الشكل البياني أيضاً أنه عند وصول مرحلة الكساد إلى نقطة التحول السفلى تبدأ مرحلة الانتعاش والتي تستمر حتى الوصول إلى نقطة التحول العليا.

١- مرحلة الكساد : تنقسم مرحلة الكساد بزيادة البطالة إزدیاداً شديداً وإنخفاض مستوى الطلب الاستهلاكي بالنسبة لقدرة المقتصد على إنتاج السلع الاستهلاكية الأمر الذي يؤدي إلى إزدیاد الفائض غير المستخدم من الطاقة الإنتاجية للمقتصد وتتخذ غالبية الأسعار إتجاهاً نزولياً في هذه الفترة وذلك بالرغم من أن بعض الأسعار قد لا تتغير ولذلك فإن المستوى العام للأسعار يتجه إتجاهاً نزولياً في هذه الفترة، وكذلك تتناقص الأرباح وقد تصبح سالبة بالنسبة لكثير من الوحدات الاقتصادية مما يؤدي إلى وجود موجة من التفاوض بين رجال الأعمال تؤدي بدورها إلى إحجامهم عن القيام بأية إستثمارات جديدة، أما

البنوك وغيرها من المؤسسات المالية فسوف تتراكم النقود لديها لعدم توافر المقترضين الموثوق فيهم من رجال الأعمال .

الأحوال الاقتصادية



٢ - مرحلة الانتعاش : عندما يصل الكساد إلى منتهاه وتصل الدورة إلى ما يطلق عليه نقطة التحول السفلى مما يؤدي إلى حدوث الانتعاش ومتى بدأ الانتعاش فإنه عادة ما يستمر ويزداد، فيبدأ استبدال الآلات البالية بأخرى جديدة وتبدأ العمالة والدخل والإنفاق الاستهلاكى فى الإزدياد، ويتفائل رجال الأعمال نتيجة لإزدياد الإنتاج والمبيعات، والأرباح ويقبلون بذلك على القيام باستثمارات جديدة ويزداد الإنتاج نتيجة لإزدياد الطلب. ويتم ذلك بسهولة عن طريق تشغيل الطاقة الإنتاجية المعطلة والعمال البطالون ويقف بذلك الاتجاه النزولى للأسعار وقد يأخذ فى التحول إلى اتجاه صعودى طفيف .

٣ - مرحلة الرواج : بعد استمرار الانتعاش فترة تنسم بالسهولة التى كان يتم بها إزدياد الإنتاج نتيجة لاختفاء الطاقات المعطلة واستخدام الوحدات الإنتاجية الموجودة إلى أقصى طاقاتها الإنتاجية، ويبدأ بعض العجز فى عرض بعض المواد الأولية وفى بعض الفئات العمالية فى الظهور مما يؤدي إلى ضرورة حدوث استثمارات جديدة تؤدي إلى رفع الجدارة الإنتاجية للعمال حتى يزداد الإنتاج ولذلك فإن الإنتاج لايزداد بنفس المعدل الذى يزداد به الطلب الأمر الذى يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وإزدياد الإنتاج يؤدي إلى ظهور مزيد من العجز فى عرض المواد الأولية وفى بعض المهارات الفنية مما يعنى ظهور نقص فى الطلب على العمل فتترفع الأجور والتكاليف والأسعار وكذلك الأرباح ويزداد

الإنفاق الاستثماري بينما لايزداد عرض الأموال بنفس المعدل مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة، وبالرغم من ذلك فإن جو التفاؤل الذي يحيط برجال الأعمال يدفعهم إلى مزيد من الاستثمارات التي لا تبررها المستويات الحالية للأسعار والمبيعات وإنما يبررها توقعات رجال الأعمال عن إزدياد الطلب وارتفاع الأسعار ..

٣- مرحلة الإنكماش : ما أن يبلغ الرواج مداه حتى يصل إلى نقطة التحول العليا وتبدأ مرحلة الإنكماش، وما أن تبدأ هذه المرحلة حتى تبدأ القوى التي تعمل على خفض مستويات النشاط الاقتصادي في العمل بصورة تكاد تكون منظمة، فيخفض الطلب على السلع الاستهلاكية وتقل الأسعار، وعلى ذلك فإن الاستثمارات التي كانت تبدو مربحة باعتبار توقعات الطلب والأسعار تصبح غير مربحة وكذلك أسعار الفائدة المرتفعة التي كان رجال الأعمال يتحملونها في ظل إزدياد الطلب والأسعار تصبح عبئاً ثقيلاً عليهم . مما يؤدي إلى هبوط الإنتاج فتمر كثير من الوحدات الاقتصادية في مأزق وتقل الأرباح وتتناقص الاستثمارات الجديدة إلى مستويات شديدة الانخفاض وتزداد الطاقة المعطلة للوحدات الإنتاجية الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى الكساد مرة ثانية، وتكرر الدورة مرة أخرى .

ثانياً: أسباب الدورة الاقتصادية

حاول الكثير من الاقتصاديين وضع نظريات تفسر كيفية حدوث الدورات الاقتصادية فالتكرار الدوري لها قد يعود إلى أسباب تتكرر باستمرار يمكن معه تحديد هذه الأسباب والسيطرة عليها، ومن النظريات التي تفسر الدورات الاقتصادية ما يستند إلى العوامل النقدية المترتبة على التوسع أو الإنكماش في عرض النقود أو تلك التي تهتم بعوامل التجديد والابتكار أو تلك التي تستند إلى الحالة النفسية وما يصيب التوقعات من حالات متتابعة من التفاؤل أو التشاؤم أو تلك التي تتعلق بانخفاض الاستهلاك المقرب على حصول الطبقات الغنية على جزء كبير من الدخل أو تلك الخاصة بالإفراط في الاستثمار ... إلخ .

وفى محاولة تصنيف هذه النظريات المختلفة فإنه يمكن تقسيمها إلى تلك النظريات التى تركز أساساً على العوامل الخارجية عن النظام الإقتصادى وتلك التى تركز أساساً على العوامل الداخلية وتتسبب المجموعة الأولى من النظريات أسباب السدورة إلى التقلبات فى العوامل الخارجية عن النظام الإقتصادى مثل الحروب أو الثورات أو إكتشاف الموارد الطبيعية أو معدلات النمو فى السكان والهجرة أو الإكتشافات العلمية أو إكتشاف الموارد الطبيعية أو معدلات النمو فى السكان والهجرة أو الإكتشافات العلمية والفنية ... إلخ . أما المجموعة الثانية فتناول البحث عن العوامل التى تؤدي إلى تولد السدورات الإقتصادية داخل النظام الإقتصادى نفسه بالشكل الذى يدفع به من الزواج إلى الإنكماش وهكذا .

ثالثاً: النظريات النقدية والدورة الإقتصادية

يوجد عدداً من النظريات النقدية التى تحاول تفسير الدورة الإقتصادية بهدف توضيح الكيفية التى يتم من خلالها توليد التقلبات الإقتصادية وعدم الاستقرار بواسطة العوامل النقدية وكيف يمكن السيطرة على هذه القوى باستخدام السياسة النقدية، ومن بين تلك النظريات ما يعرف باسم نظرية هايك وسلوك الجهاز الموائى .

ولتوضيح هذه النظرية افترض أن النظام الإقتصادى تسوده حالة التوازن عند مستوى التوظيف الكامل، وافترض أيضاً أن البنوك ملزمة بالاحتفاظ بنسبة الاحتياطيات إلى الودائع عند ١٠٠% وعدم حدوث أى تغير فى عرض النقود أو سرعة تداولها، وبناءً على هذه الافتراضات فإن كافة القروض التى تتم بهدف الإستثمار لأبد وأن تتولد من الأموال المخصصة للإدخار الجارى وهذا يعنى أن عادات الإدخار فى المجتمع هى التى تحدد ذلك الجزء من الإنتاج الجارى الذى يتم تخصيصه لزيادة حجم الإنتاج فى المستقبل فلو قرر المجتمع تخفيض الإستهلاك الحاضر من أجل زيادة الإستهلاك فى المستقبل فإن الإدخار سيرتفع مما يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة وإستيعاب هذه المنحدرات بأسرها فى الإستثمارات الجديدة، والموارد التى يخصصها المجتمع لأغراض الإستهلاك الجارى يتم إستخدامها فى المراحل العليا للإنتاج فى حين أن الموارد التى تخصص للإستثمار يتم إستخدامها فى المراحل الدنيا للإنتاج، وعند سواة التوظيف الكامل فإن زيادة الإستثمار

تتضمن تحويل الموارد من المراحل العليا للإنتاج إلى المراحل الدنيا وتتضمن بالتالى إبطالة هيكل الإنتاج أو التوسع فى الطريقة غير المباشرة التى يتم بها الإنتاج .

والتوسع فى استخدام الطرق غير المباشرة لن يترتب عليه أية مسلووىء إذا تم بدءاً على رغبة المدخرين، ولكن المشكلة تكمن فيما تودى إليه سهولة الحصول على الإلتزام من توهم المستثمرين بإمكانية تحقيق الأرباح بإطالة هيكل الإنتاج، وسيزول هذا التوهم مع صعوبة الحصول على الإلتزام ومع شعور المستثمرين بعد ذلك بأن حجم الموارد المخصصة لإنتاج السلع الرأسمالية كان أكبر من اللازم، وسيدفع هذا الشعور بالمستثمرين إلى التقليل من الطرق غير المباشرة التى يتم بها الإنتاج وسيحل بذلك الكساد.

وسيؤدى احتفاظ البنوك بنسبة معينة من الودائع فى شكل احتياطي قانونى إلى تزايد احتمال حصول المستثمرين على موارد أكبر من تلك التى يرغب المدخرون فى إخراجها حتى عند مستوى التوظيف الكامل، ويطلق على هذه العملية الإلخار الإجبارى . ونظراً لمحاولة البنوك تعظيم أرباحها فإنها ستقوم بالتخلص من فائض الإحتياطي المتوفر لديها فى شكل قروض وستؤدى بالتالى إلى انخفاض سعر الفائدة السائدة فى السوق عن سعر الفائدة الطبيعى مما يدفع بالمستثمرين إلى الحصول على موارد إضافية وتحويلها بعيداً عن أغراض الإستهلاك وسيترتب على ذلك ارتفاع فى أسعار السلع الإستهلاكية والذى سوف يؤدى إلى تخفيض الدخل الحقيقى والإستهلاك الحقيقى للمجتمع وسيجبر المجتمع بالتالى على القيام بالإلخار .

ويمكن أن تستمر عملية الرواج التضخمى هذه طالما كان الإحتفاظ بالإنخفاض المستمر فى سعر الفائدة فى حيز الإمكان، ولكن القيود المفروضة على البنوك فى منع الإلتزام ستضع حدوداً لهذه العملية، ويرجع ذلك إلى زيادة الإنفاق الإستثمارى وستؤدى إلى زيادة الدخول النقدية التى ستؤدى إلى زيادة الطلب على السلع الإستهلاكية وارتفاع أسعارها بالتالى، وهذا الارتفاع فى أسعار السلع الإستهلاكية سيجنب الموارد مرة أخرى من إنتاج السلع الرأسمالية إلى إنتاج السلع الإستهلاكية، وباتجاه نسبة الإحتياطي إلى الودائع الذى تحتفظ به البنوك نحو الإنخفاض فإنها ستحجم عن القيام بعمليات الإقراض

مما يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة، ولكن هذا الارتفاع في تكلفة الائتمان سيؤثر تأثيراً سلباً على ربحية العديد من المشروعات الجديدة، وسيؤدي بالتالي إلى حدوث الكساد المتمثل في محاولة رجال الأعمال تعديل هيكل الإنتاج إلى المستوى التوازني المناسب.

رابعاً: عوامل التجديد والابتكار

يرى بعض الاقتصاديين أن الدورات الاقتصادية هي نتيجة طبيعية من نتائج التقدم الاقتصادي ومن أهم النظريات في هذا المجال هي نظرية شومبيتر، وتستند تلك النظرية إلى التفرقة الواضحة بين الاختراع والابتكار، بينما تتمثل الاختراعات في الجهود التي يقوم بها المهندسون والعلماء في اكتشاف السلع الجديدة وفي اكتشاف الطرق الجديدة التي يمكن أن يتم بها الإنتاج وفي اكتشاف الموارد الجديدة وفي اكتشاف الأسواق الجديدة، وفي توضيح التنظيمات الجديدة في الصناعة، إلا أن الابتكارات تتمثل في الجهود التي يقوم بها المنظّمون لوضع هذه الاختراعات موضع التنفيذ من الناحية التجارية وتبدو أهمية هذه التفرقة بالنظر إلى طبيعة كل منها، فبينما نجد أن الاختراع يمكن أن يستمر بشكل منتظم إلى حد كبير خلال الزمن، إلا أن الابتكار يتميز بميله إلى الظهور في طفرات أو مجموعات بدلاً من أن يتوزع بالتساوي على مدار الزمن، وهذه الخاصية هي التي تؤدي إلى ظهور حالات الرواج والكساد.

وتعتمد السرعة التي تتحقق بها عمليات الابتكار والتجديد على عرض المنظمين في المجتمع وبالرغم من عدم القدرة على تحديد عرض المنظمين بصورة كمية دقيقة إلا أن هذا المفهوم يشكل في نظرية شومبيتر العامل المحدد لمعدل النمو الاقتصادي. ويعتمد هذا العرض على معدل الأرباح وعلى المناخ الاجتماعي والذي يتمثل في مجموعة من العوامل الاجتماعية التي لا يمكن قياسها بدقة مثل القيم الاجتماعية السائدة والتركيب الطبقي والنظام التعليمي والعوامل الدينية إلخ.

وتبدأ نظرية شومبيتر بالتعرض إلى الحالة الساكنة أو التيار الدائري للنشاط الاقتصادي والذي يتدفق باستمرار فالنظام الاقتصادي يعيل إلى استقرار في وضع توافقي عام يمكن حيث تسود عدد من الخصائص المميزة مثل ثبات كل من حجم ونوعية القسمة

العاملة ورأس المال والأساليب الفنية للإنتاج والموارد المتاحة وهذا يعنى أن هذه الحالة تتميز بوجود العمل الذى تقوم به الإدارة لاستمرار التدفق بمعدل ثابت .

ومع افتراض أن التيار الدائرى للنشاط الإقتصادى قد تعرض فجأة لإضطراب خارجى يتمثل فى تحقيق مجموعة من الابتكارات يقوم بها عدد محدود من المنظمين والتي قد تتمثل فى إنتاج مجموعة محدودة من السلع الاستهلاكية الجديدة يعتقدون بأن إنتاجها سيكون أمراً مربحاً، ويؤدى ظهور هذه الأرباح التى تتحقق نتيجة الابتكار إلى إقبال أعداد متزايدة من رجال الأعمال على تقليد هؤلاء المنظمين وإنتاج هذه السلع ومستجبه أعداد من رجال الأعمال إلى التزايد بالتدريج نتيجة لأن المشكلات التى تواجهها عمليات الابتكار يتم التخلص منها بمرور الزمن ولتزايد الخبرة فى إنتاج وتسويق هذه السلع .

وكلما تزايد عدد رجال الأعمال فى إنتاج هذه المجموعة الجديدة من السلع كلما تزايدت الضغوط على الآخرين للإقدام على إنتاج هذه السلع أيضاً حتى لايفقدوا أسواقهم ، بالإضافة إلى ذلك فإن تحقق هذه الابتكارات خاصة فى حالة التوظيف الكامل أو شبه الكامل ستدفع بالأسعار نحو الارتفاع من أجل اجتذاب عناصر الإنتاج من الصناعات الأخرى وهذا سيؤدى إلى إزدهار فرص الربح وتشجيع الاستثمار فى هذه المرحلة المبكرة من الرواج .

وهذه العوامل المختلفة ستؤدى إلى إتجاه الطلب الكلى نحو التزايد بشكل واضح وسيؤدى تزايد الطلب على السلع الاستهلاكية إلى ارتفاع مضطرد فى الأسعار وإلى استمرار التحول من إنتاج السلع الاستهلاكية إلى إنتاج السلع الاستثمارية وهذه هى مرحلة التوسع أو الرواج .

وتجدر الإشارة إلى أن حالات التوسع هذه تتميز بزيادة الطلب على موارد الاستثمار عن عرض المدخرات بشكل واضح ولهذا السبب فإن هذه الابتكارات سيتم تمويلها باللجوء إلى الائتمان المصرفى وهذا يعنى أن الفرق بين الاستثمار والإنفاق المخطط هو الذى يؤدى إلى تولد هذه المرحلة من التوسع .

ولكن هذه المرحلة لابد وأن تنتهى عاجلاً أو آجلاً وهو الأمر الذى يعنى ضعف هذه الموجة من الابتكارات وإنهاء الرواج، ويرجع ذلك إلى مجموعة من الأسباب أهمها يتعلق بإنهاء العمل فى إقامة المصانع الجديدة وإتجاه الإنفاق الإستثمارى بالتالى نحو الإنخفاض، وبالإضافة إلى ذلك فإن إنتاج هذه المصانع من السلع الإستهلاكية سيبدأ فى عمر الأسواق فى وقت يتجه فيه حجم الإستثمار نحو الإنخفاض، وهذا يعنى إنخفاض الطلب على هذه السلع وإنخفاض أسعارها بالتالى، مع ما يترتب على ذلك من تأثير سىء فى أرباح المنتجين، وهكذا تلوح بوادر الإنكماش، وأخيراً فيمكن الإشارة إلى أن قدرة النظام الإقتصادى على تقبل هذه الموجة من الابتكارات هى قدرة محدودة نسبياً وستؤدى بالتالى إلى إحداث تغير جذرى فى البيانات الإقتصادية المتاحة، مع ما يترتب على ذلك من إعادة للنظر فى التقديرات والعلاقات المضادة بين المتغيرات، وفى مثل هذه الظروف مستراود مخاطر القيام بالإستثمار وسيحجم رجال الأعمال عن القيام بالإستثمار حتى يتم الوصول إلى وضع توازنى جديد يمكن فيه القيام بتقديرات على درجة معقولة من الدقة حول ربحية المشروعات المختلفة .

وهكذا تبدأ المرحلة الثانية من الدورة والمتمثلة فى مرحلة الإنكماش التراكمية والتى تمتد إلى شتى مجالات النشاط الإقتصادى وتستمر هذه العملية حتى يتم الوصول إلى وضع التوازن الجديد حتى يتعنى للنظام الإقتصادى التكيف مع الابتكارات الجديدة التى تحققت فى الفترة السابقة وحيث تؤدى قوى المنافسة بين المشروعات المختلفة إلى خروج المشروعات ذات الكفاءة المنخفضة من الصناعة كلياً وهذا يعنى أن الكساد لا يمكن اعتباره شراً فى حد ذاته ولكنه يؤدى مهمة إقتصادية حيوية ويساهم بذلك فى زيادة رفاهية المجتمع فى الأجل الطويل .

الفصل الرابع: الجهاز المصرفي

أولاً: البنك المركزي

يمكن تعريف البنك المركزي بأنه :

- مؤسسة نقدية قادرة على تحويل الأصول الحقيقية إلى أصول نقدية والعكس، كما أن له القدرة على خلق وتدبير النقود القانونية.
- ليس بنك أو مؤسسة عادية بل يحتل بنك الدرجة الأولى في الجهاز المصرفي، حيث يمثل سلطة الرقابة العليا على البنوك التجارية.
- مؤسسة وحيدة تقوم بجهة الإصدار النقدي وتشرف على الائتمان (حيث أن لكل اقتصاد وطني بنك مركزي واحد).
- مؤسسة عامة مملوكة للدولة. هدفه المصلحة العامة وتنظيم نشاط النقود والائتمان وربطه بحاجة المعاملات والسياسة النقدية وليس هدفه تحقيق أكبر قدر من الأرباح.
- تتميز وحدات النقد المصدرة منه بخصائص معينة تميزها عن غيرها من النقود (نقود الودائع) فهي نقود قانونية لها قوة إبراء غير محدودة لدى حيد الديون ولها صفة العمومية.

وظائف البنك المركزي

(١) خلق وتدبير النقود القانونية : أي أن البنك المركزي يحتكر حق الإصدار النقدي دون البنوك الأخرى.

كيفية الخلق (عملية الإصدار): خلق النقود ما هو إلا تحويل الأصول الحقيقية إلى وحدات نقدية.

أساس عملية الإصدار النقدي: تعاضل الإمكانيات النقدية (الأصول) مع وحدات النقد المتداولة (الخصوم) بهدف تحقيق التوازن بين الإنتاج

الحقيقى وتداول هذا الإنتاج بواسطة وحدات النقد
وبالتالى المحافظة على قيمة النقود وثبات الأسعار
والمحافظة على القدرة الشرائية للوحدات النقدية.
أى أن البنك المركزى يصدر كمية معينة من أوراق النقد كخصوم تدبها أصول
حصل عليها بقدر قيمتها.

(٢) البنك المركزى بنك الحكومة: حيث أن كافة أرصدة الحكومة تحتفظ بها لدى البنك
المركزى ، ويقوم البنك المركزى بتأدية خدمات لها فهو ينظم حساباتها وحساب
مشروعاتها العامة ويقوم بعمليات التمويل الخارجية، وتجميع العملات الأجنبية،
والمدفوعات الخارجية ، وينظم الدين العام، ويصدر القروض العامة، ويقدم القروض
للحكومة لمواجهة عجز الميزانية، كما أنه الوكيل والمستشار المالى للحكومة خاصة
فى مسائل الصرف والتمويل.

(٣) البنك المركزى بنك البنوك: يعمل البنك المركزى كبنك للبنوك من خلال الآتى:
- إلزام البنوك التجارية بإيداع جزء من رصيدها النقدى فى البنك المركزى يعادل
نسبة معينة من إلتزاماتها هذه النسبة يحددها البنك المركزى كإحتياطى ولحفظ حقوق
المدعين.

- رقابة البنوك التجارية والإشراف الإدارى والفنى عليها.

- ملجأ لإقراض البنوك التجارية.

- يقوم بدور الوسيط بين البنوك التجارية بعضها ببعض.

(٤) البنك المركزى والسياسة النقدية: البنك المركزى بإعتباره خالق النقود القانونية
ومؤثراً فى قدرة البنوك التجارية على خلق نقود الودائع يستطيع أن يتحكم فى حجم
وسائل الدفع بالزيادة أو النقصان تنفيذاً لسياسة نقدية معينة لتحقيق أهداف إقتصادية

**الوسائل والأساليب التي يعتمد عليها البنك
المركزي للتأثير في سيولة البنوك التجارية**

(١) سياسة سعر الخصم: تعريف سعر الخصم: عبارة عن سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل تقديم القروض وخصم الأوراق التجارية.

أثر سياسة سعر الخصم:

- تغيير سعر الخصم يؤثر في حجم الإئتمان المصرفي: فإنخفاض سعر الخصم يؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة في السوق النقدية وهذا يشجع الأفراد والمؤسسات على الاقتراض فيزداد حجم الإئتمان والعكس صحيح.
- انخفاض سعر الخصم لدى البنك المركزي يشجع البنوك التجارية على تحويل جزء من أصولها المتمثلة في أوراق تجارية ومندات إلى نقود قانونية وهذا يؤدي إلى زيادة إمكانياتها في خلق نقود الودائع بالتالي يزداد حجم الإئتمان.

فعالية سعر الخصم:

- فعالية سعر الخصم هو وسيلة توجيه للتأثير في أسعار الفائدة وفي حجم الإئتمان وإتجاهات السوق النقدية، وتقتصر فعالية سياسة سعر الخصم على النجاح في إمداد أو سحب الأرصة النقدية القانونية من البنوك التجارية.

(٢) سياسة السوق المفتوحة:

تعريفها وأثرها: هي دخول البنك المركزي في السوق النقدية بائعاً لبعض الأصول الحقيقية والأوراق المالية والتجارية بهدف تحويلها إلى أصول نقدية يمتصها من السوق فتقل سيولة السوق النقدية، أو يدخل مشترياً لبعض الأصول بهدف إمداد السوق النقدية بالسيولة.

- قيام البنك المركزي ببيع أصول حقيقية وأوراق مالية —————> تشتريها البنوك التجارية —————> نقل سيولتها النقدية —————> تقل مقدرتها على خلق الإئتمان.
- قيام البنك المركزي بشراء أصول حقيقية وأوراق مالية —————> تباعها البنوك التجارية —————> تزيد سيولتها —————> تزيد مقدرتها على خلق الإئتمان.

∴ يمكن للبنك المركزي التأثير في حجم الائتمان عن طريق التغيير في كمية وسائل النفع (السيولة).

فعالية سياسة السوق المفتوحة: تتحدد فعاليتها بقدر نجاحها في تحقيق سيولة أو عدم سيولة السوق النقدية.

(٣) سياسة الاحتياطي الإجباري: تعريفها وأثرها يقوم البنك المركزي بتحديد نسبة معينة يجب أن يحتفظ بها كل بنك تجاري تمثل نسبة من أصوله النقدية وودائعها يحتفظ بها لدى البنك المركزي وهذه السياسة من شأنها التأثير على قدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان.

∴ نسبة الاحتياطي مرتفعة ← تقل السيولة لدى البنوك التجارية ←
تقل القدرة على الإقراض والعكس صحيح.

(٤) الرقابة على عمليات الإقراض والائتمان والأنشطة الإستثمارية للبنوك التجارية: يتم ذلك من خلال الآتي:

- فحص ومراقبة سياسة المقرض من حيث المركز المالي وقدرته التمويلية.... إلخ.
- فحص ومراقبة نوعية الأصول المقدمة للخصم أو لضمان الإقراض من حيث درجة السيولة ونطاق الضمان إلخ.
- العمل على تفضيل القروض وتوفير الائتمان المرتبط بالاحتياجات الأساسية والضرورية للإقتصاد القومي.
- استخدام الودائع الحكومية كعامل هام للتأثير على سيولة السوق النقدية باعتبار الحكومة والمؤسسات العامة والمحلية من أكبر عملاء البنوك التجارية سواء كمخريين أو كمقرضين.
- التدخل في سوق الصرف الأجنبي حيث أن كافة التحويلات بين العملة الوطنية والعملات الأجنبية تتم عن طريقه.
- تنظيم الجهاز المصرفي من خلال تبادل المعلومات المشتركة مع البنوك التجارية والإشراف على قوانين المنافسة المصرفية ومراقبة المشروعات المصرفية الدولية.

ثانياً: البنوك التجارية

البنوك التجارية تمثل في مجموعها الجهاز المصرفي للإقتصاد. وهي تعتبر مصارف من الدرجة الثانية في تسلسل الجهاز المصرفي بعد البنك المركزي حيث أنها مؤسسات مصرفية موضوعها النقود والعمليات التي تدور حول قيام النقود بوظائفها، وهذه النقود هي نقود الودائع، وتتعدد وتتوزع البنوك التجارية بقدر إتساع السوق النقدي والنشاط الإقتصادي وحجم المخبرات، كما أن نقود الودائع التي تتعامل فيها البنوك التجارية تتعدد وتختلف وفقاً لمصدرها بعكس النقود القانونية التي يصدرها البنك المركزي والتي تتصف بأنها متماثلة بالإضافة إلى أن البنوك التجارية هي مؤسسات هدفها الأساسي تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح بأقل نفقة وذلك بتقديم خدماتها المصرفية أو خلق نقود الودائع، وهي غالباً مملوكة للأفراد أو المشروعات في شكل شركات مساهمة. وتتعدد عمليات البنوك التجارية وتتوزع بجانب وظائفها الرئيسية في خلق الودائع بهدف تحقيق قيام النقود بوظائفها.

وظائف وعمليات البنوك التجارية

وتقسم وظائف البنك التجاري إلى

(١) العمليات المصرفية العادية

وتقسم إلى:

(أ) الحسابات المصرفية: أي الإيداع المصرفي حيث يتنازل العميل عما لديه من أموال للبنك للاحتفاظ بها وإستخدامها لتوفير كل من الموارد المالية اللازمة لعمليات الإقراض والإئتمان، والعمولات التي يخصصها البنك من تحصيل كمبيالات العميل. أنواع الحسابات المصرفية:

١- الحسابات الجارية: وهي إتفاق بين طرفين (البنك والعميل) على أن تمسوى العمليات التي تتم بين أطرافه عن طريق هيود تتم سواء في جانب الدائن أو المدين.

٣٠- الحسابات الإنذارية: وهي حسابات تحقق عائد لأصحابها يتمثل في سعر الفائدة المتفق عليه وهي قد يكون لها مدة محددة أو لا تكون لها مدة محددة ومن أمثلتها دفاتر التوفير.

(ب) الإئتمان: وهو يعنى الثقة بمنح البنك لعميله إئتمناً يعنى أن يثق في عميله فيعطيه رؤوس الأموال، والأساس في الإئتمان ضرورة الثقة والجدية حيث أن كل إئتمان مخوف بالمخاطر ولذلك فإن البنك يتخذ عدة إجراءات كإحتياطات لمواجهة مخاطر عدم السداد أو التأخير فيها ومنها.

١- تحديد نوع المخاطر: عن طريق إعطاء قروض في حدود قصوى، وعدم تجاوز القرض لحدود معينة، وتنويع القروض والضمانات، والإشتراك مع البنوك الأخرى في القروض.

٢- دراسة الحالة: أى دراسة موضوع القرض ونشاطه وحالة المقرض..... إلخ.

٣- الضمانات (الشخصية - العينية).

• ويتقاضى البنك مقابل الإئتمان فائدة تتمثل في تكلفة الإئتمان والتي تتمثل في :

- عائد رأس المال المقرض.

- نصيب الإدارة.

- هامش لتغطية المخاطر.

نماذج الإئتمان:

١- القرض النقدي (المقرض يحصل على قرض من البنك مقابل سعر فائدة ورد قيمة القرض).

٢- الدفع من تحت الحساب (يسمح البنك لعميله) أن يصحب حساباه مدينياً في حدود مبلغ معين يغطيه في حدود معينة).

٣- عمليات الإئتمان بالمقابل (هذا المقابل يكون ضمان شخصى أو عيى).

٤- فتح الإعتماد (حيث يضع البنك تحت تصرف عميله مبلغ معين يجوز للعميل سحبه دون أن يلتزم العميل بدفع فائدة إذا لم يسحبه).

٥- عمليات الخصم (يضع البنك تحت تصرف عميله قيمة الكمبيالة ودون إنتظار أجل السداد بحيث يخصم ذلك من العميل عند سدادها بالإضافة إلى تكلفة الإقراض).

٦- عمليات الإئتمان بالضمان المصرفي حيث يقدم البنك ضماناته للعميل ويتحمل المسؤولية في حالة عجز العميل عن تصديق معاملاته لجهات مثل الضرائب والجمارك.

(ج) الإستثمارات : وهي قروض طويلة الأجل تستخدم في شراء المواد الأولية والأجهزة وإقامة المنشآت، وتقدر أخطاؤها على أساس معدلات الإستهلاكات.

(د) الإئتمان المتقدم للتجارة الدولية: أى لعمليات الإستيراد والتصدير.
(هـ) خدمات مصرفية أخرى: مثل إصدار الأسهم والسندات للشركات، وتأجير المخازن والخزائن، وتنظيم حسابات الأفراد، وصرف الأجور والمرتببات ، وتحصيل الشيكات والكمبيالات.

(٢) خلق نقود الودائع (العمليات المصرفية غير العادية)

النموذج البسيط لكيفية خلق البنك التجارى لنقود الودائع هو

- ١- نفترض جهاز مصرفي يتكون من بنك مركزي واحد له قدرة نهائية على خلق النقود القانونية بجانب هذا البنك يوجد بنوك تجارية تسعى لخلق إئتمان بناء على طلب الأشخاص الذين يصبحون مدينين بسبب الخصم أو القروض.
- ٢- في ظل هذا الفرض فإن البنك التجاري يلعب دور الوسيط فهو يتلقى المدخرات من 'النقود' القانونية المائلة في شكل ودائع من الأشخاص فتصبح ديناً عليه أى تزيد في جانب الخصوم ويقوم البنك باستخدام هذه النقود.

نفترض أن قيمة الوديعة ١٠٠ ألف جنيه . الميزانية للبنك التجاري تكون كالآتي

أصول	خصوم
١٠٠ ألف جنيه نقود بالخرانة	١٠٠ ألف جنيه ودائع

٢- يقرض البنك التجاري جزء من قيمة الوديعة فإذا كانت النسبة المتوقعة من طلبات سحب الودائع تعادل ١٠% من قيمة الوديعة فإن البنك يحتفظ بـ ٢٠% نقدية لمواجهة هذه الطلبات ويقرض الباقي وتصبح الميزانية كالتالي:

أصول	خصوم
٢٠ ألف جنيه نقود سائلة ٨٠ ألف جنيه قروض	١٠٠ ألف جنيه ودائع

ويمكن أن يصل البنك بميزانيته إلى الصورة التالية:

أصول	خصوم
١٠ آلاف جنيه نقود سائلة ٩٠ ألف جنيه قروض	١٠٠ ألف جنيه ودائع

٤- يقوم البنك بإصدار قروض إئتمانية (فتح حساب يجوز السحب عليها بالشيكات) بمبلغ ٥٠ ألف جنيه فتصبح الميزانية كالتالي:

أصول	خصوم
٢٠ ألف جنيه نقود سائلة ٨٠ ألف جنيه قروض ٥٠ ألف جنيه قروض إئتمانية	١٠٠ ألف جنيه ودائع حقيقية ٥٠ ألف جنيه ودائع إئتمانية
١٥٠ ألف جنيه	١٥٠ ألف جنيه

يتضح من ذلك أن البنك أمكنه خلق نقود وودائع.

الباب السادس

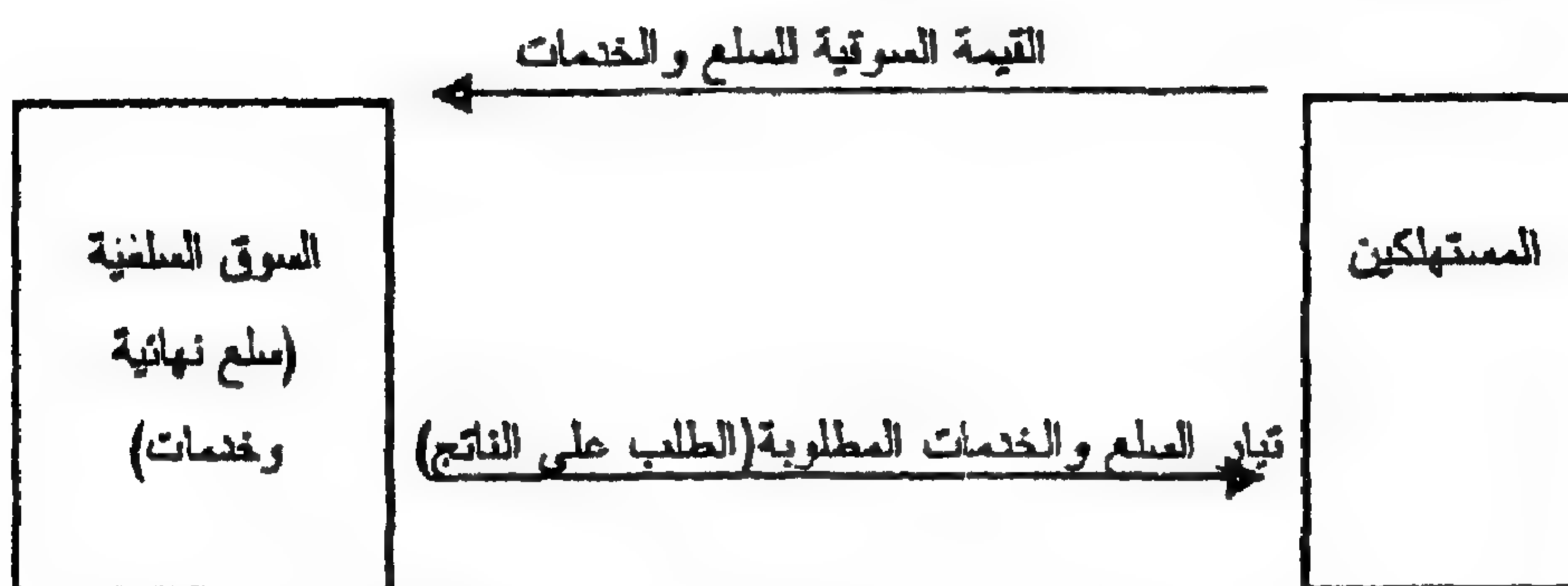
البنیان الإقتصادي والدخل القومي

الفصل الأول: البنیان الإقتصادي

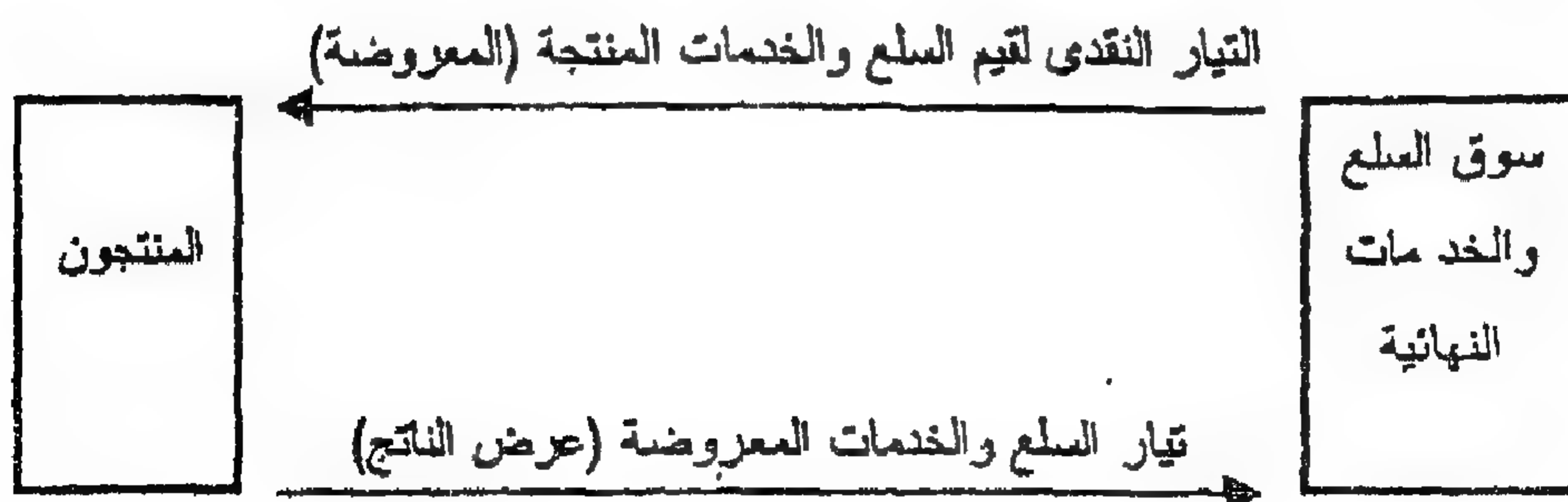
لا يستطيع أى فرد فى عصرنا الحالى أن يقوم بإنتاج كل مستلزماته العصرية للحياة، أى أن مرحلة الاكتفاء الذاتى إنتهت كمرحلة تاريخية وأصبح الإقتصاد القومى من التعميد لدرجة أنه لا يمكن لأى فرد تتبع كل الصناعات القائمة بتصنيع إحتياجاته، فإذا ألقينا نظرة على الإقتصاد القومى فى مجتمع رأسمالى فلنأنا نجد العديد من الصناعات التى لا يمكن للفرد أن يحصلها، فكيف يتم الإنتاج، ويتحدد ومن هؤلاء الذين يقومون بوضع خطط الإنتاج وتوزيعه وإستهلاكه هل يتم بطريقة مخططة كما فى النظام الإشتراكي أم يتم عن طريق جهاز السوق فى النظام الرأسمالى، الشيء الذى ليس فيه شك أن الإقتصاد القومى الرأسمالى يدار عن طريق ميكانيكية السوق فإذا كان الجهاز السعري فى النظام الرأسمالى هو الذى يقوم بعملية توزيع السلع والخدمات على جمهور المستهلكين كما يحدد السلع والخدمات التى لها أولوية فى الإشتباع والأحق بالإشتباع تبعاً لهدف الربح بالنسبة للمنتج الرأسمالى. كما أنه يحدد كيفية توزيع وإستغلال الموارد الطبيعية إلا أنه ليس لميكانيكية السوق سيطرة كاملة على النظام الإقتصادى الرأسمالى. فالدولة تتدخل بدرجة ما فى الأنشطة الاقتصادية اللازمة لها من الناحية الإستراتيجية كما تسن القوانين المحددة والممانعة لبعض الأنشطة الاقتصادية.

ويتشكل أى مجتمع من المجتمعات فى مساحة جغرافية نولية معينة من مجموع السكان المقيمين فيه، هؤلاء السكان قد يكون بينهم لأجانب أى لا يحملون جنسية السكان المحليين وكليةما يقومون جميعاً بشراء السلع والخدمات اللازمة لمعيشتهم الضرورية من المجتمع سواء كان بعضهم منتج أو البعض الآخر غير منتج، فكل السكان يقومون بشراء إحتياجاتهم من السلع والخدمات ليس مباشراً من المنتجين بل من خلال الأسواق (تجارة التجزئة أو الجملة). هذه السوق يتم فيها تقابل الطلب على السلع والخدمات مع عرض هذه

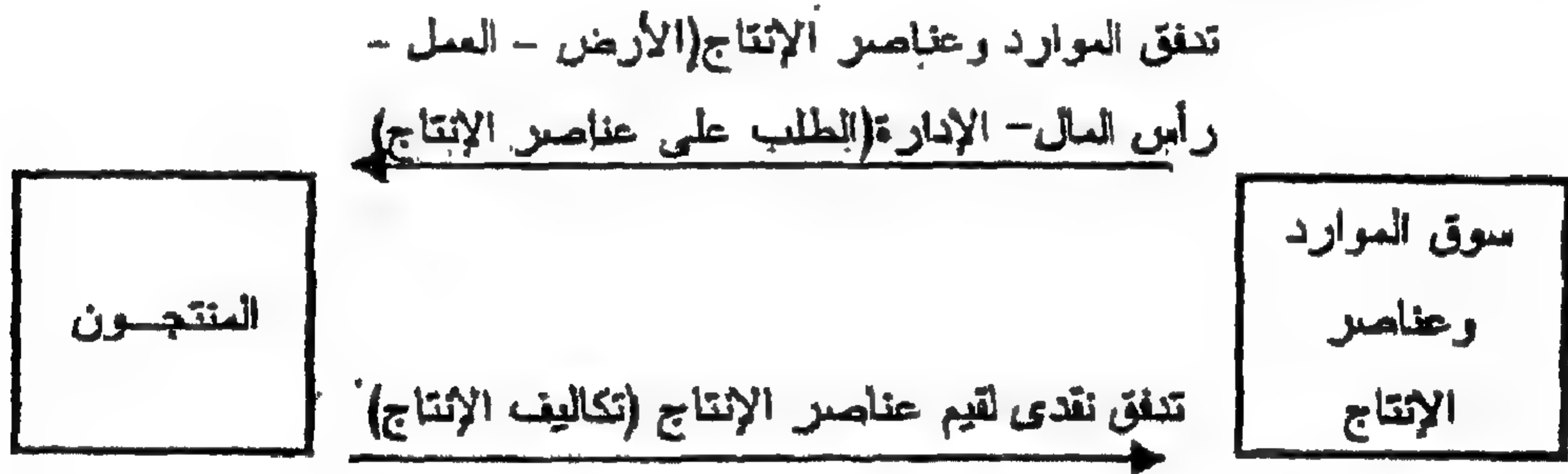
السلع، ونظير ذلك فإنهم يدفعون المبالغ النقدية مقابل الحصول على السلع والخدمات ويوضح الشكل التالي أن هناك تيارين من التدفقات تيار السلع والخدمات المطلوبة يتدفق من الأسواق السلعية والخدمات إلى قطاع المستهلكين (كل السكان) وتيار عكسي من السكان إلى السوق السلعية وهو التيار النقدي.



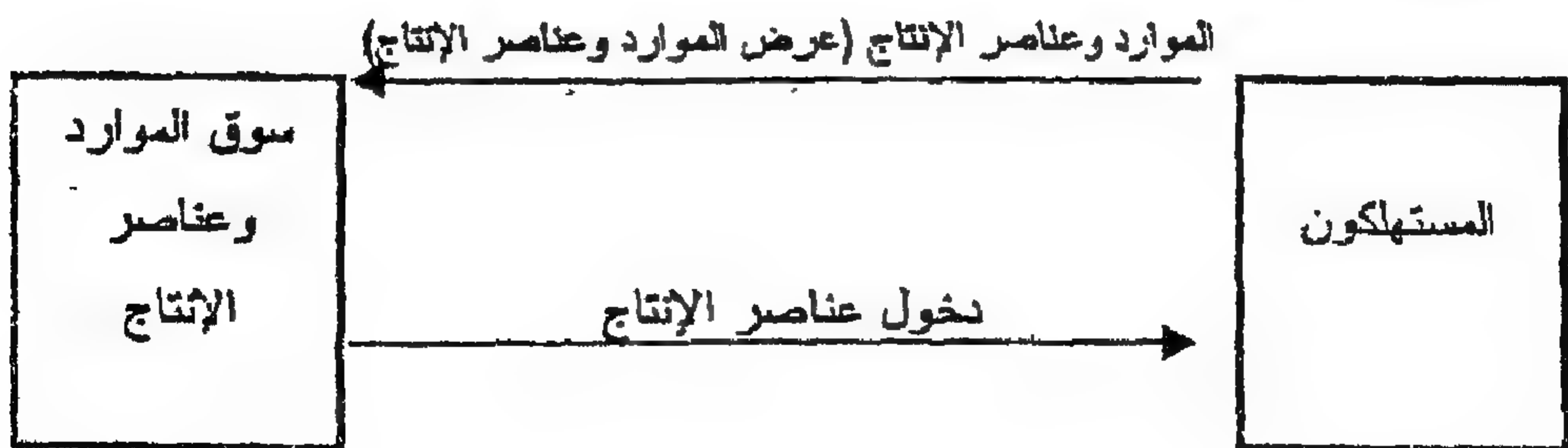
ولما كان المجتمع يتضمن جزء من السكان يقومون بعملية إنتاج السلع والخدمات ويطلق عليهم المنتجون هؤلاء المنتجون ليسوا كل السكان بل جزء منهم، ومنهم المحليين ومنهم الأجانب الذين يقدمون الخدمات الفنية والاستشارية للمؤسسات الإنتاجية المختلفة ومنهم المستثمرون الذين يقومون باستثمار أموالهم في إنشاء المؤسسات الإنتاجية المختلفة، معنى ذلك أن الناتج المحلي يأتي من جزئين من الناس هم المحليين أصحاب المجتمع والأجانب. وهؤلاء يقومون ببيع منتجاتهم في السوق السلعية والخدمات ونظير ذلك يحصلون على مقابل لها وهي قيمة إنتاجهم، معنى ذلك أن هناك تيارين من التدفقات أحدهم نقدي وآخر سلعي، والشكل التالي يوضح تيار تدفق السلع والخدمات المنتجة (المعروضة) من المنتجين إلى سوق السلع وعكسه يتدفق تيار قيمة السلع والمنتجات المعروضة حق المنتجين .



ولما كان المنتجون لا يستطيعوا أن ينتجوا أى سلعة أو خدمة إلا من الموارد الاقتصادية والموارد الطبيعية المتاحة فى المجتمع كالعامل ورأس المال والأرض والإدارة الفنية التى يمتلكها المجتمع والتى لا يملكها كل أفرادها، فإنهم يقومون بتأجير خدمات العمل وبشراء عناصر الإنتاج المختلفة والإقراض من البنوك وتأجير الإدارة الفنية من المجتمع أى يحصلون على عناصر إنتاجهم من المجتمع كله عبر سوق يطلق عليها سوق الموارد حيث يتم هناك عرض الموارد من العارضين لها وهم سكان المجتمع والطلب عليها من المنتجين ومن ثم ينشأ تدفقان من التيارات أحدهم تدفق الموارد الاقتصادية من سوق الموارد والآخر تيار عكسى وهو تدفق أسعار وتكلفة شراء وإستخدام هذه الموارد كما يوضحه الشكل التالى



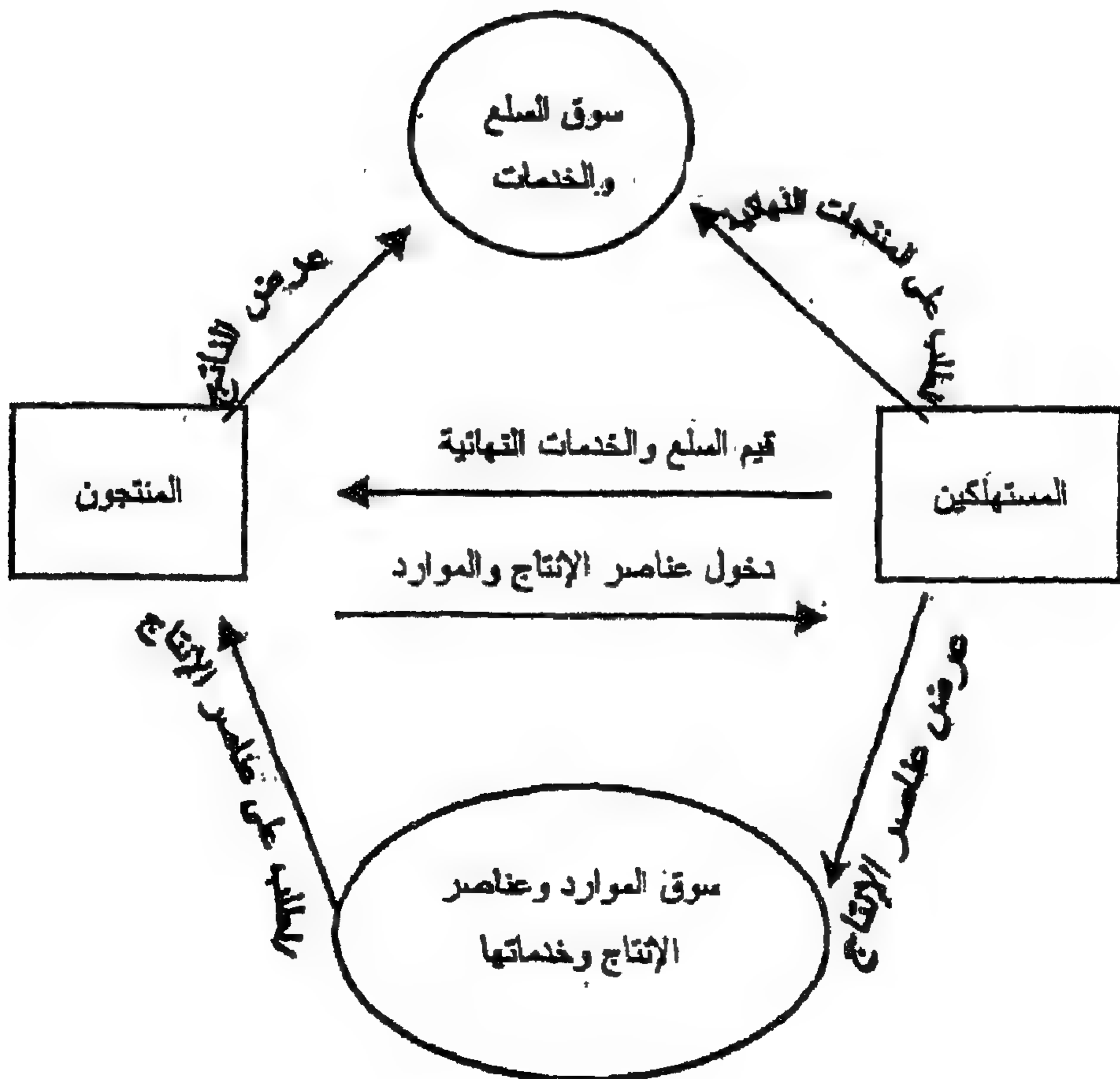
وقد وضحنا فى سياق الكلام بأن السكان يقتنون خدماتهم وممتلكاتهم لسوق الموارد حتى يمكن شراءها أو شراء خدماتها من قبل المنتجين نظير ذلك يحصلون على دخول أى إيرادات نتيجة تقديمهم لهذه الموارد لسوق الموارد ومن ثم فهناك تيارين متدفقين أحدهم تيار الموارد وعناصر الإنتاج من السكان إلى سوق الموارد والآخر عكسى وهو دخول هذه العناصر الإنتاجية



يمكن تلخيص ذلك في الشكل التالي: وهو شكل مبسط للغاية يوضح فيه كيفية عمل المجتمع الإقتصادي (المغلق) أي الذي لا يتأجر ولا يبادل مع المجتمعات الأخرى فهو شكل تبسيطي حتى يستطيع القارئ فهم كيف يعمل المجتمع الإقتصادي، ونلاحظ أن هناك ثلاث أسواق رئيسية وهي

السوق السلعي: وخاص بتبادل المنتجات النهائية طلب المستهلكين وعرض المنتجين
السوق الموردية: وخاص بتبادل عناصر الإنتاج وخدمات أي طلب المنتجين وعرض الحائزين لهذه الموارد.

السوق النقدية: وهي تيارات نقدية تتم بين القطاعين الرئيسيين وهو المستهلكين والمنتجين عبر سوق السلع والخدمات وسوق الموارد.



الفصل الثاني: الإطار الحسابي للناتج الكلي

يمكن تعريف الناتج المحلي بثلاث بدائل مختلفة وكل بديل من هذه البدائل له طريقة حساب مختلفة، فحساب الناتج المحلي تبعاً للمصادر التي ساهمت في تكوينه له طريقة حساب يطلق عليها القيمة المضافة، وتعريف الناتج المحلي بطريقة إنفاقه له طريقة حساب يطلق عليها قيمة الإنفاق على السلع والخدمات (الطلب النهائي)، وتعريف الناتج المحلي بمقدار مساهمات عناصر الإنتاج الأربع (العمل - الأرض - رأس المال - الإدارة) والتي ساهمت في إيجاده له طريقة حساب يطلق عليها توزيع الدخل على عوائد عناصر الإنتاج وهي الأجور - الربح - الفائدة - الربح وسنقوم بشرح مبسط للغاية للتعريف بالثلاث طرق الحسابية.

- ١- طريقة القيمة المضافة
تبعاً لمصادر تكوينه
- ٢- طريقة قيمة المنتج النهائي
تبعاً للإنفاق النهائي على السلع والخدمات
- ٣- طريقة توزيعه على عناصر الإنتاج
تبعاً لدخول عناصر الإنتاج

مثال: فإذا فرضنا أن هناك مزارع قام بإنتاج أردب قمح من مساحة محددة من الأرض وعمله الإنتاجي وأنه باع إنتاجه إلى مطحن بـ ١٠٠ جنيه، وأنه أعطى لصاحب الأرض التي إستأجرها ٥٠ جنيه قيمة الإيجار. فتكون حساباته في الجدول التالي، والذي يمثل مثلاً قطاع الزراعة والصيد .

١- قطاع الزراعة والقطاع المبدأ	
مبيعات	إنفاقات ولربح
١٠٠ جنيه قمح	٥٠ إيجار (إنفاق) عائد الأرض
	٥٠ الربح (عائد التنظيم والإدارة)
١٠٠	١٠٠

في هذا المثال البسيط تبين أن قيمة الإنتاج وزعت على عناصر الإنتاج التي ساهمت فيه وهي للتبسيط الأرض نصيبها الربح والباقي ربح المزارع ويعتبر قطاع الزراعة قطاع

اولى (مبدأى) فكل إنتاجه يكون قيمة مضافة بعد خصم ما أخذ من القطاعات الأخرى (السلع الوسيطة).

ثم قام الطحان بطحنها وأنتج منها دقيقاً يباعها إلى مخبز من المخازن بسعر ٣٠٠ جنيه وأنه دفع نظير طحن هذه الحبوب ١٠٠ جنيه أجور عمال وحسب سعر فائدة على رأس ماله وريع المطحن حوالى ٥٠ جنيه فان أرباحه الباقية خمسين جنيهاً وتكون حساباته كما فى الجدول التالى والذي يمثل قطاع الصناعات التحويلية .

٢- قطاع الصناعات التحويلية

مبيعات	أرباح وإفلاقت
٢٠٠ جنيه دقيق	١٠٠ مشتريات قمح
	١٠٠ أجور
	٥٠ سعر الفائدة وريع
	٢٥٠ جملة إيفلاقت
	٥٠ أرباح
٣٠٠	٣٠٠ أرباح وتكاليف

ويمكن حساب الناتج المحلى بطريقة دخول عناصر الإنتاج كالتالى

قطاع الزراعة إنتاج القمح ٥٠ ريع
٥٠ أرباح

١٠٠ قيمة مضافة

قطاع الصناعات التحويلية إنتاج الدقيق ١٠٠ أجور

٥٠ ريع وسعر فائدة

٥٠ أرباح

٣٠٠ جملة الدخل المكتسب وفى نفس

الوقت قيمة الدقيق الناتج

أما حساب القيمة المضافة فإنها تمثل ما أضافه كل قطاع على السلعة فقطاع الزراعة يعتبر إنتاجه قيمة مضافة لأنه لم يأخذ من أى قطاع آخر أى منتجات، فى مثالنا هذا كلها قيمة مضافة، أما قطاع إنتاج الدقيق فقد اشترى به ١٠٠ جنيه قمح حولها إلى دقيق بقيمة ٢٠٠ فتكون القيمة المضافة هنا ١٠٠-٢٠٠ إلى ما أضافه للسلعة هي ٢٠٠ وتلك بعد استئزال السلع الوسيطة.

ويمكن توضيح حساب القيمة المضافة فى عملية القمح والدقيق كالآتى:

القيمة المضافة		القيمة المضافة	
الدخل	الدقيق	الدخل	القمح
الموزع	الدقيق	الموزع	القمح
١٠٠ أجور	٢٠٠ دقيق	٥٠ ربح	١٠٠ قمح
٥٠ ربح وسعر فائدة	١٠٠- قمح	٥٠. أرباح	
٥٠ أرباح			
٢٠٠ قيمة مضافة	٢٠٠	١٠٠ دخل	١٠٠ قيمة مضافة

وبفرض أن تلك الكمية من الدقيق بيعت إلى خباز وصنع منها خبزاً باعه بمقدار ٥٠٠ جنيه للمستهلكين وهى قيمة المنتجات النهائية بمعنى أن حساب قيمة الناتج من الثلاث قطاعات إذا اعتمدت على قيمة المنتج النهائى فسيكون ٥٠٠ جنيه وستكون حساباته كالآتى

تكاليف وأرباح	مبيعات
٢٠٠ مشتريات دقيق	٥٠٠ خبز
٧٥ أجور	
٤٠ سعر فائدة وربح	
٤١٥ جملة تكاليف	
٨٥ أرباح	
٥٠٠ تكاليف وأرباح	٥٠٠ مبيعات (قيمة المنتج النهائى) طلب المستهلك

وفى حين ان حساب القيمة المضافة سيكون اشترى ٢٠٠ جنيه بقيق زاد من قيمتها إلى ٥٠٠ جنيه أى ان القيمة المضافة هنا ٥٠٠ - ٣٠٠ = ٢٠٠ فإذا جمعنا القيم المضافة فى الثلاث قطاعات ستكون ١٠٠ + ٢٠٠ + ٢٠٠ = ٥٠٠ هى قيمة المنتجات النهائية.

والآن ننتقل إلى حساب الناتج بطريقة دخول عناصر الإنتاج تبعاً لمصادر الناتج المحلى .

دخول عناصر الإنتاج	قطاع الزراعة	قطاع للصناعات التحويلية	قطاع الصناعة النهائية
الأجور	-	١٠٠	٧٥
الفائدة	٥٠	٥٠	٤٠
الربح	٥٠	٥٠	٨٥
الربح			
القيمة المضافة	١٠٠	٢٠٠	٢٠٠ = ٥٠٠ المنتج النهائي

ومن هذا المثال البسيط نلاحظ أنه يجب أن تتطابق طرق القياس الثالث طريقة دخول عناصر الإنتاج = طريقة القيمة المضافة = طريقة المنتج النهائي إلا انه نتيجة وجود إهلاك فى رأس المال ، وكذلك ضرائب غير مباشرة وإعانات إنتاجية ودخول من الخارج ودخول إلى الخارج أدى إلى وجود بدائل مختلفة لقياس الناتج الإجمالى والذي يجب أن يراعى هذه المتغيرات حتى تكون الحسابات موحدة ومتساوية.

إختلاف قيمة المعاملات عن الدخل:

من هذا المثال نستطيع أن نستنتج أن هناك إختلاف بين حجم الدخل وحجم المعاملات أى المخرجات التى تمت فى المقتصد، فحجم المعاملات يشمل كل المخرجات وهى تمثل ١٠٠ + ٣٠٠ + ٥٠٠ = ٩٠٠ للقطاعات الثلاث السابقة وبعد إستبعاد السلع والمنتجات الوسيطة وهى ١٠٠ + ٢٠٠ = ٣٠٠ نحصل فى النهاية على الدخل فى المقتصد القومى، أى انه من الضرورى إستبعاد المنتجات الوسيطة بين القطاعات لمنع الإزدواج الحسابى (أى عدم حسابها مرتين) لأن ١٠٠ طن قمح حسبت أولاً فى قطاع الزراعة فلا داعى لحسابها مرة أخرى فى قطاع الطحان.

الخلاصة:

١- إذا كنا بصدد حساب الناتج المحلي من مصادره التي ساهمت في إيجاده (أى من القطاعات الاقتصادية زراعة - صناعة - تجارة ... إلخ) فإننا نقوم باستخدام طريقة القيمة المضافة أى نحسب ماأضافة كل قطاع فقط .

٢- إذا كنا بصدد حساب الناتج المحلي تبعاً للإتفاق النهائى عليه أى الطلب النهائى فأننا نقوم بحساب قيمة الإتفاق على السلع والخدمات النهائية التى إستهلكها أو أنفقها المجتمع على الطلب النهائى (المستهلكون - الحكومة - المنتجون - القطاع الخارجى).

٣- إذا كنا بصدد حساب الناتج المحلي تبعاً لما تم توزيعه على عناصر الإنتاج التى ساهمت فى إيجاده (الأرض - العمالة - رأس المال - الإدارة والتنظيم) فإننا نقوم بحسابه بطريقة دخول هذه العناصر فى كل قطاع من القطاعات أى تبعاً لمصادره.

إجمالي الناتج المحلى وإجمالي الناتج القومى

بعد العرض البسيط لآلية عمل المجتمع الإقتصادى والذي أوضحنا فيه أن أى مجتمع حديث يشمل قوميين أى سكان لهم نفس القومية وأجانب يعيشون داخل حدود جغرافية واحدة وهى الدولة

فالناتج المحلى يخص ما أنتجه أصحاب البلد الواحدة (القوميين) والمقيمون داخل حدود جغرافية لدولة واحدة، كما يشمل أيضاً إنتاج الأجانب من خدماتهم الإستثمارية والفنية وإستثماراتهم طالما أنها داخل نفس الحدود.

وبطبيعة الحال يقوم هؤلاء الأجانب بتحويل دخولهم خارج البلاد فإذا ما رغبنا أن نعرف فقط ما أنتجه القوميين داخل المجتمع فإننا نستزل قيمة الدخل الخارج (للأجانب) من الإنتاج المحلى ليصبح

أو

الناتج القومى = الناتج المحلى - الدخل إلى الخارج

الناتج المحلى = الناتج القومى + الدخل من الخارج

مثال: إذا كان مجتمع ينتج بحوالى ١٠٠٠ وحدة إجمالى إنتاج محبى داخل حدود الدولة منهم قوميين (مصريين) أنتجوا بحوالى ٨٠٠ وحدة والأجانب أنتجوا بحوالى ٢٠٠ وحدة فإن

الإنتاج القومى (القومية) = الإنتاج المحلى - الدخل إلى الخارج

$$٨٠٠ = ١٠٠٠ - ٢٠٠$$

أو الإنتاج المحلى = الناتج القومى + الدخل من الخارج

$$١٠٠٠ = ٨٠٠ + ٢٠٠$$

ولما كانت المجتمعات الدولية مجتمعات تبادل فانه بلا شك يوجد العديد من المقيمين يعملون خارج البلاد يقدمون خدمات من عمل أو إستثمارات فى الخارج ويقومون فى نفس الوقت بتحويل عوائد نشاطهم من الخارج إلى داخل البلاد ويطلق عليه الدخل من الخارج هذا الدخل المتحصل عليه من الخارج وليكن مثلاً ٣٠٠ وحدة فانه يخصص القوميين أصحاب الجنسية الواحدة ليكون

الناتج القومى = ما أنتجه القوميين (داخل البلاد) + ما أنتجه القوميين خارج البلاد

$$١١٠٠ = ٨٠٠ + ٣٠٠$$

ومن ثم فأننا نستطيع أن نجمع الحسابين مع بعضهم فى المعادلة التالية

الناتج المحلى = الناتج القومى - (الدخل إلى الخارج - الدخل من الخارج)

الناتج المحلى = الناتج القومى - صافى الدخل من الخارج

$$١٠٠٠ = ١١٠٠ - (٣٠٠ - ٢٠٠)$$

$$١٠٠٠ = ١١٠٠ - (١٠٠)$$

والخلاصة: أنه نتيجة وجود متغير صافى الدخل من الخارج فإن الناتج المحلى لا يساوى الناتج القومى دون إدخال هذا المتغير.

الناتج بسعر السوق والناتج بتكلفة عناصر

ولما كنا في مجتمعات مقعدة يزداد فيها التدخل الحكومي بسياسات اقتصادية مختلفة لتشجيع الإنتاج بإعطاء إعانات إنتاجية للمنتجين المتعثرين أو اليائسين لحيااتهم الإستثمارية حتى يستمروا في الإنتاج . كما أن هذه الإعانات لا تشمل فقط القطاع الإنتاجي بل قد تشمل المستهلكين في صورة تخفيضات لأسعار السلع والخدمات (كخدمات الصحة والتعليم والتموين) وعلى ذلك فإنه من الضروري تعديل قيمة الناتج بتكلفة عناصر الإنتاج مع قيمته بسعر السوق، فمثلاً رغيف الخبز يتكلف عند المنتج ١١ قرش أى قيمته بتكلفة عناصر الإنتاج هو ١١ قرش فى حين يباع كسلعة نهائية للمستهلك ٥ قروش ومن ثم فإن الناتج بتكلفة عناصر الإنتاج = الناتج بسعر السوق + الإعانة الإنتاجية

$$١١ = ٥ + ٦$$

وإذا كانت الحكومة تعطى إعانات إنتاجية فإنها فى نفس الوقت تفرض ضريبة غير مباشرة على بعض أنواع السلع الاستهلاكية الترفيهية بفرض الحصول على إيصالات حكومية إضافية . فمثلاً علبة السجائر تتكلف عند المنتج حوالى ٤٠ قرش وهى القيمة بتكلفة عناصر الإنتاج إلا أنها تباع فى السوق للمستهلك بحوالى ٢٠٠ قرش أى السلعة بسعر السوق ٢٠٠ قرش والفرق هو ضريبة غير مباشرة تحصل عليها الحكومة ومن ثم فإن الناتج بتكلفة عناصر الإنتاج = الناتج بسعر السوق - الضرائب غير المباشرة

$$٤٠ = ٢٠٠ - ١٦٠$$

وإذا أخذنا كل المنتجات فى المجتمع ككل والتى بعضها يأخذ إعانات إنتاجية. والآخر تفرض عليه ضريبة غير مباشرة فإن

$$\text{قيمة الناتج بسعر التكلفة} - \text{قيمة الناتج بسعر السوق} - (\text{الضرائب غير المباشرة} - \text{الإعانات الإنتاجية})$$

$$\text{قيمة الناتج بسعر التكلفة} = \text{قيمة الناتج بسعر السوق} - (\text{فائض الضرائب غير المباشرة عن الإعانات الإنتاجية})$$

فإذا أخذنا المثال الذى نحن بصدده : نعتى الخبز والسجائر فإنه يكون بأسعار التكلفة

= بأسعار السوق - (زيادة ضرائب غير مباشرة عن الإعانات الإنتاجية)

الخبز + المسجائر = الخبز + المسجائر - ضريبة غير مباشرة وإعانة

١١ + ٤٠ = ٥ + ٢٠٠ - (١٦٠ - ٦)

٥١ = ٢٠٥ - (١٥٤)

وخاصة القول أن قيمة الناتج الكلى بسعر السوق لا يساوى قيمة الناتج الكلى بتكلفة عناصر الإنتاج مالم يتم إدخال تعديل فائض الضرائب غير المباشرة عن الإعانات الإنتاجية.

قيمة الناتج الإجمالى وقيمة الناتج الصافى

بعد أن عرضنا أن

(١) متغير صافى الدخل من الخارج (الدخل من الخارج - الدخل إلى الخارج) يغير من

لفظ قيمة الناتج القومى إلى قيمة الناتج المحلى، وكما أن

(٢) متغير فائض الضرائب غير المباشرة عن الإعانات الإنتاجية (ضرائب غير مباشرة

- إعانات إنتاجية).

يغير من لفظ قيمة الناتج بسعر السوق إلى قيمة الناتج بتكلفة عناصر الإنتاج

والآن ننتقل إلى متغير ثالث وهو إهلاك رأس المال وأثره فى تقييم الناتج المحلى أو

القومى بأى تسعير سواء بأسعار السوق أو تكلفة عناصر الإنتاج.

إهلاك رأس المال: يتطلب الإنتاج استخدام للألات والعدد والمهمات والطرق والكبارى

والعدود والمدار من والمستشفيات... إلخ، كذلك استخدام المباني غير السكنية والذى يطلق

عليه رأس المال القومى، هذا الاستخدام يؤدي إلى تقادم وإستهلاك جزء من رأس المال

والذى يجب أن يحسب سنوياً حتى نحصل على قيمة الإنتاج الصافية، وإهلاك رأس المال

هو جزء ثابت أو نسبة ثابتة من قيمة رأس المال العامل يجب أن يخصم من قيمة الإنتاج،

وقد يشتمل إهلاك رأس المال على جزء متغير نتيجة التشغيل الزائد أى أن الإهلاك

يشمل :

١- نفقة الإستعمال: وهى ناتجة من استخدام رأس المال فى العملية الإنتاجية

٢- النفقة الإضافية: وهي الناتجة من عدم استقدام رأس المال والتي تحدث نتيجة طبيعة تكوين رأس المال مثل البلى والصدأ والتآكل وهذه الخسائر يمكن توقع قيمتها والتأمين عليها وهي تكلفة ثابتة تحسب بحرف النظر عن الاستخدام أو عدم الاستخدام.

أما الخسائر غير المتوقعة في رأس المال والتي تحدث نتيجة الكوارث والحوادث والظروف التي لا يستطيع الإنسان التحكم فيها أو توقعها. فهي خسائر في رأس المال نفسه وليس لها أى علاقة بحساب إهلاك رأس المال لأنه إهلاك غير منتج، أما الإهلاك نتيجة الاستعمال أو نتيجة البلى والصدأ فهي إهلاكات منتجة لأنها مرتبطة بالعمليات الإنتاجية.

كما أن الإهلاك نتيجة التقدم التكنولوجي والراجع من التغيرات التكنولوجية السريعة بحيث أن الآلة الحديثة تقضى على الآلة السابقة لها في وقت قصير من عمرها الإهلاكى أى قبل الاستفادة منها كاملة فهذا أيضاً يعتبر من خسائر رأس المال.

ونتيجة تباين الأعمار الاستخدامية للأنواع المختلفة من رأس المال ممثلاً فى المباني قد تستثمر فى ٥٠ عام فى حين السيارة بيك أب للنقل يمكن أن تستثمر ١٠ أعوام فإن الإهلاك يحسب بطرق عديدة يخص كل عام جزء من قيمة الآلة بعد خصم قيمتها كخردة.

وبناء عليه فمثلاً قيمة منتج ما وليكن قميص تبلغ ٢٠ جنيه كقيمة إجمالية ولكنه يستخدم فى صناعاتها الآت وعمالة ومواد خام. فإذا كانت العمالة كلفت ٥ جنيه والمادة الخام ٥ جنيه وفائدة رأس المال العامل ٥ جنيه فإنه يجب حساب ما إهلاك من آلات الخياطة. فى عملية الإنتاج وليكن ٢ جنيه قيمة إهلاك خاصة بصناعة القميص.

فيكون عائد المنتج قبل الإهلاك = ٥ جنيه

وعائده بعد خصم الإهلاك = ٥ - ٣ = ٢ جنيه

أى أن

صافى الناتج الكلى = إجمالى الناتج الكلى - إهلاك رأس المال

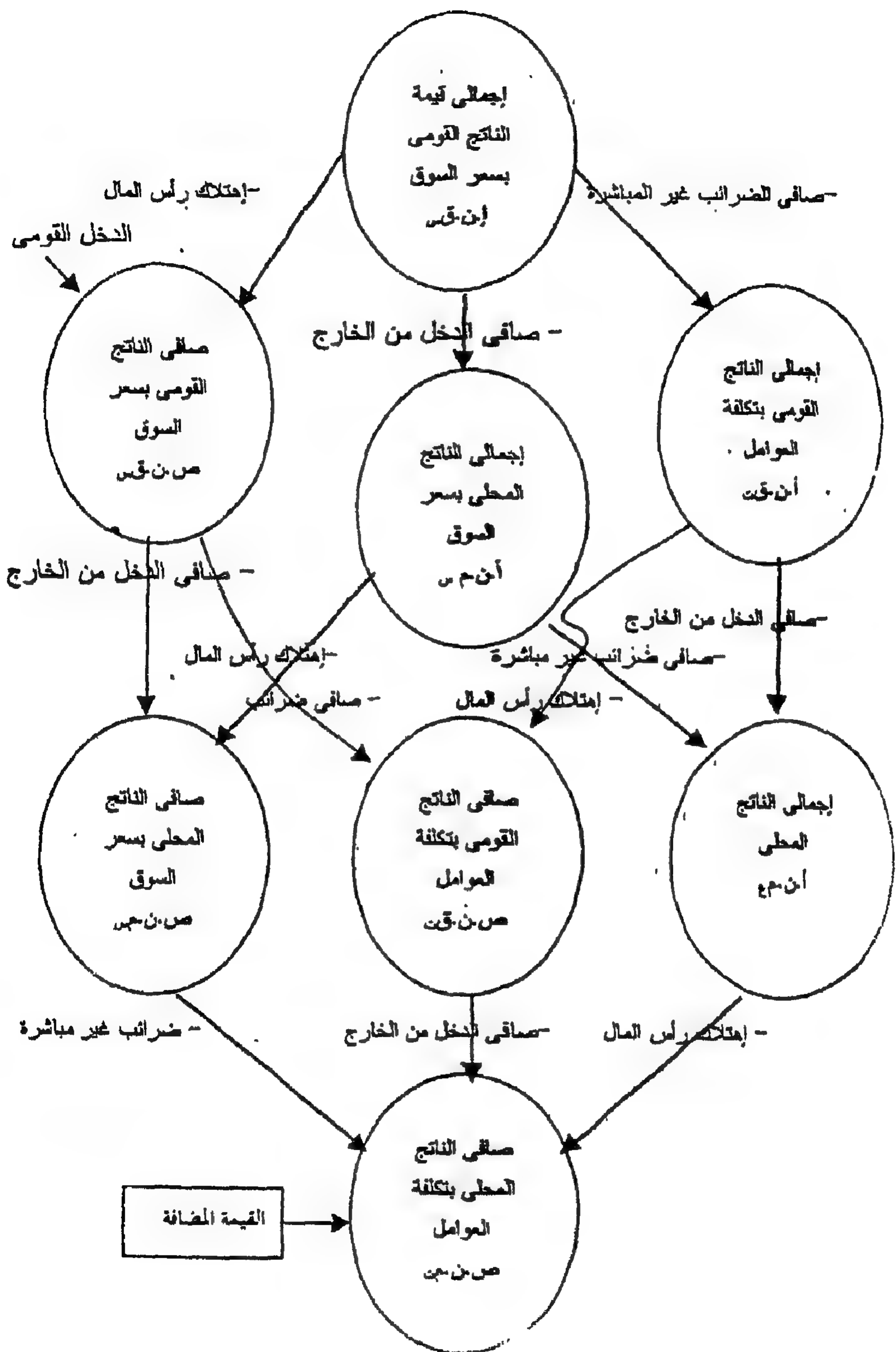
الخلاصة: أن قيمة إجمالى الناتج الكلى لا يساوى قيمة صافى الناتج الكلى مالم يدخل عليه تعديل قيمة إهلاك رأس المال.

أن قيمة الناتج يمكن التعبير عنها بثمان بدائل مختلفة وذلك بعد إدخال الثلاث متغيرات الخاصة بـ:

(أ) إهلاك رأس المال
(ب) صافي الدخل من الخارج (من - إلى)
(ج) صافي الضرائب غير المباشرة عن الإعانات الإنتاجية
هذه البدائل هي:

- ١- إجمالي الناتج المحلي
أ- سعر السوق
ب- سعر تكلفة عناصر الإنتاج
٢- إجمالي الناتج القومي
أ- سعر السوق
ب- سعر تكلفة عناصر الإنتاج
٣- صافي الناتج المحلي
أ- سعر السوق
ب- سعر تكلفة عناصر الإنتاج (القيمة المضافة)
٤- صافي الناتج القومي
أ- سعر السوق (الدخل القومي)
ب- سعر تكلفة عناصر الإنتاج

ويوضح الشكل التالي هذه المفاهيم مرتبطة بالثلاث متغيرات



الدخل الشخصي

هو الدخل الناتج من العمل كالأجور والمرتببات وأرباح رأس المال والفائدة المحصلة وريع العقارات ويضاف إليها المدفوعات التحويلية كإعانات المحتاجين والمعاشات الإستثنائية وإعانات البطالة والفائدة التي تدفعها الحكومة على ديونها، وإذا ماتم طرح ضرائب الدخل من الدخل الشخصي يتبقى الدخل المتاح الذي يستطيع الفرد أن يتصرف فيه مابين الإستهلاك والإدخار.

الدخل المتاح

ويتكون من الدخل القومي يضاف إليه صافي التحويلات الجارية الأخرى من العالم الخارجى (تحويلات رأس المال من وإلى تحويلات القروض والديون وخدماتهم إلخ). فمثلاً إذا كان الدخل القومى يبلغ حوالى ١٠٠٠ وحدة فى حين تم تحويل مبلغ ٢٠ وحدة مشتريات أجانب من الأسهم والسندات من البورصات المحلية وفى نفس الوقت قام المجتمع بالإقتراض من الخارج بمبلغ ٥٠ وحدة وتم تسديد أقساط الدين وفوائده بمقدار ٣٠ وحدة فإن

الدخل المتاح = الدخل القومى + تحريك رأس المال + الديون والقروض

$$= 1000 + 20 - 50 - 30 = 940 \text{ وحدة}$$

ويعتبر الدخل المتاح هو الذى يتصرف فيه المجتمع ما بين الإستهلاك النهائى والإدخار

الدخل المتصرف فيه

هو الدخل المتاح لكل من الإستهلاك والإدخار بمعنى أنه إذا تم إنفاق ٨٠٠ وحدة على الإنفاق الإستهلاكي فإن الإدخار سيكون

$$940 - 800 = 140 \text{ وحدة}$$

الدخل المتصرف فيه = الإستهلاك النهائى + الإدخار

الدخل الجارى : هو قيمة الدخل فى سنة ما بالأسعار السوقية فى نفس العام

الدخل المثبت : وهو عبارة عن ترجيح الدخل بالأسعار الجارية بالنسبة لأسعار سنة ما أخرى.

الدخل الحقيقى : هو الدخل الجارى مقسوم على الرقم القياسى للمستوى العام للأسعار وسيأتى ذكر هذه التعريفات كل فى حينه.

الثروة والدخل

قيمة ما يمتلكه المجتمع (أو الإنسان) في لحظة ما فـالعقارات والأراضي والأسهم والسندات والنقدية كل ما يمتلكه الفرد يعتبر ثروته، أما الدخل فهو التيار النقدي المتدفق من استعمال وإستغلال هذه الثروة ويحسب عن سنة مالية كاملة - فريع الأراضي والعقارات وأرباح الأسهم والسندات تعتبر دخلاً والثروة عادة أكبر من الدخل.

الضرائب

وهذه تنقسم إلى:

(أ) الضرائب المباشرة: مدفوعات يدفعها حكومة وهي تحسب كنسبة من حجم الإنتاج ويتحملها المنتج وهي تمثل الضرائب التجارية وضرائب المهن الحرة والنشاط الصناعي والنشاط الإقتصادي .

(ب) الضرائب غير المباشرة: وهي مدفوعات يدفعها المنتجون وتحسب كجزء أو نسبة من تكلفتها ويتحملها المستهلك.

(ج) ضرائب المبيعات : وهي نسبة من السلعة المباعة فقط تحصلها الحكومة من المستهلك (عن طريق المنتج البائع) ويتحملها المستهلك.

(د) ضرائب الدخل: وهي إستقطاعات من دخول المستهلكين من أعمالهم وممتلكاتهم.

المدفوعات التحويلية

وهي إعانات تقدمها الدولة إلى المحتاجين وإعانة أصحاب الدخول المنخفضة والفائدة المدفوعة من الحكومة ويحصل عليها المستهلكين ولا تحسب في الدخل القومي لأنها لا تكلف نتيجة أعمال.

الإعانات الإنتاجية

وهي مدفوعات تقدمها الحكومة إلى المنتجين لتشجيعهم على الإنتاج وتخفيض تكلفتهم المرتفعة التي قد تكون عالية لسي بداية نشاطهم إنتاجي وللحماية من المنافسة الخارجية.

الفصل الثالث: الدخل القومي وطرق حسابه

لقد أوضحنا أن الناتج الكلى يمكن أن يعرف بثمان بدائل مختلفة هذه البدائل أعطت معانى مختلفة، إلا أنه تبعاً للحسابات القومية فإنه يمكن أن يعرف الناتج المحلى بثلاث تعريفات مختلفة وكل تعريف مرتبط بطريقة قياس معينة وهى :

طرق قياس الناتج المحلى

التعريف بالناتج المحلى

- ١- التعريف تبعاً لمصادر الحصول على الناتج المحلى .
١- تقاس بطريقة القيمة المضافة .
- ٢- التعريف تبعاً لتوجهات إنفاق الناتج المحلى .
٢- يقاس بطريقة قيمة السلع والخدمات النهائية .
- ٣- التعريف تبعاً لمساهمات عناصر الإنتاج (الأرض ، العمل ، رأس المال ، الإدارة) أى الربيع ، الأجور ، الفائدة ، الربح. التى ساهمت فى تكوينه .
٣- يقاس بطريقة دخول عناصر الإنتاج

الناتج المحلى من حيث مصادره :

وهو يمثل قيم الناتج المحلى بسعر السوق من القطاعات التى ساهمت فى تكوينه وهى :

- أ- القطاع السلعى : ويشمل قطاع الزراعة والصناعة والتصدير والكهرباء والبترول والتشييد .
- ب- قطاع الخدمات الإنتاجية : ويشمل النقل والمواصلات ، قنسة السكوك ، التجارة والمال ، السياحة والفنادق ، التأمين وقطاع الخدمات الإجتماعية .
- ج- قطاع الخدمات الإجتماعية : ويشمل الملكية العقارية ، المرافق العامة ، التأمينات الإجتماعية ، الخدمات الحكومية ، الخدمات الشخصية .

طريقة الحساب بالقيمة المضافة : وفى هذه الطريقة يحسب إنتاج كل قطاع ويستزل منه قيم السلع الوسيطة حتى لا يحدث ازدواج حسابى أى حتى لا يحسب مرتين ومن ثم لأن

الناتج المحلي يحسب بما أضافه كل قطاع على السلع والخدمات فقط ، وقد أوضحنا هذه الطريقة سابقاً في الإطار الحسابي للناتج الكلي ، والجدول التالي يوضح طريقة حساب القيمة المضافة للقطاعات المختلفة لحساب قيمة إجمالي الناتج المحلي بسعر السوق تبعاً للمصادر الصناعية .

مصادر الناتج المحلي بسعر السوق تبعاً للقطاعات الاقتصادية . (أرقام فرضية)

المصدر -	الإنتاج	الخدمات الوسيطه	إجمالي الناتج المحلي بسر السوق
القطاع السلمي : الزراعة - الصناعة والبتروول - الكهرباء - التشييد - التعدين - التصدير .	١٤٠٠	٥٠٠ -	٩٠٠
قطاع الخدمات الإنتاجية : النقل والمواصلات - قلة السوس - التجارة والمال - التأمين - السولة والفنادق .	٧٠٠	٤٠٠	٣٠٠
قطاع الخدمات الاجتماعية : الملكية العقارية - المرافق العامة - التأمينات الاجتماعية - الخدمات الحكومية - الخدمات الشخصية .	٨٠٠	١٨٠	٦٢٠
المجموع (إجمالي الناتج المحلي بسعر السوق)	٢٩٠٠	٨٠	١٨٢٠

الناتج المحلي من زاوية مساهمة عناصر الإنتاج

يُعرف الناتج المحلي علاوة على التعريف السابق تبعاً لتوزيع هذا الدخل على العناصر التي ساهمت في تكوينه، فإذا كانت الأرض تساهم في الإنتاج فنصيبها الربح، وإذا كان رأس المال يساهم في الإنتاج فإن نصيبه الفائدة على رأس المال ونصيب العمل أو القوى العاملة الأجور ونصيب المنظمين أو مالكي رأس المال هو الربح .

وفى هذه الحالة الحساب سيكون هو صافى الناتج المحلى بتكلفة عناصر الإنتاج والذى يعرف بقيمة دخول عناصر الإنتاج وهو نفس الوقت يطلق عليه القيمة المضافة .

ويمكن إعطاء المثال التالى لكيفية حساب صافى الناتج المحلى بتكلفة عناصر الإنتاج تبعاً لتوزيعه على العناصر الإنتاجية التى ساهمت فى تكوينه وهى الأجر - الربح - الأرباح - الفائدة وهى دخول عناصر الإنتاج

حساب صافى الناتج المحلى بتكلفة عناصر الإنتاج (القيمة المضافة) . القيمة

أ- مكلفات المال :		
١٠٠	١) الأجر والمرقات	
٥٠٠	٢) المدفوعات الأخرى (المعاشات والتأمينات الإجتماعية)	
٩٠٠		
ب- الربح :		
	(المؤسسات التى لاتسعى إلى الربح)	
٢٠٠	١) ربح المزارع	
٤٠٠	٢) المبائى والعقارات والسندات والتأمين على الحياة	
ج- أرباح الشركات قبل خصم الضرائب		
١٥٠	أرباح غير موزعة	
د- الفائدة الصافية		
٢٠	(بعد خصم الفائدة على القروض الإستهلاكية والقروض العامة)	
٢٠٠		
١٦٧٠	صافى الناتج المحلى بتكلفة عناصر الإنتاج	
١٠٠	+ إهلاك رأس المال	
١٧٧٠	إجمالى الناتج المحلى بتكلفة العناصر	
٥٠	+ صافى الضرائب غير المباشرة عن الإعانات الإنتاجية	
١٨٢٠	إجمالى الناتج المحلى بسعر السوق	

الناتج القومي من ناحية إنفاقه (الإنفاق على إجمالي الناتج المحلي بسعر السوق)

يُعرف الناتج المحلي تبعاً لاستعمالاته المختلفة في مجال الاستهلاك وفي مجال الاستثمارات وفي مجال التصدير الخارجي (فائض التصدير على الاستيراد) والإنفاق الحكومي (فائض الإنفاق الحكومي عن إيرادات الحكومة) .

الإنفاق الاستهلاكي : يتمثل في إنفاق الأفراد والمؤسسات والشركات التي لا تهدف إلى الربح وهي الإنفاق على السلع الاستهلاكية المباشرة والسلع النصف معمرة مثل الملابس والأحذية والسلع المعمرة مثل السيارات والثلاجات والإنفاق على الخدمات التي يحصل عليها الأفراد مثل التعليم والصحة .

الإنفاق الاستثماري : يتمثل في الإنفاق على الاستثمارات التي تتم بواسطة المؤسسات والشركات والأفراد الذين يهدفوا إلى الربح مثل الإنفاق على المصانع والمدارس والمستشفيات وخلافه. وهو يعبر عن تراكم تكوين رأس المال الإجمالي ويضاف إليه المخزون السلمي من العام السابق ليشكلا إجمالي الاستثمار .

الإنفاق الحكومي : ويتضمن جملة مصروفات الحكومة أي جميع مشتريات الحكومة من السلع والخدمات ومصروفات الإدارات الحكومية وإنفاقها الاستثماري كما يخصم من الإنفاق الحكومي قيمة ما أنتجته الحكومة من سلع وخدمات وإيرادات الحكومة وبالتالي فهذا البند يمثل صافي الإنفاق الحكومي .

الإنفاق الخارجي : والمقصود هنا صافي الإنفاق الخارجي أي حساب قيمة التصدير الخارجي من السلع والخدمات مطروحاً منه قيمة الواردات الداخلة من السلع والخدمات . وأحياناً تكون القيمة موجبة نتيجة زيادة الصادرات عن الوارد وأحياناً تكون القيمة سالبة لزيادة الواردات عن الصادرات .

ويطلق على هذه الطريقة لحساب إجمالي الناتج المحلي بسعر السوق أى طريقة المنتج النهائى أى الطلب النهائى على السلع والخدمات ، والجدول التالى يوضح حساب الإنفاق على إجمالي الناتج المحلي بسعر السوق تبعاً لإستعماله .

ويلاحظ هناك إختلاف بين طريقة المنتج النهائى وطريقة دخول عناصر الإنتاج وحتى يتساويا فيجب تعديل صاقى الناتج المحلي بسعر التكلفة بإضافة إليه إهلاك رأس المال حتى يعطى الإجمالى ثم إضافة فائض الضرائب غير المباشرة عن الإعانات حتى يعطى التقييم بسعر السوق وهذا موضح فى جدول صاقى الناتج المحلي بسعر السوق .

حساب الناتج المحلي تبعاً لإستعماله . القيمة

الإنفاق الإستهلاكى :		
٥٠٠	(١) مباشرة	
٢٠٠	(٢) نصف معمرة	
١٠٠	(٣) معمرة	
٣٠٠	(٤) الخدمات	
١١٠٠		
إجمالى الإنفاق الإستثمارى :		
٢٥٠٠	(١) قطاع خاص (تكوين رأس المال)	
١٥٠٠	(٢) قطاع عام (تكوين رأس المال)	
٢٠٠	(٣) التغير فى المخزون	
٤٢٠		
الإنفاق الحكومى :		
٢٨٠	(١) الإستثمارى الحكومى	
٥٢٠	(٢) الإنفاق الحكومى	
٨٠٠		
القطاع الخارجى :		
٥٠٠	(١) صادرات	
٩٠٠-	(٢) واردات	
٤٠٠-		
١٩٢٠	الإنفاق على إجمالى الناتج المحلي بسعر السوق	

ويشتمل الدخل على الآتى :

الدخل القومى تبعاً لحسابات هيئة الأمم المتحدة

أ- الأجور والمرتبات : ويشمل كل ما يحصل عليه المأجورين المقيمين بصفة إعتيادية من الأفراد ، المشروعات ، الجمعيات ، الهيئات العامة أو من الخارج وذلك قبل دفع الضرائب وقبل خصم أقساط التأمين الإجتماعى والمعاشات، فهو يساوى مجموع الأجور والمرتبات مضافاً إليه مقدار ما يساهم به أرباب الأعمال فى التأمينات والمعاشات لصالح العمال .

ب- الدخل المتحصل عليها من المشروعات : والتي لاتأخذ شكل الشركات ويقصد بذلك دخول الأفراد نقداً وعينا قبل دفع الضرائب كأصحاب مهن أو الشركاء فى مزرعة .

ج- دخول الأفراد أو المؤسسات التي لاتسعى إلى الربح من الأملاك : أى دخول الملاك بصفتهم ملاكاً لأصول عقارية أو منقولة أى على ما يحصلون عليه من ربح بصفتهم ملاكاً لأراضى أو مباني وما يحصلون عليه من فوائد من إمتلاكهم للسفندات أو من التأمين على الحياة أو من البنوك أو من أرباح الشركات والجمعيات التعاونية، ولايشتمل هذا البند على دخول الأفراد من مشروعاتهم الخاصة .

د- مدخرات الشركات : وهى الأرباح غير الموزعة .

هـ- الضرائب المباشرة على الشركات : وهى الضرائب التي تفرض على الدخل أو رأس المال وتتضمن أيضاً الضرائب على الأرباح سواء أن كانت موزعة أو غير موزعة والضرائب على الأرباح الإستثنائية وعلى رأس مال الشركة أو الجمعية التعاونية .

و- دخل الحكومة من أملاكها ومن مشروعاتها : وهو متحصلات الحكومة من المشروعات العامة وصافى الربح والفوائد والأرباح المتحصلة من ملكية المباني والأوراق المالية .

ز- الفوائد على القروض العامة : ويعتبر هذا القيد قيداً سلبياً نظراً لأن الفوائد على القروض العامة تدخل في حساب الدخل من الملكية وفي حساب مخبرات الشركات فإنها يجب أن تخصم حتى نحصل على الدخل القومي صافياً من هذه الفوائد، والفائدة هنا التي تستحق للقطاع الخاص أو العام أو لبقية العالم الخارجى عن كل أنواع القروض الحكومية، وتستزل تلك الفوائد لأنها تمثل مدفوعات تحويلية من قطاع إلى آخر، وهناك بعض البلاد لا تتبع تلك الفوائد وخاصة البلاد التي تعتمد على القروض الإنتاجية والتي يكون للحكومة نصيب كبير في عملية الاستثمار، أما البلاد التي تستبعد تلك الفوائد فإنها تعتبر القطاع الحكومى قطاعاً استهلاكياً، وبناءاً عليه فإنه يستبعد الفوائد على القروض الاستهلاكية .

ح- الفوائد على القروض الاستهلاكية : وتعد قيداً سلبياً ولأن هذه القروض الاستهلاكية لا تمثل عملية إنتاجية وبناءاً عليه فإن الفوائد هنا تمثل نفقات تحويلية . أما الفوائد التي يدفعها المنظم مقابل قرض منتج فإنها تعتبر جزءاً من الناتج النهائى المضاف وهو دخل رأس المال .

الباب السابع

العلاقات الاقتصادية في المقتصد القومي والسياسات المالية

الفصل الأول: العلاقات الاقتصادية في المقتصد القومي

يمكن توضيح العلاقات الاقتصادية بين مختلف المتغيرات الاقتصادية باستخدام النماذج الاقتصادية المبسطة، ففي مجال توضيح العلاقات بين الدخل القومي والمتغيرات الاقتصادية التي تؤثر فيه يمكن مثلاً استخدام نموذج مبسط للمقتصد القومي والنموذج الاقتصادي يتحدد عادة بشقين أولهما : المتغيرات التي يتضمنها ، وثانيهما : العلاقات التي تربط بين هذه المتغيرات، والنموذج المبسط الذي سوف يتناوله هذا الباب لتحليل العلاقات الاقتصادية بين الدخل القومي كمتغير تابع** والمتغيرات الاقتصادية الأخرى التي تؤثر كمتغيرات مستقلة يتضمن المتغيرات التالية : (١) الدخل القومي وسيرمز إليه بالرمز (ص) ، (٢) الإنفاق الاستهلاكي ويرمز له بالرمز (س) ، (٣) الإنفاق الاستثماري ويرمز له بالرمز (ث) ، (٤) الإنفاق الحكومي على السلع والخدمات ويرمز له بالرمز (ح) وتتقسم المتغيرات التي يتضمنها النموذج المبسط إلى نوعين من المتغيرات الاقتصادية أولهما يطلق عليه المتغيرات الداخلية وهي تلك المتغيرات التي تتحدد عن طريق متغيرات أخرى داخل النموذج هي تتضمن الدخل المحلي (ص) والإنفاق الاستهلاكي (س) وثانيهما الخارجية وهي تلك المتغيرات التي تتحدد خارج النموذج وتؤثر

* يتكون الدخل القومي كما سبق أن تبين من إجمالي الإنفاق على السلع والخدمات

الإستهلاكية والاستثمارية والإنفاق الحكومي والقطاع الخارجي

** المتغير التابع هو المتغير الذي يتبع في تغيره مجموعة من المتغيرات أو تتحدد قيمته

بمجموعة من المتغيرات يطلق عليها المتغيرات المستقلة ويقصد بلفظ مستقلة أنه

لا يوجد ارتباط بين بعضها البعض أي أنها مستقلة في تأثير كل منها .

على المتغيرات الداخلية ، وهي تتضمن في هذا النموذج كل من الإنفاق الاستثمارى (ث) والإنفاق الحكومى (ح) والقطاع الخارجى . وفى هذا النموذج سيفرض أن أسعار السلع والخدمات ثابتة .

وينطوى النموذج على أربعة علاقات أساسية هي :

- | | | |
|-----|-------|---------------|
| (١) | | ص = س + ث + ح |
| (٢) | | س = أ + ب ص |
| (٣) | | ث = ث' |
| (٤) | | ح = ح' |

أولاً: الدالة الاستهلاكية

توضح الدالة السالف عرضها ، أن الدخل الوطنى (ص) يتضمن الإنفاق الاستهلاكى (س) والإنفاق الاستثمارى (ث) والإنفاق الحكومى (ح) بينما توضح الدالة (٢) العلاقة بين الدخل والاستهلاك ويلاحظ من المشاهدات فى الحياة اليومية أن الفرد إذا ما زاد دخله فإنه عادة ما ينفق جزء من هذه الزيادة فى الاستهلاك والجزء الآخر يقوم بإخزائه، وبذلك فإن نسبة الزيادة فى الإنفاق الاستهلاكى إلى الزيادة فى الدخل تتراوح بين صفر، ١ وفى مجال الدراسة للاقتصاد الشامل يوجه الإهتمام إلى المقتصد بأكمله وليس

* الدالة نوع من أنواع العلاقات الرياضية بين نوعين من المتغيرات أولهما المتغيرات المستقلة أى تلك التى يمكن أن تأخذ أية قيمة فى مجالها وثانيها المتغيرات التابعة أى تلك التى تتوقف القيم التى تأخذها على قيم المتغيرات المستقلة فإذا عرف الشكل الرياضى للدالة فإنه يمكن معرفة القيم التى تأخذها المتغيرات التابعة عند كل قيمة من المتغيرات المستقلة .

إلى السلوك الفردى كما هو الحال فى دراسة الاقتصاد الجزئى ، ومع ذلك نلاحظ أن المبدأ السابق الخاص بالفرد يطبق على المقتصد بأكمله إذ أن زيادة الدخل الوطنى تعنى زيادة الدخل لبعض الأفراد وطالما أن بعضهم سوف يدخر جزء من هذه الزيادة وينفق الجزء الآخر فإنه من المنطقى أن نفترض سيادة نفس العلاقة بين الدخل والإستهلاك بالنسبة للمقتصد بأكمله ، ويطلق على هذه العلاقة الدالة الإستهلاكية وهى الدالة التى تعبر عن العلاقة بين مقدار الإنفاق الإستهلاكى كمتغير تابع ، وبين المتغيرات الأخرى التى تؤثر عليه كمتغيرات مستقلة .

ولقد جرى العديد من المحاولات الإحصائية للوقوف على شكل هذه العلاقة وأسفرت هذه الدراسات على أن هناك العديد من المتغيرات بالإضافة إلى الدخل تؤثر على مستوى الإستهلاك أهمها الدخل المتوقع ومقدار القروض الإستهلاكية ومدى التفاؤل والتشاؤم والظروف الجوية وغيرها . وسوف يفترض ثبات هذه المتغيرات فى هذه المرحلة من الدراسة حتى يمكن التركيز على نوعية العلاقة القائمة بين الدخل وهو أهم هذه المتغيرات من ناحية والإستهلاك من ناحية أخرى .

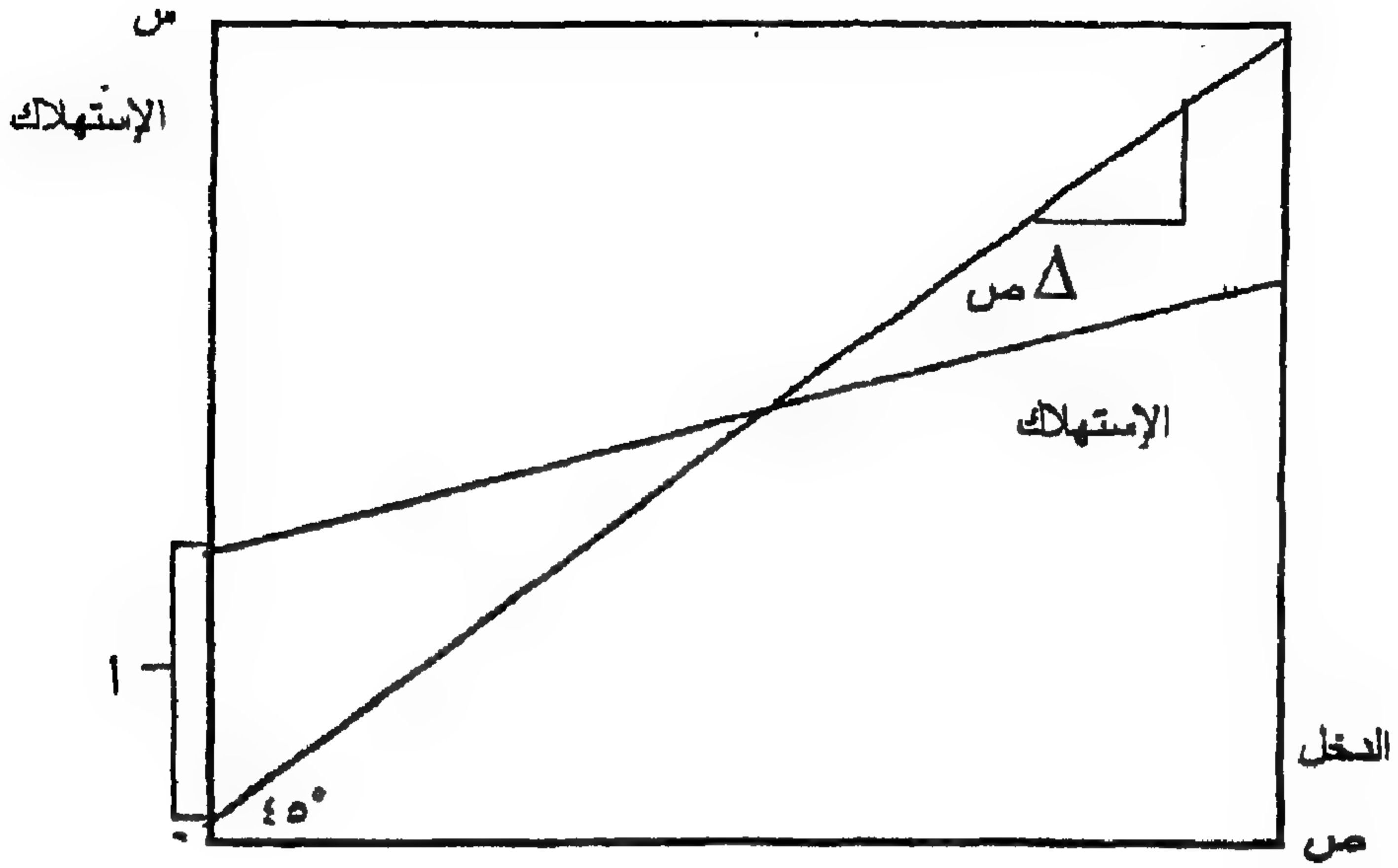
ونلاحظ أن الدالة الإستهلاكية فى هذا النموذج من النوع الخطى وتتطوى هذه الدالة على افتراض ثبات الزيادة فى الإستهلاك الناشئة عن الزيادة فى الدخل بمعنى أنه إذا كانت الزيادة فى الدخل القومى تبلغ ١٠٠ جنيه وكان ينفق منها ٨٠ جنيهاً على الإستهلاك فإن مقدار الزيادة فى الإستهلاك الناشئة عن الزيادة فى الدخل يظل ثابتاً باستمرار ، ويمثل المقدار (ب) فى الدالة رقم (٢) مقدار الزيادة فى الإستهلاك (س) الناشئة عن زيادة الدخل (ص) بمقدار وحدة واحدة ، فإذا رمزنا إلى الزيادة فى الإستهلاك بالرمز (س) ، والزيادة فى الدخل بالرمز (ص) ، فإنه فى حالة زيادة الدخل من ص إلى ص + Δ س يزيد الإستهلاك أيضاً من س إلى س + Δ س ، وباستخدام المعادلة رقم (٢) يتضح أن :

$$س + \Delta س = أ + ب (ص + \Delta ص) \dots\dots\dots (٥)$$

$$س + \Delta س = أ + ب ص + ب \Delta ص \dots\dots\dots (٦)$$

وبطرح المعادلة رقم (٢) من المعادلة رقم (٥) ينتج أن Δ س = Δ ص حيث تمثل (ب) نسبة الزيادة في الدخل التي سوف يتم إنفاقها على الاستهلاك ويطلق عليها الميل الحدي للاستهلاك .

ويمكن رسم الدالة الاستهلاكية كما في الشكل المرفق حيث يوضح المحور الأفقي مقدار الدخل والمحور الرأسي مقدار الاستهلاك ويمكن قياس الميل الحدي للاستهلاك كما في الشكل برسم خط موازي للمحور الأفقي مثل الخط (أ ب) وباستخدام الخط الممثل للدالة الاستهلاكية كوتر للزاوية فإنه يمكن حساب اسيل الحدي للاستهلاك باستخدام النسبة د س إلى د ص ، وفيما يتعلق بالدالة الخطية فإن هذه النسبة تساوى ظل الزاوية (م) وهي تمثل في نفس الوقت ميل الخط الممثل للدالة الاستهلاكية . ويمكن قياس متوسط الميل للاستهلاك ، ويقصد به متوسط ما ينفق من الوحدة النقدية أو نسبة الاستهلاك إلى الدخل برسم الخط (ع ع) من نقطة الأصل لتقابل الخط الممثل للدالة الاستهلاكية ويستخدم كـوتر للزاوية كما في الشكل ، وبحساب نسبة طول الخط (ع م) الذي يمثل الاستهلاك (س) إلى طول الخط (م ع) الذي يمثل الدخل (ص) ، يلاحظ أن هذه النسبة ليست ثابتة كما هو الحال فيما يتعلق بالميل الحدي للاستهلاك وإنما تختلف باختلاف مستوى الدخل ، فعندما يكون الدخل منخفضاً فإن النسبة تبلغ أكبر من ١ وهي تشير بذلك إلى أن الأفراد ينفقون على الاستهلاك أكثر مما يحصلون عليه من دخل وعند الدخول المرتفعة فإن متوسط الميل للاستهلاك يكون منخفضاً ، ويشير ذلك إلى أن الأفراد لا ينفقون كل دخولهم بل يحتفظون بجزء منها في صورة مدخرات . ويوضح الجدول التالي مثال فرضي للدالة الاستهلاكية ومتوسط الميل الاستهلاكي والميل الحدي للاستهلاك .



الدالة الاستهلاكية

دالة استهلاكية افتراضية بالمليون جنيه .

الدخل .. (ص)	الإستهلاك (ص)	متوسط الميل للإستهلاك (م ص)	الميل الحدى للإستهلاك (م ح ص)
٠	٥٠	—	٠,٦٧
٦٠	٩٠	١,٥	٠,٦٧
١٢٠	١٣٠	١,٠٨	٠,٦٧
١٥٠	١٥٠	١,٠٠	٠,٦٧
١٨٠	١٧٠	٠,٩٤	٠,٦٧
٢٤٠	٢١٠	٠,٨٨	٠,٦٧
٣١٠	٢٥٠	٠,٨٣	٠,٦٧
٣٦٠	٢٩٠	٠,٨١	٠,٦٧

وتمثل قيمة (أ) في الدالة الاستهلاكية $ص = أ + ب$ مقدار الإستهلاك عندما يبلغ الدخل صفراً، كما ويتضح ذلك من الجدول وتبلغ قيمة (أ) ٥٠ مليون جنيه في هذا المثال، وهي تمثل مقدار ثابت الدالة الاستهلاكية بينما تمثل قيمة (ب) ميل الدالة، وزيادة قيمة (أ) في الدالة تعنى أنها تنتقل إلى أعلى، بينما تعنى زيادة قيمة (ب) للدالة أنها تصبح أكبر ميلاً.

ثانياً: الدخل التوازنى

لإيجاد مستوى الدخل القومى الذى يحقق شروط النموذج المبسط للمقتصد ينبغي حل المعادلات الأربعة السابقة للنموذج، ويطلق على هذا المستوى من الدخل أى الدخل الذى يحقق شروط النموذج ، بالدخل التوازنى وحيث لا يتغير مستواه إلا بتغير العوامل المؤثرة عليه، وعند عدم إدخال مستوى الاستثمار أو الإنفاق الحكومى وتأثيرها على الدخل التوازنى فى عملية التحليل ، يلزم لحل هذا النموذج أن نعود مرة أخرى لتحديد المعادلة رقم (١) وهى :

$$\text{ص} = \text{س} + \text{ث} + \text{ح} \quad \dots\dots\dots (١)$$

وبالتعويض فى هذه المعادلة بقيم (س ، ث ، ح) التى تمثلها المعادلات أرقام (٢ ، ٣ ، ٤) على التوالى ينتج أن :

$$\text{ص} = (\text{أ} + \text{ب ص}) + \text{ث}^{\circ} + \text{ح}^{\circ} \quad \dots\dots\dots (٧)$$

وبطرح (ب ص) من كل من الطرفين ينتج أن :

$$\text{ص} - \text{ب ص} = \text{أ} + \text{ث}^{\circ} + \text{ح}^{\circ} \quad \dots\dots\dots (٨)$$

$$\text{ص} (١ - \text{ب}) = \text{أ} + \text{ث}^{\circ} + \text{ح}^{\circ} \quad \dots\dots\dots (٩)$$

وبالقسمة على (١ - ب) ينتج أن :

$$\text{ص} = \frac{(\text{أ} + \text{ث}^{\circ} + \text{ح}^{\circ})}{(١ - \text{ب})} \quad \dots\dots\dots (١٠)$$

ويمكن تحديد مستوى الدخل القومى المتوقع إذا ما علم الإنفاق الاستثمارى (ث[°])، والإنفاق الحكومى (ح[°]) ، وقيمة كل من (أ ، ب) . ويوضح الجدول التالى الحل الرياضى لهذا الأسلوب وقد استخدمت الدالة الاستهلاكية التى يتضمنها هذا الجدول وأفتراض أن قيمة الإنفاق الاستثمارى (ث[°]) تبلغ ٣٠ مليون جنيه ، وقيمة الإنفاق

الحكومي (ح^٥) تبلغ ٢٠ مليون جنيه ، ومنه يتضح أن مستوى الدخل التوازني هو ٣٠٠ مليون جنيه حيث يتساوى عنده مجموع الاستثمار والإنفاق الحكومي والإنفاق الاستهلاكي مع إجمالي الدخل القومي . ويوضح الشكل التالي مستوى الدخل التوازني باستخدام هذا

بيانات افتراضية للدخل القومي بالمليون جنيه .

الدخل (ص)	الاستهلاك (س)	الاستثمار (ث)	الإنفاق (ح)	الطلب الإجمالي ^{**} س + ث + ح
٠	٥٠	٢٠	٢٠	١٠٠
٦٠	٩٠	٢٠	٢٠	١٤٠
١٢٠	١٢٠	٢٠	٢٠	١٨٠
١٥٠	١٥٠	٢٠	٢٠	٢٠٠
١٨٠	١٧٠	٢٠	٢٠	٢٢٠
٢٤٠	٢١٠	٢٠	٢٠	٢٦٠
٣٠٠	٢٥٠	٢٠	٢٠	٣٠٠
٣٦٠	٢٩٠	٢٠	٢٠	٣٤٠

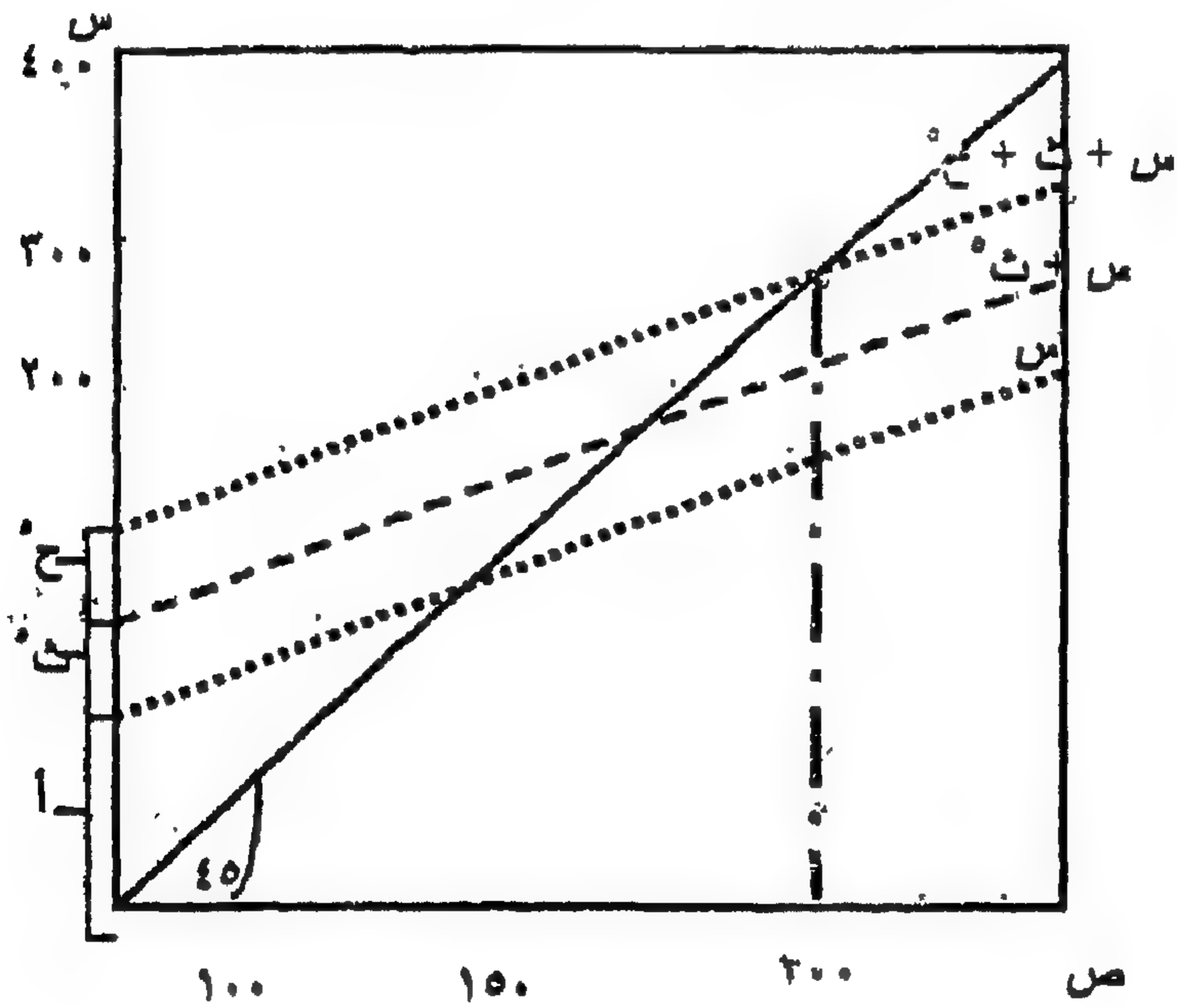
^{**} الطلب الإجمالي هو مجموع الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري والحكومي .

الإسلوب حيث تم رسم الدالة الاستهلاكية التي سبق توضيحها في الشكل السابق وأضيف إليها مستوى الإنفاق الاستثماري والإنفاق الحكومي والتي يوضحها العمود الأخير في الجدول السابق .

ويتم تحديد مستوى الدخل التوازني عند نقطة تساوي مجموع الأنواع الثلاثة من الإنفاق مع الدخل . ولما كان الدخل يقاس على المحور الأفقي ، والأنواع الثلاثة من الإنفاق على المحور الرأسي فإنه ينبغي قياس الدخل رأسياً ويتم ذلك برسم خط من نقطة الأصل يصنع مع المحور الأفقي زاوية تبلغ ٤٥ درجة ويطلق عليه خط الدخل وكل نقطة على هذا الخط يتساوى عندها الدخل (ص) مع الاستهلاك (س) ويتحدد الدخل التوازني عند نقطة تقاطع خط الـ ٤٥ درجة (خط الدخل) مع الخط الممثل لمجموع الإنفاق (س + ث + ح) حيث يتساوى عندها قيمة الدخل مع قيمة مجموع الإنفاق ويمثلها المعادلة :

$$س + ث + ح =$$

ويمكن توضيح المراحل التي يمر بها المقتصد حتى يتم تحقيق المستوى التوازني للدخل القومي بالاستمارة بالجدول السابق. فلو فرضنا أن المستهلكين يتوقعون دخل يبلغ ٢٤٠ جنيه فإنهم ينفقون ٢١٠ مليون جنيه على الإسكان، وبإضافة مقدار الاستثمار الذي تبلغ قيمته ٣٠ مليون جنيه، ومقدار الإنفاق الحكومي الذي تبلغ قيمته ٢٠ مليون جنيه نحصل على مقدار ما تحصل عليه المنشآت الاقتصادية في المقتصد، يتبين أنها تحصل على ٢٦٠ مليون جنيه توزعها بالتالي على أصحاب عناصر الإنتاج (المستهلكين في صورة أجور وفوائد وأرباح وإيجار).



مستوى الدخل التوازني

وحيث أن المستهلكين سوف لا يرضون عن تصرفهم في مثل هذه الحالة لأن إنفاقهم الاستهلاكي البالغ ٢١٠ مليون جنيه كان على أساس توقعهم بأن دخولهم سوف يبلغ ٢٤٠ مليون جنيه فإنهم سوف يميلون إلى زيادة حجم الإنفاق ليتناسب مع الزيادة في حجم الدخل وكذلك إن الحركة سوف تستمر حتى يبلغ الدخل ٢٦٠ مليون جنيه. أما إذا توقع المستهلكين أن الدخل سيبلغ ٢٦٠ مليون جنيه فإنهم ينفقون ٢٩٠ مليون جنيه

على الإستهلاك وتحصل المنشآت الاقتصادية بالتالى على ٢٤٠ مليون جنيه (٢٩٠ + ٢٠) وعندما يعود هذا الدخل مرة أخرى إلى المستهلكين فإنهم سوف يشعرون أنهم أنفقوا أكثر مما توقعوا الحصول عليه وبالتالي يقومون بخفض مستوى إستهلاكهم نتيجة لدخلهم المنخفض وينعكس ذلك مستقبلاً على مستوى الدخل الذى لابد وأن ينتهى مستوى توازنه عند ٢٠٠ مليون جنيه .

ثالثاً: المضاعف

يُعد التغير فى الطلب الإجمالى (مجموع الطلب على جميع السلع فى الاقتصاد وهو الطلب الناشئ عن الإنفاق على الإستهلاك والإنفاق الإستثمارى والإنفاق الحكومى) أحد المتغيرات الاقتصادية الهامة فى التحليل الاقتصادى الكلى أو الشامل، وسوف نتناول فى هذا المجال أولاً تأثير التغير فى الإستثمار أو الإنفاق الحكومى على الطلب الإجمالى وقد سبق أن تبين أنه يمكن تحديد مستوى الدخل القومى المتوقع وفقاً للمعادلة رقم (١٠) إذا ما عظم الإنفاق الإستثمارى (ث) والإنفاق الحكومى (ح) وقيمة (أ، ب) .

$$\text{ص} = ١ / (١ - \text{ب}) (أ + \text{ث} + \text{ح}) \dots\dots\dots (١٠)$$

وسيرمز للتغير فى الإستثمار بالرمز (Δ ث) وللتغير المصاحب له فى الدخل بالرمز (Δ ص) وعطى ذلك فإن زيادة الإستثمار من (ث) إلى (ث + Δ ث) سوف تؤدي إلى زيادة الدخل من (ص) إلى (ص + Δ ص) وبالتعويض بهذه القيم فى المعادلة رقم (١٠) يتضح أن :

$$\text{ص} + \Delta \text{ص} = ١ / (١ - \text{ب}) (أ + \text{ث} + \Delta \text{ث} + \text{ح}) \dots\dots\dots (١١)$$

$$= ١ / (١ - \text{ب}) (أ + \text{ث} + \text{ح}) + \Delta \text{ث} / (١ - \text{ب})$$

وبطرح المعادلة رقم (١٠) من المعادلة السابقة رقم (١١) ينتج أن :

$$\Delta \text{ص} = \Delta \text{ث} / (١ - \text{ب}) \dots\dots\dots (١٢)$$

وتوضح المعادلة رقم (١٢) النسبة بين زيادة الاستثمار وزيادة الدخل التي تعتمد على الميل الحدى للإستهلاك ويرمز له بالرمز (ب) وبالإستعانة بالأرقام الواردة بالجدول السابق حيث تبلغ قيمة (ب) $\frac{3}{2}$ يلاحظ أن النسبة بين زيادة الاستثمار وزيادة الدخل تبلغ ٣ إذ عندما يزيد الاستثمار إلى ٢٠ مليون جنيه تؤدي إلى زيادة الدخل بمقدار ٦٠ مليون جنيه (أي ثلاثة أمثال الزيادة في الاستثمار)، وهذه النسبة بين زيادة الدخل وزيادة الاستثمار تعتبر هامة وقد أطلق عليها الإقتصاديون اسم المضاعف وسيرمز إلى المضاعف بالرمز (ض°).

ومن الدالة رقم (١٢) يمكن أن تعبر عن المضاعف بالمعادلة رقم (١٣) :

$$\text{ض}^\circ = 1 / (1 - \text{ب}) \quad \dots\dots\dots (13)$$

وهذا يعنى أن المضاعف =

١ - الميل الحدى للإستهلاك

وبالإستعانة بالخطوات السابقة يمكن أن نتبين أيضاً أن الدخل يتأثر بنفس الطريقة بالتغير في الإنفاق الحكومى ، إذ أن كل من الاستثمار والإنفاق الحكومى يؤثران بنفس الطريقة على الدخل القومى فى النموذج الإقتصادى المبسط الذى توضحه المعادلات من رقم (١) إلى رقم (٤) . ويمكن أن تحدد العلاقة بين التغير فى الدخل والتغير فى الإنفاق الحكومى بالمعادلة رقم (١٤) التالى عرضها :

$$\Delta \text{ض} = 1 / (1 - \text{ب}) \Delta \text{ح} \quad \dots\dots\dots (14)$$

وهكذا يتبين أن المضاعف يمدنا بنسبة التغير فى الدخل القومى التوازنى نتيجة لتغير الاستثمار، ويمكن تتبع تأثير الاستثمار على الدخل القومى إذا ما كان الميل الحدى للإستهلاك يبلغ $\frac{3}{2}$ فإذا كانت الزيادة فى الاستثمار تبلغ ١٠٠ جنيه فإن هذه الزيادة فى الاستثمار تصبح دخلاً لبعض المستهلكين الذين يقومون بنورهم بإنفاق ثلثى ما يحصلون عليه أو ٦٦.٦٧ جنيه فى شراء السلع والخدمات ، وهذا بدوره يصبح دخلاً لغيرهم من

الأفراد الذين ينفقوا ثلثي ما حصلوا عليه أى ٤٤,٤٤ جنيه . وتستمر هذه العمليات المتتابة حتى لا يتبقى إلا مبلغ ضئيل ، وكل من هذه العمليات يمكن أن تحتسب كدخل أو إنفاق ويزداد إجمالى النقود فى المقصد إلى ٣٠٠ جنيه وبذلك يتضح أن زيادة الإستثمار بمبلغ ١٠٠ جنيه أدت إلى زيادة الدخل القومى بقرابة ٣٠٠ جنيه (٣ × ١٠٠) . ويوضح الجدول التالى تتابع هذه الزيادة النقدية فى إجمالى الدخل القومى ، كما يوضح أيضاً أن الدخل فى كل دورة يستخدم كأساس للإستهلاك فى الدورة التالية .

الإنتاج	المقدار	الدخل
الإستثمار الأسمى	١٠٠,٠٠	الدخل المستهلك أ
الإستهلاك المستهلك أ	٦٦,٦٧	الدخل المستهلك ب
الإستهلاك المستهلك ب	٤٤,٤٤	الدخل المستهلك ج
الإستهلاك المستهلك ج	٢٩,٦٣	الدخل المستهلك د
الإستهلاك المستهلك د	١٩,٧٥	الدخل المستهلك هـ
الإستهلاك المستهلك هـ	١٣,١٧	الدخل المستهلك و
الإستهلاك المستهلك و	٨,٧٨	الدخل المستهلك ح
الإجمالى	٣٠٠,٠٠ جنيه	

رابعاً: الدالة الإنفاقية

الإنفاق هو الجزء المتبقى من الدخل بعد الإنفاق على مختلف السلع الإستهلاكية ويستخدم هذا الجزء المتبقى فى الإنفاق على السلع الإستثمارية . وينبغى التمييز فى هذا المجال بين الإنفاق والإكتناز الذى يقصد به مجرد الإمتناع عن الإستهلاك فى الوقت الحاضر . والدالة الإنفاقية هى الدالة التى تعبر عن العلاقة بين الإنفاق كمتغير تابع والدخل كمتغير مستقل، وهى عبارة عن البعد الرأسى بين الدالة الإستهلاكية وخط الـ ٤٥ درجة (خط الدخل).

ويميل كثير من الإقتصاديين إلى الحديث على الدالة الإنفاقية بدلاً من الدالة الإستهلاكية . وطالما أن الدخل يستخدم إما فى الإنفاق أو فى الإستهلاك فإن التسميات

المتعلقة بالإستهلاك تعتبر بالضرورة قرارات تتعلق هي الأخرى بالإنخسار أو العكس . ويمكن الحصول على الدالة الإنخارية من الدالة الإستهلاكية بطرح الإستهلاك من الدخل كما أنه بإستخدام الرمز (د) للتعبير عن الإنخار يمكن الحصول على الدالة الإنخارية التي توضحها الدالة رقم (١٥) التالي عرضها .

$$د = ص - س \quad \dots\dots\dots (١٥)$$

$$د = ص - (أ - ب ص) .$$

$$د = ص - أ ب ص$$

$$د = -أ + (ص - ب ص) .$$

$$د = -أ + (١ - ب) ص \quad \dots\dots\dots (١٦)$$

ويعبر المقدار (١-ب) عن الميل الحدى للإنخار ، وهي عبارة عن مقدار الزيادة في الإنخار الناشئة عن كل وحدة نقدية زيادة في الدخل القومي ، أو هي مقدار التغير في الإنخار مقسوماً على مقدار التغير في الدخل القومي . ويوضح المقدار (-أ) في الدالة مستوى الدالة الإنخارية ويوضح الجدول التالي الإستنتاج الجبري للدالة الإنخارية بإستخدام الدالة الإستهلاكية حيث يستخرج العمود الخاص بالإنخار بطرح الإستهلاك

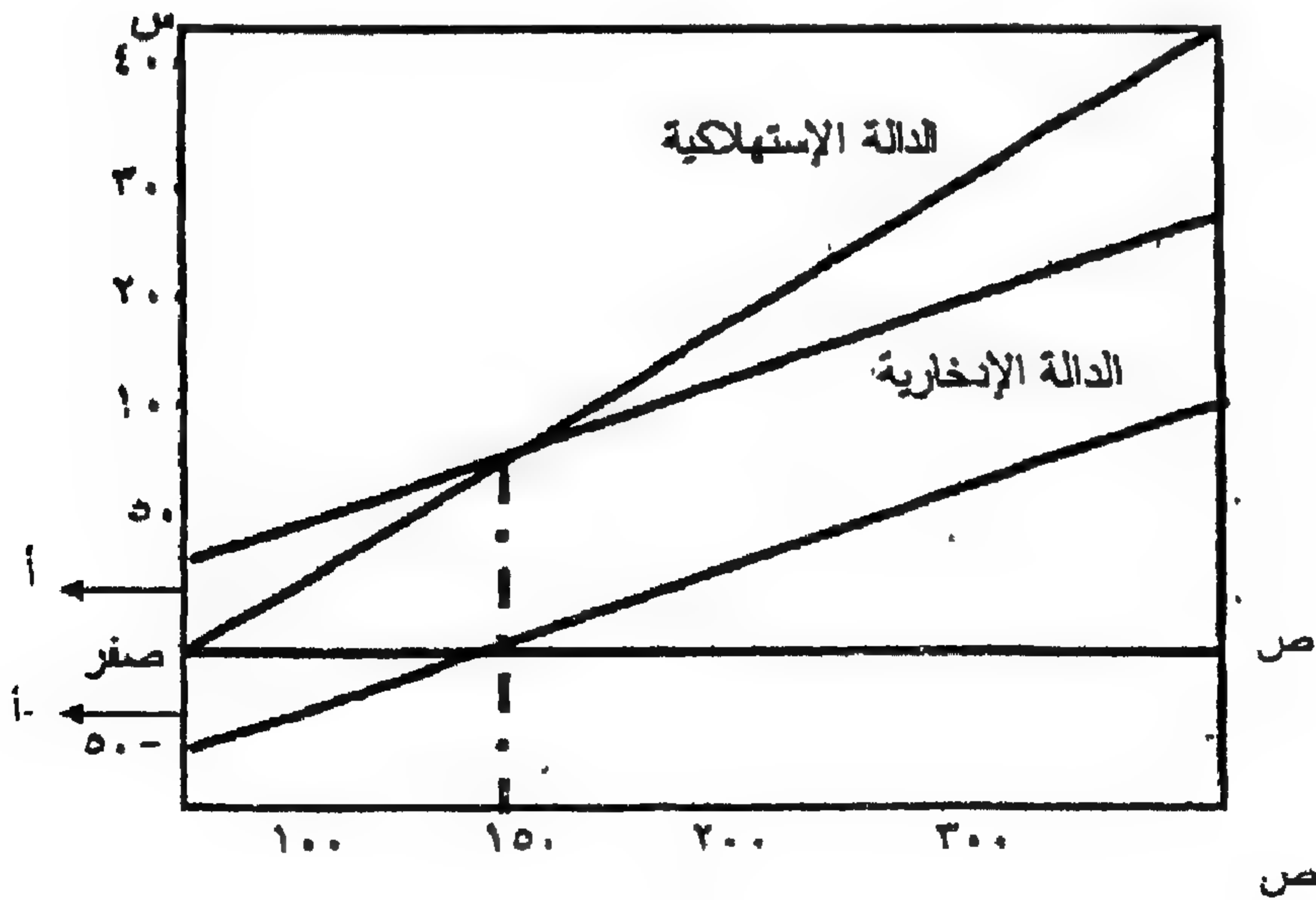
الدالة الإنخارية الإفتراضية بالمليون جنيه .

الدخل (ص)	الإستهلاك (س)	الإنخار (د)	الميل الحدى للإنخار (م ح د)
٠	٥٠	٥٠-	٠,٣٣
٦٠	٩٠	٣٠-	٠,٣٣
١٢٠	١٣٠	١٠-	٠,٣٣
١٥٠	١٥٠	٠	٠,٣٣
١٨٠	١٧٠	١٠	٠,٣٣
٢٤٠	٢١٠	٣٠	٠,٣٣
٣٠٠	٢٥٠	٥٠	٠,٣٣
٣٦٠	٢٩٠	٧٠	٠,٣٣

القومي من الدخل القومي عند كل مستوى . فمثلاً بالنسبة لمستوى الدخل القومي البالغ ١٨٠ مليون جنيه يلاحظ أن الإستهلاك يبلغ ١٧٠ مليون جنيه ، وبذلك يبلغ الإنخسار ١٠ مليون جنيه، وحيث أن الميل الحدى للإنخار هو عبارة عن مقدار التفسير في الإنخسار

(د) مقسوما على مقدار التغير في الدخل (Δ ص) وحيث أنه قد افترض أن الدالة الاستهلاكية خطية . وبالتالي افترض أن الدالة الإنفاقية هي الأخرى خطية فإن الميل الحدى للإنفاق لابد وأن يصبح بذلك ثابتاً عند مختلف مستويات الدخل إذ يلاحظ أنه يبلغ ٠,٣٣ وهو مكمل للميل الحدى للاستهلاك البالغ ٠,٦٧ ومجموعهما واحد صحيح . وهذا يشير إلى أن الدخل القومى إما أن ينخر أو أن ينفق على مختلف أوجه الاستهلاك .

ويمكن الحصول أيضا على الدالة الإنفاقية من الدالة الاستهلاكية بيانياً وذلك برسم خط من نقطة الأصل بزاوية ٤٥ درجة يطلق عليه خط الدخل ، ثم يقاس الفرق الموجود بينه وبين خط الدالة الاستهلاكية كما فى الشكل القالى ويلاحظ أنه عندما يتساوى الدخل مع الاستهلاك لا يوجد مدخرات ، أى يلاحظ أن الإنفاق يبلغ صفر وقد يصبح ذلك مثلاً باستخدام البيانات الموجودة بالجدول السابق عند مستوى الدخل ١٥٠ كذلك يلاحظ أيضاً أنه عندما يبلغ الدخل صفر فإن الاستهلاك القومى يبلغ ٥٠ مليون جنيه والإنفاق القومى يبلغ -٥٠ مليون جنيه . وهذا يعنى أن الاستهلاك يتم عن طريق الاقتراض . أما بعد ما يتساوى الدخل القومى مع الاستهلاك القومى (١٥٠ مليون جنيه) فإن المقصد لا يستطيع تحقيق قدر من الإنفاق .



الدالة الاستهلاكية والإنفاقية

ويمكن الحصول على المضاعف من العلاقة الإخراجية تماماً كما ويمكن تحقيق وضع التوازن من الدالة رقم (١٧) حيث يتساوى الدخل مع مجموع الإنفاق .

$$\text{ص} = \text{س} + \text{ث} + \text{ح} \dots\dots\dots (١٧)$$

وبالتعويض عن قيمة (د) باستخدام الدالة الإخراجية التي سبق توضيحها بالمعادلة رقم (١٥) ينتج الدالة (١٨) .

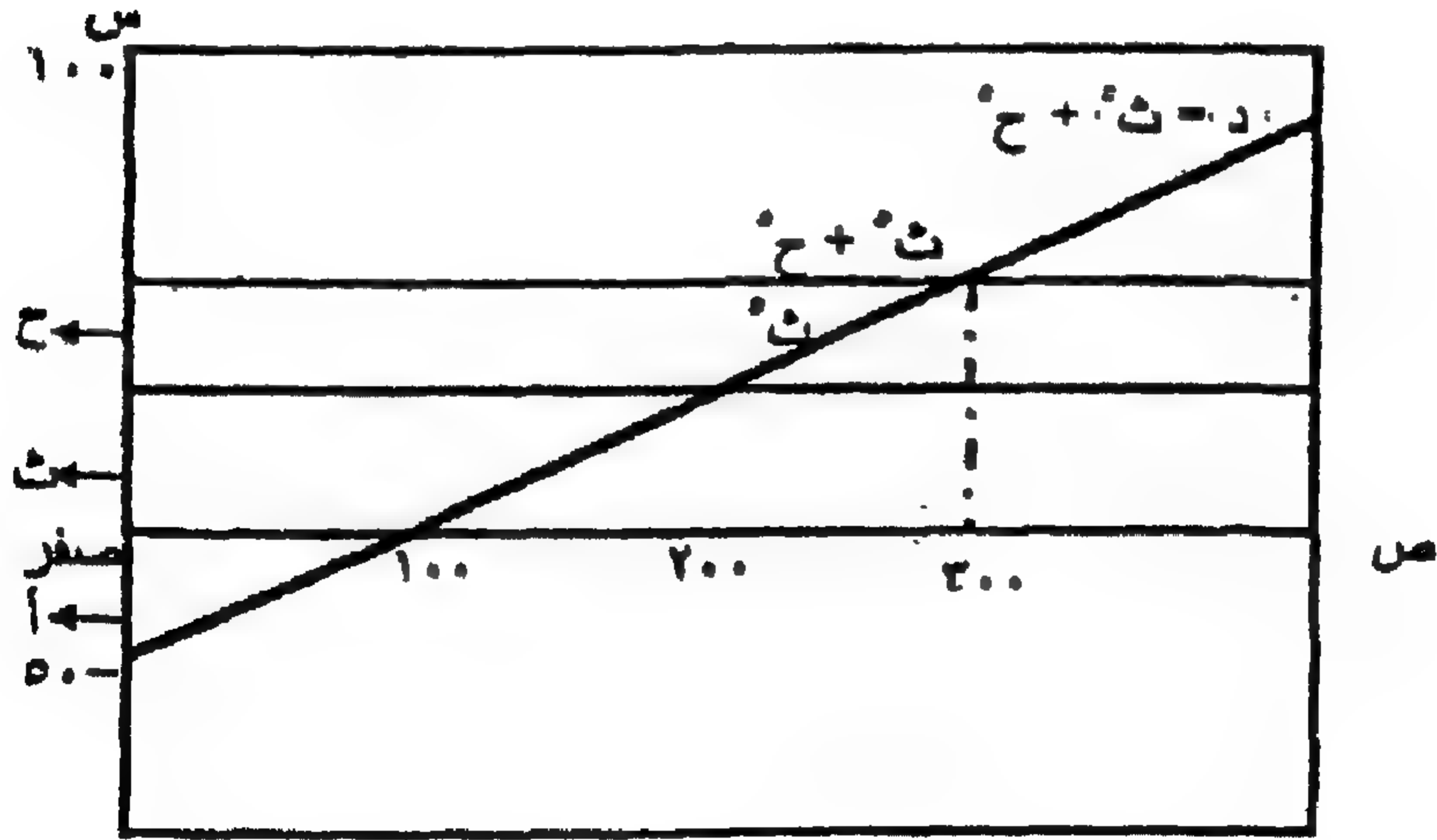
$$\text{ص} = ١ + (\text{س} - \text{ث} - \text{ح}) \dots\dots\dots (١٨)$$

$$(\text{س} - \text{ث} - \text{ح}) = \text{ص} - ١$$

$$\text{ص} = ١ / (\text{س} - \text{ث} - \text{ح})$$

والدالة الأخيرة تماثل الدالة رقم (١٠) ، وإذا أردنا الحصول على الدخل القومي التوازني من الدالة الإخراجية رقم (١٨) باستخدام القيم ٢٠ ، ٣٠ مليون جنيه بالنسبة للإنفاق الاستثماري (ث) والإنفاق الحكومي (ح) على التوالي ، فإنه يتضح أن الدخل القومي التوازني يتحقق عندما يبلغ الدخل الوطني ٣٠٠ مليون جنيه إذ عند هذا المستوى يتساوى الإنفاق مع كل من الإنفاق الحكومي والإنفاق الاستثماري ، وطالما أن مجموعها يبلغ ٥٠ مليون جنيه عند كل مستويات الدخل القومي ، فإن الوصول إلى مستوى الدخل التوازني يحتاج إلى البحث عن مستوى الدخل الذي يبلغ الإنفاق عنده ٥٠ مليون جنيه كما بالجدول والشكل التالي طريقة الحصول على الدخل التوازني باستخدام الدالة الإخراجية حيث أنه إذا رسم خط أفقي يمثل الاستثمار مضافاً إليه الإنفاق الحكومي فإن مستوى الدخل التوازني يتحقق عند نقطة تقاطع الدالة الإخراجية مع هذا الخط

الدخل (ص)	الإمصار (د)	الإستثمار (ث)	الإتفاق الحكومي (ح)	الإستثمار والإتفاق الحكومي ث + ح
٠	٥٠-	٢٠	٢٠	٥٠
٦٠	٢٠-	٢٠	٢٠	٥٠
١٢٠	١٠-	٢٠	٢٠	٥٠
١٥٠	٠	٢٠	٢٠	٥٠
١٨٠	١٠	٢٠	٢٠	٥٠
٢٤٠	٢٠	٢٠	٢٠	٥٠
٣٠٠	٥٠	٢٠	٢٠	٥٠
٣٦٠	٧٠	٢٠	٢٠	٥٠



الدخل التوازني والإمصار

خامساً: مضاعف الاستهلاك.

لقد تبين فيما سبق أنه يمكن الحصول على المضاعف الذي يوضح العلاقة بين التغير في الاستثمار أو الإنفاق الحكومي والتغير في الدخل ، وإذا مانحن حاولنا الحصول على مضاعف يوضح العلاقة بين مستوى الاستهلاك ومستوى الدخل لتبين عدم إمكانية ذلك فالهدف من هذا المضاعف هو يوضح إستجابة النظام الإقتصادي للقوى الخارجية أي توضيح مدى تأثير المتغيرات الداخلية للنموذج بالمتغيرات الخارجية للنموذج . ويسمى ذلك إلى أن الاستهلاك ليس أحد المتغيرات الخارجية للنموذج الإقتصادي المبسط بل أنه أحد المكونات الأساسية للنموذج أو المقصد ولإيجاد مستوى الاستهلاك يلزم فقط الوقوف على مستوى الدخل

ولكن من الممكن منطقياً احتساب قيمة مقارنة لقيمة مضاعف الاستهلاك . والمعادلة $ص = أ + ب$ من توضيح الدالة الاستهلاكية، وقد ينظر إلى هذه المعادلة على أنها تقسم الاستهلاك إلى قسمين أحدهما لا يعتمد على الدخل ، بينما القسم الآخر يعتمد عليه. وبطريقة مشابهة لتكاليف المنشأة يمكن أن يطلق على الجزئين الاستهلاك الثابت والاستهلاك المتغير ويمكن النظر إلى الاستهلاك الثابت كمتغير خارجي ويمكن الاستعانة بالدالة رقم (١٠) للحصول على مضاعف الاستهلاك :

$$ص = ١ / (١ - ب) (أ + ث + ح)$$

$$\Delta ص = ١ / (١ - ب) \times \Delta أ$$

وهذا المضاعف يماثل مضاعف الاستثمار مضيفا إليه مضاعف الإنفاق الحكومي حيث تمثل (أ) مقدار ثابت مستوى الاستهلاك . ولكن إستعمالات هذا المضاعف محدود في دراسة تأثير التغير في الدخل القومي على التغير في مستوى الدالة الاستهلاكية.

سادساً: العوامل المحددة للاستثمار

١ - الكفاية النقدية لرأس المال

إن شراء الأوراق السالية أو أسهم شركات قائمة لا يعتبر استثماراً ، وإنما ينطوي فقط على مجرد تحويل في الملكية من شخص لآخر ، أما الاستثمار بالمعنى الإقتصادي فيقصد به خلق أصول جديدة مثل إنشاء مصانع أو بناء آلات رأسمالية . ويمكن أن نعرف الاستثمار بأنه مجموع المبالغ النقدية التي تتفق بغرض الحصول على سلع استثمارية أي سلع إنتاجية تستخدم في إنتاج غيرها من السلع ويضاف إلى ذلك قيمة المخزون من السلع النهائية وهي السلع التي يتم استهلاكها في نهاية العام ، ويمكن تقدير الاستثمار بطرح قيمة السلع التي تم استهلاكها من قيمة صافي الناتج القومي وبذلك فإن الاستثمار يمثل الزيادة الصافية في رأس المال القومي الذي يتضمن السلع الإنتاجية والمباني والمخزون من السلع النهائية . وبطبيعة الحال يتأثر الاستثمار بعدد من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ويمكن تقسيم المتغيرات المؤثرة على الاستثمار إلى مجموعتين أولهما مجموعة المتغيرات الداخلية أي التي يتضمنها النظام الاقتصادي ومنها إزدياد النمو المكاني أو إزدياد الإنتاج والدخل أو ظهور سلع أو إكتشافات أو موارد جديدة ، وثانيهما مجموعة المتغيرات الخارجية وهي عوامل خارجية عن النظام الاقتصادي وهي تتعلق بالتقدم التكنولوجي والضرائب أو الإتفاق الحكومي والظروف السياسية والتوقعات التنافسية والتشاؤمية من جانب رجال الأعمال ، وسنتناول دراسة المشاكل التي تواجه المستثمر .

تكلفة الإحلال

يقوم رجل الأعمال بالاستثمار إذا توقع أنه مربح ، ولتحليل مشكلة تحديد الأرباحية ، دعنا نتصور المشكلة التي تواجه أحد المنشآت الاقتصادية التي تقرر شراء أصل من الأصول مثل جرار لإستخدامه في عمليات الحرث ، ويمكن للمنشأة أن تحصل على عائد من عمليات الحرث في كل عام ويطلق على هذا العائد خلال السنوات بالتيار النخلي ويجب على المنشأة أيضاً أن تحتسب التكاليف وهي تتضمن مثلاً

الضرائب والزيوت والسولار وأجور العمال وغيرها من المصاريف الأخرى، ويطلق عليها تيار التكاليف والفرق بين هذين التيارين يطلق عليه تيار صافي الدخل للجرار . ولا ينبغي أن تفكر المنشأة فقط في العائد المتوقع من الجرار ولكن ينبغي أن تفكر في تكاليف الجرار أو ثمن عرض هذا الجرار ويقصد منها تكلفة إحلال هذا الجرار بجرار جديد يشابه تماماً الجرار الذي سيتم الاستثمار فيه ويطلق عليه تكلفة العرض أو تكلفة الإحلال.

إحتساب الكفاية الحدية لرأس المال

إذا تصورنا أن المنشأة قامت بإقتراض النقود اللازمة لشراء الجرار الذي تكلمنا عنه في الفترة السابقة من البنك فإنه ينبغي أن نتساءل عن سعر الفائدة الذي يجعل القيم الحاضرة لصافي الدخل (أو العائد) مساوية لثمن شراء الجرار وتقوم المنشأة بشراء الجرار إذا كانت الغلة المتوقعة من الجرار أكبر من سعر الفائدة التي سيقترض بها الأموال من البنك ، أي أن المنشأة تقارن في هذه الحالة بين النسبة السنوية التي إذا استخدمها في إحتساب القيمة الحاضرة للإيرادات السنوية المتوقعة للأصل والتي تجعل مجموع هذه القيم مساوية للثمن الذي تمكثها به أن تشتري به الأصل، وبين سعر الفائدة حتى يتم شراء الأصل لأن ذلك يعنى زيادة الأرباح عما إذا قامت المنشأة بإبغار رأس مالها في البنك . ويطلق على هذه النسبة السنوية الكفاية الحدية لرأس المال . ويعرفها كينز بأنها سعر الخصم الذي يجعل القيمة الحالية لسلسلة من الأقساط السنوية التي تنتج عن الغلة المتوقعة من الأصل الرأسمالي في أثناء حياته الإنتاجية مساوية تماماً لثمن عرضه ويمكن التعبير عن الكفاية الحدية لرأس المال في صورة رياضية كما يلي :

$$ق = \frac{ع}{١ + (ك)} + \frac{ع}{٢ + (ك)} + + \frac{ع}{ن + (ك)}$$

حيث تمثل (ق) سعر العرض للأصل أو القيمة الحاضرة له ، وتمثل (ع) الغلة المتوقعة في السنة الأولى وهكذا بالنسبة لـ (ع ع) ، (ك) تمثل الكفاية الحدية لرأس المال.

فلو كانت إحدى الآلات تبلغ تكاليفها ١٠٠٠ جنيه وتبلغ حياتها الإنتاجية مدة عام واحد فقط ويبلغ صافي الدخل الذي يتحقق من مبيعاتها في نهاية العام ١٠٨٠ جنيه فإن الكفاية الحدية لرأس المال بالنسبة لهذه الآلة تبلغ ٨% وفي ظل هذه النسبة يمكن إقتراض مبلغ ١٠٠٠ جنيه من أحد البنوك مع الإحتفاظ بالنقود في بنك بينما يعتبر الإستثمار مربحاً إذا كان سعر الفائدة أقل من ٨% بينما غير مربح إذا بلغ سعر الفائدة أكبر من ٨%

فإذا رمزنا للقيمة الحاضرة بالرمز (ق) وإلى العائد السنوي بالرمز (ع) وإلى سعر الفائدة أو الكفاية الحدية لرأس المال بالرمز (ك) فإنه يمكن إحتساب العائد السنوي كما في المعادلة (١٩)

$$ق (١+ك) = ع \dots\dots\dots (١٩)$$

$$١٠٠٠ (١,٠٨) = ١٠٨٠$$

ويلاحظ أنه تم ضرب قيمة تكاليف الأصل في (١+ك) لأن المفترض ينخفض أن يسترد قيمة الأصل بالإضافة إلى سعر الفائدة ويمكن إيجاد القيمة الحاضرة للأصل بمعرفة العوائد السنوية وفقاً للمعادلة رقم (٢٠) .

$$ق = ع / (١ + ك) = ١٠٨٠ / ١,٠٨ = ١٠٠٠ \dots\dots\dots (٢٠)$$

وفي مثل هذا المثال البسيط يمكن حل المعادلة البسيطة للحصول على قيمة (ك) بمعرفة كل من العائد السنوي والقيمة الحاضرة للأصل ويمكن تعريفها بالكفاية الحدية لرأس المال أو بأنها سعر الفائدة التي يتساوى عندها القيمة الحاضرة مع تكاليف الأصل وهي تبلغ ٨% .

فإذا كانت الآلة تدر عائداً يبلغ ١٠٨٠ جنيه فقط في نهاية السنة الثانية فإن الكفاية الحدية تبلغ حوالي ٤% ، فإذا إفتراضنا مبلغاً من المال بسعر الفائدة الذي يبلغ ٤% لشراء الآلة فإن العائد يبلغ في نهاية السنة الأولى ١٠٤٠ جنيه أي (١,٠٤ × ١٠٠٠) ويبلغ نصف في نهاية السنة الثانية ١٠٨٠ جنيه أي (١,٠٨ × ١٠٠٠) فيكون الربح الكلي ٨٠

الكفاية الحدية لرأس المال تبلغ ٣,٩٢% وتوضح المعادلة رقم (٢١) احتساب العائد السنوي في هذه الحالة .

$$ق \times (ك+١)^2 = ع \quad \dots\dots\dots (٢١)$$

$$١٠٠٠ (١,٠٣٩٢)^2 = ١٠٨٠ \text{ جنيه}$$

كما يمكن التعبير عنها في الصورة التالية :

$$ق = ع / (ك+١)^2 \quad \dots\dots\dots (٢٢)$$

فإذا كان العائد يأتي في نهاية السنة الثالثة فإنّ المقام يبلغ $(ك+١)^2$ ، بينما يبلغ في السنة الرابعة $(ك+١)^4$ وهكذا .

وفي الحقيقة فإن معظم المستثمرين لا يحصلون على عائد منفرد من الأصل ولكن يحصلون على عائد على مر السنوات أو في كل شهر أو حتى في كل يوم . وفي هذه الحالة فإن القيمة الحاضرة لهذا التيار من العوائد هو مجموع القيم الحاضرة لكل عائد في هذا التيار ، فـإذا كان $١ع$ ، $٢ع$ ، ، $ن$ تمثل العوائد في كل سنة ، $١ق$ ، $٢ق$ ، ، $قن$ تمثل القيمة الحاضرة لكل عائد من هذه العوائد وبمثل $(ق)$ مجموع القيم الحاضرة .

حيث :

$$ق = ١ق + ٢ق + ٣ق + + قن \quad \dots\dots\dots (٢٣)$$

$$ق = ١ع / (ك+١) + ٢ع / (ك+١)^2 + + ن(ك+١)^ن \quad \dots\dots\dots (٢٤)$$

ولإيجاد قيمة $(ك)$ أي الكفاية الحدية لرأس المال يتم التعويض في المعادلة الأخيرة لقيم العوائد السنوية $١ع$ ، $٢ع$ ، ، $ن$ عن ثم يتم التعويض عن قيمة $(ق)$ وهي تساوى سعر شراء الأصل ثم بحل المعادلة لإيجاد قيمة $(ك)$ ، فإذا كان عمر الآلة يزيد عن سنتين فإن الحسابات تكون صعبة ، وفي العادة يكون من الأسهل تخمين قيمة $(ك)$ ثم

بالتعويض فيها يتم احتساب قيمة (ق) وتقارن النتيجة بتكاليف شراء الأصل فإذا كانت قيمة (ق) المحتسبة أكبر من التكاليف فإن هذا يعنى أن التخمين كان أعلى نسبياً وتعاد المحاولة مرة أخرى :

٢ - العلاقة بين الإستثمار والكفاية الحدية :

سبق أن تبين من قبل أنه لا بد لكى يتم الإستثمار أن تزيد الكفاية الحدية لرأس المال عن سعر الفائدة، ومما هو جدير بالذكر أن هناك علاقة بين مقدار الإستثمارات وبين الكفاية الحدية لرأس المال ، إذ أن زيادة الإستثمارات فى أحد الأصول (الجرارات مثلاً) قد يودى إلى زيادة الإنتاج وهذا ينعكس فى خفض ثمن البيع وبالتالي يقل صافى الدخل المتوقع ومن زاوية أخرى فقد تودى زيادة الإستثمارات فى أصل معين إلى زيادة الإنتاج التى تودى إلى زيادة التكاليف الإنتاجية (بافتراض أن الإنتاج يتم فى مرحلة تناقص الإنتاجية) وبذلك فإن زيادة الإستثمار تودى إلى انخفاض الكفاية الحدية لرأس المال . ويمكن توضيح تلك العلاقة فى الشكل التالى حيث يمثل المحور الرأسى سعر الخصم أو الكفاية ويمثل المحور الأفقى مقدار الإستثمارات ويمثل منحنى الكفاية الحدية لرأس المال منحنى الطلب على الإستثمار وكل نقطة على هذا المنحنى تمثل العلاقة بين مستوى معين من سعر الخصم* (سعر الفائدة) ومستوى الإستثمارات الذى يتفق معه انخفاض سعر الخصم كلما إزداد الإستثمار وبذلك فإن منحنى الطلب على الإستثمار الذى يمثل منحنى الكفاية الحدية يمثل منحنى الطلب على أى سلعة .

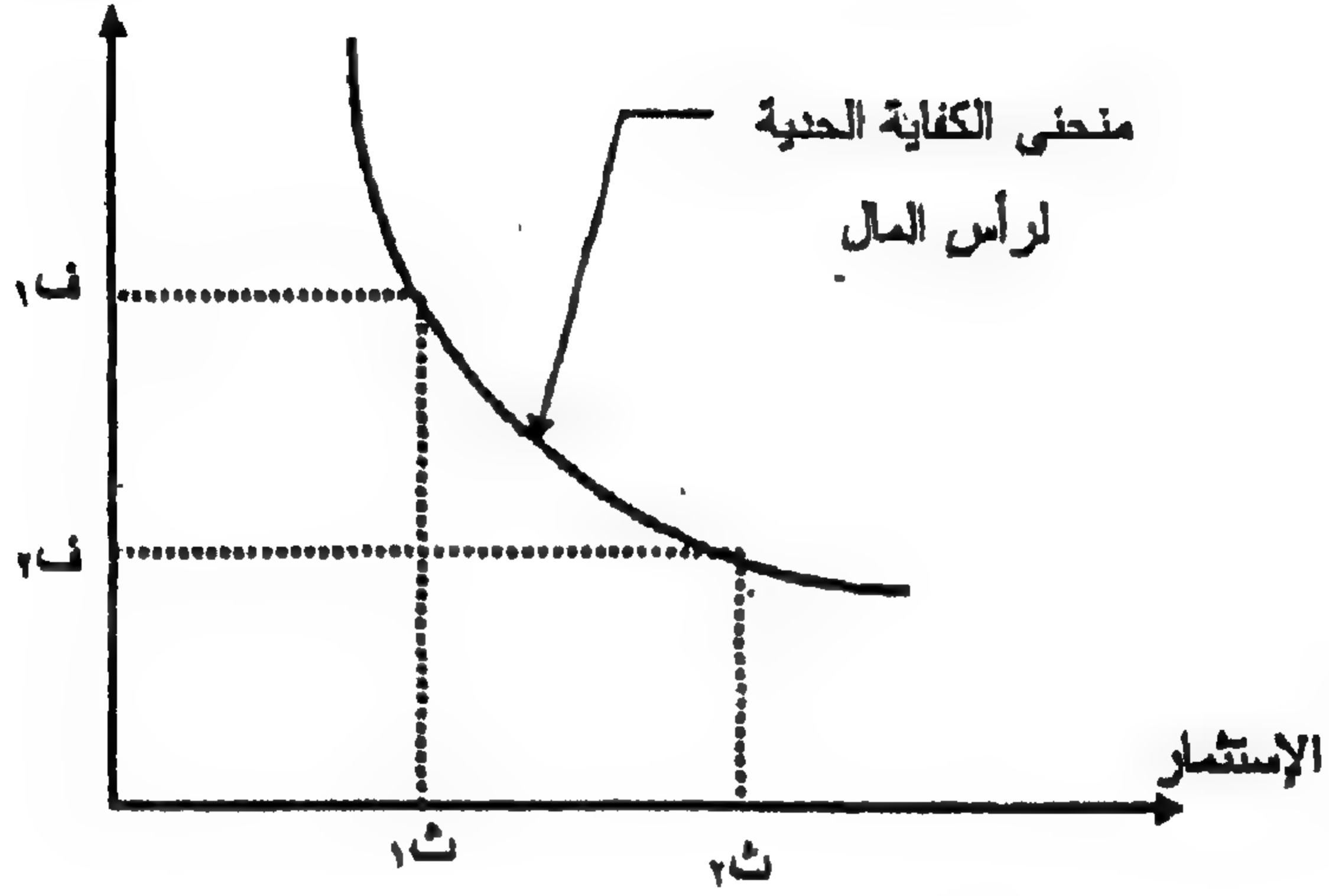
ولكى يحصل المستثمرون على أقصى قدر ممكن من الأرباح فإنهم يقومون بمساواة سعر الخصم المتوقع بسعر الفائدة وبالتالي فإن المستثمرين يستثمرون فى زيادة الإستثمارات طالما أن سعر الخصم أو الكفاية الحدية لرأس المال كان أعلى من سعر الفائدة . وبالتالي فإن العلاقة عكسية بين الإستثمار وسعر الفائدة كما هو واضح فى الشكل التالى إلا أن هذه العلاقة تتوقف على مرونة منحنى الطلب على الإستثمار أى على الكفاية

* سعر الخصم اللازم لمساواة صافى الدخل المتوقع للأصل لثمن العرض (الكفاية الحدية لرأس المال) .

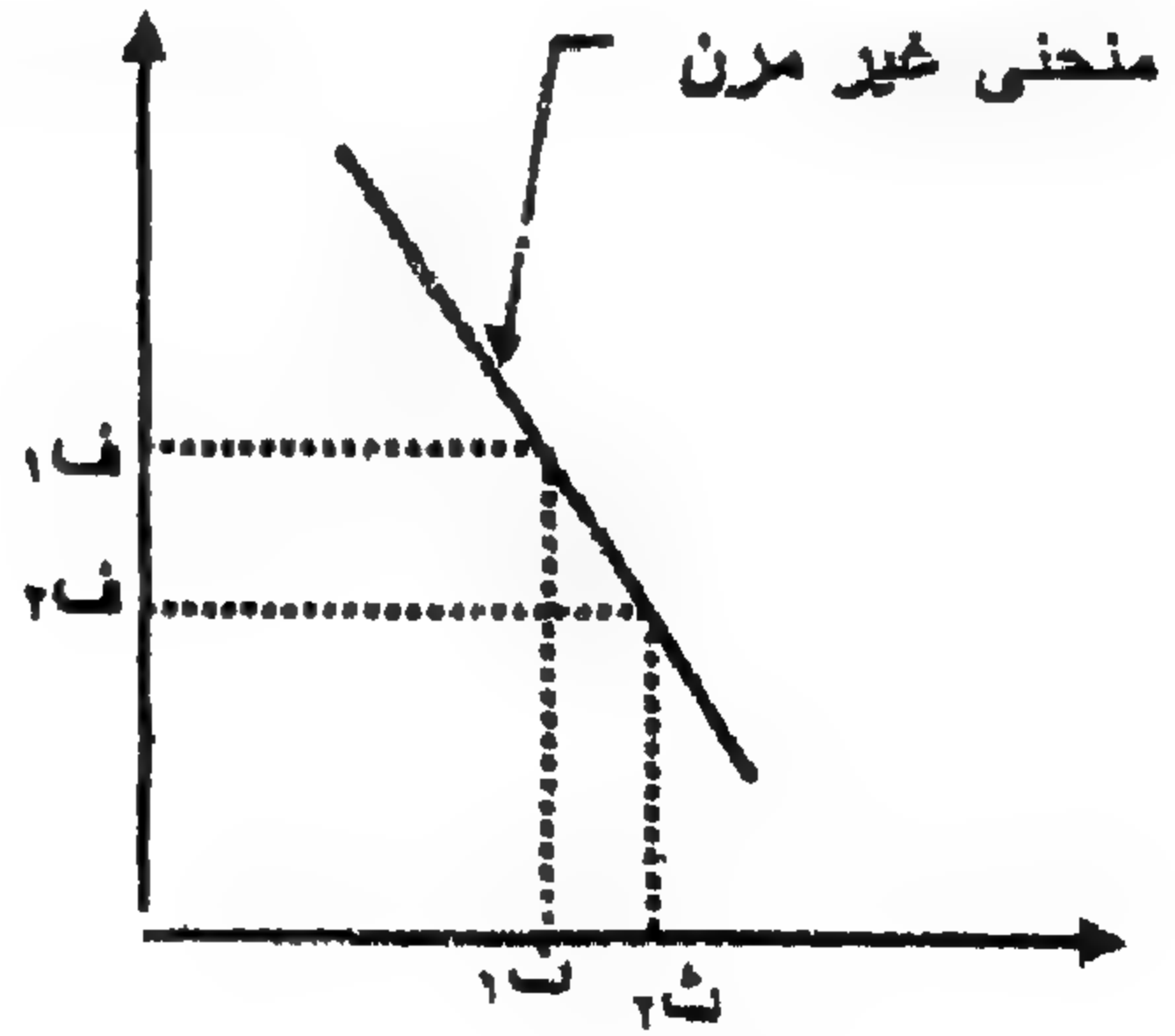
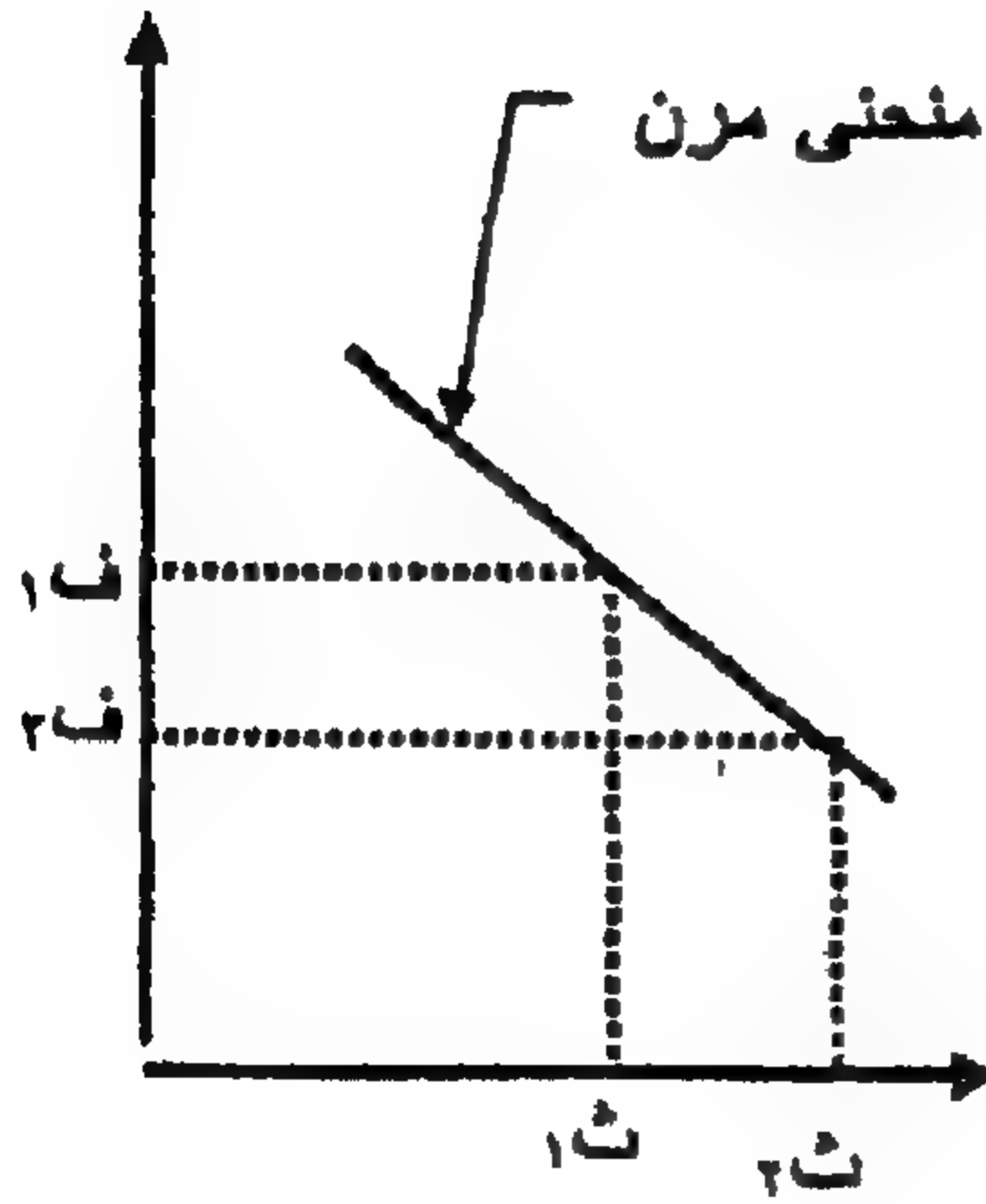
الحدية لرأس المال . ويوضح ذلك الأشكال التالية حيث يتضح منها إختلاف مقدار التفسير في الإستثمار الفاشيء عن تغير سعر الفائدة بمقدار معين نتيجة لإختلاف مرونة منحنى الطلب على الإستثمار .

سعر الفائدة أو

الخصم



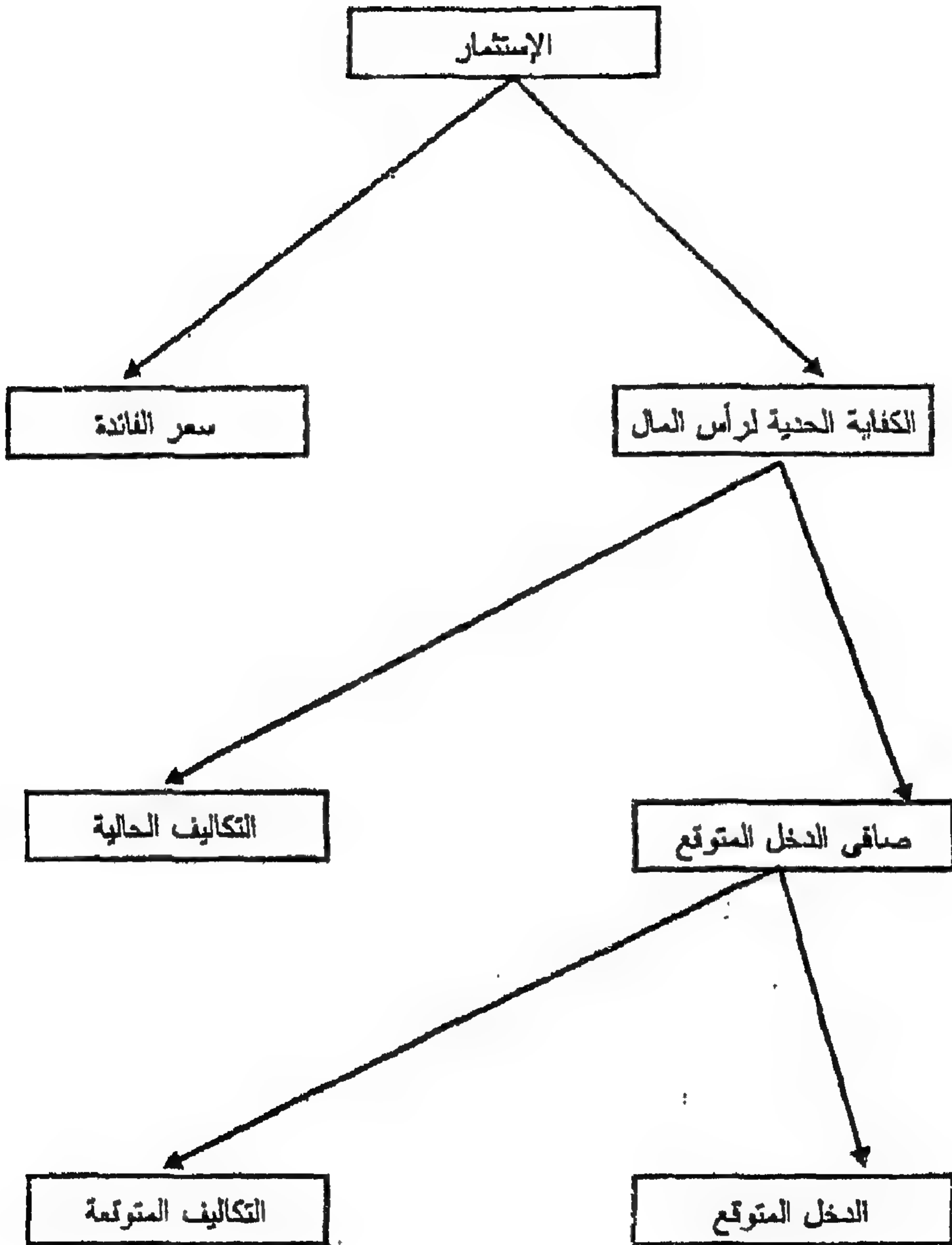
منحنى الكفاية الحدية لرأس المال



إختلاف الإستثمار بإختلاف مرونة منحنى الطلب على الإستثمار

٣- العوامل المؤثرة على الإستثمار :

يمكن توضيح العوامل المؤثرة على الإستثمار كما هو مبين في الشكل التالي ، وفي الحقيقة فإن أوجه النقد التي توجه إلى مبدأ الكفاية الحدية لرأس المال تتلخص في أنه يخفى أكثر مما يظهر من الحقائق ، فلتوضيح التغير في الكفاية الحدية لرأس المال ينبغي توضيح التغير في سعر شراء الملع الرأسمالية وتوضيح أيضاً التغير في صافي الدخل المتوقع ويعتمد التغير الذي ينتاب صافي الدخل المتوقع على كل من المتغيرات التي تتأثر التكاليف المتوقعة والدخل المتوقع ، وبالرغم من إفتراضنا ثبات هذه المتغيرات في الدراسة فإن المشكلة التي تواجه رجال الأعمال باستمرار هي توقعاتهم حول هذه التغيرات التي قد تكون متفائلة فترتفع الكفاية الحدية لرأس المال ويزداد الإستثمار .



العوامل المؤثرة على الإستثمار

الفصل الثاني: السياسة المالية

يتناول هذا الفصل دراسة دور الحكومة في تحديد مستوى الطلب الإجمالي وستحصر المناقشة في دور السياسة الحكومية المالية ، أى في دراسة دور الأنشطة التى تتعلق بالدخل والإنفاق الحكومى ، وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية الأخرى ، وسوف نقدم فى هذا التحليل المتغيرات الإضافية التالية :

أ- المتغيرات الداخلية :

صم = الدخل المتصرف فيه .

ب- المتغيرات الخارجية :

ر = الضرائب .

ت = المدفوعات التحويلية .

المعادلات الأساسية :

(١)	صم = ص + ث + ح
(٢)	صم = أ + ب + صم
(٣)	ث = ث*
(٤)	ح = ح*
(٥)	صم = صم - ر + ت
(٦)	ر = ر*
(٧)	ت = ت*

يلعب الإنفاق الحكومى دوراً هاماً فى المقتصد فضلاً عن قيام الحكومة فى الولايات المتحدة الأمريكية بشراء حوالى ٢٠-٢٥% من السلع والخدمات التى ينتجها هذا المقتصد وطالما كان هذا الجزء من الإنفاق القومى يقع تحت سيطرة الحكومة فإنه يمكن أن يستخدم فى التأثير على مستوى الطلب الإجمالى . ويطلق على تدخل الحكومة ومعالجتها لكل من الدخل والإنفاق الحكومى لتحقق مستوى مناسب من الدخل القومى اسم (السياسة المالية) .

وبالإضافة إلى السياسة المالية فإن الحكومة تمتلك بطبيعة الحال الكثير من الوسائل التي تمكنها من التأثير على الدخل القومي : فمثلاً عندما تعقد الحكومة إتفاقية تجارية جديدة فإن ذلك يؤثر على مستوى الناتج الخاص بالصناعات التصديرية والإستيرادية ويناقص أيضاً الصناعات الوطنية التي تنافس السلع المستوردة ، وعندما تصدر قوانين لمحاربة الإحتكارات ينخفض المستوى العام للأعمار وترتفع مستويات كل من الدخل والإنتاج .

وسينطوي التحليل الخاص بالسياسة المالية في هذه الدراسة على عدد من الفروض البسيطة منها عدم التفرقة بين أنواع الضرائب عند تناول تأثير التغيير في الضرائب على الدخل القومي ، وذلك بالرغم طبعاً من أن الضريبة تُعرف في العادة بأنها أى محاولة لتحويل النقود من المستهلكين إلى خزائن الحكومة بدون أى عائد مباشر إلى المستهلك .

وتتكون الميزانية الحكومية من ٣ بنود رئيسية هي : (١) الإنفاق الحكومي ، (٢) المدفوعات التحويلية ، (٣) الضرائب . وينطوي الإنفاق الحكومي على المدفوعات الحكومية المتعلقة بشراء السلع والخدمات . أما المدفوعات التحويلية فتتضمن المدفوعات التي تدفع بواسطة الحكومة دون الحصول على سلع أو خدمات مثل التأمين ضد البطالة والمعاشات ، وهي المدفوعات التي تستخدم في نقل وتوزيع الدخل بين طبقات المجتمع .

أما الضرائب فهي كما أثير سابقاً تنطوي على المدفوعات التي تدول إلى الحكومة والتي لا يحصل دالعي الضرائب على أى عائد مباشر في مقابلها ، وهي بذلك عكس المدفوعات التحويلية تماماً . وتعتبر الإعانة التي تدفعها للمنشآت الاقتصادية عكس ضريبة الأعمال التجارية . وإذا ما حاول البعض مطابقة إجمالي المدفوعات الحكومية بما تحصل عليه فعليه أن يتذكر أن الحكومة لها قوة الحصول على قروض ، وبالتالي عليه أن يتذكر أيضاً أنه لا يوجد ما يدعو إلى أن تتساوى المتحصلات الحكومية أي الإيرادات الحكومية مع المصروفات الحكومية في سنة ما ، إذ يمكن أن تمول أوجه الإنفاق الجديدة عن طريق الاقتراض تماماً ويمكن استخدام الضرائب الجديدة في تقليل الديون ، وقد تقوم الحكومة بالإقتراض لتمويل المدفوعات العاجلة ، وبالإضافة إلى ذلك فإن الحكومة للنسي

تمتلك قوة إصدار أو خلق النقود تجعل الميزانية النقدية غير متوازنة باستمرار عن طريق طبع نقود جديدة لتغطية العجز (وسوف نناقش مضار هذه السياسة فيما بعد) .

وطالما أن الحكومة يكون في مقدورها تغيير أحد بنود الميزانية بنون تغير البنود الأخرى ، لذلك فإن هذا التحليل سوف يتناول بالدراسة التغيير في الإنفاق الحكومي والمدفوعات التحويلية والضرائب كل على حدة . فمثلاً عندما نقول أن زيادة الإنفاق الحكومي لها تأثير معين فإن ذلك يعتبر صحيحاً عند ثبات بقية العوامل الأخرى ، وبصفة عامة خاصة الضرائب .

الإنفاق الحكومي

لقد سبق أن تبين أن مضاعف الإنفاق الحكومي الذي يرمز له بالرمز (ضج)

ضج = ١ / (١ - ب)

كما تمت مناقشة هذا المضاعف ورمز له بالرمز (ض) ، وحيث أننا سوف نناقش في هذا الباب عدد آخر من أنواع المضاعف فسيُرمز لمضاعف الإنفاق الحكومي بالرمز (ضج) حيث يشير إلى مقدار التغيير في إجمالي الطلب الكلي المصاحب لكل تغيير مقداره وحدة نقدية في الإنفاق الحكومي . وإشارة هذا المضاعف موجبة دائماً لأن زيادة الإنفاق الحكومي لابد أن تؤدي إلى زيادة الدخل القومي والعكس صحيح بطبيعة الحال .

الضرائب والمدفوعات التحويلية

المدفوعات التحويلية الحكومية إن هي إلا تلك المدفوعات الحكومية التي تستخدم في نقل وتوزيع الدخل بين طبقات المقتصد ومن أمثلتها مدفوعات الضمان الإجتماعي والمعاشات والتأمين ومن شأن هذه المدفوعات أن تساعد المستهلكين على تحصيل دخول من الحكومة دون أن تحصل الحكومة في مقابلها على سلع أو خدمات كما أن الإنفاق الحكومي يؤدي إلى حصول المستهلكين على دخول . ويقوم المستهلكون عادة بإعادة إنفاق جزء من النقود التي يحدونها في شراء السلع والخدمات ، وهم بذلك يؤمن بدورهم

دخول المواطنين الآخرين ويزيدون من إنفاقهم أيضاً . ويتساوى التأثير على الاستهلاك القومى إذا ما استأجرت الحكومة محاسباً أو دفعت معاشاً لأحد الأفراد والاختلاف بين الحالتين ينطوى على أن الإنفاق الحكومى يؤدي إلى زيادة إنتاج السلع والخدمات بينما المدفوعات التحويلية لا تؤدي إلى ذلك، فإذا كان الإنفاق الحكومى البالغ ١٠٠ جنيه يؤدي إلى زيادة الدخل القومى بمقدار ١٠٠ جنيه بينما تزداد السلع الاستهلاكية بمقدار ٢٠٠ جنيه، فى حين أن زيادة المدفوعات التحويلية بمقدار ١٠٠ جنيه تؤدي إلى زيادة الاستهلاك بمقدار ٢٠٠ جنيه فقط ولكن لا تؤدي إلى زيادة السلع والخدمات الحكومية . وفى هذه الحالة فإن مضاعف الإنفاق الحكومى يبلغ ٣ بينما يبلغ مضاعف المدفوعات التحويلية ٢ فقط .

وبذلك فإن مضاعف المدفوعات التحويلية يقل دائماً بمقدار واحد عن مضاعف الإنفاق الحكومى، أما الضرائب فهي كما سبق وأن قيل بأنها أى محاولة لتحويل النقود من المستهلكين إلى خزائن الحكومة بدون عائد مباشر إلى المستهلك ، فهي بذلك مدفوعات تزول إلى الحكومة دون أن يحصل دافعوها على أى عائد مباشر، وهكذا فإن الضرائب تعتبر عكس المدفوعات التحويلية إذ أن الضرائب تنقل النقود من المستهلكين إلى الحكومة بينما تقوم المدفوعات التحويلية بنقلها من الحكومة إلى المستهلكين، وهذا التماثل يشير إلى أن مضاعف الضرائب ينبغي أن يتساوى مع مضاعف المدفوعات التحويلية ولكنه سالب . الإشارة السالبة تعنى أن زيادة الضرائب تؤدي إلى انخفاض الدخل القومى ، أما مضاعف المدفوعات التحويلية فهو موجب الإشارة وهذا يعنى أن زيادة المدفوعات التحويلية تؤدي إلى زيادة الدخل النقدى

أنواع المضاعف

لمحاولة حساب قيمة المضاعف لكل نوع من أنواع المتغيرات الحكومية وهى الإنفاق والمدفوعات التحويلية والضرائب فسوف نبدأ بمجموعة المعادلات التالية التى سبق ذكرها فى بداية هذا الباب وهى :

(١)	ص = س + ث + ح
(٢)	س = أ + ب + ص
(٣)	ث = ث*
(٤)	ح = ح*
(٥)	ص = ص - ر + ت
(٦)	ر = ر*
(٧)	ت = ت*

والمعادلات أرقام (١ ، ٣ ، ٤) هى نفسها التى تم إستخدامها فى الباب السابق ولكن بالرغم من ذلك فإن المعادلة رقم (٢) تختلف قليلاً ، فبدلاً من العلاقة التى يوجد بها الباب السابق بين الإستهلاك والدخل فإنه قد تم إحلال العلاقة بين الإستهلاك والدخل المتصرف فيه . وهذه تعتبر خطوة نحو الواقعية وخاصة فى هذه الأيام التى أصبحت فيها الضرائب تمثل شطراً كبيراً من الدخل ، إذ يقوم الأفراد برسم أنماط إستهلاكهم عن طريق الدخول التى يتحصلون عليها بعد إستئزال الضرائب وإضافة المدفوعات الأخرى مثل الإعانات . وتوضح المعادلة رقم (٥) تعريف الدخل المتصرف فيه كما فى الباب السابق وأخيراً فإن المعادلات أرقام (٦ ، ٧) توضح أن الضرائب والمدفوعات التحويلية تعتبر متغيرات خارجية أى لايفسرها النموذج الإقتصادى وتتحدد خارجة .

مضاعف الإنفاق الحكومى

يتم حساب مضاعف الإنفاق الحكومى ونسبك بالتعويض

بالمعادلات أرقام (٦ ، ٧) فى المعادلة رقم (٥) ثم بالتعويض بالمعادلة رقم (٢) كما يلى :

$$\text{س} = \text{أ} + \text{ب} + \text{ص} \quad (٨) \quad \dots\dots\dots$$

$$= \text{أ} + \text{ب} (\text{ص} - \text{ر} + \text{ت}^{\circ})$$

$$= \text{أ} + \text{ب} \text{ ص} - \text{ب} \text{ ر}^{\circ} + \text{ب} \text{ ت}^{\circ}$$

ثم بإجراء التعويض بالمعادلة أرقام (٨ ، ٣ ، ٤) في المعادلة رقم (١) ينتج أن :

$$(٩) \quad \text{ص} = \text{س} + \text{ث} + \text{ح} \dots\dots\dots$$

$$= \text{أ} + \text{ب} \text{ ص} - \text{ب} \text{ ر}^{\circ} + \text{ب} \text{ ت}^{\circ} + \text{ث}^{\circ} + \text{ح}^{\circ}$$

ولتبسيط المعادلة رقم (٩) يتبين أن :

$$(١٠) \quad \text{ص} - \text{ب} \text{ ص} = \text{أ} - \text{ب} \text{ ر}^{\circ} + \text{ب} \text{ ت}^{\circ} + \text{ث}^{\circ} + \text{ح}^{\circ} \dots\dots\dots$$

$$(١١) \quad (\text{ب} - ١) \text{ ص} = \text{أ} - \text{ب} \text{ ر}^{\circ} + \text{ب} \text{ ت}^{\circ} + \text{ث}^{\circ} + \text{ح}^{\circ} \dots\dots\dots$$

$$(١٢) \quad \text{ص} = ١ / (\text{ب} - ١) \times (\text{أ} - \text{ب} \text{ ر}^{\circ} + \text{ب} \text{ ت}^{\circ} + \text{ث}^{\circ} + \text{ح}^{\circ}) \dots\dots\dots$$

واللحصول على مضاعف الإنفاق الحكومي فإنه يفترض زيادة الإنفاق الحكومي (ح^٠) إلى (ح^٠ + Δ ح) وبالتالي سوف تزداد (ص) إلى (ص + Δ ص) ويمكن التعبير عن ذلك كما في المعادلة رقم (١٣) :

$$(١٢) \quad \text{ص} + \Delta \text{ ص} = ١ / (\text{ب} - ١) \times (\text{أ} - \text{ب} \text{ ر}^{\circ} + \text{ب} \text{ ت}^{\circ} + \text{ث}^{\circ} + \text{ح}^{\circ} + \Delta \text{ ح}) \dots\dots\dots$$

$$= ١ / (\text{ب} - ١) \times (\text{أ} - \text{ب} \text{ ر}^{\circ} + \text{ب} \text{ ت}^{\circ} + \text{ث}^{\circ} + \text{ح}^{\circ}) + ١ / (\text{ب} - ١) \Delta \text{ ح}$$

وبطرح المعادلة رقم (١٢) من المعادلة رقم (١٣) يتضح أن :

$$(١٤) \quad \Delta \text{ ص} = ١ / (\text{ب} - ١) \Delta \text{ ح} \dots\dots\dots$$

مضاعف المدفوعات التحويلية :

للحصول على مضاعف المدفوعات التحويلية فإنه سيفترض زيادة المدفوعات التحويلية إلى (ت + Δ ت) ويصاحب ذلك زيادة (ص) إلى (ص + Δ ص) ويمكن التعبير عن ذلك كما في المعادلة رقم (١٥)

$$(١٥) \quad \text{ص} + \Delta \text{ ص} = ١ / (\text{ب} - ١) \times (\text{أ} - \text{ب} \text{ ر}^{\circ} + \text{ب} \text{ ت}^{\circ} + \Delta \text{ ت} + \text{ث}^{\circ} + \text{ح}^{\circ}) \dots\dots\dots$$

ثم بطرح المعادلة رقم (١٢) من المعادلة رقم (١٥) ينتج أن :

$$\Delta \text{ص} - ١ = (١ - \text{ب}) / \Delta \text{ت} \quad (١٦)$$

$$\Delta \text{ص} / \Delta \text{ت} = \text{ب} / (١ - \text{ب}) = \text{ضت}$$

بنفس الطريقة السابقة يمكن حساب مضاعف الضرائب كما في

مضاعف الضرائب

المعادلة رقم (١٧) :

$$\Delta \text{ص} - \text{ب} = (١ - \text{ب}) / \Delta \text{ر} \quad (١٧)$$

$$\Delta \text{ص} / \Delta \text{ر} = \text{ب} / (١ - \text{ب}) = \text{ض ر}$$

وبذلك يتبين أنه من المعادلات أرقام (١٤ ، ١٥ ، ١٧) يمكن الحصول على

المضاعفات التالية :

$$\text{مضاعف الإئفاق الحكومى (ضح)} = ١ / (١ - \text{ب}) \quad (١٨)$$

$$\text{مضاعف المدفوعات التحويلية (ضت)} = \text{ب} / (١ - \text{ب}) \quad (١٩)$$

$$\text{مضاعف الضرائب (ضر)} = \text{ب} / (١ - \text{ب}) \quad (٢٠)$$

وفى المناقشة السابقة أحسب التأثير النسبى للمضاعف والذى أسفر عن أن تأثير مضاعف المدفوعات التحويلية الحكومية سوف يكون أقل من مثيله المتعلق بالإئفاق الحكومى ويتساوى الفرق مع مقدار الإئفاق الأسمى وبذلك فإن مضاعف المدفوعات التحويلية يكون أقل من مضاعف الإئفاق الحكومى بمقدار ١ .

ويتم توضيح ذلك كما يلى فى المعادلة رقم (٢١) :

$$\text{ضت} + ١ = \text{ب} / (١ - \text{ب}) + (١ - \text{ب}) / (١ - \text{ب}) = (١ - \text{ب} + \text{ب}) / (١ - \text{ب})$$

$$= ١ / (١ - \text{ب}) = \text{ضح}$$

تأثير أنواع المضاعفات على الدخل

يمكن توضيح التأثيرات المختلفة لكل نوع من أنواع المضاعفات السابقة باستخدام البيانات الواردة في الباب السابق التي تم الحصول عليها على مستوى الدخل القومي التوازني الذي بلغ ٣٠٠ مليون جنيه ويوضح ذلك الجدول التالي :

بيانات افتراضية للدخل القومي والإستهلاك والإستثمار والإنفاق الحكومي بالمليون جنيه

الدخل (م)	الإستهلاك (م)	الإستثمار (ث)	الإنفاق الحكومي (ج)	الطلب الإجمالي م + ث + ج
٠	٥٠	٣٠	٢٠	١٠٠
٦٠	٩٠	٣٠	٢٠	١٤٠
١٢٠	١٣٠	٣٠	٢٠	١٨٠
١٥٠	١٥٠	٣٠	٢٠	٢٠٠
١٨٠	١٧٠	٣٠	٢٠	٢٢٠
٢٤٠	٢١٠	٣٠	٢٠	٢٦٠
٣٠٠	٢٥٠	٣٠	٢٠	٣٠٠
٣٦٠	٢٩٠	٣٠	٢٠	٣٤٠

تأثير الإنفاق الحكومي على الدخل القومي

من الملاحظ أن الجدول السابق لا يوضح تأثير التغير في الضرائب أو المدفوعات التحويلية وذلك لإفتراض أن تأثير الضرائب يلاشى تأثير المدفوعات التحويلية في هذه الحالة ، وبالتالي فإن الدخل المتصرف ليس يتساوى مع الدخل القومي . وبالرغم من ذلك فإن الجدول السابق يوضح تأثير التغير في الإنفاق الحكومي على الدخل القومي فإذا ارتفع الإنفاق الحكومي بمقدار ٢٠ مليون جنيه فإن مستوى الدخل القومي التوازني يرتفع إلى ٣٦٠ مليون جنيه وهذا يعني أن مضاعف الإنفاق الحكومي يبلغ ٣ (٦٠ مليون جنيه - مقسوماً على ٢٠ مليون جنيه) .

تأثير الضرائب أو المدفوعات التحويلية على الدخل القومي

لما كانت انضرائب

والمدفوعات التحويلية تؤثران على الدخل بنفس الطريقة كما سبق أن تبين ولكن تأثير كل منها يختلف في الاتجاه ، فسوف يكتفى باستخدام مثال جبرى يوضح تأثير الضرائب فقط على الدخل القومى كما فى الجدول المرفق حيث تبلغ الضرائب ٢٠ مليون جنيه ويلاحظ أن الدالة الاستهلاكية التى يتضمنها الجدول هى نفس الدالة التى يتضمنها الجدول السابق إلا أنه ترتبط بالدخل المتصرف فيه بدلاً من الدخل القومى كما يلاحظ شروط التوازن السابق حيث ينبغى أن يتساوى الدخل القومى مع إجمالى الإنفاق الاستهلاكى والحكومى والإستثمارى (الطلب الإجمالى) أى أن (ص = م + ث + ج) ، لكن المستوى الذى يتحقق عنده الدخل التوازنى هو ٢٦٠ مليون جنيه بنقص يبلغ ٤٠ مليون جنيه عن المستوى الذى كان عليه فى الجدول السابق وطالما أن هذا الانخفاض فى الدخل القومى يعزى إلى زيادة الضرائب بمقدار ٢٠ مليون جنيه فإن مضاعف الضرائب يبلغ ٢ فى هذه الحالة ، بينما مضاعف الإنفاق الحكومى يبلغ ٣ . وهذا يتفق مع ما سبق ذكره من أن مضاعف الضرائب ذو إشارة سالبة ويقل عن مضاعف الإنفاق الحكومى بمقدار ١ .

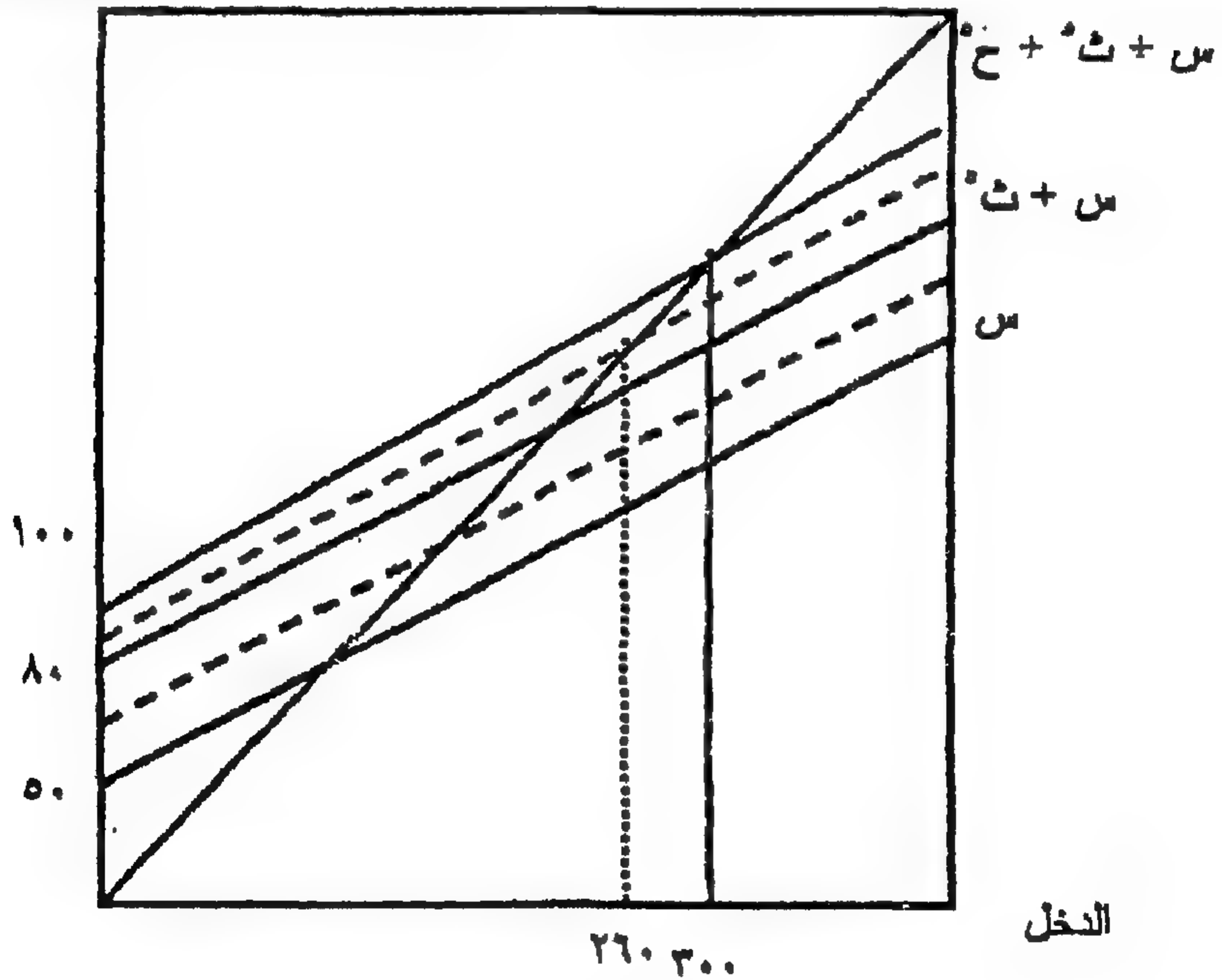
بيانات افتراضية للدخل القومى والضرائب بالمليون جنيه .

الدخل القومى (ص)	الضرائب (ر)	الدخل المتصرف فيه (م)	الإستهلاك (س)	الإستثمار (ث)	الطلب الكلى م + ث + س
٢٠	٢٠	٠	٥٠	٣٠	١٠٠
٨٠	٢٠	٦٠	٩٠	٣٠	١٤٠
١٤٠	٢٠	١٢٠	١٣٠	٣٠	١٨٠
٢٠٠	٢٠	١٨٠	١٧٠	٣٠	٢٢٠
٢٦٠	٢٠	٢٤٠	٢١٠	٣٠	٢٦٠
٣٢٠	٢٠	٣٠٠	٢٥٠	٣٠	٣٠٠
٣٨٠	٢٠	٣٦٠	٢٩٠	٣٠	٣٤٠

ويمكن توضيح طبيعة تأثير الضرائب والإنفاق الحكومى على الدخل القومى أيضاً باستخدام الرسم البيانى الذى يستند إلى الأرقام الواردة بالجدول السابق ، كما هو مبين فى الشكل التالى ، ويمكن توضيح تأثير الضرائب بتحريك الدالة الاستهلاكية أفقياً بمقدار الضرائب ويعزى ذلك إلى تأثير الضرائب على العلاقة بين الدخل والدخل

المتصرف فيه. فزيادة الضرائب تؤدي إلى خفض الاستهلاك وفي المثال الوارد بالجدول السابق حيث بلغت الضرائب ٢٠ مليون جنيه فإن الدخل القوي البالغ ٣٢٠ مليون جنيه يقابل الدخل المتصرف فيه البالغ ٣٠٠ مليون جنيه وبالتالي يقل الاستهلاك المرتبط بهذا الدخل ثم يضاف مقدار الإنفاق الحكومي والاستثماري إلى مستوى الاستهلاك المنخفض حتى يتم الحصول على مستوى الدخل التوازني (يتقاطع الخط الممثل للدخل وهو الخط ٤٥ من نقطة الأصل مع الخط الممثل لإجمالي الإنفاق الاستهلاكي والحكومي والاستثماري أي خط (الطلب الإجمالي) . ويمثل الخطوط الكاملة حل النموذج بيانياً لتحديد مستوى الدخل التوازني في ظل عدم إدخال الضرائب . بينما يمثل الخطوط المتقاطعة حل النموذج في ظل إدخال الضرائب .

الطلب الإجمالي



تأثير الضرائب على مستوى الدخل التوازني

الضرائب والإدخار

يمثل تأثير كل من الضرائب والمحفوعات التحويلية على الإدخار تأثيرها على الاستهلاك . وقيل الخوض في مجال دراسة هذا التأثير سنعود تعريف الإدخار بأنه الامتناع عن الاستهلاك في الوقت الحاضر بهدف زيادة الاستهلاك في المستقبل كما سبق أن قيل في الباب السابق ويمكن تمثيل الإدخار بالمعادلة التالية :

$$د = ص - م \dots\dots\dots (٢٢)$$

$$د = ص - ر + ت - م$$

ويتضح من ذلك أن الاستهلاك يتأثر بالدخل المتصرف فيه وليس بالدخل المتحمل عليه وهذا يؤثر قليلاً على شروط مستوى التوازن الذي يقتضى بلوغها تحقيق مساواة الدخل القومى بالاتفاق الاستهلاكى والحكومى والاستثمارى أى مساواة الدخل بالطلب الإجمالى حيث توضحه المعادلة رقم (٢٢) :

$$ص = م + ت + ح \dots\dots\dots (٢٣)$$

ويحل المعادلة رقم (٢٣) بالنسبة إلى (م) يمكن أن تبين :

$$ص = م + د + ر - ت \dots\dots\dots (٢٤)$$

وبالتعويض بقيمة (م) في المعادلة رقم (٢٥) ينتج أن :

$$م + د + ر - ت = م + ت + ح \dots\dots\dots (٢٥)$$

$$أو د + ر - ت = ت + ح \dots\dots\dots (٢٦)$$

وتوضح المعادلة رقم (٢٦) شروط جديدة لتوازن الدخل القومى وبالرغم من أنها من الناحية الشكلية قد تعتبر مخالفة لشروط التوازن السابق بيانها في الباب السابق إلا أنها بالرغم من ذلك تماثلها من حيث المضمون ، فالمعادلة رقم ٢٥ تدل على أن إجمالى المبالغ المتحصل عليها وهى (ص + ت) يمكن أن تستخدم في أوجه الاتفاق الاستهلاكى

(س) أو في الإنذار (د) وفي دفع الضرائب (ر) بينما توضح المعاملة رقم (٢٦) أن الإنفاق الحكومي (ح) مضافاً إليه الإنفاق على الاستثمار (ث) لابد أن يتساوى مع الإنفاق الشخصي (د) والإنفاق العام (ر - ث) وهو المبلغ المتبقى بعد طرح المدفوعات التحويلية من إجمالي قيمة الضرائب (ر) .

ولتسهيل الشرح نفترض أن المقصد لا يوجد به مدفوعات تحويلية بينما نفترض الحكومة ضرائب في المقصد فقط ، وينبغي أن نلاحظ أن الفرق بين الضرائب والمدفوعات التحويلية (ر - ث) هي العامل المؤثر على الدخل القومي ، فإذا كانت الضرائب تبلغ مليون جنيه بينما تبلغ المدفوعات التحويلية ١٠ مليون جنيه في الدخل القومي التوازني يتفق مع الدخل القومي التوازني عندما تكون الضرائب ٢٠ مليون جنيه ولا توجد مدفوعات تحويلية .

ويظهر التأثير الأول للضرائب في خفض الإنفاق عند كل مستوى كما يقل الدخل الممكن التصرف فيه بزيادة الضرائب ويمكن ملاحظة ذلك بوضوح بمقارنة بيانات الجدول التالي حيث يتضمن الدالة الإنفاقية في ظل عدم وجود الضرائب بالبيانات الواردة بالجدول التالي الذي يتضمن الدالة الإنفاقية في ظل الضرائب البالغة ٢٠ مليون جنيه . وللحصول على مستوى الدخل التوازني باستخدام الجدول ينظر إلى النقطة التي يتعادل عندها الإنفاق مع مجموع الاستثمار والإنفاق الحكومي (٥٠ مليون جنيه لكل منها) وبذلك يبلغ الدخل القومي ٣٠٠ مليون جنيه . أما في الجدول فينبغي إضافة الضرائب إلى الإنفاق ثم يمكن الحصول على النقطة التي يتساوى عندها مجموع الضرائب والإنفاق مع مجموع الاستثمار والإنفاق الحكومي (٥٠ مليون جنيه لكل منهما) . ويبلغ المستوى التوازني للدخل عندما تبلغ الضرائب ٢٠ مليون جنيه ، ٢٦٠ مليون جنيه وبالتالي فإن مضاعف الضرائب يبلغ ٢- ، وهذا يتناسب مع الميل الحدي للاستهلاك الذي يبلغ ٢/٢ .

ويمكن أيضاً توضيح تأثير الضرائب على الإنفاق بيانياً كما في الشكل التالي حيث يوضح الخط المتصل الدالة الإنفاقية في ظل عدم وجود ضرائب ويرمز له بالرمز (د) بينما يمثل الخط المنقطع ويرمز له بالرمز (د) الدالة الإنفاقية في ظل الضرائب ،

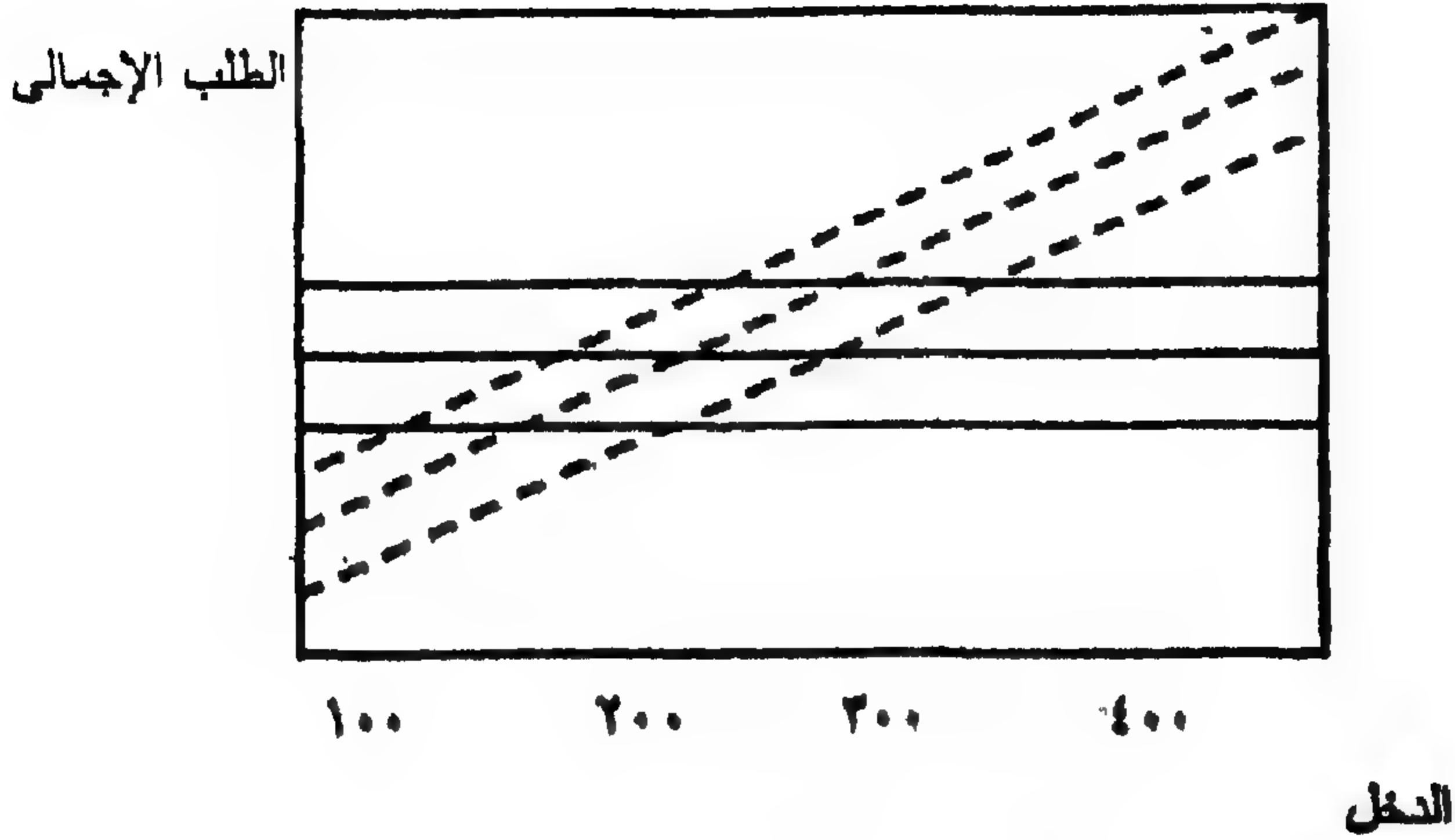
ويلاحظ أن الدالة الإنشائية في ظل الضرائب تكون منخفضة عن الدالة الإنشائية في الحالة الأولى :

بيانات افتراضية عن الدخل القومي والإنشاء في ظل وجود ضرائب.

الدخل (ص = صم)	الإنشاء (د)	الإنشاء (ث.ه)	الإنفاق الحكومي (ح.ه)	الإنشاء + الإنفاق الحكومي (ث.ه + ح.ه)
٠	٥٠-	٢٠	٢٠	٥٠
٦٠	٢٠-	٢٠	٢٠	٥٠
١٢٠	١٠-	٢٠	٢٠	٥٠
١٥٠	٠	٢٠	٢٠	٥٠
١٨٠	١٠	٢٠	٢٠	٥٠
٢٤٠	٢٠	٢٠	٢٠	٥٠
٣٠٠	٥٠	٢٠	٢٠	٥٠
٣٥٠	٧٠	٢٠	٢٠	٥٠

بيانات افتراضية عن الدخل والضرائب بالمليون جنيه .

الدخل (ص)	الضرائب (ر)	الدخل المتصرف فيه (صم)	الإنشاء (د)	الإنشاء + الضرائب (د + ر)	الإنشاء + الإنفاق الحكومي (ث.ه + ح.ه)
٢٠	٢٠	٠	٥٠-	٣٠-	٥٠
٨٠	٢٠	٦٠	٢٠-	١٠-	٥٠
١٤٠	٢٠	١٢٠	١٠-	١٠	٥٠
١٧٠	٢٠	١٥٠	٠	٢٠	٥٠
٢٠٠	٢٠	١٨٠	١٠	٣٠	٥٠
٢٦٠	٢٠	٢٤٠	٢٠	٥٠	٥٠
٣٢٠	٢٠	٣٠٠	٥٠	٧٠	٥٠
٣٨٠	٢٠	٣٦٠	٧٠	٩٠	٥٠



الضرائب والإنفاق

ويمثل الفرق بين الخط المتقطع للدالة الإنفاقية والخط المتصلب لها مقدار الضرائب . بينما يمثل الخط المتقطع الآخر الإنفاق مضافاً إليه الضرائب (د + ر) . والفرق بين الخط الإنفاق والخط المتقطع (د + ر) يمثل أيضاً مقدار الضرائب . ويتحدد مستوى التوازن للدخل القومي عند نقطة تقاطع الخط الممثل لمجموع الإنفاق والضرائب (د + ر) مع الخط الممثل لمجموع الاستثمار والإنفاق الحكومي (ث + ح) .

وبمقارنة الجدولين السابقين بالإضافة إلى الشكل السابق يتبين أنه عند كل مستوى من مستويات الدخل يكون مجموع الإنفاق والضرائب الجديدة أعلى من مستوى الإنفاق السابق إذ أن عبء الضرائب يقع جزئياً على المستهلك ونتيجة لذلك فإن الإنفاق سوف لا يقل بزيادة الضرائب .

المرونة الذاتية

يطلق على الميزانية الحكومية التي تتغير فيها الضرائب والمدفوعات التحويلية - وفي بعض الأحيان الإنفاق الحكومي مع التغير في الدخل - بالميزانية ذاتية المرونة .

فإذا رمزنا إلى المعدل الحدى للضرائب* بالرمز (ل) أى أن الضرائب دالة للدخل فإن النموذج الذى سنتناوله بالدراسة للحصول على مضاعف الإستثمار فى ظل المرونة الذاتية سوف يتكون من المعادلات الآتية :

$$\begin{array}{ll} \text{ص} = \text{س} + \text{ث} + \text{ح} & \dots\dots\dots (٢٨) \\ \text{س} = \text{أ} + \text{ب} \cdot (\text{ص} - \text{ر}) & \dots\dots\dots (٢٩) \\ \text{ر} = \text{ر}^* + \text{ل} \cdot \text{ص} & \dots\dots\dots (٣٠) \\ \text{ث} = \text{ث}^* & \dots\dots\dots (٣١) \\ \text{ح} = \text{ح}^* & \dots\dots\dots (٣٢) \end{array}$$

وبذلك فإن مضاعف الإستثمار فى ظل المرونة الذاتية يرمز له بالرمز (ض دم) وتمثله المعادلة رقم (٣٧) وهو يقل عن مضاعف الإستثمار فى ظل الظروف العادية .

$$\text{ض دم} = ١ / (١ - \text{ب} + \text{ب} \cdot \text{ل}) \dots\dots\dots (٣٣)$$

حيث أن البند الجديد فى المضاعف: (ب ل) يزيد من المقام وهذا يؤدي إلى انخفاض قيمة الكسر ولهذا السبب فإن تأثير التغير بمقدار معين فى الإستثمار أو الإنفاق الحكومى سوف يكون أقل عما إذا كانت الضرائب ثابتة ، وعند إحتمال مضاعف الإستثمار فى ظل المرونة الذاتية وباستخدام النموذج الذى يفترض فيه تغير الضرائب مع الدخل وعدم وجود مدفوعات تحويلية وثبات الإنفاق الحكومى فإنه من المتوقع أن يكون التأثيرات المختلفة فى المقصد أكثر بطء عما هو الحال عند زيادة الظروف العادية الأخرى ، فإذا كان المعدل الحدى للضرائب يبلغ ٢٥% فإن انخفاض الدخل المتحصل عليه بمقدار ١٠٠ جنيه سوف يؤدي إلى انخفاض الدخل المتصرف فيه بمقدار ٧٥ جنيه وبالتالى ينخفض التأثير على الإستهلاك ويتوقع بذلك أن يكون المضاعف أقل ، وسيظهر ذلك بوضوح إذا تناولنا التحليل ابتداء من المعادلة رقم (٢٩) .

$$\begin{array}{l} \text{س} = \text{أ} - \text{ب} \cdot \text{ر}^* + \text{ب} \cdot \text{ص} - \text{ب} \cdot \text{ل} \cdot \text{ص} \\ \text{س} = \text{أ} - \text{ب} \cdot \text{ر}^* + \text{ب} \cdot (١ - \text{ل}) \cdot \text{ص} \end{array}$$

* مقدار التغير فى الضرائب نتيجة تغير الدخل : $\Delta \text{ل} = \text{ر} \cdot \text{مقدار تقيده} \cdot \text{أحد} .$

وطالما أن (ل) تمثل المعدل الحدى للضرائب ، (١-ل) تمثل النسبة المئوية التي يحتفظ بها من الدخل الإضافية ويمكن أن يخلق عليها المعدل الحدى للإحتفاظ بالدخل .
وطالما أن (ب) تمثل الميل الحدى للإستهلاك بالنسبة للدخل المتحصل عليه فإن المقدار ب (١-ل) يمثل الميل الحدى للفعال للإستهلاك وبطبيعة الحال فإنه كلما إرتفعت قيمة (ز) كلما إنخفضت قيمة الميل الحدى للفعال للإستهلاك . ويوضح الجدول التالي قسم الميل الحدى للفعال للإستهلاك (١-ل) والمضاعف في ظل المرونة الذاتية (ض ذم) المحتسبة عند قيم معينة للميل الحدى للإستهلاك (ب) وقيمة معينة للمعدل الحدى للضرائب (ل) .
ويعزى إختلاف قيمة المضاعف عن غيرها من القيم عندما تبلغ قيمة المعدل الحدى للضرائب (ل) صفراً إلى تأثير المرونة الذاتية على المضاعفات .

ولقد أصبحت المرونة الذاتية أحد الأدوات الهامة في السياسة المالية في العصر الحديث ، فإذا كان البرنامج الحكومى القدى يتضمن خفض الضرائب وإرتفاع قيمة المدفوعات التحويلية عند كل إنخفاض فى الدخل القومى فإن ذلك يقلل من التغيرات التى تؤثر فى الدخل القومى .

ومثل هذا البرنامج يساعد على تجنب تحول الإرتداد إلى كساد ، ولرسم الإنتاج وضرائب الدخل والتأمين ضد البطالة هذه الطبيعة (أى المرونة الذاتية) فى حين أن الضرائب العقارية والمدفوعات التحويلية والمعاشات لا تتطوى على مثل هذه المزايا .

والناحية الجوهرية فى هذا البرنامج كما سبق ، هى المرونة الذاتية بالرغم من أن المضاعف قد قل فإنه يبقى أكبر من الواحد مالم ينخفض الميل الحدى للإستهلاك إلى الصفر أو أن يرتفع الميل الحدى للضرائب إلى ١٠٠% إذ فى هذه الحالة لا يمكن إستخدام هذا البرنامج فى التغلب على كل التقلبات التى تتأب الدخل القومى .

مضاعف الإستثمار في ظل المرونة الذاتية .

الميل الحدي للإستهلاك	الميل الحدي للضرائب	الميل الحدي للعمل للإستهلاك	مضاعف الإستثمار في ظل المرونة
(ب)	(ل)	ب (١-ل)	ض د = ١ / (١-ب+ل)
٠,٨	٠,٠	٠,٨٠	٥,٠٠
٠,٨	٠,١	٠,٧٢	٣,٥٧
٠,٨	٠,٢	٠,٦٤	٣,٧٨
٠,٨	٠,٣	٠,٥٦	٢,٢٨
٠,٦	٠,٠٠	٠,٦٠	٢,٥٠
٠,٦	٠,١	٠,٥٤	٢,١٨
٠,٦	٠,٢	٠,٤٨	١,٩٢
٠,٦	٠,٣	٠,٤٢	١,٧٢
٠,٤	٠,٠٠	٠,٤٠	١,٦٧
٠,٤	٠,١	٠,٣٥	١,٥٦
٠,٤	٠,٢	٠,٢٢	١,٤٧
٠,٤	٠,٣	٠,٢٨	٠,٤٩

ولكن يمكن الإقلال من التقلبات الدورية للدخل القومي باستخدام برنامج مناسب لتغير معدلات الضرائب أو الإتفاق الحكومي ومع ذلك فهذه التغيرات تحتاج إلى تخطيط إداري أو تنفيذي وموافقة من السلطة التشريعية الأمر الذي يقضى مرور فترة طويلة من الزمن ويحتاج إلى استخدام أساليب خاصة بتقدير التغيرات المتوقعة . هذا في حين أنه إذا استخدمت المرونة الذاتية من البداية فإنها تعمل بصفة أوتوماتيكية للتقليل من أثر التقلبات الداخلية .

الميزانية المتوازنة

في مجال المناقشات العامة في النشاط الحكومي قد يقول البعض أنه يمكن التغلب على التضخم والإنكماش إذا ما صاحب التغيير في الإتفاق الحكومي تغيير مماثل في الضرائب . وفي ظل الإستعراض السابق يتضح أن ذلك غير جائز طالما أن مضاعف

الإتفاق الحكومى لا يتساوى مع مضاعف الضرائب . فإذا سارت الحكومة على برنامج للإتفاق الحكومى وتحقق لها عائد من الضرائب يغطى الإتفاق فإنه يمكن أن يطلق على هذه الحالة أن الحكومة لها ميل حدى للإستهلاك يبلغ واحداً وطالما أن الميل الحدى للإستهلاك لدافع الضرائب يكون أقل من ذلك فإن تيار الإتفاق الحكومى سوف يزداد حتى إذا ما واجهته بزيادة الضرائب . ويمكن إحتساب التأثير التضخمى بالضبط من المضاعفات، فإذا تصورنا أن كلاً من الإتفاق الحكومى والضرائب سوف يزداد مقدار (ك) فيمكن أن تمثل ذلك بالمعادلة رقم (٣٤) ، وبذلك فإن الزيادة فى الدخل تبلغ مجموع تأثير الزيادة فى كل من الإتفاق الحكومى والضرائب وبالتالي فإن الزيادة فى الدخل (ص) يمكن أنو توضح بالمعادلة رقم (٣٥) .

$$? ح - ? ر = ك \dots\dots\dots (٣٤)$$

$$?ص = ض ح ك + ض ر ك \dots\dots\dots (٣٥)$$

حيث تمثل (ض ح) ، (ض ر) مضاعف الإتفاق الحكومى ومضاعف الضرائب على التوالى وبالتعويض بقيمة (ض ح ، ض ر) فى المعادلة رقم (٣٥) ينتج المعادلة رقم (٣٦) وهى :

$$?ص = ١ / (١ - ب) ك - ب / (١ - ب) ك \dots\dots\dots (٣٦)$$

$$= (١ - ب) / (١ - ب) ك = ك$$

ويمكن أن نستخلص من ذلك أن مضاعف الميزانية المتوازنة يبلغ واحد بصوف النظر عن الميل الحدى للإستهلاك ، ويمكن أن نتصور ذلك بتتبع الحالة التالية ، فلو تصورنا أن الحكومة فرضت ضريبة خاصة على المحاسبين وأنها استخدمت حصيلة هذه الضريبة فى إستجار نفس المحاسبين لقخص السجلات الحكومية ، فإن المحاسبين سوف يتأثرون بما يدفعون فى صورة ضرائب إذا عادت إليهم فى صورة أجور ، وبالتالي لايتأثر إستهلاكهم أما الزيادة الصافية فى الناتج القومى فهو يمثل فى زيادة العمل التى قام بها المحاسبين للحكومة . وبالتالي فإن الأثر الصافى لزيادة الضرائب والإتفاق الحكومى سيكون زيادة الدخل القومى بنفس القدر .

وينبغي أن ننوه في النهاية أن التحليل الذي ينضمه هذا الباب يتركز حول تأثير
التغير في العوامل المالية الحكومية مع إقراض ثبات جميع العوامل الأخرى ، وكما
سيوضح ذلك فيما بعد فإنه غير المحتمل أن لا يتأثر الإستثمار بالتغيرات في العوامل المالية
الحكومية ومع ذلك ، ولتبسيط التحليل في هذه المرحلة فإننا إفتراضنا أن الإستثمار لا يتأثر
بتغير المتغيرات الحكومية المالية وفي ظل هذا إطار المحدد لتحليل السياسة المالية فإن
ما يمكن أن نستخلصه من توصيات يعتبر محدوداً وبالتالي ينحصر مجال هذه الدراسة في
توضيح ميكانيكية السياسة المالية الحكومية وتوضح ما يمكن للحكومة أن تفعله وحسن
لا يمكن أن نستخلص منه ما ينبغي لها أن تقوم به .

المراجع

- إبراهيم سموقي أباضة - الاقتصاد الإسلامى، مقوماته ومنهجه، دار الشعب، القاهرة، ١٩٧٤.
- أحمد جلع - موجز فى التحليل الاقتصادى الجزئى، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٥.
- أحمد سعيد حسنين - مبادئ فى النظرية الاقتصادية - الجزء الثانى، دار الهنا للطباعة، ١٩٧١.
- أحمد محمد توفيق الفيل (وآخرون) - أساسيات علم الاقتصاد الجزئى، كلية الزراعة، جامعة الإسكندرية، ١٩٨٧.
- أحمد محمد توفيق الفيل (وآخرون) - مبادئ علم الاقتصاد (التحليل الجزئى)، الإسكندرية، ١٩٧٦.
- أحمد محمد توفيق الفيل (وآخرون) - محاضرات فى الاقتصاد الشامل، كلية الزراعة، جامعة الإسكندرية ١٩٧٥.
- أسامة مجيد القولى، مجدى محمود شهاب - أساسيات الاقتصاد السياسى، دار الجامعات الجديدة للنشر، الإسكندرية، ١٩٩٨.
- إسماعيل محمد هاشم - الاقتصاد التحليلى، الكتاب الثانى، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، ١٩٧٠.
- إسماعيل محمد هاشم - التدخل إلى أساسيات الاقتصاد التحليلى (الكتاب الأول)، دار المعارف، الإسكندرية، ١٩٦٤.
- إسماعيل محمد هاشم - التدخل إلى أساسيات الاقتصاد التحليلى، (الكتاب الثانى)، دار المعارف، الإسكندرية، ١٩٦٤.
- السيد محمود الشرقاوى - مقدمة فى نظم اقتصادية، قسم الاقتصاد الزراعى، كلية الزراعة، جامعة الإسكندرية، ١٩٨٦.

المسيد محمود الشرفاوى، عبد الكريم، عبد القوي - النظرية الاقتصادية، المعهد القوي
التجاري بدمهور، ١٩٨٦.

جون م. كنز - النظرية العامة في الاقتصاد، دار مكتبة الحياة، بيروت، ترجمة نهاد
رضا.

دونا ليم. واتسن، ماري أ. هولمان - نظرية السعر وإستخداماتها، مؤسسة شهاب
للجامعة، الإسكندرية، ترجمة ضياء مجيد.

شوقي محمود غنيم، محمد حسام السعدني - مبادئ النظرية الاقتصادية، الجزء الأول،
كلية الزراعة، جامعة عين شمس، ١٩٨٢.

صبيح تادرس قريصة (وآخرون) - مقدمة في علم الاقتصاد، دار الجامعات المصرية،
الإسكندرية.

عبد التواب القماني - محاضرات في مبادئ الاقتصاد - الجزء الثاني، كلية الزراعة،
جامعة طنطا.

عبد الحميد يوسف سعد - أساسيات النظرية الاقتصادية، كلية الزراعة، شبين الكوم،
جامعة عين شمس.

عبد الحميد يوسف سعد - مفكرات في مبادئ الاقتصاد النقي، شركة الطباعة تقنية
المتحدة، كلية الزراعة، شبين الكوم.

عبد الرحمن يسري أحمد - أسس التحليل الاقتصادي، مؤسسة شهاب للجامعة للطباعة
والنشر والتوزيع، الإسكندرية، ١٩٨٤.

عبد النعيم مبارك - النفوذ والصيرفة والسياسات النقدية، مؤسسة شهاب للجامعة للطباعة
والنشر والتوزيع، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ١٩٨٤.

عبد الوهاب مطر الداهري - أسس ومبادئ الاقتصاد الزراعي، مطبعة العاني، بغداد،
الطبعة الثانية، ١٩٧٥.

علي يوسف، خليفة، أحمد زبير جمالة - النظرية الاقتصادية (التحليل الاقتصادي
الجزئي)، مطبعة العاني، بغداد ١٩٧٨.

فايز بن إبراهيم الحبيب - مبادئ الاقتصاد الكلي، مطابع الفرزقي التجارية، الرياض،
يناير ١٩٩٤.

- كامل بكري - مقدمة في الاقتصاد الجزلى والتجيدى، مؤسسة شينب للجامعة للطباعة والنشر، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ١٩٨٤.
- كامل بكري، محمد محروس إسماعيل - مبادئ الاقتصاد الجزلى، مركز الدلتا للطباعة، كلية للتجارة، جامعة الإسكندرية، ١٩٩٢.
- ليبيب شقير - تاريخ الفكر الاقتصادى، دار نهضة مصر للطباعة والنشر.
- مبادئ الاقتصاد الجزلى - مركز للتعليم المفتوح، وحدة للتعليم المفتوح، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ١٩٩٢.
- مبادئ النظرية الاقتصادية (تدريبات عملية)، قسم الاقتصاد الزراعى، كلية الزراعة، جامعة عين شمس.
- محمد إبراهيم دكرورى، محمد جلال أبو الذهب - أصول علم الاقتصاد، مكتبة عين شمس، القاهرة، ١٩٧٩.
- محمد إسماعيل فرح (وآخرون) - محاضرات في مبادئ علم الاقتصاد، كلية الزراعة، جامعة الإسكندرية، ١٩٧٩.
- محمد إسماعيل فرح، محمد حلمى الصوفى - محاضرات في مبادئ الاقتصاد الجزلى، مكتب فلمنج للطباعة، كلية الزراعة، جامعة الإسكندرية، ٢٠٠٠.
- محمد إسماعيل فرح، محمد حلمى الصوفى - محاضرات في مبادئ الاقتصاد الجزلى، مكتب فلمنج للطباعة، كلية الزراعة، جامعة الإسكندرية، ١٩٩٩.
- محمد صلاح الدين الجندى، جميل عبد الحميد جاب الله - أسس الاقتصاد، كلية الزراعة، جامعة المنصورة، ١٩٩٧.
- محمد عبد الوود خليل، كمال سلطان سالم - مبادئ علم الاقتصاد (نظرية القيمة والتوزيع)، دار الزهراء للكتابة والطباعة، الإسكندرية، ١٩٧٨.
- محمد كمال المعتر - مبادئ الاقتصاد، المكتبة الاقتصادية، دار المعارف، مصر، ١٩٧٠.
- محمود صادق المصطفى - محاضرات في النظرية الاقتصادية، الجزء الأول، قسم الاقتصاد الزراعى، كلية الزراعة، جامعة عين شمس.
- محمود عبد الهادى شامى - مدخل إلى الاقتصاد الزراعى، جمعية عمال المطابع التعاونية، عمان.

Inv:271

Date:9/4/2015

محمود عبد الهادي شافعى - مقدمة فى مبادئ الاقتصاد، كلية الزراعة، جامعة
الإسكندرية.

محمود محمد شريف - الاقتصاد، دار المطبوعات الجديدة، الإسكندرية، ١٩٧١.

محمود محمد شريف - علم الاقتصاد (الجزء الأول)، دار المطبوعات الجديدة، كلية
للزراعة، جامعة الإسكندرية، ١٩٦٩.

مختار بهلول- كيف يعمل الاقتصاد، كتاب الرياض (٢٢)، سلسلة العربية السعودية،
١٩٩٥.

مصطفى رافت عبد الظاهر - إقتصاديات الإنتاج، المعهد العالى للتعاون الزراعى،
١٩٨٧.

مصطفى رافت عبد الظاهر - مبادئ الاقتصاد الجزئى، الجزء الأول، ١٩٨٧.

 Bibliotheca Alexandrina



1240346